

مركز دراسات الوحدة العربية

الوجود العسكري الأجنبي في الخليج

واقع وخيارات

دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج

الدكتور اللواء ياسين سويد



مركز دراسات الوحدة العربية

الوجود العسكري الأجنبي في الخليج
واقع وخيارات
دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج

الدكتور اللواء ياسين سويد

الوجود العسكري الأجنبي في الخليج

واقع وخيارات

دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

سويد، ياسين

الوجود العسكري الأجنبي في الخليج: واقع وخيارات، دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج/ياسين سويد.

٢٦٢ ص.

ببليوغرافية: ص ٢٥١ ـ ٢٥٥.

يشتمل على فهرس.

ISBN 9953 - 431 - 99 - X

١. القواعد العسكرية الأجنبية ـ الخليج العربي. ٢. الأمن القومي ـ الخليج العربي. أ. العنوان.

341.72509536

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، شباط/فبراير ٢٠٠٤

المحتويات

القسم الثالث
أمريكا والخليج والعرب

قائمة الجداول

مقدمة

في حرب تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٧٣ تضامن العرب، جميعاً لأول مرةٍ في تاريخهم الحديث، مع مصر وسوريا، في وجه الكيان الصهيوني، ولأول مرة، كذلك، تضامنت دول الخليج المصدّرة للنفط في وجه الولايات المتحدة الأمريكية الداعمة باستمرارٍ لهذا الكيان، فقررت وقف ضخ النفط الى هذا البلد، والى أوروبا، ونفذت تهديدها. ومنذ ذلك الحين، قررت الولايات المتحدة الأمريكية وضع يدها على النفط العربي في الخليج، معتبرة أنه في أيدٍ "غير رشيدة"، وأن تكرار "القرار الخليجي" بوقفه، إذا ما تكررت أحداث تشرين الأول/ أكتوبر، سيصيب اقتصادها في الصميم.

ولم تتأخر الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ قرارها هذا، إذ إنه ما إن حانت الفرصة باحتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠، حتى بادر الرئيس الأمريكي جورج بوش الى الدفاع عن هذا البلد العربي بحماسة قلّ نظيرها، ثم شكل "تحالفاً دولياً" قام عام ١٩٩١ بطرد الجيش المحتل من الكويت (في ما سمي بحرب الخليج الثانية). وما إن انتهت الحرب، و"افرنقعت" الجيوش المتحالفة، حتى بقيت أمريكا في الكويت، وعقدت مع هذا البلد العربي الصغير "معاهدة عسكرية" هي أشبه بـ "معاهدات الحماية" التي سبق أن عقدتها انكلترا معه ومع أمثاله من أقطار الخليج في عقودٍ سابقة.

ومن الكويت بدأ "التوسع" الأمريكي في أقطار الخليج. وبذريعة حماية هذه الأقطار من اعتداءات محتملة من دول الجوار، أقيمت "قواعد عسكرية" أمريكية في عددٍ من أقطار الخليج، كما عقدت "معاهدات عسكرية" معها. وبعدها، أصبح الخليج العربي، في واقع الأمر، "محمية أمريكية"، وأضحت مياه الخليج "بحيرة أمريكية" كذلك. وكانت تلك أهم انجازات الرئيس

الأمريكي "التكساسي" الذي خذله الأمريكيون في طلبه التجديد لولاية ثانية (عام ١٩٩٤).

لم ينته القرن العشرون، إذاً، إلا وكان الخليج قد أضحى بيد الولايات المتحدة الأمريكية، أرضاً ومياهاً وأجواءً: جيوش تعسكر على أرضه، وسفن وغواصات تستقر في مياهه، وإرادة أمريكية تفرض نفسها على أهم القرارات لدى أنظمة الحكم فيه.

إلا أن العراق، الذي كان قد احتل الكويت (ربما باغراءٍ أمريكي)، والذي هو قطرٌ من أقطار الخليج العربي من حيث موقعه الجغرافي، وكذلك العربية السعودية (وكلا القطرين يزخر بثروة نفطية قلّ نظيرها في العالم)، ظلا خارج نطاق "الحماية الأمريكية" التي فُرضت على الخليج بعد "حرب الخليج الثانية".

وانتهت فترة رئاسة بيل كلينتون التي استمرت ثماني سنوات (١٩٩٤-٢٠٠١)، انهمك الرئيس الأمريكي خلالها بتحسين الأوضاع الاقتصادية في بلاده (التي كانت قد تدهورت في عهد سلفه، حتى إنها كانت السبب في إخفاقه في التجديد لرئاسة ثانية)، وخلفه في الرئاسة جورج دبليو بوش، أي "جورج بوش (الابن)" الذي جمع في إدارته غلاة الأمريكيين اليمينيين المتطرفين الذين يحلمون بـ"امبراطوريةٍ أمريكية" على غرار الامبراطورية الرومانية، والذين وضعوا نصب أعينهم هدفاً لم يحيدوا عنه: حكم العالم. يبدو أن أطماع هذه الإدارة "الليكودية" اليمينية قد التقت مع أهداف الرئيس "التكساسي" الجديد الذي ظل يحلم باستكمال مخطط والده، وجاءت أحداث أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١ تفتح له الطريق رحبة أمام تحقيق هذا الحلم، فكان الشعار المثالي "الحرب على الإرهاب"، وكانت "حرب أفغانستان" التي أتاحت للولايات المتحدة الأمريكية المشاركة في استثمار نفط "بحر قزوين" وغازه، وإقامة قواعد عسكرية لها في الدول المحاذية لحدود روسيا وبحر قزوين والصين (أوزبكستان وطاجكستان وقرغيزستان وجورجيا وكازاخستان)، بالإضافة الى أفغانستان نفسها التي تتصل بباكستان وإيران والهند والصين وباقي الدول التي انشقت عن الاتحاد السوفياتي بعد انهياره.

يمكن أن نشهد، بحق، ومن خلال بعض المصادر الأمريكية (**بوش في**

حرب، لبوب وودورد (Bob Woodward, *Bush at War*) وسواه، أن جورج دبليو بوش لم يكن يرغب في شنّ حرب على العراق بعد أفغانستان، إلا أن أطماع "الامبراطوريين الجدد" (كما يسميهم محمد حسنين هيكل) أمثال: ديك تشيني نائب الرئيس، ودونالد رامسفيلد وزير الدفاع، وبول وولفويتز نائب وزير الدفاع، وريتشارد بيرل رئيس مجلس سياسات الدفاع، ودوغلاس فيث وكيل وزارة الدفاع (والثلاثة الأخيرون من اليهود، وهم مهندسو وراسمو ما أطلقوا عليه "مشروع الولايات المتحدة للقرن الأمريكي الجديد" كما يقول هيكل)، جعلت هذه الطغمة تتولى إقناع الرئيس الأمريكي بفوائد هذه الحرب، بل جعلته يتحمس لها، بشكلٍ قلّ نظيره (تماماً كحماسة أبيه لطرد العراقيين من الكويت، ثم وضع اليد على الخليج)، فكانت حرب الخليج الثالثة، أو العدوان الأمريكي - البريطاني على العراق الذي أدى الى احتلال أمريكي لهذا البلد ووضع اليد على نفطه وثرواته.

سقط العراق، إذاً، بأيدي "الامبراطوريين الأمريكيين"، فأصبحت ايران محاصرة من كل الجهات، من العراق غرباً، ومن أفغانستان شرقاً، ومن الخليج جنوباً، ومن القواعد العسكرية الأمريكية في أوزبكستان وأخواتها شمالاً (انظر الخريطة)، وأصبح نفط السعودية على مرمى "رصاص بندقية" الجندي الأمريكي المتمترس، قلقاً، في العراق، فماذا بعد؟

لم يكتمل "المخطط الامبراطوري" الأمريكي بعد، فسوريا أضحت مهددة على حدودها الشرقية مع العراق، وكذلك إيران على حدودها الغربية معه، وكذلك السعودية على حدودها الشمالية. ولأجل ذلك، نرى "الادارة الامبراطورية الأمريكية" تهدد هذه البلدان الثلاثة بشكل مستمرٍ منذ احتلالها للعراق.

وأما العرب، أنظمة وشعوباً، فهم في حالة من "اللاوعي" تنبئ بأنهم قد أضحوا (أو على وشك أن يضحوا) خارج التاريخ.

الخوف على الخليج حقيقي، إذاً، كالخوف على باقي أقطار الأمة، ولكن الذي يزيدنا خوفاً عليه هو ما يتميز به من ثروة نفطية كانت، ولا تزال، تشكل محطة لأطماع الدول الكبرى المقتدرة عسكرياً، خصوصاً أن "ضعف" أقطار الخليج وتفرّقها، وقلة عدد سكانها، وعدم قدرتها على تأمين "القوة

الذاتية" للدفاع عن نفسها، بالإضافة الى عدم وجود "أمنٍ إقليمي" يجمع البلدان المطلة على الخليج (بلدان الخليج العربي، والعراق، وايران)، أو عدم وجود "أمن قومي" عربي تستطيع هذه الدول أن تلجأ إليه وتحتمي به وتأمن بواسطته شرور الآخرين، في ظل "جامعة عربية" فقدت كل هيبتها، خصوصاً خلال الحرب الأخيرة على العراق، وبعد احتلاله، حيث برهن العرب على أنهم أعجز من أن يشكلوا، بسبب تباعدهم وتضارب مصالحهم الكيانية، قوة يمكن أن يحسب لها أي حساب.

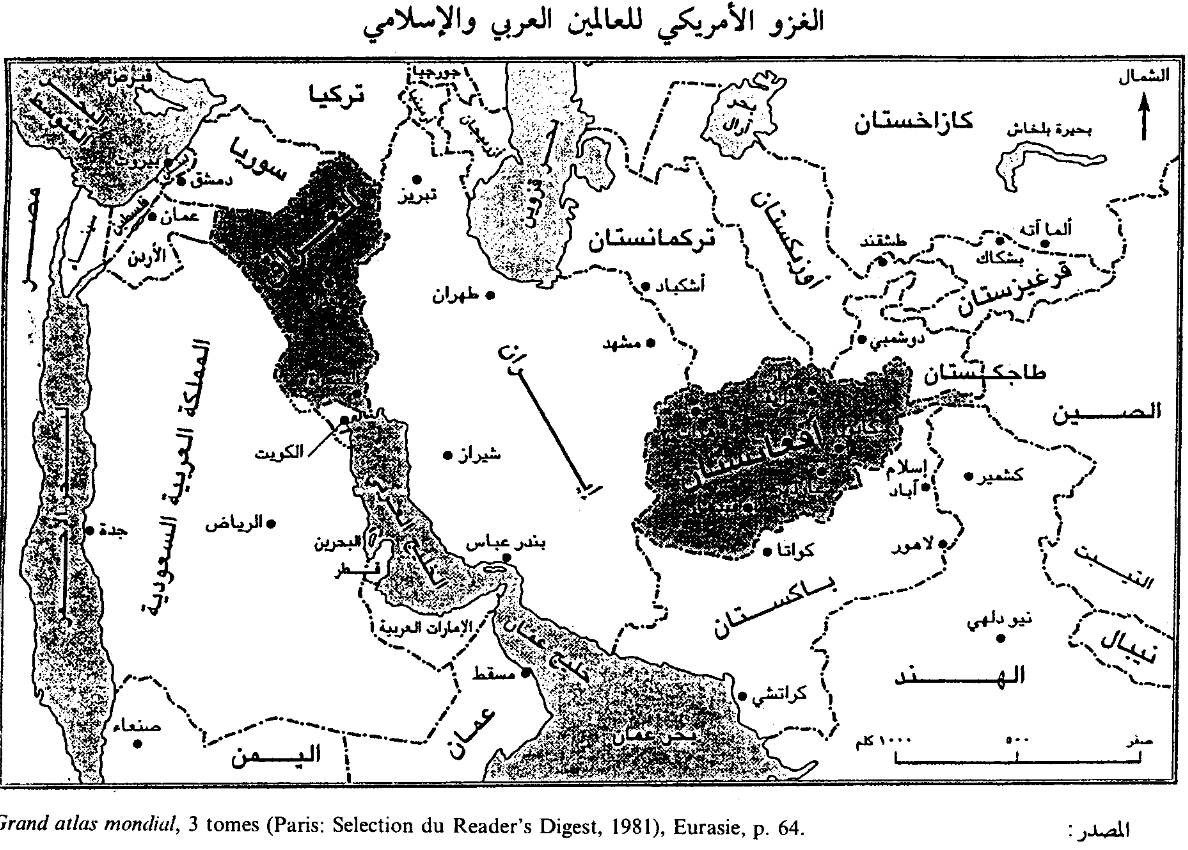
من هذه المنطلقات، ومن "الواقع المرّ" للوجود العسكري الأجنبي (الأمريكي خصوصاً) في الخليج، رأينا أن "نتخيّل" خيارات نفترضها، محاولين من خلالها أن ننبّه الى أن قدرات هذه الأمة وإمكاناتها، سواء من حيث امتداد الأرض واتساعها، أم من حيث توافر عناصرها: البشرية والمادية، تتيح لها أن تكون أمة قوية وعظيمة وقادرة، إن هي أرادت.

ولا يمكن للخليج أن يتحرر، بالتالي، من الوجود العسكري الأجنبي على أرضه، وفي مياهه وأجوائه، وأن لا يظل منطلقاً لأي عدوان على أي بلدٍ عربي (او إسلامي) آخر، كما جرى للعراق، إلا اذا كانت لديه الرغبة والإرادة الحرة في اختيار أفضل الخيارات التي نقدمها، في هذا البحث، سواء على صعيد الأمن الاقليمي أم الأمن القومي أم الأمن الإقليمي والقومي معاً.

بيروت في ٢٠٠٣/٨/٢٢ | **اللواء الركن المتقاعد**

د. ياسين سويد

الغزو الأمريكي للعالمين العربي والإسلامي



المصدر: *Grand atlas mondial*, 3 tomes (Paris: Selection du Reader's Digest, 1981), Eurasie, p. 64.

القسم الأول

واقع الوجود العسكري الأجنبي في الخليج



الفصل الأول

الخليج في الميزان الدولي

كان الخليج العربي محط أطماع الغزاة والمستعمرين منذ مطلع القرن الميلادي السادس عشر، فقد غزاه البرتغاليون والفرس والعثمانيون والانكليز والهولنديون[1]، الا أن الصراع الدولي على أرض الخليج اشتد، منذ أوائل القرن السابع عشر، مع اكتشاف "الامبراطورية البريطانية" لأهمية هذا الجزء من العالم، باعتباره طريقها الى الهند، ثم مع اكتشاف النفط فيه، في ما بعد. ونافستها، في هذا الصراع، دول أخرى بينها فرنسا (عن طريق علاقاتها بمسقط)، إلا ان الغلبة كانت لبريطانيا التي استطاعت أن تبعد عنه الامبراطورية العثمانية والأساطيل الفرنسية، وتقيم فيه دويلات ظلت فترة من الزمن (حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية) تعترف بنفوذها، كدولة عظمى، إلا أنه كان لا بد لرياح الاستقلال من أن تهب على بلدان الخليج، بعد هذه الحرب، كما هبت على معظم بلدان الوطن العربي (الذي كان قد جزئ، بدوره، الى دويلات، عقب الحرب العالمية الأولى).

وكانت إيران قد باشرت باستخراج النفط عام ١٩٠٨، حيث بدأت، بعدها، حركة استخراج هذه المادة الثمينة والنادرة (يومذاك) تنتشر في عدد من الأقاليم الإيرانية، وقد فتح ذلك شهية بريطانيا، المستفيدة الأولى من نفط إيران، فبدأت بالتنقيب عن البترول في كل بلدان الخليج. وإذا كان اندلاع

---

(١) ب. ج. سلوت، **عرب الخليج، ١٦٠٢ ـ ١٧٨٤ في ضوء مصادر شركة الهند الشرقية الهولندية**، ترجمة عايدة خوري؛ مراجعة محمد مرسي عبد الله (أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٩٩٣)، ص ٦٣ وما بعدها.

الحرب العالمية الأولى قد أوقف اهتمام بريطانيا بالتنقيب عن البترول في العراق وبلدان الخليج كافة، فإنه كان حافزاً لها على احتلال العراق والخليج وطرد العثمانيين منهما، بصورة نهائية.

ولكن الحرب العالمية الثانية انتهت بتغيير كبير في الموازين الدولية للقوى، حيث انحسر النفوذ الأوروبي (الفرنسي والانكليزي) عن الشرق الأوسط، وحلّ محله النفوذ المستحدث للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما جعل الصراع على الخليج يعود قوياً، هذه المرة، وينتهي بخروج بريطانيا منه لكي تدخله الولايات المتحدة الأمريكية وتبسط نفوذها فيه.

وشهد النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط انحساراً كبيراً مع بزوغ فجر ٢٣ تموز/يوليو في مصر، حيث عمّ تأثير هذه الثورة سائر الأقطار العربية، ومنها دول الخليج، ولكن انحسار هذه الثورة، بعد وفاة قائدها جمال عبد الناصر، وجنوح مصر الى التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية وابتعادها عن الاتحاد السوفياتي، ثم عقدها معاهدة صلح مع الكيان الصهيوني، ثم انهيار الاتحاد السوفياتي، بعد ذلك، ثم حربي الخليج الثانية والثالثة، كل ذلك أعاد الخليج، وسائر أقطار الوطن العربي، الى دائرة النفوذ الأمريكي، خصوصاً أن هذه الدولة العظمى قد أضحت، في مطلع التسعينيات، وبعد أفول نجم الاتحاد السوفياتي، الدولة الوحيدة المتربعة على عرش العالم بلا منازع.

يصعب الاعتقاد بأن الدافع الأساسي لحرب الخليج الثانية كان غزو العراق للكويت، ذلك أنه، كما قال زعيم عربي مرموق[٢] "لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية لتخوض حرب الخليج بالحماسة والزخم اللذين خاضتها بهما لو كانت الكويت تنتج جَزَراً". ولهذا، فقد بنت الولايات المتحدة استراتيجيتها، لخوض حرب الخليج الثانية، على ما يلي :

١- اغتنام فرصة فراغ الساحة الدولية من شريك منافس لها، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، ورغبتها في حصر القرار الدولي في العالم بها، دون سواها، بحيث تتزعم العالم، بلا شريك.

٢- رغبتها في السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، حيث منحت الكيان

(٢) انظر إحدى محاضرات الدكتور سليم الحص، رئيس الحكومة اللبنانية السابق، أثناء أزمة الخليج.

الصهيوني، وهو حليفها الاستراتيجي، القوة والسلطة اللازمتين للتحكم بهذه المنطقة.

٣- رغبتها في السيطرة على أمن الخليج ونفطه (وأمن الخليج ضروري، في نظر الولايات المتحدة، لأمن النفط نفسه)، وعدم السماح لأية دولة أخرى (روسيا الاتحادية أو الاتحاد الأوروبي، أو الصين، أو إيران، أو غيرها) بالتدخل في شؤون الخليج، ومنها شؤون النفط.

٤- إضعاف العرب الى درجة سوقهم للصلح مع الكيان الصهيوني، ولو كان ذلك على الرغم منهم، وهذا ما حصل في مدريد عام ١٩٩١.

٥- رغبتها في الاحتفاظ بقواعد عسكرية لها في منطقتي الخليج والشرق الأوسط، بالإضافة الى اعتبارها هاتين المنطقتين مخزناً لأسلحتها البرية والبحرية والجوية، ومسرح عمليات لتجاربها وتمارينها العسكرية.

٦- وأخيراً، ضرب القوة العسكرية العراقية المتطورة التي لامست إمكان إنتاج القنبلة النووية، وبدا ذلك واضحاً من إصرارها على القضاء التام على أية إمكانية لنهوض العراق اقتصادياً واجتماعياً وعلمياً وعسكرياً، نظراً لما يشكله هذا النهوض من خطر على حليفتها الاستراتيجية إسرائيل، ثم شنّها عدواناً مسلحاً عليه واحتلاله، متحدية، بذلك، رفض مجلس الأمن الدولي، بل رفض شعوب العالم ودوله لهذا العدوان.

إلا أنه، وعلى مدى عقود من الزمن، ظلت دول الخليج تستقبل الوافدين إليها، بأعداد كثيفة، من دول غرب آسيا، وخصوصاً إيران وباكستان والهند، حتى كاد عدد الوافدين من هذه الدول يبلغ عدد سكانها الأصليين، أو يزيد، وصارت تربطهم بتلك الدول مصالح اقتصادية واجتماعية الى درجة أنهم أصبحوا شبه مواطنين فيها، كما أخذت هذه الدول تستقبل، بعد نكبة فلسطين خصوصاً، أعداداً كبيرة من الفلسطينيين الذين هاجروا إليها من فلسطين، وكذلك العديد من الوافدين من مختلف الأقطار العربية، وخصوصاً من مصر وبلدان المشرق العربي، حتى أضحى المجتمع في دول الخليج أشبه بالفسيفساء الذي يضم مختلف الأشكال والألوان والجنسيات. وهذا ما جعل الهند وباكستان وإيران شركاء في اقتصاد الخليج، ومستفيدين من موارده

وثرواته، وخصوصاً النفط. ويذكر محمد حسنين هيكل[٣] أن ثلاث دول خليجية أسهمت بنحو ١١٠٠ مليون دولار، على الأقل، في المشروع النووي الباكستاني، باعتباره مشروع قنبلة نووية اسلامية، وذلك في عهد ذو الفقار علي بوتو، ثم في عهد خليفته ضياء الحق.

هل يقودنا ذلك الى الاعتقاد بأن توجهاً ما، آسيوياً هذه المرة، سوف يطغى على المرحلة المقبلة من مستقبل الخليج؟ ذلك ما يعتقده هيكل، على الأقل (في محاضرته الآنفة الذكر)، كذلك فإن المفكر العربي محمد عابد الجابري [٤] يرى أن اسرائيل سوف تحاول، في المرحلة المقبلة، اختراق السدود التي تقوم بينها وبين الخليج، متذرعة بزعمها أنها سوف توفر الحماية لنفسها من خطر ما، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الخليج نفسه، متذرعة بغزو العراق للكويت، وتجاه العراق، بذريعة امتلاكه أسلحة دمار شامل، وهي ذريعة لم تتمكن من إثبات صحتها، لأنها غير صحيحة في الأساس.

هل يصح هذا السيناريو، إذاً، وفي مستقبل قريب؟

لا شك في أن من طبيعة أية دولة قوية أن تفتش عن مدى حيوي تتمدد فيه وتبسط عليه نفوذها الذي تفرضه قوتها، خصوصاً إذا كانت هذه القوة نووية، كما تفرضه مصالحها القومية. ويظل مثال الولايات المتحدة الأمريكية التي تطال مصالحها القومية، ويغطي مداها الحيوي، معظم بقاع العالم، بما فيها منطقة الخليج، أكثر الأمثلة وضوحاً واستمراراً. فما هو المدى الحيوي، وما هي المصالح القومية التي تربط الصين والهند وباكستان واسرائيل بمنطقة الخليج؟ وأين هم العرب من كل ذلك؟

تقوم بين الخليج العربي والصين جمهورية إيران الإسلامية، ثم جمهوريتا باكستان وأفغانستان الإسلاميتان، ثم الهند. فإذا استثنينا إيران الغنية بمواردها النفطية، والصين الغنية بمواردها البشرية والعلمية والتقنية، تظل الهند

---

(٣) انظر محاضرة محمد حسنين هيكل في نقابة المحامين في بيروت بتاريخ ١٩٩٨/٦/٢٧، وقد نشرت في الصحف اللبنانية بتاريخ ٢٨ و١٩٩٨/٦/٢٩.

(٤) انظر محمد عابد الجابري في: **الأنوار**، ١٩٩٨/٦/٢٨.

وباكستان وأفغانستان بالنسبة الى إيران والصين، دولاً فقيرة ومتخلفة، وإن كان بعضها (الهند وباكستان) حديث العهد في النادي النووي.

من الطبيعي، إذاً، أن تفتش الصين عن مداها الحيوي جنوباً (باتجاه الهند)، وغرباً (باتجاه أفغانستان وباكستان)، وخصوصاً أن في شمالها دولة لا تزال تعتبر كبرى هي الاتحاد الروسي، باعتبارها الوريث الشرعي للاتحاد السوفياتي المنحلّ، وهي حاجز يصعب على الصين اختراقه أو تجاوزه.

والصين التي تبلغ مساحتها ٩ ملايين و٥٩١ ألف كلم^2، ويبلغ عدد سكانها (وفقاً لاحصاءات عام ٢٠٠١-٢٠٠٢)، ملياراً و٢٩٣ مليوناً و٢٣٩ ألف نسمة، ويبلغ عديد جيشها العامل مليونين و٣١٠ آلاف رجل، وعديد جيشها الاحتياطي من ٥٠٠ الى ٦٠٠ ألف رجل، بالإضافة الى قوىً شبه عسكرية يبلغ عديدها مليوناً و٥٠٠ ألف رجل(٥)؛ هذه الصين التي يبلغ تعدادها نحو خُمس سكان العالم، والمتقدمة علمياً وتقنياً، سوف تسعى لأن تفرض نفسها لكي تكون المنافس الأول للولايات المتحدة الأمريكية، في القرن الحالي(٦)، طالما أن الاتحاد الأوروبي ما زال في صراع صامت ومستمر مع أمريكا التي تحرص على تقليم أظافره وتحديد إمكاناته بشكل يجعل منه غير قادر على منافستها، على رغم كل الشراكة الظاهرة بينهما في حلف الأطلسي وسواه من الأحلاف المشتركة، وطالما أن الاتحاد الروسي غارق في مشاكله الاجتماعية والاقتصادية وفي مشاكله مع جيرانه من الدول رفاق الدرب في الزمن الفائت، أولئك الذين انفصلوا عن الكتلة الروسية بعد انفراط عقد الاتحاد السوفياتي، وطالما أن اليابان منشغلة بالتقدم الاقتصادي الذي أحرزته

---

(٥) *The Military Banlance* (London: International Institute for Strategic Studies, 2001-2002).

(٦) قبل أن يتسلم الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش مهماته في البيت الأبيض، وخلال اجتماعه الأول مع جورج تينت مدير المخابرات المركزية، ليستعرض معه ما لديه من معلومات عن «الأصدقاء والأعداء»، و«الطيبين والأشرار» و«الفرص والأخطار»، حدد تينت للرئيس الأمريكي الجديد أخطاراً ثلاثة تحدق بأمريكا، وهي: الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وأخيراً: الصين «التي أفلتت من عوائق التخلف والحصار، وراحت تركز على بناء قوة تجعل منها ـ فيما لا يزيد على ربع قرن ـ دولة عظمى «عدوانية» على الشاطىء الآخر من المحيط الهندي». انظر: محمد حسنين هيكل، «قراءة في أوراق إدارة بوش وعقلها،» **السفير**، ٣١/٥/٢٠٠٣، ص ١٠، نقلاً عن: Bob Woodward, *Bush at War* (New York: Simon and Schuster, 2002).

طوال نصف قرن، بل إنها سرعان ما أصبحت، بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، من أكثر دول العالم تقدماً، وطالما أن أفريقيا وغرب آسيا غارقتان في سباتٍ عميق لم تستيقظا منه بعد، على رغم هدير الآلات التي أفرزها التطور الصناعي الكبير الذي يحيط بهما من كل جانب. أما أن تصبح الصين منافسة للولايات المتحدة الأمريكية على زعامة العالم، ولو بعد عقود، فذلك يعني أن تنافسها سيكون في مختلف الميادين وفي المناطق الأكثر ملاءمة لهذا التنافس، ولا بد من أن تكون منطقتا الخليج والشرق الأوسط هما الأكثر ملاءمة لذلك. ففي الخليج نفط تحتاج إليه الولايات المتحدة الأمريكية ولا ترغب في التخلي عنه ولن تسمح لأحد بمشاركتها فيه، وفي الشرق الأوسط ثروات وإمكانات، ودول عربية بحاجة ماسة الى حليف قوي طالما أن واشنطن حليفةٌ استراتيجيةٌ لإسرائيل، وسوف تجد أوروبا وروسيا، وكذلك الصين، لدى بعض هذه الدول، قبولاً وترحيباً إن هي قررت أن تمدّ لها يد الصداقة والتعاون، بل التحالف أيضاً في المستقبل. وهكذا نرى أن في الخليج والشرق الأوسط عوامل تجعل التنافس بين "الجبارين" ممكناً، وخصوصاً أن الحرب الأمريكية الأخيرة على العراق أظهرت مدى جدية الصراع المستقبلي بين الولايات المتحدة الأمريكية الطامعة بالسيطرة على العالم والتحكم بمقدراته، وبين أوروبا وآسيا، كقارتين تاريخيتين ترفضان الهيمنة الأمريكية بكل أشكالها، وتسعيان لتشكيل تحالف قاريٍ (بدءاً بأوروبا وروسيا، وربما وصولاً الى الصين في مستقبلٍ ليس ببعيد) في وجه الأطماع الأمريكية.

ويبدو أن اسرائيل، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، باستشرافهما البعيد للمستقبل، تتوقعان حتمية هذا الصراع، لذا، نجد نتنياهو رئيس حكومة اسرائيل (عام ١٩٩٨)، يسارع الى مد يده الى بكين طالباً توثيق العلاقات معها، رغبة منه في إبعادها عن العرب من جهة، وتحوّطاً لمستقبل ربما يضع الصين في واجهة العالم، كقوة عظمى، من جهة ثانية. ونجد كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، في تلك الفترة، يسارع، الى مد يده الى الصين، راغباً في التحالف معها كذلك، كما أن خليفته الرئيس جورج دبليو بوش الذي زار الصين في بداية فترة رئاسته، لم يمانع في أن تنتسب هذه الدولة الى منظمة التجارة العالمية، حيث تنخرط، من خلالها، في عالم المال الذي ترعاه أمريكا.

وهذا ما جعل عرفات (يوم كان لا يزال ينعم بمباهج اتفاق أوسلو) يزور بكين رداً على زيارة نتنياهو لها، لعل زيارته تكون فاتحة لزيارات عربية توطد العلاقة بين العرب وهذه الدولة الكبرى التي كانت أول دولة بادرت الى تأييد الكفاح الفلسطيني، وفتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في عاصمتها، والتي لا تفتأ تعلن تأييدها لقيام الدولة الفلسطينية.

فهل تنبئ هذه المبادرات، حقيقة، باتجاه الريح في السياسة العالمية للقرن الجديد؟ وهل ستصدق نبوءة المفكر الفرنسي ألان بيرفت (Alain Peyrefitte) الذي كتب، منذ ربع قرن، (عام ١٩٧٣) كتابه الشهير بعنوان: **عندما تستيقظ الصين، سوف يرتعد العالم** *(Quand la Chine s'éveillera, le monde tremblera)*.

وهل يتنبه العرب الى قوة الصين الصاعدة، فيسعوا لأن يقيموا بينهم وبينها تحالفاً استراتيجياً هم بأمس الحاجة إليه؟

وإن كانت هناك شكوك في أن لا تتجه الرياح الصينية، في سباقها المقبل مع الولايات المتحدة الأمريكية، باتجاه منطقتي الخليج والشرق الأوسط، فإن الاتجاه الذي لن يخطئ هو اتجاه رياح كل من الهند وباكستان، وكذلك اسرائيل، باتجاه الخليج.

لن يكون بإمكان الهند أن تفرض مداها الحيوي باتجاه الصين شرقاً، أو باتجاه الاتحاد الروسي شمالاً، وهي سوف تتحاشى، ولا شك، الغرق في رمال الكتلة الإسلامية الممتدة على حدودها، شمالاً بغرب، والمؤلفة من باكستان وأفغانستان وإيران، وامتداد هذه الكتلة باتجاه العراق والخليج وما يجاورهما من البلدان العربية والاسلامية. وهي، وإن حرّضها خلافها مع باكستان بشأن كشمير، فإن توازن "الرعب النووي" القائم بين البلدين جعلها تدرك تماماً أن حرباً نووية أو تقليدية مع باكستان ستكون مكلفة للطرفين. يضاف الى ذلك أن ما يقوم، حالياً، من تناغم بين واشنطن وإسلام أباد، وخصوصاً بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١، وكذلك إمكان قيام تحالف بين الصين وباكستان، يجعل توجه الهند نحو باكستان أمراً غير منطقي ولا عملي، في الوقت الحاضر، إلا إذا حلت مشكلة كشمير.

وتحتاج الهند الى المال لاستكمال برامجها النووية، كما تحتاج الى المال

لرفع المستوى الاقتصادي لشعبها، وتظل خزائن المال، في الخليج، قادرة على تأمين حاجات الهند هذه، وخصوصاً أن للهند، في الخليج، قوة بشرية لا يستهان بها، تستطيع بواسطتها أن تضغط على بلدان الخليج لكي تحصل منها على مبتغاها.

وربما تجد الهند الطريق معبدة باتجاه الخليج، إن هي حلّت مشكلة كشمير الإسلامية، وبالتالي مشكلتها مع باكستان، نظراً لحاجتها الى النفط، إلا أن الوجود العسكري الأمريكي، والنفوذ الأمريكي في الخليج، سيظل لها بالمرصاد، دون أن نستبعد القوة الإيرانية التي لن تسمح لها بذلك على الأرجح.

ويكاد الأمر يكون هو نفسه بالنسبة الى باكستان، على رغم أن باكستان دولة إسلامية استطاعت مؤخراً أن تنتج القنبلة النووية التي اعتبرها الكثيرون من المسلمين "قنبلة إسلامية"، بل إن بلدان الخليج أسهمت في تغطية نفقاتها، كما قدمنا، إلا أن ذلك كله لن يبرر أي توسعٍ، ولو بشكل سلمي، نحو الخليج من قبل باكستان.

إلا أن اسرائيل، الحريصة جداً على أن تخترق كل السدود التي تفصلها عن الخليج، بما فيها السد الأمريكي المتمثل حالياً بالوجود العسكري، فإنها لا بد من أن تسعى للوصول الى غاياتها في الخليج بحيث تستطيع أن تفرض وجودها فيه (كما تسعى حالياً للدخول الى العراق عن طريق الاحتلال نفسه)، مبررة هذا الوجود بادعاء الحماية من أي عدوانٍ (أو غزوٍ) محتمل من الخارج، وخصوصاً من إيران، ولن يكون مستغرباً لدينا أن نرى الولايات المتحدة الأمريكية تبارك الوجود الإسرائيلي في الخليج، عسكرياً أكان أم غير عسكري، هذا مع ميلنا الأكيد الى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة سوف تُبقي قواتها في الخليج الى أجل غير مسمى بحجة حمايته وحماية مصالحها في هذه المنطقة من العالم، وربما ازداد تمسكها بهذه الحجة بعد التفجيرات النووية التي أجرتها كل من الهند وباكستان، وكذلك بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، بحجة محاربة الإرهاب الذي يتأصّل في نظرها في آسيا الإسلامية، وخصوصاً في أفغانستان وإيران والشرق الأوسط.

نحن لا نشك في أن بلدان الخليج سوف تحارب أي تدخل للكيان

الصهيوني في بلادها، مهما كانت أسباب هذا التدخل، كما أنها سوف تقاوم أية سيطرة لأية دولة أجنبية، إسلامية أكانت (إيران وباكستان) أم غير إسلامية (الصين والهند). ونحن واثقون من أن شعب الخليج وحكوماته يتقبلون بكثير من القلق وعدم الرضى الوجود العسكري الأجنبي في بلادهم، كما أنهم يتطلعون بشوق كبير الى اليوم الذي تسمح فيه الظروف بمغادرة تلك الجيوش أرض الخليج، ومياه الخليج، ولكن:

ـ من يحمي الخليج من أطماع الآخرين، سواء أكانوا عرباً أم مسلمين أم غير عرب أو مسلمين؟

– من يدافع عن الخليج إن سوّلت لأحد نفسه أن يقدم على حماقة ما، فيحتله أو يحتل بلداً من بلدانه؟ طالما أنه لن يكون لدى دوله القوة الكافية لرد العدوان وصد تلك الحماقة؟

– هل ستظل الجيوش الأجنبية على أرض الخليج تبتز أمواله وتنهب ثرواته وتحرم شعوبه من أي تقدم أو تطور بحجة تأمين حمايته والدفاع عنه؟

– أين هم العرب؟ وما هو دورهم؟ وكيف يمكنهم أن يشكلوا القوة اللازمة للدفاع عن إخوانهم عرب الخليج وصدّ كل عدوان عليهم؟ وهل أنهم قادرون على ذلك إن هم أرادوا؟

– إلى أين يجب أن تتطلع بلدان الخليج: الى أمن إقليمي إسلامي أم الى أمن قومي عربي، أم الى كلا الأمنين معاً؟

أسئلة سوف نحاول الإجابة عنها في الفصول اللاحقة.



الفصل الثاني

شبه الجزيرة العربية
من الوحدة الى التجزئة

أولاً : الموقع

تقع شبه الجزيرة العربية، أو ما اتفق على تسميته بـ"جزيرة العرب"، وسط بحارٍ كانت، وما تزال، تعتبر من أهم وسائل التواصل مع قلب آسيا من جهة، وقلب أفريقيا من جهة أخرى، فهي تقع بين ما يسمى بـ "الخليج العربي" (أو الخليج الفارسي) الذي يصلها بإيران من الجهة الشرقية والشمالية الشرقية، وما يسمى بـ"بحر العرب" الذي يصلها بالهند وباكستان، ثم أفغانستان من الجهة الشرقية، وبجزر المحيط الهندي من الجهة الجنوبية الشرقية، وبأفريقيا الجنوبية من الجهة الجنوبية الغربية، وما يسمى بـ"البحر الأحمر" الذي يصلها بإثيوبيا والسودان ومصر من الجهة الغربية. وأما من الشمال والشمال الغربي، فهي تتصل بالعراق وبلاد الشام، مما يؤمن لها تواصلاً مع البحر الأبيض المتوسط.

ويتشكل "الخليج العربي" (وهو الساحل الشرقي لجزيرة العرب) من قسم جنوبي يعرف بـ"خليج عُمان" حيث مسقط، ويمتد هذا القسم شمالاً حيث تتشكل، على ساحله، قواعد لقبائل عربية تتقارب في الأنساب، وتتشابه في الأصول، وتتماثل في طرق العيش والإدارة والسياسة، وهي التي أصبحت، في ما بعد، دولاً (مشيخات وإمارات وممالك وسلطنات)، وكان بعضها امبراطوريات (امبراطورية عُمان).

وقد أتاح الموقع الاستراتيجي لجزيرة العرب التواصل، بحراً، وعلى مدى تاريخها الطويل، مع باقي البلدان المجاورة، وخصوصاً مع الهند والعراق وبلاد الشام وإيران ومصر والسودان، حيث تبادلت معها كل أنواع البضائع في حركة تجارية لم تنقطع، على مدى التاريخ.

وإذا كانت البحار قد فقدت مع اختراع الطيران في بداية القرن العشرين الكثير من أهميتها على صعيد التبادل التجاري (انتقال البضائع) من جهة، وعلى صعيد التواصل البشري (انتقال البشر) من جهة أخرى، فهي قد حافظت، ولا تزال تحافظ، على أهميتها كعاملٍ أساسي وفعالٍ على الصعيد العسكري، حيث تظل تسخَّر لانتقال السفن الحربية على اختلافها، سواء أكانت تلك السفن من حاملات الجند والمعدات الحربية، أم من حاملات الطائرات، أم من الغواصات، بل أضحت تشكل جزءاً مهماً من أية استراتيجية عسكرية لأية دولةٍ عبر المحيطات. وهو ما جعل تلك البحار (المحيطة بجزيرة العرب) هدفاً لأطماع الدول الكبرى الطامحة إلى السيطرة والتوسع.

لم تعرف جزيرة العرب في مختلف حقبات التاريخ وحتى أواسط العهد العثماني أي نوع من أنواع التجزئة، وذلك إما لأنها لم تكن لتثير شهية الغزاة والطامعين بسبب افتقارها الى ما يغريهم لدخولها والسيطرة عليها (ولم يكن النفط قد اكتشف بعد فيها)، وإما لصعوبة العيش في صحراء قاحلة يقطنها بدوٌ رحلٌ يتبعون بقطعانهم المراعي والواحات؛ قبائل تنتقل من مكان الى آخر، ومبتغاها المراعي الخصبة والغزو وبعض أنواع التجارات البدائية، باستثناء المدن الآهلة في الداخل وعلى السواحل، مع العديد من المرافئ التي كانت تستخدم للتجارة مع العالم الخارجي. وقد حافظت جزيرة العرب على وحدتها تحت راية الإسلام قروناً طويلاً وخلال عهودٍ مختلفة، الا أن تقسيماتها الجغرافية كانت معروفة منذ زمن بعيد دون أن يؤدي ذلك الى تجزئتها. ويذكر الهمداني (وقد عاش في القرن الثالث الهجري،أو القرن التاسع الميلادي، أي منذ أحد عشر قرناً) أنها سميت كذلك لـ"إحاطة البحار والأنهار بها، من أقطارها وأطرارها، وصاروا منها في مثابة الجزيرة من جزائر البحر"[1].

---

(١) أبو محمد الحسن بن أحمد الهمداني، **صفة جزيرة العرب**، تحقيق محمد بن علي الأكوع (الرياض: دار اليمامة، ١٩٧٤)، ص ٥٧.

وأطرار: من (طُرّة) وهي أطراف البلاد.

وهكذا، نراه يحدّدها باليمن جنوباً، والشام شمالاً، والقُلزُم وفسطاط مصر وميناء أيلة غرباً، وعُمان والبحرين وكاظمة والبصرة شرقاً، وفي وسطها: الحجاز وأرض نجد والعَروض[(٢)].

إلا أن ما يهمنا هو أن وحدة هذه الجزيرة لم تتأثر بتلك التقسيمات الجغرافية، حيث كانت تقطنها قبائل موحّدة اللغة والدين ومتقاربة في الأنساب، واستمرت على هذه الحال حتى أواسط العهد العثماني، وبالتحديد حتى القرن الميلادي السابع عشر حين بدأت الدول الاستعمارية الكبرى تتطلع الى هذه الجزيرة بحثاً عما تكتنزه أرضها وبحارها من ثروات.

وسوف نعمد، في ما يلي من بحثنا هذا الى تسمية "جزيرة العرب" باسم "الخليج العربي"، وهو الاسم الذي عرفت به طوال القرن العشرين ولا تزال، عملاً بالقاعدة اللغوية "تسمية الكل باسم الجزء"، باعتبار أن هذا الاسم يطلق عادة على الساحل العربي، وهو الغربي من الخليج.

ثانياً: الصراع على الخليج

بدأ الصراع على الخليج، أو على الجزيرة العربية كلها، يوم بدأ الوهن يدبّ في أوصال الدولة الإسلامية بعد نهاية حكم المماليك، في أوائل القرن الميلادي السادس عشر، حيث لم تعد ثغور هذه الجزيرة محمية ولا محصنة ضد غزوات الأوروبيين الذين بدأوا يسعون لـ"تضييق الخناق على دار الإسلام وتجارتها عن طريق الاستحواذ على مفاتيح البحار العربية"[(٣)]، وخصوصاً أن الدولة العثمانية التي حلّت محل الدولة المملوكية لم تسعَ الى تحصين الأطراف التي بلغتها في توسعها، وأن الأوروبيين حصروا في البدء اهتمامهم بسواحل الجزيرة العربية وموانئها دون الإهتمام بالداخل، وذلك لأنهم لم يكونوا يجدون ما يغريهم للتوغل فيه. فهو، حسب الباحث الهولندي سلوت، عبارة عن

(٢) المصدر نفسه، ص ٣.

والقُلزُم: مدينة كانت على ساحل البحر الأحمر (بحر القلزم) من أرض مصر، وفسطاط مصر: أول مدينة أنشأها المسلمون في مصر، وسميت «الفسطاط» لأن عمرو بن العاص ضرب فسطاطه هناك يوم بدأ فتح مصر.

(٣) أحمد طربين، **التجزئة العربية: كيف تحققت تاريخياً؟**، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٣٢.

"صحراء تكثر فيها مناطق السبخة (أي الأرض التي لم تحرث ولم تعمَّر)، وهذه قلما وفرت مجالاً للحياة المستقرة، ما عدا القليل من الواحات الواقعة في الداخل"، بعكس الساحل، حيث نجد "بضعة مخيمات كان ينشئها مؤقتاً صيادو اللؤلؤ، وقد تطور معظمها ليصبح مقرات سكنية دائمة". وعلى رغم ذلك، فقد كانت هذه البلاد "الواقعة على طول الخليج" قليلة السكان، لا تصلح أراضيها للزراعة. لذا، كانت فقيرة يعيش معظم أهلها حياة البداوة الخالصة[٤].

كان البرتغاليون أول من تنبهوا لأهمية الخليج، منذ القرن الميلادي السادس عشر، فاحتلوه، ثم انحسروا عنه وظلوا في جزيرة مسقط، وذلك في القرن الميلادي السابع عشر، في الوقت الذي كان العثمانيون فيه يحتفظون في أطراف امبراطوريتهم، بقوة "داخلية" لم تكن قادرة في أي حال على مقاومة الحملة البرتغالية التي طاولت عُمان، أيضاً، ولكن الدولة الفارسية المواجهة للساحل الغربي على الجانب الشرقي من الخليج لم تكن لترضى أن يسيطر البرتغاليون على ساحل جزيرة العرب وموانئه، الا أنها كانت عاجزة عن الوقوف في وجه المدّ البرتغالي، فسَعت للتعاون مع إنكلترا وهولندا لصدّ الحملة البرتغالية، ولكنها لم توفق، وهكذا سيطر البرتغاليون على معظم موانئ الخليج العربي المواجه للساحل الفارسي[٥].

استمرت السيطرة البرتغالية على بعض موانئ الخليج العربي حتى منتصف القرن الميلادي السابع عشر، حين بدأ الوجود البرتغالي يضعف أمام القوى العربية في عُمان، فأخرجتهم هذه القوى من مسقط عام ١٦٥١، وكانت شوكة الفرس قد ضعفت بحراً، كما كان الأوروبيون عازفين عن الدخول في صراع مع البرتغاليين على هذه المنطقة. وعلى رغم أن العثمانيين كانوا يعانون من ضَعف قوتهم العسكرية، البحرية والبرية، على طول ساحل الخليج العربي، فقد استطاعوا أن يخففوا ضغط البرتغاليين على "عمان ومسقط والخليج العربي"، كما استطاعوا إحباط "كل محاولة لتكوين جبهة برتغالية

---

(٤) ب. ج. سلوت، **عرب الخليج، ١٦٠٢ ـ ١٧٨٤ في ضوء مصادر شركة الهند الشرقية الهولندية**، ترجمة عايدة خوري؛ مراجعة محمد مرسي عبد الله (ابو ظبي: المجمع الثقافي، ١٩٩٣)، ص ٢٧٠.

(٥) المصدر نفسه، ص ٦٣، وطربين، المصدر نفسه، ص ٣٢ ـ ٣٣.

حبشية" في الخليج[٦]. وفي أوائل القرن الميلادي الثامن عشر، كانت سيطرة البرتغاليين على هذا الساحل قد انحسرت تماماً، مما أتاح للقبائل العربية المقيمة فيه أن "تنال استقلالها" وتستعيد نشاطها التجاري، في وقتٍ كان الفرس يزدادون تقهقراً، وكان الأوروبيون يصرون على عدم اكتراثهم باقتصاد هذه المنطقة (منطقة جنوب الخليج)، بينما لم يبق للعثمانيين فيها سوى "وجود رمزي". وهكذا، ففي العام ١٧٦٠ تراجع "الانكليز والهولنديون" عن منطقة جنوب الخليج، بينما ظل وجودهم قوياً في المنطقة الشمالية منه، إلا أن الوجود الهولندي في هذه المنطقة لم يلبث أن انحسر، بينما استمر الوجود البريطاني "ضئيلاً"، "وفي عام ١٧٨٠، أصبح الخليج، ولفترة مؤقتة، بحيرة عربية"[٧].

ثالثاً : الاحتلال البريطاني للخليج وفرض الحماية والتجزئة

كان البريطانيون قد اكتشفوا أهمية هذا الجزء من العالم، باعتباره طريقهم الى الهند، وكانت فرنسا تطمح بدورها لأن تقيم علاقات تجارية مع عرب الخليج، وخصوصاً بعد احتلال نابليون لمصر عام ١٧٩٨، حيث كانت تسعى لأن يطاول نفوذها عمق الشرق حتى الهند، ولكن التنافس بين الدولتين الكبريين على الخليج انتهى بانتصار بريطانيا وانسحاب فرنسا من ساحة الصراع تاركة ميدان الخليج الى بريطانيا التي ما لبثت أن تحكمت بمصير هذه المنطقة وخيراتها، وذلك عن طريق "معاهدات حماية" بدأتها بعمان، ثم شملت باقي إمارات المنطقة ومشيخاتها.

١- عمان

كانت عُمان موطناً لقبائل الأزد العربية منذ القدم، غزاها البرتغاليون في القرن السادس عشر واحتفظوا بمسقط قاعدة لهم حتى القرن السابع عشر، فكانت معقلهم الرئيسي، الا أن العمانيين استطاعوا دحر البرتغاليين في منتصف القرن السابع عشر. وفي منتصف القرن الثامن عشر، ظهرت أسرة آل بو سعيد التي تعتبر مؤسسة الدولة العمانية في العصر الحديث، حيث

---

(٦) طربين، المصدر نفسه، ص ٣٩ و١٠٧.

(٧) سلوت، المصدر نفسه، ص ٦٣.

قامت سلطنة سميت "سلطنة مسقط-عمان"، ثم عرفت في ما بعد بـ"سلطنة عمان" وعاصمتها "مسقط"[8].

عقدت بريطانيا أول معاهدة لها في الخليج مع سلطان عمان عام ١٧٩٧، وكانت معاهدة اقتصادية وسياسية التزمت عمان بموجبها بأن تقف الى جانب بريطانيا عند حدوث أية أزمة بين سفنها والسفن الفرنسية في مياهها الاقليمية، وأن تعترف عمان بحق بريطانيا الحصري في إنشاء أية وكالة لها في السلطنة، مما حرم الفرنسيين من مثل هذا الحق. وفي عام ١٨٠٠ أحكمت بريطانيا قبضتها على عمان عندما عقدت معها معاهدة تتيح لها تعيين "أول وكيل سياسي بريطاني" في مسقط. وهكذا كانت عمان أول منطقة في الخليج ترضخ للاستعمار البريطاني رضوخاً كاملاً[9].

٢- مشيخات ساحل عمان

هي مشيخات أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة، وهي التي سميت "الإمارات المتصالحة"، ثم شكلت، في ما بعد، "الإمارات العربية المتحدة". وكانت هذه المشيخات جزءاً من سلطنة عمان، الا أن بريطانيا استطاعت فصلها لكي تشكّل منها مشيخات مستقلة عقدت معها، مجتمعة أو منفردة، معاهدات حماية أهمها:

- معاهدة عام ١٨٤٣، التي عقدت لعشر سنوات، ثم مددت بمعاهدة مماثلة عام ١٨٥٣، والتي قضت بحرمان هذه المشيخات من أي نشاط مسلح "تحت طائلة فرض العقوبة من جانب المقيم البريطاني العام في الخليج".

- معاهدات واتفاقات فردية مع كل مشيخة على حدة، وقد فرضت هذه المعاهدات والاتفاقات على المشيخات قيوداً تحظر عليها وجود أي نفوذ فيها غير النفوذ البريطاني، كأن تمنعها من عقد اتفاقات مع دول أجنبية أخرى أو السماح لوكيل أية دولة أخرى بالإقامة فيها، الا بموافقة بريطانيا، أو التنازل عن أي جزء من أراضيها (بيعاً أم إيجاراً أم رهناً) لغير بريطانيا.

---

(٨) عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ٧ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١ ـ ١٩٩٤)، ج ٤، ص ٢٠٥ ـ ٢١٠.

(٩) طربين، المصدر نفسه، ص ١١٢.

- معاهدة عام ١٩٠٢ التي تنص على منع هذه المشيخات من استيراد السلاح.

- معاهدة عام ١٩٢٢ التي تنص على منعها من منح أي امتياز لـ"استثمار حقول الفحم" الى أية "شركة أو دولة أجنبية" الا بموافقة بريطانيا، كما تنص على منع هذه المشيخات من منح أي امتياز لـ"استغلال النفط" الا لـ"من تعيّنه الحكومة البريطانية"(١٠).

٣ـ قطر

وقعت قطر تحت الحكم البرتغالي مثلها مثل باقي مناطق الخليج العربي في مطلع القرن السادس عشر، ثم خضعت بعدها للحكم الفارسي حتى أواخر القرن الثامن عشر، حيث استلم الحكم فيها أسرة آل بو سعيد من قبيلة "كوارة"، وقد أسس محمد بن أبي سعيد شيخ هذه القبيلة مدينة الدوحة وجعلها عاصمة، ثم رحل عنها عام ١٨٤٦ ليخلفه فيها شيخ من آل ثاني هو الشيخ محمد بن ثاني(١١).

كانت قطر قد دخلت تحت الحماية العثمانية بعد انفصالها عن البحرين، عام ١٨٧٢، الا أن السلطنة العثمانية تنازلت عنها لبريطانيا بموجب اتفاقية وقعتها معها عام ١٩١٣. وقد التزمت بريطانيا بموجب هذه المعاهدة بحماية قطر، ثم عقدت معها عام ١٩١٦ معاهدة أخرى خضعت قطر بموجبها للسيطرة البريطانية خضوعاً تاماً(١٢).

٤ـ البحرين

سيطر البرتغاليون على البحرين نحو قرن (١٥٢١-١٦٢٢) حين طردهم الفرس منها، ثم انتزعها سلطانها من الفرس الذين عادوا فاحتلوها الى أن أخرجهم منها آل خليفة عام ١٧٨٣(١٣).

(١٠) المصدر نفسه، ص ١١٩ ـ ١٢١.
(١١) الكيالي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٧٩٢.
(١٢) طربين، المصدر نفسه، ص ١٢١ ـ ١٢٢.
(١٣) الكيالي، المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٩٤.

وبلغ الصراع أشدّه، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بين دول عدةٍ، للسيطرة على البحرين، ومن هذه الدول: الدولة العثمانية، ودولة الفرس، ومصر في عهد محمد علي، كما تعدى ذلك الصراع هذه الدول الى حكامٍ خليجيين مجاورين ادّعوا بحقٍ لهم في احتلال البحرين، وهم حكام عُمانَ (في عهد السلطان سعيد) والسعودية. وهذا ما سهّل لبريطانيا أمر فرض حمايتها على هذا القطر الضعيف الذي يتحكم فيه كذلك صراعٌ داخلي بين أفراد العائلة التي تحكمه (من آل خليفة)، مما أتاح لبريطانيا التسلل من خلال هذه الخلافات الداخلية لكي تحكم قبضتها على البحرين بذريعة حماية الحاكم من خصومه الداخليين ومن أعدائه الخارجيين على حد سواء.

- في عام ١٨٦١ أعلنت بريطانيا اعترافها بالبحرين إمارةً مستقلة، الا أنها حاصرتها وفرضت على حاكمها الشيخ محمد بن خليفة معاهدة "وقّعها في ظل التهديد"، وتعهدت فيها بريطانيا بحماية البحرين من أي اعتداء خارجي، الا أنها فرضت على البحرين قيوداً "هبطت بها الى منزلة المحميات".

- وفي عام ١٨٦٨، وبعد صراع مسلح بين قطر والبحرين، انتصرت البحرين فيه، فرضت بريطانيا من جديد حصاراً على البحرين انتهى بتوقيع معاهدة جديدة أكثر تشدداً وتدخلاً في شؤون البحرين الداخلية من المعاهدة السابقة، كأن أباحت بريطانيا لنفسها بموجب هذه المعاهدة "حق عزل وتنصيب حكام البحرين"، وحق اعتبارها "حكماً وطرفاً في المنازعات العائلية"، مما جعل بقاء حاكم البحرين أو عزله أمراً تقرره هي.

- واشتطّ البريطانيون في تدخلهم في النزاعات الداخلية في البحرين الى درجة أن ممثلهم (المقيم البريطاني في بوشهر، المستر بللي (Pelly)) لم يتورع عن أن يرسل جنوده الى البحرين لاعتقال المناوئين لسيادة بريطانيا على هذه المحمية ونفيهم الى بومباي، فكان هذا أول تدخل عسكري فعلي لبريطانيا في الخليج.

- واستغلت بريطانيا رغبةً ظهرت لدى العثمانيين بمدّ سيطرتها الى البحرين (من الأحساء) وتحركات عثمانية رأت بريطانيا فيها تهديداً للبحرين، ففرضت على هذه الأخيرة (وكان حاكمها الشيخ عيسى بن علي آل خليفة موالياً لها موالاة تامة) معاهدة جديدة تضمنت قيوداً أكثر صرامة، منها: عدم دخول البحرين في أية مفاوضات وعدم عقد أية معاهدات او اتفاقات مع أية

دولة أخرى من دون موافقة بريطانيا، وعدم إقامة أي تمثيل دبلوماسي أو قنصلي أو إنشاء مستودعات لوقود السفن في ممتلكاتها من دون موافقة بريطانيا.

- وفي عام ١٨٩٢، فرضت بريطانيا على البحرين في معاهدة مماثلة عدم التنازل عن أي جزء من أرضها (بيعاً او رهناً)، أو السماح باحتلال جزء منها "لأية دولة سوى بريطانيا".

- وعلى رغم معارضة السلطنة العثمانية للإجراءات التي اتخذتها بريطانيا في البحرين، متذرعةً بأن أهالي البحرين "رعايا عثمانيون يعيشون في الأراضي العثمانية"، فقد تمسكت بريطانيا بحقها في البحرين باعتبارها "مشيخة تحت الحماية البريطانية"، ورضخت السلطنة العثمانية بالتالي للمشيئة البريطانية، وعقدت مع بريطانيا عام ١٩١٣ معاهدة تنازلت لها بموجبها، عن كل ما كانت تعتبره حقوقاً ومطالب لها في البحرين، بينما أحكمت بريطانيا سيطرتها على هذه المشيخة، وزاد من إحكامها لهذه السيطرة "معاهدة القطيف" التي وقعتها السعودية مع بريطانيا عام ١٩١٥، والتي تعهدت السعودية بموجبها بعدم الاعتداء على كل من الكويت وقطر والبحرين ومشيخات الساحل العماني "مقابل اعتراف بريطانيا بعبد العزيز آل سعود سلطاناً على نجد وملحقاتها"[١٤].

٥ــ الكويت

كانت الكويت في الأصل مرفأ صغيراً تقطنه قبائل من "بني عتبة"، وقد غزاه البرتغاليون في القرن السادس عشر مع ما غزوا من أنحاء الخليج العربي. وفي العام ١٧٥٢ استطاع آل الصبّاح، زعماء "بني عتبة" الاستيلاء على هذا المرفأ وأقاموا لأنفسهم إمارة صغيرة دعوها "إمارة الكويت"[١٥].

بعد أن أمنت بريطانيا سيطرتها على القسم الأكبر من الخليج العربي، اندفعت شمالاً نحو الكويت المحاذية للعراق. وكان الصراع الداخلي بين الإخوة في الكويت قد أدى الى مقتل أحدهما (الشيخ محمد آل الصباح الموالي للعثمانيين) وتسلّم الآخر (الشيخ مبارك، وهو أخ غير شقيق للقتيل) المشيخة،

---

(١٤) طربين، المصدر نفسه، ص ١٢٢ ـ ١٢٩.

(١٥) الكيالي، المصدر نفسه، ج ٥، ص ٢٩٩.

ولكن السلطنة العثمانية لم تكن راضية عن الشيخ المنتصر الذي لم يكن يطمئن بدوره للعثمانيين، مما دفعه للجوء الى البريطانيين وعقد "اتفاقية سرية" معهم (عام ١٨٩٩)، شبيهة بتلك التي عقدوها مع مسقط (عام ١٨٩١)، وهي معاهدة تقيّد المشيخة وتكبلها، وتجعل أمر التصرف بأراضيها (بيعاً أو رهناً أو هبة) محصوراً ببريطانيا وحدها[١٦].

واندفعت بريطانيا بعدها تكبل الكويت بمزيد من المعاهدات الأكثر صرامة وتشدداً، ففي عام ١٩٠٠ فرضت على الكويت "حظر استيراد الأسلحة أو تصديرها"، وفي عام ١٩٠٤ عينت "أول وكيل سياسي لها" في الكويت، وفي عام ١٩١١ نالت من حاكم البلاد (الشيخ مبارك) تعهداً بأن لا يمنح أية دولة حق "استخراج اللؤلؤ والإسفنج" من مياهها إلا بموافقتها، وكذلك نالت منه عام ١٩١٣ تعهداً بأن لا يمنح أية دولة حق "استخراج النفط من أراضيها" من دون موافقتها.

أمام هذا الواقع، لم تجد السلطنة العثمانية بداً من توقيع اتفاقية مع بريطانيا تعترف بموجبها بالاتفاقيات التي سبق أن وقعتها بريطانيا مع الكويت، على أن تظل هذه الأخيرة "تحت السيادة العثمانية" اسماً، دون أن يحق للسلطنة التدخل في شؤونها الداخلية والخارجية (مع موافقة حاكم الكويت على رفع العلم العثماني على قصره).

وفي عام ١٩١٤ اعترفت بريطانيا بالكويت "دولة مستقلة"، إلا أنها ظلت "تحت الحماية البريطانية"، ثم عادت بريطانيا فاحتلت الكويت بعد ذلك مع بداية الحرب العالمية الأولى، لأسباب عسكرية (محاصرة العثمانيين في حائل والعراق)[١٧]، وعادت الكويت فنالت استقلالها التام عام ١٩٦١.

٦ـ عدن

وصف ياقوت عدن في القرن الميلادي الثالث عشر بأنها "مدينة مشهورة على شاطئ بحر الهند (المحيط الهندي) من ناحية اليمن، رديئة لا ماء فيها

(١٦) المصدر نفسه، ص ١١٥ ـ ١١٦.

ويجزم البعض أن بريطانيا هي التي اغتالت محمد الصباح (عام ١٨٩٦) ونصّبت أخاه مكانه، انظر ص ٣٠٠ من المصدر نفسه.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٣٠ ـ ١٣١.

ولا مرعى"، وهي "مرفأ مراكب الهند، والتجار يجتمعون إليه لأجل ذلك، فإنها بلدة تجارة"(١٨).

ووصفها دي مورفيل (De Merville) رئيس بعثة الشركة الفرنسية للتجارة في البحر الأحمر عام ١٧٠٨ بأنها "في حالة سيئة" يحيط بها "سور عال من كل الجهات"، وكان ذلك السور "محمياً بخمسة أو ستة مواقع للمدفعية، مزودة بمدافع نحاسية كبيرة الأقطار" تركها الأتراك عندما تركوا عدن. ويوجد برزخٌ يصل "بين شبه جزيرة عدن والبر الأصلي" محميٌ بـ"قلعة في بدايته، وبحرّاس في الوهاد المجاورة للقلعة، وعلى مسافة بضع مئات من الياردات. وبين تلك القلعة ومدينة عدن، كانت قلعة ثالثة بها اثنا عشر مدفعاً".

ويستطرد دي مورفيل في وصفه داخل المدينة، فيقول إنها كانت تحتوي على "مبانٍ جميلة"، وأما طرقاتها فكانت "مسدودة بالزبالة او الأحجار المتناثرة من الخرائب"، وأجمل ما كان في هذه المدينة "الحمامات التي بنيت بالأحجار الجميلة والرخام، على شكل قبة لها فتحة في أعلاها لإدخال النور الى الحمامات". وفي هذه الحمامات "ممرات رفعت أسقفها على أعمدة رائعة، وبها غرف خاصة وأخرى عامة". وأما أسواقها، فكانت تضم "محلات لبيع اللحوم والأسماك والضروريات الأخرى"، وأما الماء "فكان يجلب للمدينة من خزانات المياه التي تجمعت بها مياه الأمطار، على ظهور البغال، حيث لا توجد آبار لمياه الشرب قرب المدينة"(١٩).

وأما هنري سولت (H. Salt) الرحالة الذي عيّن في ما بعد قنصلاً عاماً لبريطانيا في القاهرة، فقد وصفها عام ١٨٠٩ بأنها "مكان مهم للتجارة" يؤتى إليها بالصمغ من الصومال، وكانت سوقه الرئيسية، وبالبن "على أجود أنواعه"، وكانت المدينة كناية عن "خرائب وبعض العشش، مع وجود بعض المباني القديمة الرائعة".

كما وصفها النقيب هانس (Cap. Haines) عام ١٨٣٥ بأنها "قرية بائسة

---

(١٨) شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ٥ ج (بيروت: دار صادر، [د. ت.]).

(١٩) سلطان محمد القاسمي، **الاحتلال البريطاني لعدن، ١٨٣٩**، ط ٢ ([د. م.]: دار غرير، ١٩٩٢)، ص ١١ ـ ١٢.

بنيت على خرائب قديمة، وتحتوي على تسعين بيتاً... وعدة مساجد"، وأما تجارتها "فقد انتهت"، وشوارعها وميناؤها "خالية من الناس"، وعدد سكانها لا يتجاوز الـ٥٠٠ الى ٦٠٠ نفس "مائة وثمانون منهم من اليهود، وثلاثون أو أربعون من البناينة، والبقية من العرب والصوماليين"[٢٠].

كانت عدن مركزاً تجارياً دولياً مهماً، وطريقاً رئيسياً للتجارة بين قارتي آسيا وأفريقيا، كما كانت "مركزاً لتبادل السلع المحمولة من الهند" وتلك "المنقولة من مصر وما وراءها، ومن أفريقيا"[٢١]، وكانت، كذلك، ممراً للسلع التجارية بين الشرقين الأقصى والأدنى.

وكان البرتغاليون قد سبقوا البريطانيين في اكتشاف أهمية هذه المدينة كطريق تجاري وموقع لتبادل السلع بين القارات، فحاولوا احتلالها عام ١٥١٣، إلا أنهم فشلوا، واحتلها العثمانيون عام ١٥٣٨، ولكن العدنيين استعانوا بالبرتغاليين لطردهم، فطردوهم، إلا أن البرتغاليين استقروا في المدينة حتى عاد العثمانيون فطردوهم منها عام ١٥٥١[٢٢].

وكان البريطانيون قد حاولوا مراراً الاستيلاء على عدن وإقامة مركزٍ تجاري لهم فيها يصلهم بشركتهم التي أقاموها في الهند (عام ١٦٠٠)، فوجهوا أول حملة نحوها، ولكنهم فشلوا في الوصول اليها، كما فشلوا في إقامة مركز تجاري لهم في جزيرة سوقطرة القريبة من عدن (عام ١٦٠٨)، فوجهوا حملة أخرى في العام التالي (١٦٠٩) استطاعت أن تصل الى عدن، ولكن العثمانيين منعوها من إنشاء "وكالة تجارية" لها في المدينة، كما منعوا الهولنديين كذلك (عام ١٦١٤) من إنشاء وكالة مماثلة لهم فيها[٢٣].

في ذلك الحين، كانت بريطانيا تعتبر البحر الأحمر طريقها الرئيسي الى الهند، حيث تعرض منتجاتها وتستورد منها ما تحتاجه من بضائع. لذا، كانت عدن ذات أهمية استراتيجية بالنسبة إليها، فهي "لا تقدّر بثمن بالنسبة الينا"، وإنها "سوف تكون رائعة كمستودع للفحم خلال جميع فصول السنة"، كما

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٢ ـ ١٤.

(٢١) الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج ٧، ص ٤٣٠.

(٢٢) المصدر نفسه، ج ٧، ص ٤٣١.

(٢٣) طربين، **التجزئة العربية: كيف تحققت تاريخياً؟**، ص ١٣١ ـ ١٣٢.

ستكون "محطة التقاء للسفن المستخدمة في البحر الأحمر، وكميناء حربي حصين، حيث يتاح لنا من خلال ذلك أن نحمي ونستفيد من جميع تجارة البحر الأحمر والخليج العربي والساحل المقابل والأغنى لمصر"؛ هذا ما قاله السير روبرت غرانت حاكم بومباي في رسالته الى هوبهاوس رئيس مجلس الرقابة "والذي يعنى بتصرفات حكومة بومباي"(٢٤). لذا، نرى أنه لما احتل نابليون مصر (عام ١٧٩٨)، خشيت بريطانيا من أن ينتقل منها لاحتلال الهند، فاحتلت جزيرة ميون عند باب المندب، بوابة هذا البحر من الجهة الجنوبية، وظلت ممسكة بهذا البحر، محكمة سيطرتها عليه، الى أن جلا الفرنسيون عن مصر(٢٥).

في هذه الأثناء، لم تأل بريطانيا جهداً في السعي الى ضرب النفوذ الفرنسي في منطقة الخليج خشية امتداد سيطرة فرنسا على هذه المنطقة، فعقدت اتفاقيات مع مشايخ القبائل وسلاطين المناطق الواقعة شرق عدن، على غرار ما فعلته في الخليج. وفي عام ١٨٠٢ عقدت بريطانيا أول معاهدة لها مع سلطان لحج وعدن، تعهد السلطان بموجبها "تسهيل التجارة البريطانية، وحماية الرعايا البريطانيين" وكذلك "ضمان تموين سفنهم"(٢٦).

ولكن ذلك لم يكن كافياً في نظر بريطانيا التي ظل هدفها الأول الاستيلاء على عدن. وكعادتهم، اختلق البريطانيون ذريعة لتنفيذ مأربهم، فاتخذوا من نهب مركبٍ لهم على الساحل العدني ذريعة لفرض غرامة باهظة على السلطان (١٢ ألف ريال)، ولما عجز السلطان عن دفعها كاملة طلبوا منه تسليمهم المدينة لقاء ما تبقّى لهم منها (وهو ٨ آلاف ريال)، ولكنه رفض(٢٧)، فحاصروها وقصفوها بالمدافع واحتلوها بعد أن أنذروا سلطان عدن بتسليمها. وفي ما يلي الرسالة الإنذار:

---

(٢٤) انظر: القاسمي، **الاحتلال البريطاني لعدن، ١٨٣٩**، ص ٢٠٩ ـ ٢١٠، ورسالة السير روبرت غرانت، حاكم بومباي إلى هوبهاوس رئيس مجلس الرقابة، بتاريخ ٢٧/ ٢/١٨٣٨.

(٢٥) القاسمي، المصدر نفسه، ص ٧ و٢١٠.

ويرى غرانت في رسالته الآنفة الذكر إلى هوبهاوس أنه «هناك أمتان عظيمتان تتآمران على قوتنا في الشرق، فروسيا نازلة علينا عبر فارس، وفرنسا، بوضوح أقل وبسرعة أقل، لكنني أخشى، ولست أقل تأكداً أنها نازلة علينا عبر مصر».

(٢٦) انظر: طربين، المصدر نفسه، ص ١٣٢ ـ ١٣٣، والكيالي، **موسوعة السياسة**، ج ٧، ص ٤٣١.

(٢٧) طربين، المصدر نفسه، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

"من "هينز" (قائد القوات البريطانية المحاصرة لعدن) الى السلطان محسن فضل العبدلي و....... جميع الزعماء الآخرين من قبيلة العبادلي. بعد التحيات:

"أعلمكم بأن قوة بريطانية عظيمة قد جاءت لاحتلال عدن، ولإقناعكم بمراعاة حكومة بومباي لمشاعركم، فقد تم منحكم مهلة حتى المغيب لتسليم المدينة والأرض التي سبق أن تم الاتفاق عليها في ما بيننا بشكل سلمي. دعوني أؤكد لكم أن المقاومة سوف تكون عبثاً لا طائل من ورائها سوى خسارة الأرواح والأذى لدياركم وقبيلتكم.

"لقد تسببتم، بإهاناتكم المتكررة وبإعلان الحرب ضد الانكليز، في فسخ جميع الوعود المبذولة من طرفهم سابقاً، وإنني أؤكد لكم، كصديق، بأنكم اذا لم تتصرفوا بحكمة في الوقت الذي يقدم إليكم فيه عرض مناسب جداً، فإنكم سوف تتسببون في دمار قبيلتكم.

"إذا اعتذرتم وقمتم بإرسال ثلاثة من شيوخ القبائل كرهائن لضمان القيام بتسليم عدن بطريقة سلمية، فإنكم أنتم، كبار رجال القوم والأتباع، سوف يسمح لكم بالمغادرة مع الأسلحة والأعتدة والأمتعة الخاصة، وسوف يتم احترام رجال المدينة وممتلكاتها، ولكنكم إذا لم تصغوا في الساعة الأخيرة، فسوف يعود كل الأذى الذي سوف يلحق بقبيلتكم، الى خطئكم أنتم".

وقد مُهرت هذه الرسالة بتوقيع هينز، وأُرخت في ١٦/ ١/ ١٨٣٩[٢٨]. وعلى رغم أن السلطان قد ردّ على رسالة هينز بقبوله بالتفاوض وبطلب إعطائه مهلة ستة أيام "لكي يجمع كافة الزعماء لبحث الموضوع"، فإن هينز لم يلبث، بعد أن تسلم الردّ، أن أصدر أوامره الى الكابتن سميث قائد السفينتين الحربيتين الملكيتين "فولاج" و"كروزر" والميجر بيلي الذي عين قائداً للقوة العسكرية المهاجمة، باحتلال عدن. ونفذت الأوامر، واحتل البريطانيون عدن، بعد مقاومة عنيفة من أهلها، بتاريخ ١٩/ ١/ ١٨٣٩[٢٩].

---

(٢٨) القاسمي، **الاحتلال البريطاني لعدن، ١٨٣٩**، ص ٢٩٨ ـ ٣٠٠.

(٢٩) انظر تفاصيل خطة الاستيلاء على عدن وحصارها وقصفها بالمدافع واحتلالها في: المصدر نفسه، ص ١٧٣ ـ ٣٢١.

بعد سقوط عدن بيد البريطانيين، انسحب سلطانها إلى لحج، إلا أنه اضطر بعد شهرٍ من سقوطها، و"تحت الضغط والإرهاب"، الى إبرام معاهدة صلحٍ معهم وفقاً للشروط التي فرضوها عليه، مؤكداً نفوذهم في هذه المدينة وسيطرتهم عليها.

ولم يلبث البريطانيون أن استولوا على سلطنة عدن بكاملها عام ١٨٥٧، ثم أبعدوا السلطان وقبيلته، وفرضوا على عدن سلسلة من معاهدات الحماية شملت "سائر السلاطين والمشايخ في الجنوب العربي، من حدود الصبيحة ولحج غرباً حتى حضرموت شرقاً". وفي عام ١٨٨٢، اشترت بريطانيا "الأراضي المشرفة على خليج عدن، ومساحتها ٣٥ ميلاً"، وذلك بهدف "حماية منطقة عدن من أي هجوم" من قبل العثمانيين أو المشايخ الثائرين (وكان بعض السلاطين عام ١٨٧٢ قد استنجدوا بالقوات العثمانية في اليمن، إلا أنهم لم يستطيعوا التغلب على البريطانيين)[٣٠].

وفي عام ١٩١٤، وقبيل الحرب العالمية الأولى، وقّعت الدولة العثمانية، مع بريطانيا، معاهدة تخلت بموجبها، عن كل ما كانت تدّعيه وتطالب به من حقوق في حضرموت [٣١].

وهكذا تم لبريطانيا الاستيلاء على السواحل الجنوبية والشرقية لجزيرة العرب، أي على الخليج العربي وخليجي عُمان وعدن، من عدن جنوباً (باستثناء اليمن) حتى الكويت شمالاً، ولم يبق أمامها سوى الاستيلاء على ما تبقّى من هذه الجزيرة، أي على الداخل، حتى ساحلها الغربي على البحر الأحمر.

٧- السعودية

هي مجموع المناطق، من جزيرة العرب الواقعة داخل هذه الجزيرة، غرب

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٦١ ـ ٣٦٢.

وتجدر الإشارة إلى أن بريطانيا خصصت مرتباً سنوياً لسلطان عدن، السلطان محسن بن فضل العبدلي، وأولاده، قدره ٦٥٠٠ دولار، اعتباراً من أول عام ١٨٣٩، لقاء تعهد منهم بأن يكون السلطان «مسؤولاً عن أي إزعاج يرتكب، من قبل شعبه، على الطرق، وأنهم لن يقوموا بأية معارضة ضد الحكومة البريطانية، وأن مصالحهما ستكون واحدة».

(٣١) طربين، المصدر نفسه، ص ١٣٤ ـ ١٣٦.

الخليج العربي، وشمال خليج عدن (باستثناء اليمن)، وهي:

أ - الحجاز، وكان يحكمها الهاشميون (الشريف حسين بن علي، ثم ابنه الشريف علي).

ب - عسير، وكان يحكمها آل عائض.

ج - جيزان، وكان يحكمها آل ادريس.

د - الأحساء والقطيف، وكانتا تحت الحكم العثماني.

هـ - نجد، وجبل شمر، وكان يحكمهما آل رشيد[٣٢]، ويضمان ٨٠ بالمئة من أراضي الجزيرة العربية، وكان فيهما أكثرية سكان هذه الجزيرة.

لم يكن قلب الجزيرة يحمل اسم "السعودية"، كما أنه لم يكن موحداً، وإنما حمل هذا الاسم بعد أن قام الملك عبد العزيز بن سعود، منشئ "المملكة العربية السعودية" بتوحيده تحت هذا الاسم (عام ١٩٣٢).

والسؤال الذي يتبادر الى الذهن، هو: لماذا استطاع عبد العزيز أن يوحّد هذه المناطق (التي كانت متنافرة تقريباً)، بينما قامت على الساحل الشرقي للجزيرة (ساحل الخليج العربي) وساحلها الجنوبي (ساحل خليج عمان وساحل خليج عدن) دولٌ مستقلة لم تستطع، حتى اليوم، أن تجد طريقاً لتوحدها، باستثناء "الإمارات العربية المتحدة" التي جمعت "الإمارات المتصالحة" السبع، وهي: أبو ظبي، ودبي، والشارقة، وعجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة، والفجيرة، في دولة واحدة عام ١٩٧١، وباستثناء التجربة الحديثة العهد التي قام على أساسها "مجلس التعاون الخليجي" عام ١٩٨١ والمكوّن من جميع دول الجزيرة العربية، وهي: الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، وعُمان، والكويت، والمملكة العربية السعودية، باستثناء اليمن التي بدأت تشق طريقها حديثاً للانخراط في هذا الاتحاد؟

والجواب عن ذلك هو ما يلي:

١- عندما احتلت بريطانيا منطقة الخليج العربي وخليجي عمان وعدن،

(٣٢) انظر: ياسين سويد، «البناء السياسي للمملكة العربية السعودية في عهد الملك عبد العزيز،» محاضرة ألقيت في المؤتمر المئوي الأول لتأسيس المملكة في مدينة الرياض في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

وكانت موزعةً الى مشيخات وإمارات وسلطنات (كما سبق أن رأينا)، لم تسعَ الى توحيد هذه المشيخات والإمارات والسلطنات في دولة واحدة، بل سعت الى تكريس التجزئة بتحويلها الى دول "محميات"، ثم الى دول مستقلةٍ في ما بعد، وذلك لأن لبريطانيا مصلحة في حكم هذه المنطقة مجزّأة لا موحّدة، بحيث تستطيع التحكّم بمصير كل منها على حدة، وإن تعذر الأمر، يظل يسهل عليها تحريض دولةٍ على أخرى، وتكون هي المستفيدة من أي خلاف بينها، وهو أسلوب قديم عرفناه في كل العهود الاستعمارية لبريطانيا. ففي عام ١٨٤٢، مثلاً، منعت بريطانيا أي نفوذ للدولة السعودية الثانية في ساحل عمان، كما منعت التحالفات التي كانت مشيخات هذا الساحل تعقدها في ما بينها، وفكت تحالفاً كان قائماً بين مشيختي عجمان وأم القيوين، كما أنها شجعت استقلال قطر عن البحرين في منتصف القرن التاسع عشر[٣٣].

٢- بعكس ذلك، لم يكن لبريطانيا مصلحة في أن تدخل في عمق الجزيرة والى قلبها، فالمنطقة صحراوية، وأهلها بدوٌ رحلٌ في معظمهم، ولا يوجد في هذه الأرض ما يغري البريطانيين باحتلالها، ولم يكن النفط قد اكتشف بعد. ثم إن التورّط في صحراء قاحلة اعتاد أهلها شَظف العيش والقتال، أمر غير مستحب بالنسبة اليها، يضاف الى ذلك وجود الأماكن المقدسة الإسلامية في مكة المكرمة، والمدينة المنورة، حيث يمنع دخولها على غير المسلمين، فكيف إذا كان دخولهم الى هذه البلاد عنوةً واحتلالاً، مما سوف يغضب العالم الاسلامي برمته؟

٣- لأجل ذلك، رأت بريطانيا أنه من الأفضل أن يحكم قلب الجزيرة رجلٌ واحدٌ تنشئ معه علاقات ودٍّ وتحالف، بحيث تؤمن مصالحها في هذه المنطقة عن طريقه وبواسطته، خصوصاً أن توحيدها سوف يحرم العثمانيين، خصومها، من أي نفوذ في جزيرة العرب، كما يحرم خصومها ومناوئيها، من زعماء القبائل فيها، سلطانهم. لذا، فهي لم تعترض يوم امتشق عبد العزيز السيف وراح يقاتل زعماء الجزيرة بغية توحيدها، بل إنها دعمته وساندته، ولكنه عندما وصل الى حدود الدول التي أقامتها حول الجزيرة وعلى سواحلها، وبانت إرادته في السعي لتوحيد جزيرة العرب بكاملها تحت

(٣٣) طربين، المصدر نفسه، ص ١١٩ ـ ١٢٦.

سلطانه، وقفت في وجهه ومنعته من تحقيق طموحاته تلك. ونعطي مثلاً على ذلك:

أ- اتفاقيتا المحمّرة والعقير (عام ١٩٢٢) لترسيم الحدود بين العراق ونجد، وقد فاوض، باسم الجانب العراقي السير بيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق، ثم اتفاقية بحرة (عام ١٩٢٥) لتثبيت هذه الحدود، وقد فاوض باسم الجانب العراقي، السير جيلبرت كلايتون المندوب السامي البريطاني في العراق.

ب- اتفاقية العقير (عام ١٩٢٢) لترسيم الحدود بين الكويت ونجد، وقد فاوض باسم الجانب الكويتي الماجور مور المندوب البريطاني في الكويت.

ج - اتفاقية حدّاء (عام ١٩٢٥) لترسيم الحدود بين الأردن (إمارة شرق الأردن) ونجد، وقد فاوض، باسم الجانب الأردني السير جيلبرت كلايتون المندوب المفوض عن الحكومة البريطانية، إذ إن هذه الاتفاقية عقدت بين بريطانيا وحكومة نجد، وليس بين الأردن وهذه الحكومة [٣٤].

بدأ عبد العزيز عملية تحرير قلب الجزيرة، بغية توحيدها، انطلاقاً من الكويت، حيث كان قد لجأ بعدما انتزع "آل الرشيد" الحكم في الرياض من "آل سعود"، ولم يكن قد جاوز العشرين عاماً (ولد عام ١٨٨٨). وقد انطلق بحملته من الكويت (عام ١٩٠١) بادئاً بنجد، فاستعاد الرياض (عام ١٩٠٢) وتسلّم الحكم فيها، ثم تابع تحرير نجد. وفي عام ١٩١١ كانت معظم بلاد نجد قد أصبحت تحت سيطرته، وبويع عبد العزيز أميراً على نجد[٣٥].

وفي عام ١٩١٣، انطلق عبد العزيز نحو الأحساء فحررها، وعيّن ابن عمه عبدالله بن جلوى حاكماً عليها. ثم أعلن نفسه سلطاناً على "نجد وملحقاتها"، وذلك بعد موافقة "الأعيان وشيوخ القبائل وعلماء الدين" في البلاد.

---

(٣٤) انظر: سويد، المصدر نفسه..

(٣٥) تخلى عبد العزيز عن المطالبة بمسقط وعمان اللتين كانتا تحت حماية البريطانيين، وقد ضمن له البريطانيون عدم حصول أي تدخل ضده من جهة البحر على أن يعترف بالحماية البريطانية على إمارته، وأن لا يدخل في حرب بدون موافقة بريطانيا، إلا أن عبد العزيز لم يوقع معاهدة بهذا الشأن معهم، انظر: ألكسي فاسيلييف، **تاريخ العربية السعودية** (بيروت: شركة المطبوعات، ١٩٩٥)، ص ٢٩٣.

وفي عام ١٩٢١، حاصر عبد العزيز حائل قاعدة جبل شمّر فاحتلها، وهكذا دخلت في ملكه، كل "المناطق الوسطى" من جزيرة العرب.

وفي عام ١٩٢٢، عمد عبد العزيز الى توسيع حدوده شمالاً، فاستولى على "الجوف ووادي السرحان"، مما جعله على تماسٍ مع الحدود الجنوبية لإمارة شرق الأردن، ثم اتجه نحو عسير جنوباً، حتى بلغ في تقدمه الحدود الشمالية والغربية لجبال عسير، واجتاز تلك الجبال بـ"حملة قوامها عشرة آلاف مقاتل"، حيث هزم حاكم عسير "من آل عائض" واستولى على حرملة، ثم على أبها في العام نفسه. وهكذا تم لسلطان نجد الاستيلاء على عسير بكاملها، وأصبحت حدود سلطنته محاذية لحدود اليمن جنوباً، كما استولى على القنفذة على ساحل البحر الأحمر غرباً، وعلى تيماء وتبوك عند حدود الأردن شمالاً.

وهكذا أصبح الحجاز معقل الهاشميين محاصراً من جهات ثلاث:

- من الشمال باتجاه الحدود السعودية الأردنية (باستثناء ممر ضيق عند العقبة).
- ومن الجنوب باتجاه تهامة فعسير.
- ومن الشرق باتجاه نجد.

ولم يبق للحجاز، في هذه الحالة، سوى منفذ واحد نحو البحر الأحمر.

وعلى رغم أن عبد العزيز قد رفض عرضاً للبريطانيين (بواسطة مندوبهم برسي كوكس) بتزعم الثورة ضد العثمانيين في جزيرة العرب، على أن يُعلَن كملك للعرب او خليفة للمسلمين، منزهاً نفسه عن أن يقال عنه إنه حارب الخلافة الإسلامية طمعاً بعرشٍ أو بمركز، مهما كان رفيعاً، فإنه لم يتردد في أن ينازع الشريف حسيناً الحجاز بما فيها من أماكن إسلامية مقدسة، وخصوصاً أن هذا الشريف قد قبل بإعلان الثورة على دولة الخلافة، بل إنه أعلن نفسه خليفة على المسلمين، ومنع أهل نجدٍ من الحج الى مكة[٣٦]، مما قطع أي أمل بإمكان التفاهم بين الزعيمين.

---

(٣٦) انظر: أمين الريحاني، **تاريخ نجد الحديث وملحقاته... وسيرة عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتهما**، ط ٣ (بيروت: مؤسسة دار الريحاني، ١٩٦٤)، ص ٣٢٧، وفؤاد حمزة، **قلب جزيرة العرب**، ط ٢ (الرياض: مكتبة النصر الحديثة، ١٩٦٨)، ص ٣٩٠ ـ ٣٩١.

وعلى رغم أن مؤتمراً عقد في الكويت (في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٢٣) بين ممثلين عن عبد العزيز وآخرين عن الشريف حسين، بغية حلّ النزاعات القائمة بين العراق والحجاز وشرق الأردن من جهة، ونجد من جهة أخرى، وهو مؤتمر لم يسفر عن أية نتيجة إيجابية بسبب تعنت الشريف حسين الذي طالب بأن يعود عبد العزيز الى نجد ويقتصر حكمه عليها فقط، وهو ما لم يرض به عبد العزيز[٣٧].

كل ذلك، دفع بعبد العزيز الى اتخاذ قرارٍ بمنازلة الشريف حسين في عقر داره في الحجاز، فتقدم بقواته نحو الطائف فاحتلها (في آب/أغسطس عام ١٩٢٤)، وتابع تقدمه نحو الهَدى باتجاه مكة المكرمة، فلقيه الشريف علي بقواته، ودارت بين الفريقين (في أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٤) معركة انتهت بهزيمة الشريف علي، بينما تابعت قوات نجد تقدمها باتجاه مكة المكرمة[٣٨].

في هذه الأثناء، وبتاريخ ٢ تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٢٤، اجتمع أعيان جدة وطلبوا من الشريف حسين التنازل عن العرش لابنه عليٍّ، ففعل، وانتخب علي ملكاً على الحجاز خلفاً لأبيه، وما إن تسلّم الحكم حتى قرر الانسحاب من مكة المكرمة الى جدة، فدخلت قوات عبد العزيز مكة "محرمة بالعمرة" بلا قتال، وذلك في ٤ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٢٤. وفي أوائل كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٥، اتجهت قوات عبد العزيز نحو جدة فحاصرتها، وأنفذ عبد العزيز قوات أخرى لمحاصرة المدينة المنورة. وقد استمر حصار جدة نحو عام تقريباً (حتى كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٢٥)[٣٩]، وقد استسلمت جدة بعدها، ثم استسلمت المدينة المنورة للقوات المحاصِرة (حيث توسط المعتمد البريطاني بين عبد العزيز والشريف علي لاستسلام المدينة)، وعقدت معاهدة بين الفريقين تنازل الشريف علي بموجبها عن حكم الحجاز، ونودي بعبد العزيز "ملكاً على الحجاز وسلطاناً على نجد وملحقاتها"[٤٠].

---

(٣٧) حمزة، المصدر نفسه، ص ٣٩١ ـ ٣٩٢.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٣٩٣.

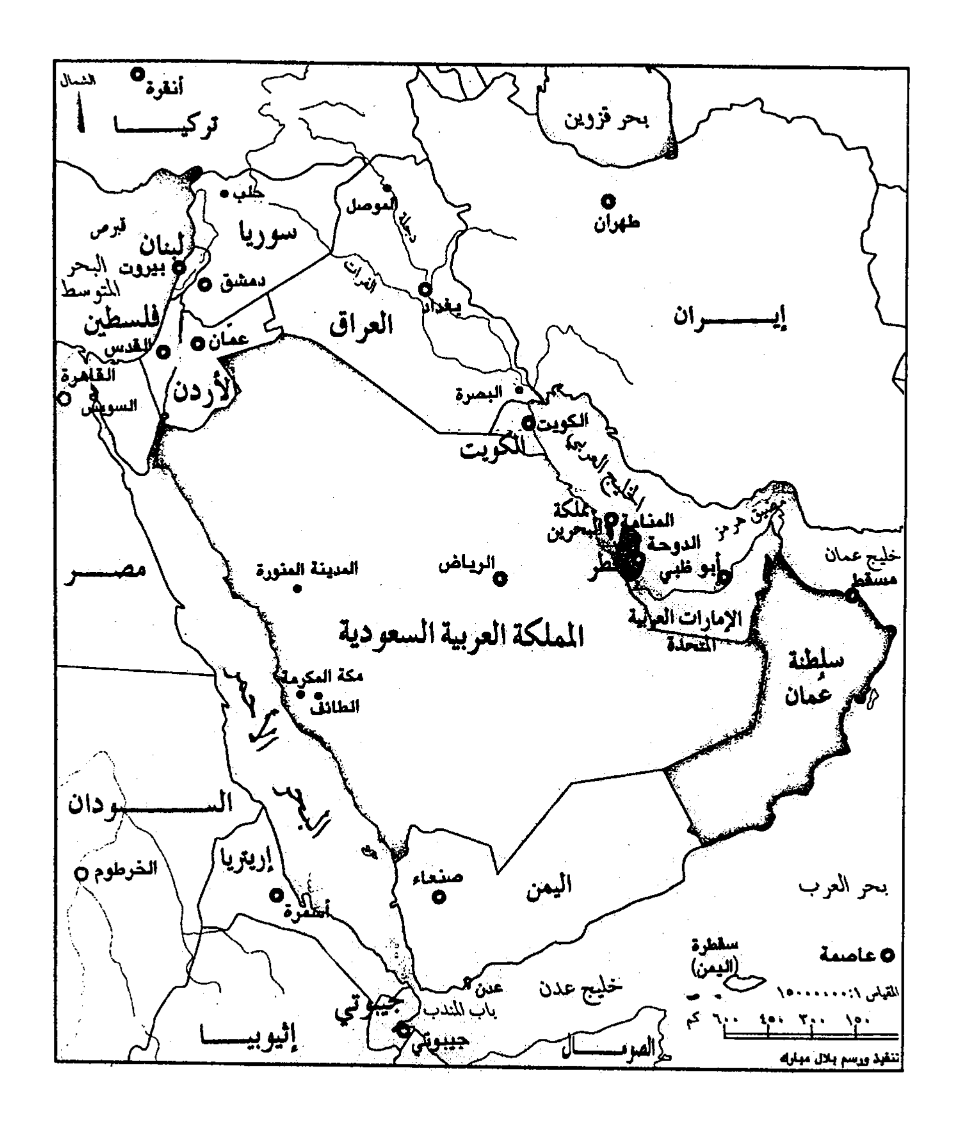
(٣٩) المصدر نفسه، ص ٣٩٣، والريحاني، المصدر نفسه، ص ٣٣٦ ـ ٣٣٧.

(٤٠) حمزة، المصدر نفسه، ص ٣٩٤.

وبعد أن ضم عبد العزيز الى ملكه تهامة وعسير (٢١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٢٦)، ألغى لقبه كسلطان، وأصبح يدعى "ملك الحجاز ونجد وملحقاتها" (اعتباراً من ٩ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٧). وبتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر عام ١٩٣٢، أصدر عبد العزيز مرسوماً ملكياً، وحدت بموجبه المملكتان: الحجازية والنجدية، وملحقاتهما، واتخذت المملكة اسمها النهائي وهو "المملكة العربية السعودية"[٤١].

(٤١) المصدر نفسه، ص ٣٩٤.

شبه الجزيرة العربية ودول الجوار



الفصل الثالث

الخليج العربي
من النفوذ البريطاني الى النفوذ الأمريكي

أولاً : الولايات المتحدة الأمريكية
ومنطقة الخليج العربي: لمحة تاريخية

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة الى وضع يدها على الخليج يوم أن كان محمية بريطانية، فتحالفها مع بريطانيا وطيد ومحكم، وكذلك مع الحكم الشاهنشاهي في إيران، والملكي في العراق. لذلك، فهي قد اكتفت في تلك الفترة بإقامة علاقات اقتصادية مع بلدان الخليج، وسعت لتحقيق مصالحها في هذه المنطقة بالتعاون مع الدولة الحامية، وخصوصاً أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن قبيل الحرب العالمية الثانية قوة عظمى.

إلا أنه، وبعد انتهاء تلك الحرب، ومنذ منتصف القرن المنصرم، أي منذ إنشاء دولة اسرائيل وبروز المسألة الفلسطينية، بدأت الأمور في المنطقة التي اتفق على تسميتها بـ"الشرق الأوسط" (والممتدة من إيران الى تركيا) تتطور بسرعة نحو استقطاب الاهتمام العالمي، وخصوصاً منطقة الخليج، حيث النفط، عصب الحياة في العصر الحديث. ففي عام ١٩٤٨، قامت دولة الاغتصاب الصهيوني على حساب الشعب الفلسطيني، بعد انسحاب مسرحي للانكليز من فلسطين، فبدت المنطقة إثرها ملتهبة ومتفجرّة. وفي عام ١٩٤٩ قام أول انقلاب عسكري في سوريا، وتتالت بعده الانقلابات والثورات في الأقطار العربية، وكان أشدها تأثيراً في الوضع العالمي: ثورة مصر عام ١٩٥٢

بقيادة جمال عبد الناصر، التي قضت على الملكية وأخرجت الانكليز من مصر، ثم ثورة العراق عام ١٩٥٨ التي قضت بدورها على الملكية وحررت العراق من النفوذ البريطاني.

أمام هذه التطورات التي أدت الى إضعاف النفوذ البريطاني في منطقة الشرق الأوسط عموماً، وفي منطقة الخليج خصوصاً، والتي أدت الى خروج بريطانيا نهائياً من الخليج عام ١٩٧٢، رأت الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أضحت بعد الحرب العالمية الثانية دولة عظمى، أن مصالحها في هذه المنطقة من العالم لم تعد مصانة. وجاءت حرب عام ١٩٧٣، والحظر الذي أعلنه العرب على نفطهم تجاه أمريكا وأوروبا لكي يؤكد اعتقادها هذا، فأعلنت في العام نفسه أنها تعتبر منطقة "الخليج العربي" منطقة مصالح "سياسية واقتصادية واستراتيجية" لها، الى درجة أن الرئيس الأمريكي كارتر لم يتردد في اعتبار أية محاولة دولية للسيطرة على الخليج "هجوماً مباشراً على الولايات المتحدة الأمريكية" نفسها.

وحقيقة الأمر أن "النفط العربي" الذي تحرر من الحماية البريطانية لم يعد في أمانٍ من وجهة النظر الأمريكية. وعلى رغم أن الحليف الإيراني كان لا يزال قوياً وباستطاعته أن يهدد أي نفوذ دولي يطمح الى السيطرة على هذا النفط (كالاتحاد السوفياتي، أو الثورة العراقية في عهد عبد الكريم قاسم مثلاً)، وعلى رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية غضّت الطرف عن احتلال شاه إيران للجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) عام ١٩٧١، فإن دول الخليج ظلت عاجزة عن تحقيق أمنها الذاتي، أو بدقة أكثر "أمن نفطها" بعد خروج الانكليز ورفع حمايتهم عنها، كما أن الدول العربية ظلت عاجزة عن سدّ هذا الفراغ وفقاً لمنطوق "الأمن القومي العربي" الذي لا يتجزأ.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد لحماية مصالحها في الخليج العربي بعد خروج بريطانيا منه على قوتين: الأولى في الشمال وهي إيران، والثانية في الغرب وهي اسرائيل، على رغم أن دولتين عربيتين تفصلان هذه الأخيرة عن الخليج، هما: الأردن والعراق (وكانت اسرائيل قد اكتسبت صفة "الدولة العظمى" في الشرق الأوسط بعد انتصارها الكاسح على مصر وسوريا عام ١٩٦٧).

إلا أن سقوط هيبة النظام الصهيوني بعد هزيمته على يد مصر وسوريا عام ١٩٧٣، وسقوط الحكم الشاهنشاهي في إيران على يد الخميني عام ١٩٧٩، جعلا الولايات المتحدة الأمريكية مضطرة لأن تقوم بنفسها بحماية مصالحها في هذه المنطقة التي تعدّ أعظم خزان للنفط في العالم، خصوصاً بعد أن شهدت حرب عام ١٩٧٣ حصاراً عربياً صارماً للنفط طوال فترة الحرب، مما أثار ذعراً حقيقياً في أمريكا وأوروبا، وهو ما حفز الولايات المتحدة الأمريكية على أن تقرر وضع يدها على مصادر النفط العربي منذ مطلع الثمانينيات، إلا أنه كان عليها أن "تجترح" الوسيلة للوصول الى هذا الهدف، ولم تلبث هذه الوسيلة أن توافرت لها بعد عقدٍ من الزمن.

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية لترضى بسقوط الشاه في إيران واستلام رجال الدين الملتزمين الحكم في هذا البلد ذي الموقع الاستراتيجي المتميز في قلب آسيا، وعلى بوابة الخليج والشرق الأوسط، حيث حليفتها المميزة "اسرائيل". لذا، ما إن سنحت الفرصة بنشوب الحرب بين إيران الجمهورية (في عهد الخميني) والعراق الجمهورية (في عهد صدام حسين) حتى بادرت الى دعم العراق ومدّه بمختلف أنواع الأسلحة، كما أنها دفعت دول مجلس التعاون الخليجي (وكان قد أنشئ عام ١٩٨١) لمدّ العراق بالمال والسلاح، بل إنها عمدت الى أكثر من ذلك، إذ سمحت برفع العلم الأمريكي على الناقلات الكويتية، وقام الأسطول الأمريكي (وكان قد استقرّ منذ زمن في مياه الخليج) بحراسة هذه الناقلات من أي اعتداء إيراني، بعد أن اتضح الدعم الكويتي (والخليجي) للعراق، في حربه ضد إيران. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد زادت من مبيعاتها العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي بذريعة أن هذه الدول سوف تحتاج الى السلاح للدفاع عن نفسها أمام أي خطرٍ يتهددها (من إيران أو من العراق)، واستطاعت من خلال كل ذلك أن تحظى بتسهيلات عسكرية مهمة في بعض دول الخليج، مثل قطر وعُمان والبحرين والإمارات وغيرها، بالإضافة الى الكويت. إلا أنه، ما إن لاحت بوادر انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية (وقد سميت حرب الخليج الأولى) التي استمرت ثماني سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨)، حتى بدأت حرب جديدة تمثلت باجتياح العراق للكويت (في ٢/ ٧/ ١٩٩٠)، فكانت هذه الحرب الفرصة التي تنتظرها الولايات المتحدة الأمريكية للانقضاض على العراق والخليج معاً.

منذ الاجتياح المذكور، بدأ الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب يحرّض العالم على شنّ حرب عالمية ضد العراق، وكان القصد الظاهر من ذلك إخراج العراق من الكويت، ولكن القصد الباطن كان أدهى وأخطر، فقد كان احتلال الخليج العربي والسيطرة على نفطه. وهكذا استطاع بوش أن يجمع حوله معظم دول العالم، بما فيها بعض دول الجامعة العربية (التي كان يفترض أن تحلّ بنفسها هذه المشكلة). وفي ١٧/١/١٩٩١، بدأ بوش، ومعه التحالف الدولي الذي أقامه لهذا الغرض، حربه على العراق (وقد سميت حرب الخليج الثانية)، وانتهت هذه الحرب بخروج العراق من الكويت، وبإعلان الحصار عليه[1]، كما انتهت بانفراط عقد التحالف وتفرّق المتحالفين، إلا أن الجيوش الأمريكية استمرت مقيمةً في الخليج ولا تزال.

ربما يكون جورج بوش الأب، في نظرنا على الأقل، من أعظم الرؤساء الذين عرفتهم الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لأنه حقق لبلاده، وفي ظروف دولية صعبةٍ، أهم انتصارين في تاريخها، ألا وهما: السيطرة على أكبر مخزون نفطي في العالم، وهو نفط الخليج العربي، وإسقاط أعظم نظام منافسٍ لبلاده، وهو النظام السوفياتي. وهكذا استطاع جورج بوش الأب، ومَنذ عقدٍ من الزمن، أن يكرس الولايات المتحدة الأمريكية الدولة العظمى الوحيدة بلا منازع على الإطلاق في هذا القرن ولأمدٍ غير محدود.

لا شك في أنه كان للوجود السوفياتي في الشرق الأوسط، وفي مصر (في عهد عبد الناصر)، وفي أفغانستان (خلال الاجتياح السوفياتي لها في الثمانينيات) تأثير كبير في السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي، بل أن هذا الوجود، سياسياً أكان أم عسكرياً، يعتبر من أهم العوامل التي دفعت أمريكا لتعزيز وجودها العسكري في الخليج، وكانت تبتغي من وراء ذلك تحقيق هدفين: الأول حماية آبار النفط من سيطرة الاتحاد السوفياتي، والثاني منع الجبار السوفياتي من الوصول الى المياه الدافئة في الشرق، وهو الطموح الأزلي الذي ما فتئ يراود "الدب الروسي" منذ أيام القياصرة الروس الى أيام غورباتشيف آخر القياصرة السوفيات.

---

(١) بدأت «حرب الخليج الثالثة» بالعدوان الأمريكي ـ البريطاني المسلح على العراق (في آذار/مارس عام ٢٠٠٣) بحجة امتلاكه أسلحة دمار شامل وتغيير نظامه، رغم معارضة مجلس الأمن الدولي ومعظم دول العالم وشعوبه لهذه الحرب «غير الشرعية وغير الأخلاقية» كما وصفها قداسة البابا يوحنا بولس الثاني.

وهكذا، ما إن انتهت حرب الخليج الثانية حتى كان الاتحاد السوفياتي (ومعه حلف وارسو) في طريق التفكك والزوال، وعلى رغم ذلك، فقد استقرت الجيوش الأمريكية: البرية والبحرية والجوية، على أرض الخليج العربي وفي بحاره وأجوائه: الأسطولان الأمريكيان الخامس والسادس، وحاملات الطائرات، والقواعد الجوية، وبطاريات الباتريوت، ومخازن الأسلحة التي تكفي لتسليح خمسة ألوية على الأقل (كل ذلك كان في مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، أي بعد انتهاء الحرب مباشرة).

ولكن، لماذا أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على تكثيف وجودها العسكري في الخليج، على رغم غياب المنافس الأعظم والأوحد، وهو الاتحاد السوفياتي، وعلى رغم عدم وجود أي منافسٍ مماثل تخشى منه على نفط الخليج؟

في عودة سريعة الى تاريخ الصراع على الشرق الأوسط في النصف الثاني من القرن المنصرم، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن لتألو جهداً في مراقبة التطورات المتسارعة على مسرح هذا الشرق، بدءاً بأفغانستان وسط آسيا، مروراً بمصر والعراق والخليج، وصولاً الى تركيا. فهي قد قاومت بضراوة نمو التيار القومي العربي الذي قاده جمال عبد الناصر في الخمسينيات والستينيات، وأنشأت لمحاربة هذا التيار حلف بغداد الذي ما لبث أن انهار بعد ثورة العراق عام ١٩٥٨، فاستبدلت به الحلف المركزي الذي ما لبث أن انهار بدوره بعد ثورة الخميني عام ١٩٧٩، ثم حاربت المد السوفياتي في أفغانستان في الثمانينيات على يد أسامة بن لادن عدوها اللدود اليوم، ثم حاربت الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن طريق دعم العراق في حربه معها (حرب الخليج الأولى) ومده بالأسلحة طوال ثماني سنوات، ثم حاربت العراق في "حرب الخليج الثانية"، واستراحت من بعد على نفط الخليج.

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية مثلها مثل الاتحاد السوفياتي تطمح للوصول الى "المياه الدافئة"، وكانت وسيلتها الى ذلك اسرائيل حليفتها الاستراتيجية منذ إنشائها عام ١٩٤٨، وكذلك بعض الدول العربية التابعة لها (ولا نقول المتحالفة معها). لذلك، فهي كانت تخشى من امتداد السيطرة الشيوعية الى الشرق العربي، لا حرصاً على الإسلام كما كانت تشيع، وإنما حرصاً على مصالحها الاستراتيجية، وما إن استطاعت القضاء على الاتحاد

السوفياتي حتى وجدت في الثورة الإسلامية الإيرانية، ثم في العراق (بعد اجتياحه للكويت)، خطراً جديداً على مصالحها في الخليج، وهذا ما يفسّر قيامها بحشد جيوشها وأساطيلها في هذه المنطقة.

وهكذا، أضحت منطقة الخليج في الاستراتيجية الأمريكية السياسية والاقتصادية والعسكرية، منطقة نفوذٍ أمريكي فحسب، خصوصاً بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفياتي، ذلك أن أمن البلدان الصناعية في أوروبا وأمريكا واستقرارها مرتبط الى حد بعيد بأمن هذه المنطقة واستقرارها. ومن هذه الناحية، نجد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بعد أن أصبحت الدولة العظمى الوحيدة في العالم، مسؤولة مسؤولية مباشرة ووحدها دون سواها عن الأمن والاستقرار عند كل بئر نفط من آبار منطقة الخليج العربي.

يتبين، مما تقدم، أن العلاقة الأمريكية بدول الخليج مرت في ثلاث مراحل:

١ - **المرحلة الأولى: مرحلة اللامبالاة،** من حيث الأمن خصوصاً، والاكتفاء بتحقيق المصلحة الاقتصادية طالما أن الأمن يحققه وجود حليف موثوق هو بريطانيا. وقد انتهت هذه المرحلة بانسحاب بريطانيا من الخليج عام ١٩٧٢.

٢ - **المرحلة الثانية: مرحلة ملء الفراغ** الذي تركه خروج بريطانيا من الخليج، وقد شهدت هذه المرحلة تنافساً بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، واستمر هذا التنافس قائماً حتى سقوط الاتحاد السوفياتي في مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، والذي ترافق مع انتهاء الحرب الباردة بين الجبارين: الأمريكي والسوفياتي.

٣ - **المرحلة الثالثة: مرحلة السيطرة المطلقة** للولايات المتحدة على منطقة الخليج العربي في كل الاعتبارات: الأمنية والاقتصادية والسياسية، الى درجة ان أمريكا توهمت، من فرط إيمانها بحقها في السيادة على الخليج بلا منازع، أن حقها السيادي على هذه المنطقة، ثم على منطقة الشرق الأوسط بكاملها، أضحى أمراً بديهياً لا جدال فيه، خصوصاً بعد حرب الخليج الثانية، حيث تتصور أن من حقها استيفاء ثمن الدم الذي أراقه جندها لإنقاذ الكويت من الاحتلال العراقي. وقد بلغت الولايات المتحدة في هذه المرحلة حدّ مشاركة

دول الخليج في القرارات الداخلية المهمة، بل فرض إرادتها أيضاً في هذه القرارات، أحياناً، خصوصاً بعد أن تمكنت من إنشاء قواعد عسكرية عديدة، برية وبحرية وجوية، في عددٍ من أقطار الخليج، فأضحت ترى أن من حقها المشاركة في القرارات الداخلية لهذه الأقطار حماية لأمن قواتها المنتشرة فيها، من ذلك أنه لا يحق لأية دولة من هذه الدول أن تعقد معاهدات عسكرية مع دولة أو دول أخرى، أو أن تقيم على أرضها قواعد أو تخزّن أسلحة لدولة أو دول أخرى، وهذا ما يفسّر تمسك الولايات المتحدة الأمريكية بحقوق سيادية لها في دول الخليج، كما أنه يفسّر سقوط "إعلان دمشق" الذي عقد بين دول مجلس التعاون الخليجي وكل من مصر وسوريا إثر حرب الخليج الثانية (عام ١٩٩١).

وكان من نتيجة استقرار القواعد والقوات العسكرية الأمريكية في الخليج أن العلاقات بين هذه الدولة (الضيف) والدول الخليجية (المضيفة) لم تكن أبداً في حدود الكياسة الدبلوماسية التي تتطلبها أية علاقة بين ضيف ومضيفه، بل تعدتها للأسباب التي سبق ذكرها الى علاقة هيمنةٍ وسيطرة، ثم الى علاقة استغلالية اتّبع الضيف خلالها كل السبل لإفقار مضيفيه (شراء أسلحة وأعتدة وطائرات عسكرية تفوق حاجات الدول المضيفة وقدراتها الشرائية). وبما أن العلاقة بين الضيف والمضيف لم تكن أساساً علاقة صداقة أو تحالف بقدر ما كانت علاقة هيمنة وسيطرة واستغلال (إذ إن علاقات الصداقة، أو التحالف، تحتاج الى قدر من التساوي والتوازن بحيث تغدو علاقة تشاورية، وهو ما لم يكن متوافراً بين هذين الضيف والمضيف)، فقد ظلت العلاقة رسمية جافة لا تتعدى حدود المظاهر الدبلوماسية المغلّفة بالكثير مما يشبه الأوامر والنواهي التي تستخدمها الدولة الأقوى (أي الدولة الضيف) لاعتبارات مصلحية تتعلق بها، دون أية مراعاة لمصلحة الأضعف (أي الدولة المضيف)، وهو ما خلّف، ولا شك، عدم رضى شعبي عن تلك العلاقة، وقصوراً خليجياً واضحاً عن تحديد أي مستقبل واضحٍ لهذه العلاقة، يتجاوز حدود الحماية العسكرية.

العلاقة، إذاً، بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج ليست سوية، فهي غير متوازنة، وزاد في عدم توازنها الحشد العسكري المفرط الذي تمّ على أرض الخليج، وفي مياهه وأجوائه، بعد حرب الخليج الثانية، ثم بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المعروفة، ثم بعد الحرب الأخيرة على العراق

واحتلاله انطلاقاً من الخليج نفسه. وهي علاقة غير واضحة الهوية، فهي ليست صداقةً ولا تحالفاً ولا بين بين، وإنما هي علاقة مشوبة بمشاعر الريبة والحذر عند أهل الخليج، خصوصاً بسبب ما يربط الولايات المتحدة الأمريكية بالعدو الصهيوني من روابط تفوق في متانتها وصلابتها أي تحالف، تكتيكي أو استراتيجي، خصوصاً في عهد بوش الابن و آرييل شارون، وهو ما يُشعر أهل الخليج بعدم الأمان في ظل ذلك الحشد المهيب من القوات الأمريكية. يضاف الى ذلك، ما تتعرض له بعض دول الخليج من ضغوط وإغراءات لإقامة علاقات مع الكيان الصهيوني، وهي علاقات لن تكون شرعية لأنها لن تحظى بتأييد شعوب تلك الدول، حيث تبدو هذه الدول، إن هي رضخت (مثل قطر وعُمان)، أشبه "بالهُجن" التي تفقد أصالتها العربية دون أن تنال شرف الانتساب الى الآخرين.

ونظراً لأن الوجود العسكري الأمريكي في الخليج يهدف أصلاً الى تأمين مصالح الدولة المالكة لهذا الوجود، وإن هي حاولت التظاهر بأنها موجودة لحماية بلدان الخليج والحفاظ على أمنها واستقرارها من أي عدوان خارجي (إيراني أو عراقي) يتهددها، فإن بلدان الخليج، على رغم شعور بعضها بمثل هذا الخطر، وبشيء من الأمن والأمان بسبب مظاهر الحماية التي يؤمنها هذا الوجود، تظل تنظر الى مصالحها من زاوية تختلف تماماً عن تلك التي تنظر بها الولايات المتحدة الأمريكية الى مصالحها هي، حيث إنها لا تعير أي انتباه الى الرغبات والمصالح والأهداف الخليجية. وهكذا، فإن الوجود العسكري الأمريكي الذي يوفر الأمن لدول الخليج حاضراً، ربما لن يكون كذلك مستقبلاً، إيماناً بأن الأمن المستعار، كالثوب المستعار، لا يحجب الحر ولا يقي من البرد، خصوصاً إذا ظل مرتديه قلقاً بانتظار اللحظة التي يتم فيها نزع ذلك الثوب عنه فيتعرّى. وهذا ما لا بد من أن يجعل الخليجيين يفكرون بأمن حقيقي ذاتي أولاً (مجلس التعاون الخليجي بعد أن تنضم إليه جميع دول الخليج)، ثم قومي عربي أو إقليمي اسلامي، يحفظ لهم ثرواتهم التي تستنزفها القوة التي تدّعى الحماية، ويعيد اليهم حريتهم واستقلالهم، بعد ان قيّدتهما الدولة العظمى بأغلال يصعب التخلص منها، لأمدٍ بعيد (وهو ما سوف نورده في مكان آخر من هذا البحث).

ثانياً : الوجود العسكري الأمريكي
في الخليج وعلاقته بمنطقة الشرق الأوسط

ليس من المنطقي ولا من المعقول في شيء أن يستمر بلد في العيش تحت مظلة قوى أجنبية، مهما كانت الدوافع والأسباب، والمصالح المتقاربة، فسيادة الوطن واستقلاله وحريته لا تتكرس إلا بمقدار ما هو قادر على حماية نفسه بقواه الذاتية، ذلك أن القوة المهيمنة في بلدٍ ما هي التي تحدد طبيعة الخطر الذي يتعرض له هذا البلد، كما أنها هي التي تحدد سبل مواجهة هذا الخطر، مما يجعل البلد أسير إرادة تلك القوة ورغباتها ومصالحها، خصوصاً إذا كانت تلك القوة تابعة لدولة عظمى (كالولايات المتحدة الأمريكية)، وإذا كان البلد المضيف ضعيفاً وغير قادر على الدفاع عن نفسه إزاء الأخطار التي تتهدده.

ولا يمكن الرد على هذا بأن الجيوش الأمريكية موجودة في عدد من البلدان الأوروبية وبعض بلدان آسيا من خلال حلف الأطلسي، ذلك أن الحلف الحقيقي يقوم بين قوىً هي على قدر من التكافؤ والتوازن في ما بينها، كما أن المصالح المباشرة والاستراتيجية للبلدان المتحالفة تكون متقاربة، إن لم تكن متلاقية تماماً، بعكس ما هو حاصل بين البلدان العربية عموماً، وبلدان الخليج خصوصاً، وبين الولايات المتحدة الأمريكية المتحالفة تكتيكياً واستراتيجياً مع العدو الحقيقي للعرب جميعاً، بمن فيهم الخليجيون، وهي اسرائيل. وفي هذه الحالة، يصح القول: حليف عدوي عدوي، ولا يصح العكس إطلاقاً.

والسؤال الذي يتبادر الى الذهن في هذا المجال هو: هل أن وجود الجيوش الأمريكية في بلدان الخليج يصبّ، بصورة رئيسية، في مصلحة هذه البلدان أم في مصلحة أمريكا نفسها؟ إن كانت الأولى، فهذه الجيوش هي بصورة من الصور جيوش "مرتزقة" تتناول دولتها أجراً لما تقدمه من خدمات للبلد المضيف، وعلى هذه الدولة في هذه الحالة أن تلتزم بشروط العقد، وأهمها: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف، وعدم المس بسيادته وحريته وقراره المستقل، والالتزام بالمصالح الحقيقية للبلد المضيف (أي المستأجر لهذه الجيوش). وإن كانت الأخرى، فهي بصورة من الصور جيوش "محتلة".

ويمكن القول إن الحالتين تنطبقان على تلك الجيوش، فهي "مرتزقة" من حيث إنها تتقاضى نفقات باهظة من الدول المضيفة، ثمناً لتحركاتها وتنقلاتها ومناوراتها، واستخدام أسلحتها وعتادها وجندها، فيما تزعم أنه حمايةٌ لذلك البلد من خطر محتمل تدّعيه (وإن كان غير ظاهر)، وهي من جهة ثانية "محتلة" من حيث إنها وجدت أصلاً لحماية المصالح الأمريكية، كما صرح ويصرح بذلك العديد من المسؤولين الأمريكيين.

ويمكن القول، بكل تأكيد، إن الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج مبعثه ثلاثة أهداف رئيسية، هي:

١ - حماية المصالح الأمريكية (السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها).

٢ - حماية أمن الحليف الاستراتيجي لأمريكا وهو اسرائيل.

٣ - ضمان الاستقرار في منطقة الخليج بغية الحصول على استثمار أمريكي أفضل لموارد هذه المنطقة.

ويؤكد هذا الاستنتاج ما أورده **التقرير الاستراتيجي العربي** الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بـ **الأهرام** عن عام ١٩٩١، والذي جاء فيه: "يمكن القول، بدرجة عالية من الاطمئنان، أن جميع الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة تجاه ما اطلقت عليه الترتيبات الأمنية (في الخليج)، استهدفت تحقيق مصالح أمريكية خالصة وفي المقام الأول. ومن هذا المنطلق، فإن أمن الخليج لم يتحقق بعد، وإن القدرة على الوقوف في وجه أي تهديد ستكون رهناً بالإرادة الأمريكية في مواجهة هذا التهديد، ورغبتها، ومصلحتها، في الوقوف أمام هذا التهديد أو عدم الوقوف في وجهه"[٢].

ولا شك في أن شيئاً لم يتغير في مجال "الترتيبات الأمنية" للخليج، التي لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تتحدث عنها بإسهاب منذ ذلك التاريخ الى اليوم.

إلا أنه لا بد من الإشارة الى أن هناك أهدافاً استراتيجية أخرى ترتبط

---

(٢) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩١**، تحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٩١)، ص ١١٣.

بالأهداف الثلاثة التي سبق ذكرها وتشكل جزءاً منها، وهي:

١ - تفترض حماية المصالح الأمريكية في الخليج (السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها)، حماية الاستراتيجية الأمريكية تجاه كل من العراق وإيران ودول الشرق الأوسط كافة، ذلك أنه، منذ أن كان الاتحاد السوفياتي لا يزال قائماً، ومنذ أن كانت الحرب الباردة قائمة بين الجبارين اللذين كانا يتقاسمان النفوذ في العالم، كانت إيران والعراق، وهما البوابة الجنوبية لولوج الاتحاد السوفياتي الى المياه الدافئة، مثار اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية وقلقها، فكانت كل من إيران الامبراطورية والعراق الملكية حليفة للقطب الأمريكي، الى أن قامت الثورة فيهما كليهما، فتحولا الى بلدين معاديين تماماً لهذا القطب، وقريبين من الاتحاد السوفياتي، وعلى رغم زوال الاتحاد السوفياتي والغاء وجوده كقطبٍ دولي منافس للقطب الأمريكي، ظلت إيران الثورة، وكذلك العراق الثورة (باستثناء فترة الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨١-١٩٨٨، حيث كانت الولايات المتحدة سنداً للعراق في هذه الحرب)، معاديين للولايات المتحدة الأمريكية بسبب سياستها الاحتوائية التي لا يمكن تفسيرها إلا بالرغبة في الهيمنة والتسلط، بالاضافة الى انحيازها الدائم والثابت لاسرائيل. وكان على الولايات المتحدة أن تسعى لضرب هاتين الثورتين إن لم يكن احتواؤهما ممكناً، ذلك أن إيران، وكذلك العراق، من أكبر الدول الإسلامية والعربية وأغناها وأقواها، وكلتا الدولتين تشكل تهديداً مباشراً وجدياً للكيان الصهيوني إن هما استمرتا في تقدمهما العلمي والتقني خصوصاً. وهذا ما يفسّر مبادرة إسرائيل بقصف المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١ وتدميره، وكذلك ما تثيره من ضجة على الصعيد العالمي، كلما أنست تقدماً إيرانياً في مجال القدرة على امتلاك السلاح النووي، كما يفسر العداء الثابت والأكيد الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية ضد الثورة الإيرانية منذ قيامها، ويفسّر كذلك العداء الثابت والأكيد للعراق وضربه وتدميره بذريعة غزوه للكويت، ثم حصاره الذي استمر نحو اثني عشر عاماً، ثم اجتياحه من جديد واحتلاله، بذريعة ملفقة هي امتلاكه أسلحة الدمار الشامل، وتهديد إيران كذلك، ووضع البلدين في "محور الشر" الذي أعلنه الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش بعد أحداث ٢٠٠١/٩/١١. وستظل إيران عرضة لهجوم عسكري أمريكي، كما هي الحال مع العراق اليوم، كما ستظل عرضة للعديد

من المؤامرات الأمريكية، ويهدف ذلك، كله الى تغيير النظام فيها بغية احتوائها.

٢ - يقتضي التحالف الاستراتيجي الأمريكي - الاسرائيلي الثابت والدائم (حتى اليوم، ولمستقبل غير منظور على الأقل) ملاحظة الأهمية التي يكتسبها الوجود العسكري الأمريكي في الخليج بالنسبة الى هذا التحالف، وخصوصاً من جهة تأثير هذا الوجود في أمن اسرائيل، وفي عقيدتها العسكرية، وفي عملية السلام في المنطقة، وكذلك في المركز الذي تتبوأه إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية، باعتبارها حليفاً استراتيجياً.

لقد قامت الدولة العبرية في محيط معادٍ لا يزال مستمراً في عدائه لها الى اليوم، وسيبقى على رغم توقيعها معاهدات سلام مع بعض دول هذا المحيط، وذلك لأنها بقيامها أوقعت ظلماً تاريخياً بشعب عربي اقتلع من أرضه وشرد في جهات الكون الأربع، فخلقت بذلك مشكلةً لم يجد العالم لها حلاً على رغم مرور أكثر من نصف قرن على قيامها، بالإضافة الى أنها ستظل جسماً غريباً في الجسد العربي الرافض لها أصلاً. ومن الواضح أنه بفضل الدعم الأمريكي المادي والمعنوي المتواصل للكيان الصهيوني منذ إنشائه الى اليوم، استطاع هذا الكيان أن يؤمن لنفسه المركز الأقوى، عسكرياً على الأقل، بين بلدان الشرق الأوسط، وهو ما أتاح له، بالإضافة الى ما اكتسبه من تفوق على مجموع الدول العربية، أن يحتل مكانة متميزة في حساب الاستراتيجية الأمريكية لهذه المنطقة.

لقد اكتشفت الولايات المتحدة الأمريكية باكراً أن تحالفها مع الكيان الصهيوني يؤمن الحماية المطلوبة لمصالحها في هذه المنطقة المضطربة من العالم، فلم تتورع عن أن تتخذ منه شرطياً يستخدم هراوته لردع كل تمرد على المشيئة الأمريكية. فأولاً تشكل اسرائيل اليوم رادعاً أمريكياً لأية سياسة، سورية أو لبنانية، أو حتى مصرية[٣]، مناهضة للخط السياسي الذي اعتمدته الولايات المتحدة الأمريكية، في منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وبعد احتلالها للعراق بحجة محاربتها للإرهاب (الذي

(٣) لقد هدد أحد النواب الاسرائيليين اليمنيين بتدمير السد العالي بقنبلة نووية، ولم تعترض أمريكا.

وسمته بسمةٍ عربية وإسلامية شرق أوسطية)؟. واكتشفت اسرائيل بدورها أن تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية يحصّن أمنها ويجعلها أقوى وأقدر على مواجهة العرب مجتمعين، بل إنها تمكنت بسبب هذا التحالف من أن تعتمد عقيدة عسكرية ترتكز في أحد جوانبها على الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة (باخرة ليبرتي في حرب عام ١٩٦٧، والإمداد الجوي، بالأسلحة والأعتدة الحربية لاسرائيل في سيناء، ودور الأقمار الصناعية الأمريكية، في عملية الدفرسوار على الجبهة المصرية في حرب تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٣)، وأن تتلاعب كيفما تشاء بعملية السلام مع العرب. وفي المواقف الحالية للرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش المتحدة مع الموقف الاسرائيلي، ما يغني عن أي استشهاد.

وبسبب هذا التحالف أمكن اعتبار الوجود العسكري الأمريكي في الخليج عاملاً أساسياً في توفير الأمن للكيان الصهيوني في وجه الدول المعادية له من العرب، كما أمكن اعتبار الكيان الصهيوني حامياً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة.

إلا أن ما خلفته أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ من تأثير بالغ في العالم الذي انساق بذهول كبير خلف الرئيس الأمريكي بوش في حربه ضد الإرهاب، جعل الدول الصغيرة والضعيفة (مثل الدول العربية) ترتعد هلعاً من السطوة الأمريكية، خصوصاً عندما قسّم بوش العالم الى قسمين: عالم الشر وعالم الخير، وأنه هو الخير كله، وأن "من لم يكن معنا فهو مع الإرهاب".

٣ - بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبدء انحسار النفوذ الأوروبي (البريطاني والفرنسي) عن منطقة الشرق الأوسط، وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو المصرية عام ١٩٥٢ (بقيادة جمال عبد الناصر) وامتداد تأثيرها، سلباً أم ايجاباً، الى كل بلدان هذه المنطقة، بما فيها الخليج العربي، وإنهاء الوجود البريطاني في مصر، شعر الاستعمار الغربي بحاجته الى قيام تحالف في هذه المنطقة يعوّض من غيابه عنها، فكان حلف بغداد الذي ضم، بالإضافة الى العراق وتركيا، كلاً من بريطانيا وباكستان وإيران عام ١٩٥٥، ثم انضمت الولايات المتحدة الأمريكية الى بعض لجانه (العسكرية والاقتصادية)(٤). وشعر

---

(٤) عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة العسكرية**، ج ١ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩ ـ ١٩٩٤)، ص ٥٤٨.

عبد الناصر بالخطر الذي يهدد الثورة، فقاوم هذا الحلف بضراوة، وكذلك قاومته كل القوى الوطنية في الوطن العربي، ثم قام عبد الناصر بكسر الحصار المفروض على الاتحاد السوفياتي من قبل القوى الاستعمارية، الغربية والأمريكية، فكانت صفقة الأسلحة التشيكية الشهيرة التي أتمّها (عام ١٩٥٥)، وكانت فاتحة علاقات صداقة وطيدة قامت بين مصر والكتلة السوفياتية.

إلا أن خلافاً وقع بين عبد الناصر والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عندما سحبت أمريكا وعدها بتمويل السد العالي الذي كان عبد الناصر قد عزم على إنشائه في أسوان، وردّ عبد الناصر على ذلك بتأميم قناة السويس (عام ١٩٥٦)، فكان الهجوم العسكري الثلاثي (البريطاني ـ الفرنسي - الإسرائيلي) على مصر (في العام نفسه). وكان القصد من هذا الهجوم: احتلال قناة السويس وإعادتها الى الحظيرة الاستعمارية، وتدمير السلاح الذي اشتراه عبد الناصر من الكتلة السوفياتية، إلا أن هذا الهجوم فشل بسبب مقاومة الشعب المصري والثورة المصرية، وأسهم في فشله موقف الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور الذي ما لبث أن وقف يشجب الهجوم، وينذر القوات المهاجمة بوجوب الانسحاب من مصر فوراً. وكانت تلك نهاية النفوذ الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط.

واغتنم ايزنهاور فرصة ارتفاع رصيده في الوطن العربي، بعد إنذاره الشهير ذاك، فطرح مشروعه الشهير لـ"ملء الفراغ" في الشرق الأوسط، وهو ما سمي بـ"مشروع أيزنهاور" (مطلع عام ١٩٥٧)، ويقضي هذا المشروع بملء الفراغ الذي خلّفته الهزيمة الأوروبية في "حرب السويس"، كما يقضي بفرض الهيمنة الأمريكية على هذه المنطقة بذريعة درء الخطر الشيوعي الذي يتهددها، وذلك عن طريق قيام حلف يمتد من ليبيا غرباً الى باكستان شرقاً وتركيا شمالاً والحبشة والجزيرة العربية جنوباً[(٥)]، وتكون غاية هذا الحلف: ردّ أي عدوان شيوعي مسلح على المنطقة، ومساعدة دولها عسكرياً واقتصادياً. وتحت هذا الستار أبرّت القوات الأمريكية في كل من لبنان والأردن عام ١٩٥٨، بعد أن قامت الثورة في العراق، وأعلن قادتها عن

(٥) المصدر نفسه، ص ٤٣٧.

رغبتهم في الانضمام الى "الجمهورية العربية المتحدة" التي كانت قائمة آنذاك بين مصر وسوريا. وكانت ثورة العراق هذه (التي قامت في ١٤ تموز/ يوليو عام ١٩٥٨) قد قضت على "حلف بغداد" الذي تحول، في ما بعد الى "حلف المعاهدة المركزية" أو "حلف السنتو" وعاصمته طهران، إلا أن الحلف، بتسميته الجديدة، لم يعمّر طويلاً، إذ أطاحته الثورة الإسلامية التي اندلعت في إيران في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٧٨، وحققت انتصارها بخروج الشاه من طهران في مطلع كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧٩.

لا شك في أن انحسار الوجود العسكري البريطاني عن مصر (عام ١٩٥٦)، مع ما رافق ذلك من هزيمة لبريطانيا في حرب السويس في العام نفسه، ثم انحسار نفوذها في العراق إثر ثورته عام ١٩٥٨، وكذلك انتشار المشاعر الثورية التي تفجرت في كل أرجاء الوطن العربي، حيث قامت انقلابات وثورات في العديد من أقطاره، وذلك بعد هزيمة العرب في حربهم ضد الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨، وما رافق ذلك من نقمة شعبية عارمة على بريطانيا باعتبارها المسؤولة الأولى عن نكبة فلسطين؛ كل ذلك حرّض دول الخليج على المطالبة باستقلالها، متأثرة بالمناخ القومي العام الذي خلقته تلك المشاعر الثورية المتأججة، والذي ساد كل الأقطار العربية بلا استثناء، مما اضطر بريطانيا الى التخلي عن الحكم في الخليج، وكان قد استمر أكثر من قرن ونصف القرن (١٨٢٠-١٩٧٢) في ما سمي بـ"الحماية البريطانية" (٦).

إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تنظر بعينٍ يقظةٍ الى رحيل الاستعمار الأوروبي عن منطقتي الخليج والشرق الأوسط، والتي لم تكن تنظر بعين الرضى الى الثورات المتنقلة من قطر الى آخر من الأقطار العربية، رأت الفرصة متاحةً لها لكي تملأ ذلك "الفراغ" الذي تركه رحيل بريطانيا عن الخليج، وكان لديها أسبابها في ذلك (وقد سبق أن ذكرناها)، وكان لدى الخليجيين أسبابهم كذلك، لكي يقبلوا "الحامي" الجديد، وخصوصاً أن دولهم لم تكن قد بلغت بعد من القوة ما يتيح لها الوقوف على أقدامها ومواجهة الأخطار التي يمكن أن تهددها، وكانت بعض هذه الأخطار تلوح في الأفق (تهديد عبد الكريم

---

(٦) كان آخر من استقل من دول الخليج: قطر والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة. انظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٦٢٥.

قاسم باحتلال الكويت مثلاً عام ١٩٦١)، كما أن هذه الدول كانت ترى في التعاقد مع شركات النفط الأمريكية لبيع نفطها، ما يؤمن لها دخلاً وافراً لم تكن تناله من الشركات البريطانية، وهكذا استساغت تلك الأقطار "الحماية الأمريكية" المموّهة التي حلت محل "الحماية البريطانية" المكشوفة.

ثالثاً: الأسباب التي تدعو الولايات المتحدة الأمريكية الى إبقاء قواتها في الخليج

يعتبر الخليج العربي من أهم المواقع الاستراتيجية في العالم، فهو يربط آسيا بأفريقيا، ويصبح من يحتله مسيطراً على البحرين: بحر العرب والبحر الأحمر، والخليجين: الخليج العربي وخليج عُمان، والمضيقين: مضيق هرمز ومضيق باب المندب، ويضع تحت مراقبته الدول المحيطة بهذه المنطقة، بدءاً بإيران شرقاً، الى العراق وسوريا والأردن شمالاً، الى مصر والسودان وإثيوبيا غرباً، فاليمن جنوباً، كما يعتبر بثروته النفطية المهمة من أكثر بلدان العالم غنى. ويمكن تحديد الأسباب التي تدعو الولايات المتحدة الأمريكية الى إبقاء جيوشها في الخليج كما يلي:

١- النفط

يشكل نفط الخليج مادة أساسية في كل من أمريكا وأوروبا وآسيا على السواء، وهو يكوّن ما نسبته ٦٥ بالمئة من احتياط النفط في العالم. وتستورد أوروبا من نفط الخليج ما مقداره ٣/٢ من استهلاكها العام للنفط، بينما تستورد الولايات المتحدة الأمريكية من هذا النفط ما مقداره ١٠/١ من استهلاكها العام لهذه المادة. ويقدر الخبراء أن المخزون المتوافر من النفط في الولايات المتحدة الأمريكية سوف يُستنفد خلال عقدين من الزمن، بينما يستمر نفط الخليج لمدة قرنين من الزمن بعد. وعلى هذا، فإن التنافس بين القارات الثلاث: أمريكا وأوروبا وآسيا، سيكون شديداً وضارياً في العقود المقبلة[٧].

(٧) نورمان شوارتزكوف، **شوارتزكوف في الخليج** (النص الكامل لمذكرات نورمان شوارتزكوف)، تعريب حسام الدين متولي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٣)، ص ٨٣. ويعتمد شوارتزكوف، في معلوماته هذه، على تقرير من «معهد الخدمة الخارجية» الأمريكي.

ولأجل ذلك، نرى الولايات المتحدة الأمريكية لا تتورع عن أن تستغلّ حرباً كحرب إيران مع العراق أو احتلال العراق للكويت، أو حربها الأخيرة على العراق، لكي تتمكن من إيجاد الفرصة لاحتلال منابع النفط في الخليج بحجة حماية هذه المنطقة من أي اعتداء خارجي، بينما هي تسعى في الحقيقة الى منع تسلل أوروبا والصين واليابان وروسيا الى منابع النفط هذه.

٢- الهيمنة

لقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس السابق جورج بوش (الأب) أن تحقق، في مجال السيطرة على العالم، ما لم يتمكن أي رئيس أمريكي سابق من تحقيقه، إذ أصبحت الولايات المتحدة القطب الكوني الأوحد والدولة القادرة المتربعة على عرش الكون كله بلا منافس، وذلك بعد أن استطاعت أن تطيح النظام الشيوعي في الاتحاد السوفياتي وبلدان شرق أوروبا التي تدور في فلكه، وكان أعتى منافس للولايات المتحدة حتى عام ١٩٩٠، وجاءت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١ لتعطيها المبرر الأقوى بذريعة محاربة الإرهاب، فاحتلت أفغانستان ووصلت الى نفط بحر قزوين وغازه، وأقامت لها قواعد عسكرية في الدول الإسلامية التي تشكلت بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، ثم ما لبثت أن احتلت العراق ووضعت يدها على نفطه، فاستولت، بذلك على أكبر ثروة نفطية في العالم، وهي نفط الخليج والعراق، وفرضت شراكتها في نفط قزوين. وهي، إذ تسعى من خلال هذه الأحداث المصيرية لأن تؤكد هيمنتها على العالم كقطب أوحد، وتسعى الى فرض نظام للكون كله، نراها تسعى كذلك، ومن خلال إبقاء قواتها في منطقة الخليج، الى ما يلي :

- وضع البلدان المحيطة بالخليج، والبلدان المجاورة له، وخصوصاً إيران، تحت مراقبتها المستمرة، بحيث تستطيع من خلال ذلك أن تحدد بؤر التوتر المناوئة لها في هذه البلدان، فتتحكم بها لكي تقضي عليها.

- التهديد المتواصل والمستمر لكل من إيران وسوريا، العمق الاستراتيجي للعراق شرقاً وغرباً، وذلك لمنعهما من تقديم أي دعمٍ للمقاومة المتنامية في العراق ضد الاحتلال.

- تهديد باقي الدول العربية والإسلامية، مثل مصر والأردن والسعودية

وباكستان، إن هي سعت للخروج من تحت مظلتها، حيث تجد مصيراً لا يختلف عن مصير أفغانستان والعراق.

- تقديم الدعم الكامل لحليفتها الاستراتيجية اسرائيل، باعتبار أنها لا تزال مهددة بالخطر الذي يمكن أن يأتيها من الدول العربية والإسلامية الراديكالية، مثل سوريا وإيران، بحيث يمكن أن تحول بينها وبين هذا الخطر، في الوقت المناسب.

ومن أجل هذا، تختزن الولايات المتحدة الأسلحة والأعتدة في إسرائيل كي تستطيع التدخل بجيوشها لمساعدتها في الوقت المناسب، دونما حاجة الى أن تحمل الجيوش القادمة أسلحة أو أعتدة.

٣- الحماية

تقوم الولايات المتحدة بتقديم الحماية لبعض بلدان الخليج إذا ارتأت أن هناك خطراً يهدد تلك البلدان وأنها بحاجة الى الحماية. وتظل هذه الحماية ممكنةً أو قائمة ما دامت المصلحة الأمريكية تقضي بذلك، أما اذا لم تكن هناك مصلحة للولايات المتحدة في تقديم الحماية لهذه البلدان، فإنها لا تتم، ذلك أنها هي التي تحدد العدو والخطر المحتمل وإمكانات التدخل ومداه وأهدافه، مما لا يتلاءم أحياناً مع مصالح الدولة المحمية. ومن أجل هذا، تختزن الولايات المتحدة في بعض بلدان الخليج كميات من الأسلحة والأعتدة تكفي لتسليح خمسة ألوية قتال وتجهيزها عند الحاجة، بحيث تصل هذه القوة الى أرض الخليج دون أن تكون هناك حاجة لأن تحمل معها ما تحتاجه من أسلحة وأعتدة. وقد استطاعت أن تستفيد مؤخراً من هذا الوضع، اذ جعلت من أرض الخليج ومياهه وأجوائه قاعدة لإطلاق عدوانها المسلح على العراق واحتلاله.

ولا شك في أن هذه الحماية تتيح للولايات المتحدة الأمريكية التدخل في الشؤون السياسية والعسكرية والاقتصادية للدولة المحمية بما يتلاءم مع مصالحها هي، ووفقاً لرغباتها وأهوائها هي.

٤- التحكّم بعقدة المواصلات القائمة في الخليج بين بلدان الشرقين الأقصى والأدنى مروراً بالشرق الأوسط.

٥- المحافظة على السلام والاستقرار في الخليج بهدف التوصل الى استثمار أمريكي أفضل لوارداته.

ويمكن تحديد الأولويات التي تتبعها الولايات المتحدة في حمايتها للخليج على الشكل التالي :

أ - مراعاة المصالح الأمريكية (كأولوية مطلقة).

ب - مراعاة المصالح الأمنية الإسرائيلية (لمنع أي خطر يمكن أن يهدد اسرائيل).

ج - مراعاة المصالح الأمنية لبلدان الخليج عن طريق تطوير أشكال التعاون العسكري معها، واستمرار الضغط على الدول التي تزعم الولايات المتحدة أنها تشكل خطراً على منطقة الخليج (مثل إيران، وليس اسرائيل)، وفرض قيود على تسلح هذه الدول أو التعامل معها، كما جرى للعراق بعد احتلاله للكويت، وكما يجري له حالياً، بعد سقوطه تحت الاحتلال الأمريكي، وكما يجري لإيران بحجة أنها تسعى لاقتناء السلاح النووي (وهو ما لم تُسأل إسرائيل عنه).

وهكذا يتبين لنا أن أمن الخليج، في المنظور الأمريكي، هو ذلك الذي يخدم في الأساس المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية لأمريكا، والمصالح الأمنية لإسرائيل، وإذا كان من رغبة لدى الولايات المتحدة في إبقاء الوضع آمناً ومستقراً في الخليج، فلا يكون ذلك إلا بمقدار ما يخدم الحفاظ على تلك المصالح.

ولأجل ذلك، نرى الولايات المتحدة الأمريكية تضع "ترتيبات خاصة بأمن الخليج" كما تدّعي وتقوم هذه الترتيبات على قواعد تراعي في معظمها، إن لم يكن كلها، المصالح الأمريكية الخاصة، ومصالح حليفتها إسرائيل. فمن خلال القول إن هذه الترتيبات يجب أن تراعي المصالح الأمنية المشروعة لبلدان الخليج، نجد أنها تؤكد على تكثيف الوجود العسكري البحري الأمريكي في مياه الخليج مقابل تخفيف وجودها العسكري على أرض الخليج. ومقابل ذلك كله، يتم تطوير أشكال التعاون العسكري بين دول الخليج وبين أمريكا وحلفائها، كما يتم إعطاء منظمة الأمم المتحدة دوراً ثانوياً (مثل ترسيم الحدود بين العراق والكويت وإنشاء قوة مراقبة) شرط أن يظل زمام هذه المنظمة في

كل الأمور المتعلقة بالخليج (بما في ذلك العراق وإيران) بيد الولايات المتحدة نفسها، على أن يظل الحظر والحصار مفروضين على العراق (بقرار أمريكي وغطاء دولي)، فيتم تجويع أهل العراق وقتل أطفاله طوال اثني عشر عاماً، حتى إذا ما قررت أمريكا احتلال العراق وتدمير قوته العسكرية وبناه التحتية، وتغيير نظامه نحو نظام متصالح مع اسرائيل، وامتلاك نفطه وثرواته، شنت عليه حرباً مدمرة أخرجته لعقود طويلة من ميزان الصراع مع العدو الصهيوني، وذلك بحجة امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل. وهي لا تفتأ تفرض قيوداً إقليمية على كل بلدان المنطقة باستثناء اسرائيل التي يسمح لها باقتناء أي سلاح، نووياً أكان أم جرثومياً أم كيميائياً أم تقليدياً، دون أدنى قيود أو أية مراقبة بحجة الحفاظ على أمنها (المحافَظ عليه أصلاً من أمريكا ومن ضَعف دول الجوار).

أما الفوائد التي تنالها الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الترتيبات، فيمكن إيجازها في ما يلي :

١- تعطي هذه الترتيبات الولايات المتحدة فرصة نادرة المثال لتحقيق أهدافها في المنطقة العربية على المدى الطويل.

٢- تعطيها كذلك فرصة استخدام القواعد البرية والبحرية والجوية في بعض البلدان العربية، ومعظم بلدان الخليج، عندما تتعرض المصالح الأمريكية في هذه المنطقة لأي خطر.

٣- تتيح لها فرصة اعتماد اسرائيل كمرتكز أساسي للمحافظة على القدرة الأمريكية على العمل العسكري المباشر في هذه المنطقة، وخصوصاً بسبب ما أنشأته من قواعد لتخزين الأسلحة والمعدات في اسرائيل نفسها.

٤- تتيح لها كذلك فرصة ضمان هذه القواعد في اسرائيل من أي خطر يمكن أن يهددها أو يهدد إسرائيل نفسها، من قوى عربية معادية لها أو مناوئة لسياستها.

٥- تتيح لإسرائيل في الوقت نفسه ضمان استخدام هذه الأسلحة والمعدات للدفاع عن نفسها ضد أي خطر خارجي (عربي) يهددها.

٦- تتيح للولايات المتحدة وضع نظام أمني شامل (للمنطقة)، بحيث

يندمج فيه أمن إسرائيل بشكلٍ يتيح لها أن تكون المهيمنة وصاحبة القرار في هذا النظام الأمني الإقليمي، مما يؤمن لها الحماية المطلقة ولأمد طويل[٨].

يضاف الى ذلك :

١- تأكيد "النظام الأحادي القطب" القائم على هيمنة الدولة الأقوى في الكون وهي الولايات المتحدة الأمريكية. والمعروف أنه في أي نظام أحادي تتمتع الدولة المهيمنة بكل مزايا السيادة والقيادة، فهي التي تحدد طبيعة الأخطار التي تهدد الدول المحمية، كما تحدد وحدها سبل المواجهة، مما يجعل الدولة المحمية عاجزة عن اتخاذ أي قرار مستقلٍ بهذا الصدد. وبعكس ذلك، فإن الدولة المهيمنة تمتنع عن التحرك لدرء أي خطر يهدد الدولة الواقعة تحت حمايتها، إذا كان ذلك التحرك لا يخدم مصالحها.

٢ - تقييد الدولة المحمية بالعديد من المعاهدات والاتفاقات التي تظل دائماً لصالح الدولة الحامية. فقد ارتبطت الكويت مثلاً بعد حرب الخليج بمعاهدة عسكرية وأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية لمدة عشر سنوات (اعتباراً من عام ١٩٩١). وتتضمن هذه المعاهدة: تخزين معدات وتقديم تسهيلات للقوات العسكرية الأمريكية، وإجراء مناورات عسكرية مشتركة، ووجود عسكريين أمريكيين لصيانة المعدات، واستخدام أمريكا قواعد جوية وبحرية كويتية، وشراء الكويت أسلحة ومعدات أمريكية وغير ذلك. كما ارتبطت الكويت بمعاهدات مماثلة مع كل من فرنسا وبريطانيا، ولا تزال قوات أمريكية وبريطانية ترابط في الكويت وفقاً لهذه المعاهدات.

٣ - سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على شبكات الأسلحة التي تقوم بنشرها على أراضي الدول المحمية مع الإبقاء على "محدودية" القوة الذاتية لهذه الدولة، وعلى كميات الأسلحة التي تقتنيها، ونوعية هذه الأسلحة ومصادرها، مما يضطر الدولة المحمية الى:

أ ـ حصر شراء غالبية أسلحتها ومعداتها العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية أولاً، ثم من حلفائها ثانياً.

---

(٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩١**، ص ١١٠ ـ ١١١.

ب ـ عدم الإفراط في تضخيم جيوشها وكميات أسلحتها (لكي تظل معتمدة على الدولة الحامية من جهة، ولكي لا تتعرض لانقلابات عسكرية أو لسباقات إقليمية في التسلح من جهة أخرى).

٤ - توفير الولايات المتحدة لمبالغ طائلة كان يجب أن تنفقها على وجود قواتها وقواعدها العسكرية في المنطقة، إذ تقوم الدولة المحمية بتسديد نفقات تلك القوات والقواعد، وهي باهظة.

٥ - تستفيد الولايات المتحدة من وجودها العسكري في منطقة الخليج لكي تستأثر بالدور الرئيسي في محاولة لتسوية الصراع العربي- الاسرائيلي، مغلّبة وبصورة دائمة مصالح حليفتها الاستراتيجية اسرائيل على مصالح العرب جميعاً. وهذا ما نشهده اليوم بوضوح في عهد الرئيس جورج دبليو بوش ومشروعه الأثير "خارطة الطريق"، ثم إنها وسعت دائرة أطماعها بعد ذلك عندما أعلن وزير خارجيتها كولن باول أن الهدف من احتلال العراق هو إقامة أنظمة في المشرق العربي تتناسب مع المصالح الأمريكية.

٦ - تتمكن الولايات المتحدة من مراقبة جميع الأنظمة والقوى المناوئة أو المعادية لها بحيث يسهل عليها عزلها ومعاقبتها[٩].

وفي نظرة متعلقة بأمن الخليج نشرها روبرت بلليترو المساعد السابق لوزير الخارجية الأمريكية بعد مؤتمر القمة الإسلامي وصدور "إعلان طهران" (عام ١٩٩٧)، رأى بلليترو ما يلي:

١- حاجة دول "مجلس التعاون الخليجي" الى إطار "دائم وموثوق وفاعل للأمن الإقليمي".

٢- على رغم أن بلليترو يظل يربط أية سياسة أمنية لدول الخليج بالولايات المتحدة الأمريكية، فهو يرى أن أية "سياسة حكيمة" للدفاع عن أمن الخليج يجب أن "تذهب أبعد من إدامة وتدعيم الإطار الأمني المشترك" القائم حالياً بين بلدان الخليج. ولأجل ذلك، يرى بلليترو أنه يجب على هذه الدول:

---

(٩) أمين صيقل، «الولايات المتحدة وأمن الخليج،» **دراسات استراتيجية**، العدد ٣٨ (شباط/ فبراير ١٩٩٣).

أ- وضع "برامج معقولة لتطوير قواتها المسلحة"، وذلك لـ"تأمين التوازن الصحيح بين بناء القدرة الدفاعية الذاتية" لهذه الدول، وبين ما تحقق من تحسين في مستوى تعاونها مع حلفائها، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- عدم اللجوء الى أنظمة تسلح "فريدة من نوعها" تتميز بـ"تكنولوجيات عالية"، بل الى أنظمة تسلح لا تتطلب "قوى بشرية كبيرة" وتحول دون "التبذير"، ويمكن ربطها بـ"أنظمة الدول المجاورة والحلفاء الرئيسيين" (وعلى رأسهم أمريكا بالطبع)، وعدم شراء الأسلحة لـ"أسباب محض سياسية، إرضاء لمجموعة من الأصدقاء، أو اتقاءً لشر عدو محتمل".

ويميز بلليترو بين متطلبات التسلح في شمال الخليج ومتطلبات التسلح في جنوبه، فهو يقترح على "الشمال" أن يستعد لـ"هجوم أرضي من الشمال"، أي من العراق (وكان لا يزال قادراً على ذلك) وإيران، وأن يتضمن هذا الاستعداد دفاعاً "ضد السلاح الكيميائي والبيولوجي"، وأن يتم تعزيز الشراكة "بين حكومات الخليج والجهات المصدرة للأسلحة" (ويقصد، بالطبع الولايات المتحدة الأمريكية). ثم يقترح على "الجنوب" أن يجهز نفسه بـ"المقاتلات المتعددة الوظائف، والرصد الساحلي، وأنظمة الدفاع المشتملة على زوارق الدورية وكانسات الألغام، إضافة الى نظم للدفاع الجوي لكل الأجواء"، بحيث تتكامل نظم الدفاع هذه مع "شبكة دفاعية مشتركة لدول مجلس التعاون". إلا أن بلليترو لا يرى حاجة لكي تمتلك دول الخليج غواصات.

فهل يقصد بلليترو أن على جنوب الخليج أن يجهز نفسه للدفاع ضد عدو محتمل هو اليمن؟

على أية حال، وسواء أكان بلليترو على حقٍ في تقييمه للمتطلبات الأمنية للخليج أم لا، فإنه يبدو موجّهاً بمسلمات ثلاث ثابتة في ذهنه: المسلَّمة **الأولى** اقتران أي نظام أمني في الخليج بتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية. **والثانية** اقتران فكرة الدفاع بقناعة ثابتة وهي أن العدو يظل إيران (أو العراق) شمالاً، واليمن جنوباً. **والثالثة** استبعاد إسرائيل من أية فكرة عداء بينها وبين بلدان الخليج.



الفصل الرابع

الاتفاقيات العسكرية الأمريكية ـ الخليجية (نشأتها وتطورها وتأثيرها)

تحدثنا في الفصل السابق عن تحوّل أقطار الخليج العربي من النفوذ البريطاني (الذي انحسر عنها بسبب انحساره عن بلدان الشرق الأوسط عموماً) الى النفوذ الأمريكي الذي بدأ يحلّ محل النفوذين: الفرنسي والبريطاني، في هذه المنطقة.

وكانت منطقة "الخليج العربي" هي الأكثر إثارة لشهية هذه الدولة التي بدأت تصعد سلّم العظمة بسرعة فائقة بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب ما تختزنه أقطار الخليج من نفط وغاز، وبسبب موقعها المميز في وسط آسيا الإسلامية (إيران وأفغانستان وباكستان والعراق واليمن والعربية السعودية) مع ما تختزنه أرض هذه البلدان وبحارها (وخصوصاً إيران والعراق والعربية السعودية) من ثروات. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أعلنت بعد اجتياح الاتحاد السوفياتي لأفغانستان (كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩) أن "الخليج الفارسي (العربي) منطقة تتضمن مصالح حيوية لأمنها"، وأنها "لن تسمح بأي تدخلٍ خارجي فيها". وقد ترجمت ذلك بتدخل فعلي ضد السوفيات في أفغانستان، وبإنزال "قوات تدخل سريع" في المنطقة عندما اندلعت "حرب الخليج الأولى" بين العراق وايران (عام ١٩٨٠)[١]. وتبدو الأهداف العسكرية

(١) Robert Thomas, dir., *Les Guerres de l'Aprè-guerres* (Paris: Ed. Talendrier, 1983), p. 300.

الأمريكية في الخليج واضحة من خلال "تقرير رسمي أمريكي" رفع الى "لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس" (في نيسان/ أبريل عام ١٩٧٨)، وهو يحدّد بوضوح "الأهداف والمصالح الأمريكية، وأهمية القواعد العسكرية في ضمان هذه المصالح، وفي دعم الأهداف السياسية الأمريكية" في هذه المنطقة. وأهم ما جاء في هذا التقرير (بالإضافة الى مواجهة القوة والنفوذ السوفياتيين اللذين كانا يتعاظمان في ذلك الحين): حاجة الولايات المتحدة الى نفط الخليج، وضمان المحافظة على "مستويات" أسعاره، ثم ضمان استمرار تزود هذه المنطقة بالمنتجات الصناعية الأمريكية.

إلا أن توضيحاً أكثر دقةً جرى في إحدى جلسات الكونغرس الأمريكي (في حزيران/ يونيو عام ١٩٧٣)، وقد أتى على لسان جيمس نويس، نائب مساعد وزير الدفاع الأمريكي في ذلك الحين، حيث حدد نويس المصالح الأمنية والأهداف السياسية للولايات المتحدة في هذه المنطقة (بالإضافة الى احتواء القوة العسكرية السوفياتية ضمن حدودها التي كانت قد بلغتها في ذلك الحين) كما يلي: "الوصول الى نفط الخليج» استمرار حرية حركة السفن والطائرات الأمريكية من المنطقة واليها"[٢]. ولا يغربن عن بالنا أن للصراع العربي - الاسرائيلي قسطاً مهماً من هذه الأهداف، ما دامت الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة التزاماً ثابتاً بتحالفها الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني، وبأمن هذا الكيان واستمراره ووجوده في المنطقة العربية.

أولاً: نشأتها وتطورها

ولكي نستطيع أن نلمّ بتاريخ الاتفاقيات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الخليج العربي، رأينا أن نتناول كل قطر من أقطار الخليج على حدة، بدءاً بالكويت، مروراً بالبحرين وقطر وعُمان، فالعربية السعودية، فالإمارات العربية المتحدة، فاليمن، مع الإشارة الى أننا بذلنا كل جهدٍ للحصول على النصوص الكاملة لتلك الاتفاقيات، فلم نوفق.

---

(٢) انظر: المصدر نفسه، وحسين آغا [وآخرون]، **وثائق**، سلسلة الدراسات الاستراتيجية؛ ١٧ (لندن: مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ١٤٧ ـ ١٥٠.

١- الكويت

لم تكن الكويت، حتى الاعتداء عليها من قبل إيران في حرب "ناقلات النفط" (عام ١٩٨٧-١٩٨٨)، قد انغمست جدياً في الصراع في الخليج، على رغم أنها كانت تساعد العراق في حربه ضد إيران، إلا أن العلاقات العسكرية بينها وبين الولايات المتحدة، وخصوصاً خلال حرب الخليج الأولى، قد بدأت تسلك مسلكاً جدياً، وذلك بسبب الخوف الكويتي المستديم من الجارة الإسلامية الكبرى "إيران". وقد ازدادت هذه العلاقات اقتراباً وحميمية بعد قصف ناقلة النفط الكويتية من قبل ايران عام ١٩٨٧.

إلا أن غزو العراق للكويت، واندفاع الرئيس الأمريكي جورج بوش (عام ١٩٩١) لاستنهاض العالم وتحريضه ضد العراق، وإقامته تحالفاً من دول غربيةٍ وعربية بقيادة أمريكا نفسها لتحرير الكويت، يضاف الى ذلك ما انتاب الدول العربية من تقاعسٍ عن تطبيق "ميثاق الدفاع العربي المشترك" بدلاً من الانسياق خلف الولايات المتحدة الأمريكية؛ كل ذلك زاد من اقتراب الكويت من واشنطن، ومن سعيها الحميم لإقامة تحالفٍ وطيدٍ وثابت معها، متخطيةً بذلك كل "العلاقات الأخوية" التي تربطها بالدول العربية، وخصوصاً "دول إعلان دمشق" التي شاركت بوحدات عسكرية من جيوشها في الحرب الأمريكية لتحرير الكويت.

ولكن ثمن تحرير الكويت من الاحتلال العراقي كان باهظاً مادياً، وكذلك تأمينها من أي اعتداءٍ إيراني، فقد دفعت الكويت للولايات المتحدة مبلغ ١٦,٠٥٦ بليون دولار كدعم مباشر، خلال حرب الخليج الثانية، بالإضافة الى ٤٤ مليون دولار، بدلَ مؤنٍ وخدمات. وقد بلغ مجموع ما دفعته الكويت للولايات المتحدة خلال هذه الحرب ١٦,١٠٠ بليون دولار أمريكي(٣).

ومنذ هذه الحرب وقّعت الكويت مع كل من فرنسا وانكلترا وروسيا والولايات المتحدة اتفاقات دفاعية، كما وقّعت "إعلان دمشق" مع كل من

(٣) Anthony Cordesman, «US Central Commandment and its Area of Operations,» Center of Strategic and International Studies, April 1998, p. 6.

مصر وسوريا، إلا أن الاتفاق الساري المفعول عملياً من كل هذه الاتفاقات، هو ذلك الذي وقّع مع الولايات المتحدة أولاً، ثم مع انكلترا (وقد أثبتت الحرب الأخيرة ضد العراق ذلك)، فقد وافقت الحكومة الكويتية بتاريخ ٤/ ١٩٩١/٩ على توقيع اتفاق لـ"التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة"، وحدد مجلس الوزراء الكويتي في بيان له بعد الاتفاق، وبالتاريخ نفسه، مبررات هذا الاتفاق وأهدافه، كما يلي:

- "صوناً لأمن البلاد وسلامتها، وحفاظاً على استقرارها، وتأميناً لحدودها ضد الأطماع التوسعية، وإدراكاً للنيات العدوانية المستمرة للنظام العراقي تجاه الكويت وشعبها.

- "تقديراً للوقفة الشجاعة التي وقفتها الدول الشقيقة والصديقة في دعم الحق الكويتي.

- "حرصاً على عدم تكرار التجربة المريرة والمعاناة القاسية التي مرّ بها الشعب الكويتي.

- "تتويجاً للعلاقات المتنامية التي تربط دولة الكويت بالولايات المتحدة الأمريكية ودورها في استعادة الكويت لحريتها وسيادتها"[٤].

وقد حددت مدة هذا العقد بعشر سنوات، وتم توقيعه رسمياً بتاريخ ١٩٩١/٩/١٩[٥].

أما ما نشر عن بعض بنود هذا الاتفاق الذي جرت مناقشته في مجلس الوزراء الكويتي (تاريخ ١٩٩١/٩/٤)، فهو ما يلي:

- "التعاون الدفاعي، واستعمال التسهيلات، ومساندة إمدادات التموين والتخزين المسبق للمواد الدفاعية، والوضع القانوني لقوات الولايات المتحدة في دولة الكويت.

- "تعزيز التعاون الدفاعي بين البلدين الصديقين لمواجهة وردع أي

---

(٤) انظر: «حكومة الكويت تقرّ اتفاق التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة،» الحياة، ١٩٩١/٩/٥، و«الحكومة الكويتية توافق على اتفاق دفاعي مع الولايات المتحدة،» السفير، ١٩٩١/٩/٥.

(٥) المصدران نفسهما، و Cordesman, Ibid; p. 7

(ويبدو أن كوردسمان قد أخطأ في الجمع فبلغ المجموع: ١٦,٠٥٩ بليون دولار).

عدوان أو تهديد ضد سيادة دولة الكويت وأمنها ووحدة أراضيها.

- "تعزيز القدرات الدفاعية للقوات المسلحة الكويتية من خلال البرامج والدورات والتدريبات، وتوفير جميع الخدمات والمواد الدفاعية اللازمة لهذا الغرض.

- على أن يتم ذلك كله "على أساس الاحترام الكامل لسيادة كل من الطرفين على أرضه، وضمن إطار المبادئ والأهداف التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة".

ولم يحدد بيان مجلس الوزراء هذا (الذي تضمن هذه المعلومات) "حجم القوات الأمريكية" التي سترابط في الكويت، او "الفترة الزمنية" التي سيستغرقها وجود هذه القوات، ولكن عُلم "من بعض المصادر" أن "بضعة آلاف من الجنود الأمريكيين سيرابطون في البرّ الكويتي، تدعمهم قوة بحرية أكبر في مياه الخليج"، كما "سيحتفظ بمعدات ثقيلة في قاعدة كويتية لتكون جاهزة للاستخدام عند الضرورة"[٦].

وأما في ما يتعلق بمصير "إعلان دمشق" بعد هذا الاتفاق، فقد تقرر أن تدعى الدول الثماني الموقعة على هذا الإعلان الى اجتماعٍ للبحث في تنفيذه، واعتبر "مصدر مصري" أن "توقيع اتفاق أمنيٍ بين الكويت والولايات المتحدة أمر يتعلق بالشؤون الداخلية للدولتين، وأن ما يتم في هذا "الإطار الثنائي" هو "خارج إعلان دمشق""[٧].

وعلى رغم أن أحد المسؤولين الأمريكيين في وزارة الدفاع الأمريكية، وهو بيت وليامس الناطق باسم البنتاغون، صرح إثر الإعلان عن هذا الاتفاق، قائلاً: "نحن لا نتطلع الى قواعد دائمة في الكويت، او تمركز قوات برية، بشكل دائم، في أي مكان من الخليج الفارسي (العربي)"، فإن أحداً من المتابعين للسلوك الأمريكي في منطقة الخليج، ما كان يمكن أن يصدّق

---

(٦) «حكومة الكويت تقرّ اتفاق التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة».

(٧) المصدر نفسه. بعد «رسالة شفوية» من السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عُمان، إلى الرئيس حسني مبارك، باعتبار أن سلطنة عمان مكلفة، وفقاً لهذا الإعلان، برئاسة لجنة مهمتها إعداد الترتيبات الأمنية في الخليج.

مثل هذه التصريحات، خصوصاً أن هذا المسؤول استطرد قائلاً: إن "في نية الولايات المتحدة أن توقّع اتفاقات دفاعية مع كل من المملكة العربية السعودية والبحرين وسلطنة عمان وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة"، وإن المفاوضات "حققت تقدماً، على مستويات مختلفة"[٨].

وقد اعتمدت الكويت خلال هذه الفترة على القوات المسلحة الأمريكية المرابطة على أرضها لإعداد جيشها بعد التحرير وتجهيزه وتدريبه، وفي الوقت نفسه، ساعدت الكويت في تحسين ظروف الدعم المستمر للقوات الأمريكية المرابطة على أرضها، سواء من حيث تحسين التسهيلات، أو من حيث تحسين ظروف الانتشار السريع لهذه القوات، بريةً أكانت أم بحرية أم جوية، واستمرار دعمها ومساندتها، لوجستياً خصوصاً.

ويوجد في الكويت مكتب أمريكي لـ"التعاون العسكري" بين البلدين، يتألف من ضابط برتبة جنرال، و١١ عسكرياً، ومدنيين، ومستخدم كويتي[٩].

وقد استخدمت القوات الجوية الأمريكية بعد هذا الاتفاق "قاعدة أحمد الجابر" الجوية (حيث كان يوجد فيها بعد حرب الخليج الثانية ٢٤ طائرة حربية). وفي هذا الوقت، باشرت الكويت بانشاء قاعدة جوية جديدة في الجنوب، تسهيلاً لإمكان "الانتشار السريع" لهذه القوات "دفاعاً عن البلاد". وتدفع الكويت ثمن الإنشاءات المزمع إعدادها لتسهيل الخدمات للقوات الأمريكية مبلغاً قدره ١٤٥,٦ مليون دولار أمريكي، كما أنها (أي الكويت) تدفع مبلغ ٢١٥ مليون دولار أمريكي نفقات إقامة الجيش الأمريكي على أرضها (لواء آلي مؤلف من ٣ سرايا مدرعة و٣ سرايا مؤللة)[١٠].

وتقوم القوات الكويتية، البرية والبحرية والجوية، بتدريبات مشتركة مع القوات الأمريكية، وقد قامت هذه القوات بثمانية تدريبات كبرى خلال الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩١ وكانون الثاني/يناير عام ١٩٩٥.

---

(٨) «البنتاغون عن الاتفاق الأمني مع الكويت: واحد من ستة مكرر لمنطقة الخليج،» النهار، ٧/٩/١٩٩١.

(٩) Cordesman, «US Central Commandment and its Area of Operations,» pp. 7-8.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٨.

وتظل الكويت مسؤولة وفقاً للاتفاق عن تأمين كل المساعدات والتسهيلات التي تحتاجها القوات الأمريكية من مختلف الأسلحة، البرية والبحرية والجوية، المرابطة على الأرض الكويتية، وفي مياهها ومطاراتها. ويرى المسؤولون الكويتيون أنه مقابل ذلك ووفقاً للاتفاقية نفسها، تقوم القوات الأمريكية المرابطة في الكويت "بتوفير غطاء دفاعي عسكري فعال يوفر للكويت الأمن"، وذلك "تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة"، كما أنها تقوم "بتدريب القوات المسلحة الكويتية وتقديم المشورة في شؤون الدفاع وتزويدها بالمعدات والخدمات اللازمة"، ويعتبرون أن هذه الاتفاقية "إجراءٌ مؤقت... ومحكومة بإطار منضبط، محددٍ سلفاً، يعرف أطرافه حقوقهم والتزاماتهم"، وأنها "تتجدد سنوياً بعد فترة العشر سنوات، وهي الفترة التي رآها الطرفان مناسبة في ظل استمرار قيام الخطر على أمن الكويت"، ويرون أن تحمّل الكويت لـ"جانبٍ كبيرٍ من الأعباء المالية العائدة للتسهيلات التي تمنحها للقوات الأمريكية بموجب الاتفاقية، أمرٌ طبيعي"، بينما تتحمل الولايات المتحدة من جهتها "مرتبات أفراد قواتها وتدريبهم وإعدادهم ونفقات تسليحهم ونقلهم"(١١).

وعلى رغم أن أمير الكويت، الشيخ جابر الأحمد الصباح، قد حرص على أن يزور دول الخليج، وكذلك مصر، وهي الدولة العربية الكبرى الموقعة مع سوريا وباقي دول الخليج على "إعلان دمشق"، كما حرص على أن يعلق على صدر الفريق صلاح الدين شلبي رئيس أركان الجيش المصري "وشاح الكويت من الدرجة الأولى" تقديراً منه لـ"قائد القوات (المصرية) التي شاركت في تحرير الكويت"، فإن المغزى الحقيقي للزيارة لم يخف على المسؤولين المصريين، ومن بعدهم السوريين، وهي التملص من تنفيذ "إعلان دمشق"، خصوصاً أن الكويت كانت قد أعلنت رغبتها في أن "يحمي الغرب أمنها"، فعمدت مصر وسوريا الى سحب قواتهما المنتشرة في الكويت، واجتمع وزراء خارجية دول الإعلان (الثماني)، حيث "أدخلوا تعديلات على نص البند المتعلق بتشكيل القوة العربية في الإعلان على نحو فقده معناه الأساسي،

(١١) انظر: كلمة الشيخ سالم الصباح، نائب رئيس مجلس الوزراء الكويتي ووزير الخارجية الكويتية، أمام المجلس الوطني الكويتي بتاريخ ١٧/٩/١٩٩١ في: «سالم الصباح: الاتفاقية مع واشنطن متوازنة تؤمن الدفاع عن الكويت دون تفريط،» **صوت الكويت**، ١٨/٩/١٩٩١.

واكتفي بالإشارة الى أنه يمكن للدول الخليجية الاستعانة بأي دولة عربية اخرى اذا احتاجت الى ذلك"[12].

وفي الكونغرس الأمريكي بواشنطن، أعلنت الإدارة الأمريكية أنها تنوي بيع الكويت "معدات وخبرات تقنية قيمتها ٣٥٠ مليون دولار أمريكي من أجل ترميم قاعدتين جويتين (تضررتا) خلال الغزو العراقي للإمارة"[13]. وسنرى، في ما بعد، كيف توضع هاتان القاعدتان بتصرف القوات الأمريكية.

وفي التاسع عشر من أيلول/سبتمبر عام ١٩٩١، وقع كل من ديك تشيني، وزير الدفاع الأمريكي، والشيخ علي السالم الصباح، وزير الدفاع الكويتي، "اتفاق التعاون الدفاعي" بين بلديهما، ومدته عشر سنوات، تمدد تلقائياً كل عام بعد مرور السنوات العشر، إلا إذا رأت إحدى الدولتين خلاف ذلك. وعلى رغم أن تفاصيل الاتفاق ظلت غير معلنة، فقد عرف منها أنه يشمل "ترتيبات لاستعمال التسهيلات والموانئ والتخزين المسبق للمعدات العسكرية والتدريبات والمناورات المشتركة". وكان عدد القوات الأمريكية الموجودة في الكويت في ذلك الحين ١٥ ألف جندي.

ومع ذلك، صدر بيان كويتي يعلن أن الكويتيين "يبقون جزءاً من الأمة العربية والإسلامية على رغم خيبة الأمل"، وأن "الاتفاق الدفاعي" هو "حل اضطراري"، ويدعو البيان الى "إيجاد حل قائم على القدرات الذاتية للمنطقة"، ويطالب بإنشاء "قوة تدخل سريع خليجية"، والى "التمسك بإعلان دمشق رديفاً للاتفاقات الأمنية والدفاعية مع الدول العظمى"[14].

وفي تعليق للرئيس السوري حافظ الأسد، بعد توقيع اتفاق التعاون الدفاعي بين الكويت والولايات المتحدة، قال: "إن الحاجة كانت ملحة الى "إعلان دمشق" نتيجة لما حصل للكويت. كانت الحماسة شديدة لهذا الإعلان، ولكن الآن فترت الحماسة، وهذا بطبيعة الحال، يترك شعوراً غير مريح"، ودعا العرب جميعهم للالتفاف حول "إعلان دمشق" وجعله "مفتوحاً

(١٢) «الكويت لزيادة التزام الولايات المتحدة أمنها،» **النهار**، ١٩٩١/٩/١٩.
(١٣) المصدر نفسه.
(١٤) «وزيرا الدفاع الأميركي والكويتي يوقعان اتفاق التعاون الدفاعي،» **الحياة**، ١٩٩١/٩/٢٠.

لكل الدول العربية حتى يكون ذا أثر ملموس»[١٥].

٢- البحرين

بدأت العلاقات العسكرية الأمريكية - البحرينية منذ أن تخلت بريطانيا عن هذا القطر[١٦]، ففي ٣١ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٧١ تم توقيع اتفاقية أُجّرت بموجبها مساحات شاسعة (٤٠ كلم٢) للولايات المتحدة الأمريكية في البحرين لخدمة قواتها في الخليج، إلا أن البحرين ألغت هذه الاتفاقية رسمياً (في ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٧٣) بسبب التوتر الذي جرى، في المنطقة أثناء حرب تشرين الأول/ أكتوبر. وعلى رغم أن هذا الإلغاء لم يؤدّ مفاعيله في الواقع، فقد أعادت البحرين العمل بالاتفاقية في تموز/ يوليو عام ١٩٧٥، واستمر الأمر كذلك حتى ٣٠ حزيران/ يونيو عام ١٩٧٧، حيث استبدلت هذه الاتفاقية باتفاقية أخرى وقعت في التاريخ نفسه (٣٠ حزيران/ يوليو ١٩٧٧).

بعد هذا التاريخ، احتفظت البحرية الأمريكية بوحدات لها في البحرين، حيث كان لها في المنامة "وحدة إدارية مؤقتة"، وحيث كانت قواتها تتمتع بتسهيلات كبيرة في ميناء سليمان.

ولم تبخل البحرين، وكذلك بلدان الخليج، في تقديم "المساعدات المكثفة" للقوات الأمريكية خلال عمليتي إرنست ويل (Ernest Will) وبراينغ مانتس (Praying Mantis) اللتين جرتا أثناء حرب "ناقلات النفط" بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية عامي ١٩٨٧و١٩٨٨[١٧]، وكان للولايات المتحدة

---

(١٥) **النهار**، ٨/٨/١٩٩٢.

(١٦) في العام ١٩٤٩، ومن خلال اتفاق جرى بين بريطانيا والولايات المتحدة، تم ترتيب لإقامة «قوة بحرية صغيرة» هي «قوة الشرق الأوسط» (Mid-East Force) قوامها «سفينة قيادة ومدمرتان» في ميناء «الجفير» بالبحرين، كما تم ترتيب استخدام مطار مسيرة في عُمان من قبل طائرات الحراسة التابعة لسلاح البحرية الأمريكية للتزوّد بالوقود، انظر: آغا [وآخرون]، **وثائق**.

(١٧) في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٨٧، أقدم الطيران العراقي على قصف «ناقلة نفط» إيرانية في الخليج، وعلى رغم الإنذار الذي وجهته الولايات المتحدة الأمريكية لإيران، فقد قامت الطائرات الإيرانية بقصف ناقلة نفط كويتية، مما دفع الطيران الأمريكي إلى قصف ثلاثة زوارق إيرانية وإغراقها، وتدمير مصطبة نفطية إيرانية، انظر: Alain Denvers, *Points choc: Atlas des conflits dans le monde* (Paris: Ed. 1, 1987), p. 92.

الأمريكية في مياه الخليج في هذه الاثناء ٢٧ سفينة حربية قامت بـ١٢٧ مهمة، بدءاً من تموز/يوليو عام ١٩٨٧ وحتى كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٨. وقد لعبت البحرين في هذه الفترة دوراً مميزاً في مساعدة القوات الأمريكية. وفي حرب الخليج الثانية، ضد العراق (عام ١٩٩١)، قدمت البحرين "تسهيلات مكثفة، بحرية وجوية، لقوات التحالف الأمريكي-البريطاني، فاستضافت في مطاراتها وحدات جوية مقاتلة، أمريكية وبريطانية. وقد توّجت البحرين هذه العلاقة العسكرية مع الولايـات المتحدة باتفاقية "تعاون دفاعي" وقعت بين البلدين في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه (١٩٩١)، وجاء في بيانٍ صادر عن وزارة الخارجية البحرينية في التاريخ نفسه تبريراً لهذه الاتفاقية، أنها تأتي "انطلاقاً من علاقات الصداقة الوثيقة القائمة بين البحرين والولايات المتحدة، وتعتبر استمراراً للتعاون المثمر بين البلدين، لما فيه خير ومصلحة البلدين الصديقين"[١٨]. أما مدة الاتفاقية فهي "عشر سنوات"، وتتضمن، بالإضافة الى "الوجود العسكري" الأمريكي في البحرين، إجراء تدريبات وتمارين مشتركة بين القوات البحرينية والأمريكية[١٩]. وقد أتاحت هذه الاتفاقية للولايات المتحدة بأن تقيم في البحرين مقرّات لـ"القيادة المركزية" (U. S. Central Commandment Headquarters) لقواتها. ومنذ عام ١٩٩٣، أصبحت "القيادة المركزية للبحرية الأمريكية" (U.S. Navy Central Commandment) في البحرين، كما أصبحت البحرين مقراً لقيادة "الأسطول الخامس" الأمريكي، وذلك منذ أول تموز/يوليو عام ١٩٩٥. وفي هذا الوقت، كان يوجد في البحرين نحو ١٥٠٠ جندي أمريكي فقط، بينما كانت قطعٌ من الأسطول الخامس ترسو في "ميناء سليمان". وللولايات المتحدة كذلك مخازن للمعدات والتموين في قاعدة "الشيخ عيسى" الجوية.

---

(١٨) «توقيع اتفاقية التعاون بين البحرين والولايات المتحدة،» **الأنوار**، ٢٨/١٠/١٩٩١.

(١٩) انظر: «US Central Commandment and its Area of Operations,» p. 5.

إلا أن كوردسمان ذكر أن الاتفاقية وقعت بين الطرفين في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، بينما أوردت الصحف في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر (الاثنين) أن هذه الاتفاقية وقعت في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر (الأحد)، إذ جاء في: **الأنوار**، ٢٨/١٠/١٩٩١، ما يلي: «ذكر بيان لوزارة الخارجية البحرينية أن دولة البحرين والولايات المتحدة وقعتا، مساء أمس الأحد في المنامة اتفاقية للتعاون الدفاعي».

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٥، سمحت البحرين للولايات المتحدة الأمريكية بأن تنشر في مطاراتها، "وبصورة موقتة"، ١٨ طائرة حربية. وكان قد أنشئ، في البحرين عام ١٩٨٦ "مكتب للتعاون العسكري" ضم عدداً من الضباط والمدنيين الأمريكيين[٢٠]. والجدير بالذكر أن البحرين هي الدولة الثانية بعد الكويت من بلدان الخليج التي عقدت معاهدة عسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

٣- قطر

كانت قطر في المرتبة الثالثة لبلدان الخليج الستة التي وقعت اتفاقية دفاع مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ إنه حتى "حرب الناقلات" عام ١٩٨٧-١٩٨٨، لم يحدث تطور في الترتيبات الأمنية بين البلدين، بل بدأ هذا التطور خلال حرب الخليج الثانية، حيث سمحت قطر لوحدات من سلاح الجو الأمريكي باستخدام أراضيها خلال هذه الحرب. وفي العام نفسه (١٩٩١)، أنشأت القوات الأمريكية المسلحة مكتباً لها في الدوحة.

وفي حزيران/يونيو عام ١٩٩٢ بدأت المفاوضات الثنائية بين قطر والولايات المتحدة للتوصل الى "اتفاقية تعاون دفاعي" بين البلدين، حيث وقع البلدان هذه الاتفاقية في الشهر نفسه[٢١]. وقد أقرها مجلس الوزراء القطري وأحالها الى مجلس الشورى الذي صادق عليها في ٧ حزيران/ يونيو. وعلى رغم ان المسؤولين القطريين لم يفصحوا عن مضمون هذه الاتفاقية، فقد أفصح ادوارد جيرجيان، مساعد وزير الخارجية الأمريكية، عن بعض هذا المضمون، وعن أهداف بلاده من الإصرار على عقد اتفاقيات دفاعية وإقامة علاقات عسكرية مع بلدان الخليج، إذ صرّح في مطلع حزيران/ يونيو ١٩٩٢ أن "إقامة علاقات عسكرية وثيقة مع المملكة العربية السعودية والكويت وسلطنة عمان وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة باتت، منذ حرب الخليج، حجز الزاوية في السياسة الأمريكية"، ثم استطرد قائلاً: "إن الاستقرار في الخليج أمرٌ حيوي، ليس لمصلحتنا القومية فحسب، بل للأمن

---

(٢٠) وقد ازداد عدد التمارين المشتركة بين القوات البحرينية والأمريكية، بعد حرب الخليج (الثانية) من تمرينين إلى ٨ تمارين في العام، انظر: Cordesman, Ibid. pp. 4-6 and 22.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١١ و٢٥.

الاقتصادي العالمي"، ثم أردف أن بلاده "ستتعاون تعاوناً وثيقاً مع دول الخليج لضمان حاجاتها الدفاعية المشروعة". واذ يشير جيرجيان الى بعض مضمون الاتفاقيات الدفاعية التي تنهمك الولايات المتحدة في توقيعها مع دول الخليج، يذكر: "مبيعات الأسلحة، وترتيبات أمنية ثنائية، وتدريبات عسكرية مشتركة، وزيادة في حجم الوجود (العسكري) البحري الأمريكي في الخليج، وتخزين أسلحة في المنطقة"(٢٢).

والجدير بالذكر أن مبيعات الأسلحة الأمريكية لهذه البلدان ظلت مقتصرة على الأسلحة المتخلفة التصنيع، مثل: طائرات "هورنت ف. إي. ١٨" المقاتلة، وطائرات هليكوبتر القديمة، ودبابات من طراز "م٦٠" و"م١-إي١"، وأنظمة دفاع جوي، وناقلات جند مدرعة، وشاحنات عسكرية، وطائرات لحماية الشواطئ. وتذكر جريدة **النهار** الواسعة الاطلاع أن بعض الدول الخليجية رغبت في شراء مقاتلات من طراز إف١٥ وإف١٦، إلا أن الإدارة الأمريكية رفضت ذلك بحجة أن مدى هذه الطائرات "تشكل خطراً على إسرائيل"، وقد صرّح بذلك "مسؤول مدني في وزارة الدفاع (الأمريكية)، عمل في مبيعات الأسلحة للمنطقة أكثر من عشر سنين"، إذ قال إن "الاسرائيليين أبلغوا واشنطن أن هدفهم الرئيسي هو إبقاء بيع الأسلحة المتطورة لدول الخليج في حده الأدنى"، وأوضح أن هذه المبيعات "تتضمن قطع غيار واتفاقات للصيانة تسمح لواشنطن بقطع خط الإمداد اذا استخدمت الدول الخليجية الأسلحة بطريقة لا تتوافق واتفاقات البيع"(٢٣).

ويبدو أن الهدف الاساسي من اتفاقيات التعاون الدفاعي التي تعقدها الولايات المتحدة مع بلدان الخليج هو "تخزين المواد الحربية في قواعد عسكرية تنشئها الولايات المتحدة، ويمكن أن تستخدمها القوات الأمريكية عندما تحتاج اليها"، كما صرح بعض المسؤولين الأمريكيين(٢٤).

ومنذ توقيع هذه الاتفاقية بين قطر والولايات المتحدة، أتيح للقوات الجوية الأمريكية استخدام الأجواء القطرية، كما أتيح للقوات البحرية

---

(٢٢) «قطر أقرتها بعد الكويت،» **النهار**، ٨/٦/١٩٩٢.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) المصدر نفسه.

الأمريكية الاستفادة من تسهيلات بحرية مميزة، ومنذ ذلك الحين بدأت التدريبات العسكرية بين قوات البلدين تتكثف وتزداد.

وفي آذار/ مارس عام ١٩٩٥، وافقت قطر على تخزين "التجهيزات الثقيلة للواء أمريكي آلي" على أرضها، وبدئ بإنشاء مستودعات لهذه التجهيزات في الدوحة، كما بدأت القوات الجوية القطرية "تدريبات مشتركة" مع القوات الجوية الأمريكية "التي اكتسبت مواقع عديدة في هذا البلد"[٢٥].

إلا أن أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١ دفعت بالوجود العسكري الأمريكي في الخليج عموماً، وفي قطر خصوصاً، خطوات واسعة الى الأمام. وقد كتب الصحفي مايكل غوردون، مراسل جريدة **الشرق الاوسط**، بتاريخ الأول من كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٢، تقريراً بهذا الصدد، وفي ما يلي أهم ما جاء فيه من معلومات ربما تكون مفيدة لتوضيح أهمية الوجود العسكري الأمريكي في هذا البلد الخليجي:

- صرّح السفير الأمريكي في قطر باتريك ثيروس أن القطريين قرروا "أن ضمانات المستقبل بالنسبة إليهم هي إقامة أوثق العلاقات مع الولايات المتحدة، وهم أكثر استعداداً من بعض جيرانهم لتأييد هجوم أمريكي على العراق من أجل المحافظة على تلك العلاقات".

- لقد أعطت "اتفاقية التعاون الدفاعي" بين قطر والولايات المتحدة واشنطن ما سماه أحد المسؤولين "ضوءاً أخضر كبيراً لشن عملياتها من هناك، وإحدى القواعد الكبرى (الأمريكية) في قطر هي قاعدة "السيلية" وتبلغ مساحتها ٢٦٢ فداناً، وقد اكتملت عام ٢٠٠٠ وكلفت أكثر من ١٠٠ مليون دولار، وتحتوي على أكثر من ٢٠ مخزناً صالحاً لكل المناخات، و٩٠٠ دبابة إم١، وآليات مقاتلة من طراز برادلي، وغيرها من الآليات المسلحة. ويمكن للقاعدة أن تخزن معدات وأسلحة تكفي للواء كامل من الجيش، وتشمل القاعدة كذلك مجمعاً سكنياً يتسع لـ٣٠٠ جندي موجودين بصورة دائمة تقريباً في القاعدة".

- "تعتبر موافقة قطر على السماح للولايات المتحدة بإدارة (هذه) القاعدة

---

(٢٥) Cordesman, Ibid., pp. 11-12.

فتحاً مبيناً بالنسبة الى البنتاغون، وتمثل مستوى للتعاون أعلى بكثيرٍ مما كانت المملكة العربية السعودية مستعدة لتقديمه" إذ إنه "بعد نهاية حرب الخليج (١٩٩١) ذهب نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني، وكان وقتها وزيراً للدفاع، الى المملكة العربية السعودية لمناقشة تخزين معدات عسكرية تكفي للواء، ولكن السعوديين رفضوا السماح له بذلك".

- استعداداً للحرب على العراق، نقلت القيادة العسكرية الأمريكية قواتها البرية (فرقة المشاة الثالثة) من "قاعدة السيلية" في قطر الى الكويت، وتحت ذريعة أن تلك التدابير هي جزء "من برنامج تدريبي" بين البلدين.

- يبدو أن قطر كانت "أكثر استعداداً" من غيرها لـ"التعاون مع الأمريكيين"، فهي، بالاضافة الى أنها سمحت لهم باستخدام قاعدة "السيلية"، وبالإضافة الى أنها "أنفقت أكثر من بليون دولار لبناء قاعدة العُديد الجوية لجذب القوات الأمريكية"، فإن المسؤولين القطريين اقترحوا، كما يقول مسؤولون غربيون، إقامة "القيادة المركزية" للقوات الأمريكية في الخليج في أراضيهم.

- يستخدم الأمريكيون "قاعدة العُديد" منذ عام ٢٠٠١، وهي تحتوي على "مخابئ أمنية للطائرات، منها مخبآن يمكن أن تقلع الطائرات منهما تحت نيران القصف"، كما أنها تحتوي على "أطول مدرج للطائرات في كل الشرق الأوسط"، وفيها كذلك: "مركز للعمليات القتالية الجوية يمكن استخدامه في قيادة الغارات الجوية إذا رفض السعوديون السماح للأمريكيين بإدارة العمليات من قاعدة الأمير سلطان الجوية".

- بالإضافة الى ذلك، تستخدم القوات الأمريكية "جزءاً من مطار الدوحة في عمليات الإمداد" وذلك في موقع منه يعرف باسم "معسكر سكوبي".

- يقال إن قطر "سمحت للولايات المتحدة بتخزين ذخائر في مكانٍ سري بالصحراء، ويسمى هذا الموقع: "فالكون""[٢٦].

وبتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٢، وقع وزير الدفاع

(٢٦) انظر تقرير لمراسل الجريدة في قطر مايكل غوردون في: **الشرق الأوسط**، ٢/١٢/٢٠٠٢.

الأمريكي دونالد رامسفيلد مع وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن جاسم ابن جبر آل ثاني اتفاقاً يوفر "غطاءً رسمياً للوجود العسكري الأمريكي في قطر" ويكرس "التعاون الاستثنائي" بين البلدين، وقد نقلت قناة "الجزيرة" الفضائية مراسم التوقيع مباشرة. وقد صرّح وزير الدفاع الأمريكي في مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الخارجية القطري، أن هذا الاتفاق "يسمح بتطوير المنشآت العسكرية في قاعدة العُديد"، ووصف قطر بأنها "شريك مهم" في مجال الدفاع، كما أضاف أن الاتفاق "سيحسّن مستوى الاستعداد العسكري" الأمريكي في الخليج.

ولم يتورّع "رئيس قسم أوروبا وأمريكا الشمالية في وزارة الخارجية القطرية، خالد المنصوري، عن أن يعلن لـ"وكالة الصحافة الفرنسية" أن الاتفاق "يعطي غطاءً رسمياً لوجود القوات الأمريكية في قاعدة "العُديد" التي ينتشر فيها حالياً أربعة آلاف جندي أمريكي، والتي تعتبر "المخزن الأكبر" للعتاد الأمريكي في المنطقة" وهو، أي هذا الاتفاق "يكمل اتفاقات الدفاع التي وقعها البلدان بعد حرب الخليج عام ١٩٩١".

وكانت قطر قد وضعت هذه القاعدة "العُديد" عام ٢٠٠٠ بتصرف القوات الأمريكية "لإدارة الأزمات، من دون توقيع أي اتفاق في حينه"[٢٧].

وجاء في تقرير لـ"مارك فاينما" مراسل جريدة **الشرق الاوسط** في قطر بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٣ أن استخدام الأمريكيين لقاعدة "العُديد" قد جرى بموجب الاتفاقية الدفاعية التي كانت قد وقعت بين البلدين لمدة عشر سنوات، "وقد جددت تلك الاتفاقية قبل عامين لتشمل استخدام القاعدة الجديدة". ويوجد في هذه القاعدة، بالإضافة الى ثلاث قواعد أخرى على الأقل، بما فيها السيلية، أكثر من ٥ آلاف جندي أمريكي.

ويستطرد التقرير: تقول الحكومة القطرية إنها "بحاجة لوجود القوات الأمريكية لحماية شعبها ومواردها واستثماراتها في هذه المنطقة المضطربة"، ولكن أغلب القطريين "يعارضون استخدام الولايات المتحدة لأراضيهم كمواقع انطلاق لحربها ضد العراق"[٢٨].

(٢٧) «رامسفيلد يوقع اتفاقاً في قطر،» **النهار**، ٢٠٠٢/١٢/١٢.

(٢٨) انظر تقرير لمراسل الجريدة في قطر مارك فاينمان في: **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٢/١٢/١٣.

٤- سلطنة عُمان

يشكل موقع عُمان الاستراتيجي المميز عند مضيق هرمز عاملاً مهماً من عوامل تطلع الدول ذات المصالح في هذه المنطقة وعبرها، لاكتساب موقع لها في هذا البلد الخليجي، ومن أهم هذه الدول، ولا شك: الولايات المتّحدة الأمريكية، ثم بريطانيا وفرنسا.

بدأ التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية وسلطنة عمان منذ ثورة ظفار عام ١٩٨٠، حيث كانت الولايات المتحدة توفر لعمان (وبريطانيا وإيران) معونات اقتصادية عسكرية "غير رسمية"، كما وفرت لها الدعم خلال مواجهتها مع اليمن الديمقراطية الشعبية، وخلال تعاملها مع التهديدات التي نجمت عن الحرب العراقية - الإيرانية، وذلك مقابل منحها (أي أمريكا) تسهيلات عسكرية، بحرية وجوية، وقد تم ذلك بموجب اتفاقية تم التفاوض بشأنها بين البلدين في شهر شباط/فبراير عام ١٩٨٠، وتمّ التوقيع عليها في ٥ حزيران/يونيو من العام نفسه[٢٩].

تبع توقيع الاتفاقية إعلان رسمي من عمان بأنها "منحت الولايات المتحدة تسهيلات لاستخدام موانئها ومطاراتها "في الحدود المكفولة للدول الصديقة"، وقد صدر هذا الإعلان في "بيان حكومي" أذيع في مسقط بعد "مراسلات طويلة جرت بين وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية، قيس عبد المنعم الزواوي، والسفير الأمريكي في عمان مارشال ويلي".

وقد منحت الولايات المتحدة بموجب هذه الاتفاقية تسهيلات برية وبحرية "لا تتعدى الاعتبارات التي تتمتع بها الدول الصديقة، في عمان"، إلا أنها لم تُمنح حق إقامة قواعد لها في عمان، كما أنها لم تمنح حق "تركيز قوات أمريكية في الأراضي العمانية"[٣٠].

هذا ما أعلنته عمان فور توقيع الاتفاقية، كما أكدته الولايات المتحدة

---

(٢٩) انظر: Cordesman, «US Central Commandment and its Area of Operations,» p. 9; عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ٧ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٦)، ج ٤، ص ٢١٦ - ٢١٧، و«مسقط وواشنطن توقعان اتفاق التسهيلات العسكرية،» **النهار**، ٦/٦/١٩٨٠.

(٣٠) «مسقط وواشنطن توقعان اتفاق التسهيلات العسكرية».

نفسها في إشارة منها الى أنها "لا تزمع البتة" وضع قوات لها في عمان، ولكن المسؤول الأمريكي لم يتردد في أن يناقض نفسه بالقول إنه "قد يتم إرسال بعض الوحدات العسكرية بصفة مؤقتة للقيام بأعمال توسيع نطاق التسهيلات التي ستحظى بها" بلاده[٣١]. ولم تلبث عمان أن سمحت في العام نفسه (١٩٨٠) بإنشاء "قيادة مركزية أمريكية" (U. S. Central Commandment) على أراضيها، وذلك لقيادة التمارين التي بدأت القوات الأمريكية تجريها في عمان، ثم منحت البحرية الأمريكية تسهيلات بحرية، كما أصبحت تزود كلاً من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بالمعطيات التي تتوافر لها عن ناقلات النفط التي تعبر مضيق هرمز[٣٢].

وفي تموز/يوليو عام ١٩٨١، عقدت سلطنة عمان مع الولايات المتحدة اتفاقية عسكرية سمحت بموجبها للقوات الأمريكية ببناء مستودعات ومخازن وملاجئ ومآو وترتيبات أخرى مثل القواعد الجوية في السيب ومصيرة والخصب وثمريت، والمرافئ في مسقط وصلالة. وقد تمّ تخزين "العتاد الحربي والاستراتيجي" في تلك المستودعات والمخازن، كما أعدّت القواعد لاستخدامها من قبل "قوات الانتشار السريع الأمريكية" عند الحاجة، مقابل مبلغ ٣٢٠ مليون دولار قدمتها الولايات المتحدة للسلطنة كنفقات لإقامة هذه المنشآت وتوفير تلك التسهيلات، أتبعتها بعد ذلك (خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٠) بمبالغ أخرى للغرض نفسه قدرت بنحو ٢٠٠ مليون دولار[٣٣].

وقد سمحت عمان للولايات المتحدة وبريطانيا باستخدام أراضيها كقاعدة تجمّع لقواتهما، ولطائراتهما، خلال "حرب الناقلات" و "حربي الخليج" الأولى والثانية، كما أنها سمحت للطائرات الأمريكية باستخدام القواعد والمجال الجوي العماني خلال عملية "براينغ مانتس" (Praying Mantis) (عندما هاجم الطيران الأمريكي مصاطب النفط الإيراني في الخليج ـ انظر: البحرين في هذا الفصل)، وقد جددت عمان اتفاقية عام ١٩٨١ مع الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) Cordesman, Ibid., p. 9.

(٣٣) المصدر نفسه، والكيالي، **موسوعة السياسة**، ج ٤، ص ٢١٦ ـ ٢١٧.

وتتعاون عمان مع بريطانيا في تدريب جيشها، حيث يقوم نحو مائتي عسكري بريطاني بتدريب الجيش العماني، كما يوجد ضباط بريطانيون في سلاح البحرية العمانية، ونحو ٨٠ ضابطاً بريطانياً في سلاح الجو العماني. وتتعاون عمان كذلك مع بريطانيا في تدريب مخابراتها، حيث يوجد رجال من المخابرات البريطانية (SAS) يقومون بتدريب المخابرات العمانية على مكافحة الإرهاب، ويسهمون في مراقبة الحدود مع اليمن، كما تقدم فرنسا مبلغاً محدوداً لتدريب الضباط العمانيين(٣٤).

لقد كانت عمان أول دولة في الخليج تتعاون عسكرياً مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها قدمت دعماً مهماً، ولفترة طويلة، لسلاحي البحر والجو الأمريكيين في عملياتهما في المنطقة، معززةً بذلك إمكاناتهم للتدخل في الحالات الطارئة التي يمكن أن تحدث في الشرق الأوسط وأفريقيا. ولا يزال التعاون العسكري-الأمني بين البلدين مستمراً ونامياً، معززاً بالدعم الذي لا تزال عمان تقدمه للولايات المتحدة(٣٥).

٥- العربية السعودية

على رغم عدم وجود معاهدة عسكرية رسمية بين الولايات المتحدة الأمريكية والعربية السعودية، فإن الارتباطات العسكرية قد قامت وطيدة بين البلدين، وكان أولها عندما استأجرت الولايات المتحدة قاعدة الظهران الجوية وميناءها على الخليج العربي عام ١٩٤٣، ثم جدد عقد الإيجار عام ١٩٥٧، واستمر حتى عام ١٩٦٢، حين ألغي لأسباب سياسية من جهة، ولعدم حاجة الولايات المتحدة إليها من جهة أخرى، بسبب تغيير طرأ على استراتيجيتها العسكرية.

ولكن السعودية عمدت في أواخر العام ١٩٧٠، ثم في العام ١٩٨٠، الى زيادة حجم تسهيلاتها في قواعدها الجوية وفي موانئها لكل من سلاحي الجو والبحر الأمريكيين، كما أنشأت مستودعات للذخائر والتجهيزات والأعتدة الحربية، بغية تعزيز التسهيلات الممنوحة للقوات الأمريكية، حيث

---

(٣٤) Cordesman, Ibid., pp. 10-11.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٤.

تستطيع استخدامها عند انتشارها في العربية السعودية.

وفي عام ١٩٨٣، تعاونت السعودية مع الولايات المتحدة في استعدادات عسكرية، جويةٍ وبحرية مشتركة، للدفاع ضد إيران التي اشتد ضغطها العسكري على العراق (إبان الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨). وقد اشترك الجيشان، السعودي والأمريكي، في تمارين وتدريبات عسكرية، وتعاونا معاً في إنشاء ما سمي بـ"خط فهد"، وهو الخط الدفاعي الذي أنشأ منطقة محمية جواً على طول الساحل السعودي. وقد ساعد هذا التعاون مع الولايات المتحدة، العربية السعودية، على أن تؤمن دفاعاً محكماً لأجوائها، وخصوصاً أن هذا التعاون شمل طائرات "الأواكس" الأمريكية المتمركزة في السعودية. وقد ظهر هذا التعاون جلياً في "حرب الناقلات" عام ١٩٨٧-١٩٨٨.

وفي حرب الخليج (الثانية) تعاونت السعودية تعاوناً تاماً مع قوات التحالف التي قادتها الولايات المتحدة لتحرير الكويت (والتي سميت: عاصفة الصحراء)، وقد لعبت القوات السعودية، البرية والجوية، دوراً مهماً في هذه الحرب، كما دفعت السعودية خلال هذه الحرب، نحو ١٧ بليون دولار أمريكي (١٢,٨٠٩ بليون دولار، كإسهام مباشر في تكاليف هذه الحرب + ٤,٠٤٥ بليون دولار بدل تموين وخدمات، والمجموع: ١٦,٨٥٤ بليون دولار)[٣٦].

إلا أن تقريراً وضعته "لجنة الشؤون الخارجية" في الكونغرس الأمريكي عن "نشاط فيلق مهندسي الجيش الأمريكي في العربية السعودية يوضح الكثير مما لم يوضحه كتاب كوردسمان الذي اعتمدنا عليه في قسم من بحثنا هذا، وخصوصاً أن هذا التقرير يتحدث عن مرحلة الستينيات والسبعينيات من القرن المنصرم، وهي المرحلة التي نحن بصددها، حيث يفصل التقرير نشاطات تلك الفرقة، في هذه المرحلة، كما يلي:

وفقاً للاتفاقية المعقودة بين البلدين عام ١٩٦٥، والموقعة من وزيري

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٢ ـ ١٣. وكان الأمير السعودي الفريق الأول الركن خالد بن سلطان بن عبد العزيز قائداً «للقوات المشتركة ومسرح العمليات» في هذه الحرب، انظر: خالد بن سلطان بن عبد العزيز، **مقاتل من الصحراء: حقائق وذكريات ورؤية مستقبلية لقائد القوات المشتركة ومسرح العمليات** (لندن: دار الساقي، ١٩٩٥).

خارجيتيهما، والتي تتضمن "شروطاً تتعلق بشرعية وجود القوات الأمريكية" في العربية السعودية، قدمت تلك الفرقة "المساعدة التقنية للجيش السعودي"، وذلك من خلال "البرنامج الرئيسي" الذي يتضمن:

١- "العمل لمصلحة وزارة الدفاع والطيران السعودي، بموجب الاتفاقية المعقودة عام ١٩٦٥"، وتتضمن: "بناء معسكرات كبيرة تحتوي على موانئ ومطارات، وبعض الأعمال المدنية المكملة، وهو ما يعادل ٧٠ بالمئة تقريباً من البرنامج الإجمالي لعمل فيلق المهندسين في السعودية".

٢- "برنامج توسيع البحرية السعودية الذي أنشئ بموجب مذكرة تفاهم بين وزارة الدفاع الأمريكية ووزارة الدفاع والطيران السعودية عام ١٩٧٢"، وتقوم البحرية الأمريكية بعملية التنفيذ، بينما يقوم فيلق المهندسين "بإدارة الجزء المتعلق بالبناء، والذي يتضمن بناء قاعدتين بحريتين ومكاتب رئيسية تابعة للبحرية في الرياض، ويشكل هذا العمل نحو ٢٠ بالمئة من البرنامج".

٣- "برنامج الحرس الوطني السعودي" الذي وضع أيضاً "بناء على مذكرة تفاهم بين وزارة الدفاع الأمريكية وقائد الحرس الوطني السعودي الأمير عبد الله"، وفي هذا البرنامج "يكون فيلق المهندسين مسؤولاً عن التخطيط والإشراف، وتنفيذ كل النشاطات الهندسية التي تتعلق ببناء قاعدتين لكتائب الحرس الوطني، وتصميم وبناء مجمّع للمكاتب الرئيسية والتسهيلات التدريبية".

٤- "برنامج "صقر السلام" (Peace Hawk) المتعلق بحيازة طائرات الـ إف-١٥ والتدريب عليها، والذي يدعو الى تزويد الحكومة السعودية بطائرات حديثة وبتسهيلات الصيانة"، ويقوم "فيلق المهندسين" ببناء التسهيلات في برنامج "شمس السلام" (Peace Sun)، كما يقوم "بتصميم وبناء التسهيلات الخاصة بالقوة الجوية الملكية السعودية".

ويوضح التقرير كذلك مواقع هذا الفيلق، وهي: موقع واحد في الرياض عام ١٩٧٦، ثم موقع آخر في جدة عام ١٩٧٧، ثم موقع ثالث في البطين على الحدود العراقية عام ١٩٧٧، هذا بالإضافة الى انخراط الفيلق في إقامة ٣ معسكرات كبيرة: واحد في "خميس مسقط" على حدود اليمن (انتهى العمل به عام ١٩٧١)، وآخر في "تبوك" جنوب حدود الأردن (انتهى العمل

به عام ١٩٧٣)، ومدينة الملك خالد العسكرية في البطين (انتهى العمل بها في أواسط الثمانينيات). كما يسهب التقرير في لحظ نشاطات أخرى مثل بناء "الأكاديميات العسكرية البرية والبحرية، والمدارس التابعة للقوات المسلحة، التي بدئ بتنفيذها أو خطط لها".

كما يضيف التقرير أعمالاً أخرى سبق لـ"فيلق المهندسين" أن قام بها في العربية السعودية، مثل بناء: "قاعدة الملك عبد العزيز البحرية في جبيل، ... وأكاديمية الملك عبد العزيز العسكرية... وقاعدة الملك فيصل البحرية بالقرب من جدة". وقد استمرت نشاطات هذا الفيلق حتى أواخر الثمانينيات، وكان عدد الأمريكيين العاملين في هذه المشاريع والانشاءات نحو ٣٠ ألف رجل بينهم ٥ آلاف من المدنيين والباقي من العسكريين. أما مجموع التكاليف وفقاً لما ورد في البرامج الوارد ذكرها في التقرير، فقد قدرها التقرير نفسه بأكثر من ٢١ مليار دولار، ووزعها على الشكل التالي:

الجدول رقم (٤-١)
عناصر برنامج نشاطات
فيلق المهندسين التابع للجيش الأمريكي
في أراضي العربية السعودية (مقدر بالمليار دولار)

البنود	المبلغ المقر حالياً (عام ١٩٧٩)	المبلغ المحتمل احتياجه
- المساعدات الهندسية	٨,٥	١٤,٣
- توسيع البحرية	٢,٥	٤,٣
- الحرس الوطني	٠,٤	١,٨
- فيلق المعدات	١,١	١,١
- نثريات متنوعة	٠,١	٠,١
المجموع	١٢,٦ مليار دولار	٢١,٦ مليار دولار

المصدر: انظر نص الوثيقة الأصلية، ص ٥.

ويحدد الجدول رقم (٤-٢) النسبة المئوية لكل نوعٍ من الأعمال من مجموع الإنفاق العام، كما يلي:

الجدول رقم (٤-٢)

أنواع الأعمال من مجموع الإنفاق العام

(نسبة مئوية)

- الميادين: ٢,٥	- البحرية: ٢,٩،	- المدارس العسكرية: ٣,٦
- المطارات: ٢,٩		- (المنشآت) الصناعية: ٩,٥
- المكاتب الرئيسية - الإدارة: ٧,٤		- مساكن لغير المتزوجين: ١٤,٣
- منافع عامة وطرق: ١٨,٣		- ميناء تجاري: ١
- مركز اجتماعي: ٥,٦		- مدارس أخرى: ٣,٣
- مساكن للمتزوجين: ٢٥,٣		- تسهيلات طبية: ٣,٩
	المجموع الاجمالي: ١٠٠	

المصدر: انظر: نص الوثيقة الأصلية، ص ٦، و«لجنة الكونغرس تستجوب سلاح الهندسة الأميركي،» **الكفاح العربي:** ٧/ ٣/ ١٩٨٣.

ومنذ حرب الخليج (عام ١٩٩١) وسّعت السعودية إطار تعاونها العسكري والأمني مع الولايات المتحدة، على رغم عدم وجود اتفاقيات عسكرية رسمية معها، بحيث أصبح الطيران العسكري الأمريكي يتكاثر في الأجواء السعودية، والبحرية العسكرية الأمريكية تتكاثر في موانئها، كما تحسنت قدرات طائرات "الآواكس" وبطاريات "الباتريوت" المتمركزة في السعودية، الأمر الذي تطلب زيادة في قطع الغيار، وبالتالي في عدد المستودعات والمخازن اللازمة لدعم القوات الأمريكية التي ازداد وجودها على أراضي السعودية.

وعلى رغم أن السعودية لم توافق رسمياً على تمركز وحدات عسكرية أمريكية على أراضيها، إلا أن قواتها أجرت تدريبات وتمارين عديدة مع القوات البرية الأمريكية. وفي حزيران/ يونيو عام ١٩٩٢ عقدت السعودية مع الجيش الأمريكي اتفاقية عسكرية لتدريب الجيش السعودي، وتقوم الولايات المتحدة بهذه المهمة بواسطة عدد من العسكريين والمدنيين الأمريكيين. ويعتمد "الحرس الوطني السعودي" بشكل كبير، على المعدات الأمريكية وعلى المساعدة التي يقدمها له الجيش الأمريكي في مجال التدريب[٣٧].

(٣٧) Cordesman, Ibid., p. 14-15.

ولطالما استخدمت الولايات المتحدة العراق كـ"فزاعة" تهدد بواسطتها بلدان الخليج لكي تبتزها، وخصوصاً بعد أحداث تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٩٤، يوم زعمت أن العراق دفع بوحدات عسكرية الى الحدود مع الكويت والسعودية، مما أتاح لها نشر قواتها في السعودية كردّ على التهديدات الآتية من العراق"[٣٨].

٦- الإمارات العربية المتحدة

بدأ التعاون العسكري في مجال الأمن بين الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية خلال «حرب الناقلات» (١٩٨٧-١٩٨٨) وحرب الخليج (١٩٩١)، حيث قدمت الإمارات للأمريكيين تسهيلات في موانئها، كما قدمت دعماً لهم خلال عملية إرنست ويل (انظر: البحرين). وفي تموز/يوليو عام ١٩٩٠، أجرت القوات البحرية الأمريكية تدريبات مشتركة مع القوات الإماراتية.

وخلال حرب الخليج (١٩٩١)، قدمت الإمارات للولايات المتحدة مبلغ ٦,٥٧٢ بليون دولار كدعم مباشر، كما قدمت ما قيمته ٢١٨ مليون دولار كمساعدات عينية، وكخدمات. وقد بلغ مجموع نفقات الإمارات على هذه الحرب: ٦,٧٩٠ بليون دولار أمريكي[٣٩].

وفي عام ١٩٩٢، أجرت الإمارات مفاوضات مع الولايات المتحدة من أجل إقامة "ترتيبات أمنية" بين البلدين، حيث قدمت الإمارات للولايات المتحدة تسهيلات عسكرية جوية وبحرية، ثم وقع البلدان "اتفاقية تعاون دفاعي" في ٢٣ تموز/يوليو عام ١٩٩٤[٤٠]. وقد وصف دبلوماسيون هذا الاتفاق بأنه لا يعدو كونه يضيف "صيغةً رسمية على التعاون الدفاعي القائم منذ فترة طويلة بين الإمارات وواشنطن، ويشمل إجراء مناورات بحرية مشتركة مع أسطولٍ أمريكي صغير يتمركز بشكل دائم في الخليج"[٤١]،

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٦. ويبدو أن كوردسمان قد أخطأ في الجمع، فبلغ المجموع: ٦,٤٥٥ بليون دولار.

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) «الإمارات وواشنطن توقعان برناجاً للتعاون العسكري،» السفير، ٢٧/٧/١٩٩٤.

فكانت الإمارات البلد الخامس الذي يوقع مثل هذه الاتفاقية، بعد الكويت والبحرين وقطر وعمان (ولم تكن العربية السعودية قد وقعت مثلها، وإن كانت قد ذهبت بعيداً، ومنذ فترة طويلة، في علاقاتها العسكرية مع الولايات المتحدة، و "على الرغم من الوجود العسكري الأمريكي الكبير على أراضيها"(٤٢).

وتختزن الولايات المتحدة كميات محدودة من الأعتدة والأجهزة في الإمارات، ففي جبل علي و الفجيرة تختزن تجهيزات لسلاحها البحري، ويعتبر جبل علي من أكثر المناطق في العالم استخداماً من قبل البحرية الأمريكية، كما تعتبر الفجيرة على خليج عمان من المرافئ التي تسمح بمرور الدعم اللوجستي الأمريكي للوصول الى الخليج دون المرور بمضيق هرمز وذلك بفضل "الطريق السريع" الذي يصل موانئ الفجيرة بجنوب الخليج.

وفي عام ١٩٩٥ سمحت الإمارات للواء من الجيش الأمريكي مع ١٢٠ دبابة و٧٠ مركبة قتال مشاة مدرعة (Armoured Infantry Fighting Vehicle) بالتمركز على أراضيها(٤٣).

وفي بيان مشترك صدر عن نائب الرئيس الأمريكي السابق آل غور وولي عهد أبو ظبي، نائب القائد العام للقوات المسلحة الإماراتية الشيخ خليفة بن زايد، خلال زيارة هذا الأخير لواشنطن من ١٢ الى ١٤/٥/١٩٩٨، جاء أن "العلاقات الثنائية" بين البلدين قد اتسعت لتشمل "التعاون البناء والمشترك في المجالات التجارية والتعليمية والأمنية"، وأن هذه "الروابط الوثيقة" أصبحت "عاملاً فعالاً في حماية الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي"، ثم أعلن الشيخ خليفة بن زايد أن بلاده ستحصل على "٨٠ طائرة طراز إف-١٦ المقاتلة"، معتبراً أن ذلك "خطوة مهمة نحو دعم القدرات الدفاعية لدولة الإمارات"، كما أن هذه الصفقة ستتيح للإمارات "تحقيق نظام دفاعي يعتدّ به، وبناء قدرة ردع تقليدية قوامها الجودة النوعية"، مما سوف يساعد على "تحقيق الاستقرار في التوازن الاستراتيجي العام في المنطقة"(٤٤).

---

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) Cordesman, Ibid., pp. 16-17.

(٤٤) «نص البيان المشترك للإمارات والولايات المتحدة الأميركية،» **الإتحاد**، ١٣/٥/١٩٩٨.

وفي آذار/مارس عام ٢٠٠٠ وقعت الإمارات على عقدٍ مع شركة "لوكهيد مارتن" الأمريكية، لشراء ٨٠ طائرة "إف-١٦" الأمريكية المقاتلة، وقد بلغت قيمة الصفقة ٦,٤ بليون دولار امريكي، ويرتفع هذا المبلغ الى ٦,٨ دولار اذا ما استكملت المعدات اللازمة لهذه الطائرات. وقد وقع العقد مع الشركة الأمريكية الشيخ خليفة بن زايد بن سلطان آل نهيان، ولي عهد أبو ظبي، ونائب القائد العام للقوات المسلحة الإماراتية[٤٥].

ولدى الولايات المتحدة في الإمارات مكتب عسكري للاتصال يضم عسكريين ومدنيين أمريكيين، مع عدد محدود جداً من الإماراتيين[٤٦].

لقد أصبحت الإمارات العربية المتحدة، وعلى نحو متزايد، مهمة بالنسبة الى استراتيجية "القيادة المركزية الأمريكية" في المنطقة، وخصوصاً أن الإمارات التي تتصل ببحرين هما: الخليج العربي وخليج عمان، وتطلّ على واحدٍ من أهم المضائق في العالم، وهو مضيق هرمز الذي يصل خليج عمان بالخليج العربي، ويفصل بين كتلتين إسلاميتين كبيرتين هما: إيران وجزيرة العرب، تشكل منطقة غنية بالنفط الذي أضحى حاجة عالمية لا يمكن التفريط بها. يضاف الى ذلك أنها أضحت "مفتاح الدعم لنشاطات الولايات المتحدة في منطقة الخليج"[٤٧].

وظل العراق طوال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٣)، كما كانت إيران ولا تزال، "الفزاعة" التي تلوّح الولايات المتحدة بها لبلدان الخليج، ومنها الإمارات، وخصوصاً بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لكي يتاح لها نشر جيوشها، البرية والبحرية والجوية، على أرض الخليج كله. ويبدو أن ذلك ظل يوفر للولايات المتحدة مزاعم "الدعم المستمر" الذي تحتاجه الإمارات، والذي "يساعدها على تأمين حاجاتها للدفاع الشرعي" عن نفسها، كما يقول الأمريكيون أنفسهم[٤٨].

---

(٤٥) «الإمارات تعلن إبرام صفقة لشراء ٨٠ طائرة من طراز «إف ١٦»،» **الشرق الأوسط**، ٦/٣/٢٠٠٠.

(٤٦) Cordesman, «US Central Commandment and its Area of Operations,» p. 17.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٧.

٧- اليمن

على رغم أن اليمن لا يعتبر دولة خليجية، إذ إن سواحله تطل على بحرين هما: خليج عدن والبحر الأحمر، ولا يشترك مع الدول الأخرى في ساحل الخليج العربي، إلا أنه يشكل دولة مهمة وتاريخية في القسم الجنوبي من شبه الجزيرة العربية، والمساعي حثيثة اليوم لضم اليمن الى "مجلس التعاون الخليجي"، وهي مساعٍ خيّرة نرجو أن تتكلل بالنجاح.

وعلى أساس هذا الافتراض- الأمل، رأينا أن ندخل اليمن في بحثنا هذا.

يشغل "اليمن" موقعاً استراتيجياً مهماً في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، فهو يطلّ على واحد من أهم المضائق في العالم، وهو "مضيق باب المندب" الذي يصل خليج عدن بالبحر الأحمر، ويفصل بين قارتي آسيا وأفريقيا.

ولكن اليمن الذي لا ينعم بأهم مورد للثروة في هذه المنطقة، وهو النفط (وربما كان ذلك سبباً من الأسباب التي حالت دون دخوله كعضوٍ في مجلس التعاون الخليجي حتى اليوم، بالإضافة الى كونه خارج المنطقة الجغرافية للخليج العربي، كما سبق أن قدمنا، على الرغم من أنه يمكن أن يشكل عنصراً مهماً في الكيان السياسي لهذه المنطقة)، وبسبب افتقاره الى الموارد (الطبيعية خصوصاً)، فهو يعتمد، لتجهيز قواته المسلحة، على المساعدات الخارجية، ومنها المساعدات الأمريكية التي كانت تتوافر لهذه القوات، مالاً وتجهيزاً ومستشارين عسكريين. إلا أن المساعدات العسكرية الأمريكية عُلّقت خلال حرب الخليج (عام ١٩٩١) بسبب العدوان العراقي على الكويت[٤٩]، ثم استعادها اليمن بعد ذلك، مقابل أن يقدم للولايات المتحدة تسهيلات عسكرية وأمنية مختلفة، وخصوصاً في ميناء عدن، حيث سمح لها بإقامة قاعدة لوجيستية في ميناء عدن، وتسهيلات في خليج عدن والبحر الأحمر، حيث يمكن للسفن الحربية الأمريكية أن تتحرك بحرية في المياه الاقليمية اليمنية.

---

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٣٠.

ثانياً: تأثيرها

لا بد لأي وجود عسكري أجنبي في أي بلدٍ من أن يؤثر في سياسة هذا البلد وسيادته وقراره الحرّ، بل يتعدى هذا البلد الى البلدان المجاورة، إقليمياً وقومياً، ولا يستثنى من ذلك بلدان الخليج العربي التي "تستضيف" قوات أجنبية، أمريكية خصوصاً.

وسنحاول في ما يلي أن نبين النواحي التي يمكن لهذا الوجود (العسكري الأجنبي) أن يؤثر من خلالها سلباً في الصعيد الوطني أو الإقليمي أو القومي.

١ ـ على الصعيد الوطني

من الطبيعي ان يكون أي عقد للتفاوض او التحالف بين دولتين، إحداهما ضعيفة (مفرطة في الضعف) وأخرى قوية (مفرطة في القوة)، لمصلحة الدولة الأقوى. ومن المعلوم أن مثل هذه العقود، أو الاتفاقيات، تمليها مصالح الدول وليس عواطفها. ومن هنا، فإن الوجود العسكري الأمريكي في أية أرض عربيةٍ، وخصوصاً خليجية، لا بد من أن يؤثر في قرار الحاكمين فيها، ويحدّ بالتالي من حريتهم في اتخاذ القرار، وهو ما يعني عملياً: الحدّ من سيادة الدولة واستقلالها.

ولنضرب مثلاً على ذلك: إذا افترضنا جدلاً أن جامعة الدول العربية قررت مواجهة الغزو الأمريكي للعراق، البلد العضو في هذه الجامعة، تنفيذاً لميثاق "الدفاع العربي المشترك"، فأي موقف يمكن أن تتخذه، ليس بلدان الخليج فحسب، بل كذلك باقي الدول العربية التي "تستضيف" قوات أمريكية على أراضيها؟

وأكثر من ذلك، من المعلوم أن الولايات المتحدة قد انتهكت، خلال غزوها للعراق، الاتفاقيات التي عقدتها مع بلدان الخليج، ولم تتقيّد بها، إذ جعلت من أراضي تلك الدول، وبحارها وأجوائها، منطلقاً لعدوانها على العراق، فهل كانت تلك الدول موافقة على تصرف "حليفتها الكبرى"؟، وإن لم تكن موافقة، فأية قيمة لتلك الاتفاقيات "التحالفية" مع هذه "الدولة العظمى"؟

ربما يكون الردّ على هذا التساؤل أن أي تحالف بين دولة عظمى، كالولايات المتحدة، وأية دولة ضعيفة، إنما يهدف في الأساس الى حماية هذه الدولة الضعيفة من جارٍ قويّ معادٍ لها (كما كان الحال مع العراق، وكما يُزعم أنه الحال مع إيران، بالنسبة الى بعض بلدان الخليج)، ولكن مصالح الدول الكبرى القوية لا تتوقف عند "رغبات" الدول الصغرى الضعيفة، فهي (أي الدول القوية) ليست مؤسسات أو جمعيات خيرية، ولا شك في أن حماية أية دولة كبرى لدولة صغرى سيكون ثمنها باهظاً، تدفعه هذه الأخيرة من حريتها واستقلالها وثرواتها.

لذا، نستطيع أن نقرر بكل ثقة أن الوجود العسكري الأمريكي في هذه الحالة، ليس أقل من "احتلال" مموّه بتلك الاتفاقيات، طالما أنه ليس بإمكان الطرف الأضعف أن يكره الطرف الأقوى على التقيد بالشروط التي تحددها تلك الاتفاقيات. ولا نفرّق، في تقديرنا هذا، بين عقد لـ"تأجير" قاعدة بحرية أو جوية أو أرضية، او عقد لمنح تسهيلات او إقامة مستودعات للذخيرة أو قطع الغيار او للأعتدة والأسلحة، أو عقد لإجراء مناورات أو تدريبات مشتركة بين القوات الأمريكية المتمركزة في ذلك البلد، وبين قواته المسلحة.

ويطال هذا "الاختراق الواضح" لسيادة الدولة "المضيفة" كل أجهزتها (التشريعية والتنفيذية والإدارية)، بحيث يصبح من غير الممكن لحكومة ذلك البلد، او لمجلسه التشريعي، أو لأية إدارة من إداراته، أن تتخذ قراراً يمسّ بأي شكلٍ مصلحة الدولة "الضيف" وقواتها "المستضافة".

١ - على الصعيد الإقليمي

ويزداد الوضع خطورة إذا كانت مصالح تلك الدولة الكبرى تتعدى هذه الدولة الصغرى الى دول الإقليم او الجوار، بحيث لا تكون أطماع الدولة الكبرى محصورة بالدولة التي أبرمت معها عقداً أو وقعت معها اتفاقية تتيح لجيوشها بالتمركز على أراضيها، بل تتعداها الى دول الجوار، أو دول الإقليم نفسه، ففي هذه الحالة، يصبح الوجود العسكري الأجنبي خطراً ليس على تلك الدولة فحسب، بل أيضاً على دول الإقليم كله.

وكمثال على ذلك، فإن الوجود العسكري الأمريكي في بلدان الخليج

خلال العقد الأخير من القرن المنصرم (بعد حرب الخليج الثانية)، شكل ولا شك خطراً أكيداً على العراق، بل شكلت تلك الدول في آخر المطاف، وسواء أكان ذلك برضاها أم على الرغم عنها، القاعدة الأساسية لانطلاق العدوان الأمريكي على هذا البلد العربي، وربما كان من الصعب على الولايات المتحدة أن تنال من العراق بهذه السهولة لو اختلف الأمر ولم تتمكن الدولة المعتدية من استخدام قواعدها في الخليج كمنطلق لعدوانها.

ويقال الشيء نفسه بالنسبة الى كل من إيران وتركيا والسعودية وسوريا ولبنان، فوجود القوات الأمريكية في الخليج العربي والعراق يهدد ولا شك هذه الدول، ووجود القوات الأمريكية في أفغانستان، وإقامة قواعد عسكرية أمريكية في بعض الدول الإسلامية التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتي، بعد انهياره، مثل: طاجكستان، وقرغيزستان، وأوزبكستان، وتركمانستان، وكازاخستان، وجورجيا، وأذربجيان، يجعل الوجود العسكري الأمريكي على حدود الدولتين الكبريين في آسيا، أي: روسيا والصين، وذلك يشكل، ولا شك، خطراً أكيداً عليهما، ولا نستثني من ذلك باكستان الدولة الاسلامية الوحيدة التي تمتلك السلاح النووي.

إن الوجود العسكري الأمريكي الذي يشكل القبضة الحديدية للقوة العظمى في العالم، أضحى يشكل، في الوقت نفسه، وبانتشاره السريع في آسيا، سرطاناً قاتلاً لن يلبث أن يفتك بآسيا كلها (وخصوصاً الإسلامية منها) إن هو ترك بلا ضوابط أو قيود. والذي يثير الأسى والأسف أن هذا "السرطان القاتل" انطلق من أرضٍ عربيةٍ إسلاميةٍ لكي يهدد العرب والمسلمين جميعاً، وبالتالي، آسيا كلها، وربما الكون كله، ولا علاج لوقفه ولجم انفلاته الأعمى إلا بسلوكٍ عربي وإسلامي جديد يبدأ بالتوعية بأخطاره، وينتهي بالتضامن والاتحاد لحصره وتقييده أولاً، ثم اقتلاعه من بعد نهائياً. أولا تكون المقاومة، في العراق، جزءاً من هذا السلوك؟

٣- على الصعيد القومي

يشكل الخليج العربي "قاعدة الانطلاق" نحو شبه الجزيرة العربية من جهة، ونحو المشرق العربي (سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن والعراق) من جهة أخرى، وقد سبق أن تحدثنا عن الأخطار التي تهدد هذه الأجزاء من

الوطن العربي من جراء الوجود العسكري الأمريكي في الخليج (انظر: على الصعيد الإقليمي).

ترتبط بلدان الخليج مع بلدان الوطن العربي بميثاق ومعاهدة: ميثاق جامعة الدول العربية، ومعاهدة الدفاع المشترك. وفي كل من الميثاق والمعاهدة ما يلزم هذه الدول بأسسٍ ومبادئ قومية يصعب التحلل منها، إلا إذا قررت الدولة (او الدول) "المتحلّلة" أو "الناشزة" أن تخرج عن الخط القومي العام الذي اختطه الميثاق والمعاهدة كلاهما.

وتحدد المادة (الثانية) من ميثاق الجامعة أهداف هذه الجامعة، وهي "توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها، وصيانةً لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها"، كما تحدد من هذه الأهداف: "تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً، بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها" في الشؤون "الاقتصادية والمالية، وشؤون المواصلات والثقافة والجنسية والجوازات والتأشيرات. . . . والشؤون الاجتماعية والصحية"(٥٠).

وتحدد المادة (السادسة) من الميثاق الواجبات الملقاة على عاتق أعضاء الجامعة إذا ما تعرضت دولة (أو دول) منها لاعتداء، سواء من دولةٍ عضوٍ في الجامعة، أو من دولة أخرى ليست عضواً فيها. وجاء في هذه المادة:

"اذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة، أو خشي وقوعه، فللدولة المعتدى عليها، أو المهددة بالاعتداء، أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً. ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء، ويصدر القرار بالإجماع، فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة، لا يدخل في حساب الإجماع رأي الدولة المعتدية". إلا أن المادة (السابعة) حددت مفهوم "الإجماع"، في هذا الميثاق، على الشكل التالي: "ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله"(٥١)، وهذه هي "نقطة الضعف" المدمّرة لهذا الميثاق.

---

(٥٠) يوسف قزما خوري، **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ١٥٧.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٥٨.

أما الشؤون العسكرية، فقد خصصت لها معاهدة مستقلة هي "معاهدة الدفاع المشترك"، وقد جاء في المادة (الثانية) من هذه المعاهدة: "تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداءٍ مسلح على أية دولة أو أكثر منها، أو على قواتها، اعتداءً عليها جميعاً" وهي (أي الدول العربية الملتزمة بهذه المعاهدة) "تلتزم بأن تبادر الى معونة الدولة او الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور، منفردة ومجتمعة، جميع التدابير، وتستخدم جميع ما لديها من وسائل، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة، لرد الاعتداء، ولإعادة الأمن والسلام الى نصابهما".

وجاء في المادة (العاشرة) من هذه المعاهدة: "تتعهد كل من الدول المتعاقدة بأن لا تعقد أي اتفاقٍ يناقض هذه المعاهدة، وبأن لا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى، مسلكاً يتنافى مع أغراض هذه المعاهدة"(٥٢).

وما دمنا بصدد البحث في الوجود العسكري الأمريكي في بلدان الخليج وتأثيره في الأمن القومي العربي، يجدر بنا أن نبحث كيف عالجت هذه الدول شؤونها الأمنية والعسكرية، وما هي أسباب إغفالها للشأن القومي ونصوص الميثاق والمعاهدة في هذه المعالجة، وهل أن لمواقف الدول العربية الأخرى دوراً مؤثراً في التوجه الأمني والعسكري لهذه الدول خارج نطاق التضامن العربي أو الجامعة العربية؟

في الواقع، لقد سقطت "جامعة الدول العربية"، عملياً، كما سقطت "معاهدة الدفاع المشترك" بعد رحيل عبد الناصر، وما تبع ذلك الرحيل من هزائم وسقطات عربية، بدءاً بخروج مصر من دائرة الصراع العربي- الإسرائيلي بعد توقيعها معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٨، مروراً بحرب الخليج الثانية، ثم مؤتمر مدريد (عام ١٩٩١)، حيث سيق العرب فرادى الى المفاوضات مع إسرائيل، ثم اتفاق "أوسلو" (عام ١٩٩٣) وما تلاه من خروج الأردن من دائرة الصراع كذلك، بتوقيعه معاهدة "وادي عربة" في العام نفسه، ثم ما تلا ذلك من ظهور علاقات بعض الدول العربية مع الكيان الصهيوني الى العلن (قطر، والمغرب، وتونس، وموريتانيا، ولم تكن هذه

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٦١ ـ ١٦٢.

الدول لتجرؤ على ذلك في حياة عبد الناصر)، ثم ما سببه الاجتياح العراقي للكويت، وسلوك الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية تجاه هذا الاجتياح، واستمرار الولايات المتحدة في التشديد على تكريس صورة النظام العراقي كـ"فزّاعة" تهدد الخليج كله، وما سبق ذلك ورافقه من خلاف بين بعض بلدان الخليج مع إيران (من احتلال إيران لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى الإماراتية، ثم الحرب العراقية - الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨) ودخول بعض بلدان الخليج في هذا الصراع الدامي، الى جانب العراق)؛ كل ذلك جعل صورة الجامعة العربية تهتز في أنظار الدول الخليجية (الغنية والضعيفة)، ثم تبهرها القوة العسكرية الأمريكية التي "حررت" الكويت من احتلال النظام العراقي. وتصورت تلك الدول أن هذه القوة تشكل لها حصناً منيعاً من أي اعتداء، عراقي او إيراني خصوصاً، فانحازت بصراحة الى هذه القوة "الحامية"، مما وضعها عملياً خارج معاهدة "الدفاع العربي المشترك"، بل خارج المبادئ الأساسية لميثاق "جامعة الدول العربية"، وبعيداً عن المفهوم الأساسي لهذين الميثاق والمعاهدة، إذ إن اتفاقياتها العسكرية مع الولايات المتحدة زجت المنطقة العربية في خضم التحالفات العسكرية الدولية، وأخرجت منطقة الخليج العربي من المفهوم السائد بأن أمن هذه المنطقة جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي.

وهكذا، نقضت بلدان الخليج، في اتفاقياتها العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، المادة العاشرة من "معاهدة الدفاع المشترك" التي تنص على أن "تتعهد كل من الدول المتعاقدة بأن لا تعقد أي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة"، وواضح أن الاتفاقيات العسكرية المعقودة مع الولايات المتحدة الأمريكية تتناقض، كل التناقض، مع هذه المعاهدة، بل تتعارض مع المصلحة القومية بشكلٍ صريح. وما يؤكد ذلك هو المصير الذي آل اليه "إعلان دمشق" الذي عقد بين دول "مجلس التعاون الخليجي" وكل من مصر وسوريا، بعد تحرير الكويت مباشرة، (وقّع، بالأحرف الأولى، في دمشق بتاريخ ٦/٣/١٩٩١) والذي كان يهدف، في الأساس، الى تطبيق "معاهدة الدفاع المشترك" بين هذه الدول.

في مقابل ذلك، فوّت العرب فرصاً عديدة لإنجاح جامعتهم وترسيخ أقدامها في المنطقة وفي العالم، وبالتالي، كسب ثقة شعوبهم والدول الضعيفة

منهم، وذلك بسبب تفرق كلمتهم وانعدام روح التضامن في ما بينهم، من ذلك:

أ- تقاعس الأنظمة العربية عن تعديل المادة السابعة من ميثاق الجامعة، والتي تنص على أن "ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله"، ذلك أن هذه المادة تلغي، بصورة تلقائية، أي معنى للتضامن والوحدة بين العرب، بحيث يختار كل حاكم ما يتلاءم مع مصلحته الذاتية، أو مصلحته القطرية، دون مصلحة الجماعة. وكان حرياً بأن تعدل هذه المادة وفق نظام "الأكثرية"، بحيث تخضع الأقلية لإرادة تلك الأكثرية، كما هو الأمر في أنظمة سائر الهيئات المماثلة.

ب- تقاعس بعض الأنظمة العربية عن التمسك بالأساسيات والبديهيات من قواعد النظام العربي الجامع، وأهم ما في هذه الأساسيات والبديهيات: قضية عروبة فلسطين، وفي أفضل الظروف: تعليق اعترافها باسرائيل بتنفيذ هذه الأخيرة لقرارات الأمم المتحدة في هذه القضية.

وفي الحقيقة، لم يعرف الشعب العربي ماذا استفادت قضية فلسطين (التي هي قضية العرب الأولى) من انتصار تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣؟ بل ماذا قدم صلح السادات ـ اسرائيل الى هذه القضية؟ وبالتالي: لماذا تراجع العرب عن موقفهم تجاه نظام الحكم في مصر (وليس تجاه شعب مصر)، طالما أن هذا النظام استمر في الموقع الذي وضعه فيه مرغماً نظام السادات، الذي افتتح أول اعتراف عربي رسمي باسرائيل، وظل العلم الإسرائيلي مرتفعاً، ولا يزال، في سماء القاهرة؟ ونقول القول نفسه عن موقف العرب من منظمة التحرير الفلسطينية بعد أوسلو، وعن الأردن بعد وادي عربة... وعن موريتانيا... وغيرها.

ج- تقاعس الأنظمة العربية عن اتخاذ موقف صارم وموحدٍ ومتشددٍ تجاه اجتياح النظام العراقي للكويت، بحيث يقطع العرب الطريق على كل تدخلٍ أجنبي في هذه الأزمة، حتى ولو كان المبادر للتدخل: الولايات المتحدة الأمريكية. ولو فعل العرب ذلك، لكانوا يطبقون المادة الثانية من "معاهدة الدفاع المشترك" التي صادقوا جميعاً عليها، ولكنهم فعلوا عكس ذلك تماماً،

إذ أتاحوا الفرصة للولايات المتحدة لكي تتدخل، وبالقوة العسكرية، في شأن داخلي بحت يخصّ الأمة العربية دون سواها، بل إنهم خاضوا الحرب لإخراج العراق من الكويت تحت راية أمريكا وبقيادتها، علماً أن أمريكا كانت تنفذ، ولمصلحتها هي، خطة معدة سلفاً هدفها: إسقاط العراق برمته وليس إسقاط نظامه فحسب. وقد اتضح ذلك جلياً في حربها الأخيرة على العراق.

ترى، ماذا لو نفذ عرب الجامعة ميثاق جامعتهم ومعاهدة الدفاع المشترك، وشكلوا "جيشاً عربياً" وتوجهوا به نحو الكويت لتحريرها، بدلاً من الإسهام في تنفيذ المخطط الأمريكي؟

د- تنصّل الأنظمة العربية من مسؤولياتها القومية والتاريخية تجاه القضية الفلسطينية، وذلك في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الرباط عام ١٩٧٤، حين اتخذ القادة العرب قراراً باعتبار "منظمة التحرير الفلسطينية" الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وكان من نتيجة ذلك أن أصبح القرار المتعلق بـ"قضية العرب الأولى" قراراً فلسطينياً مستقلاً، لا دخل لباقي العرب فيه. وإذا كان هذا القرار الذي اتخذه مؤتمر القمة ينمّ عن الرغبة في بناء "الشخصية الفلسطينية" وجعلها "شخصية قانونية" معترفاً بها دولياً، فإن ممارسة الفلسطينيين والعرب في تطبيق هذا القرار أنشأ وضعاً جديداً لم يعهده الشعب العربي من قبل، إذ "تنصّل" العرب من "قضيتهم الأولى" ورموا بها على كاهل منظمة التحرير الفلسطينية، وخصوصاً بعد الاعتراف الدولي بها في الأمم المتحدة. ولأجل هذا، رأينا العرب يقفون موقف المتفرج من "معاهدة أوسلو" بين منظمة التحرير والكيان الصهيوني، باعتبارها شأناً فلسطينياً بحتاً، كما نراهم اليوم يقفون كذلك موقف المتفرج أمام الفظائع التي يرتكبها العدو الصهيوني في فلسطين وشعبها.

هـ - التقاعس المزمن والمستمر للأنظمة العربية بعد كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة، الى درجة أن بعض الأنظمة قد كشفت عن علاقاتها بالكيان الصهيوني، دونما خوفٍ أو خجل، واستمرت معه في علاقات تزداد رسوخاً ونمواً، دون أن تجد، سواء من الجامعة كمؤسسة جامعة للعرب، أو ممن بقي من العرب صامدين في وجه هذا الكيان، وهم قلة، من يقف "حيالها" موقفاً حازماً مستنكراً لهذه العلاقات، حتى أصبح تواصل هؤلاء العرب مع العدو الصهيوني أمراً طبيعياً، والاستمرار في معاداته استثناء.

و- ولكل هذا، سقطت الجامعة العربية، وسقطت الأنظمة العربية جميعها بلا استثناء، عندما اجتاحت الجيوش الأمريكية العراق واحتلته، وأصبحت تهدد إيران والسعودية وسوريا ولبنان تهديداً مباشراً، وعندما أدمنّا على رؤية الجيش الإسرائيلي يجتاح كل يوم الضفة الغربية وغزة، ويعيث فيهما تدميراً وبأهلهما اغتيالاً وتقتيلاً، بينما نشعر جميعاً كشعوب أننا عاجزون وفاشلون ومكبّلون، لا نستطيع أن نمسّ شعرة من رأس حاكم عربي استقر في الحكم، منذ عقود، كأنما العزة الإلهية نصّبته ملكاً، ولا من يحاسب (بينما يمثل في إسرائيل رئيس حكومة، أمام التحقيق، مثل سائر المواطنين)[٥٣].

وبعد، ربما يتساءل المرء، بعد كل ما قدمنا من صورٍ تعبّر تعبيراً حقيقياً عن النظام العربي في محنته الجامعة: هل يلام الخليجي إن هو سلّم زمام "أمنه" للأمريكي؟

ويبقى الجواب، في نظرنا: نعم، يلام، لأن الخليجي، حاكماً وشعباً، عربي الهوية والانتماء القومي، فلا يعقل أن تكون أرضه وسماؤه ومياهه مباحة للأمريكي المعتدي، يستخدمها منطلقاً لاحتلال أرض عربية أخرى، تحقيقاً لأطماعه، وخدمة لمصالح الكيان الصهيوني.

وليست مقنعةً، في أي حال، كل الحجج والذرائع التي يمكن أن تساق تبريراً للوجود العسكري الأمريكي في الخليج.

---

(٥٣) في إشارة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلي (شارون) الذي حققت، معه، مؤخراً، الشرطة الإسرائيلية طوال سبع ساعات بتهمٍ منسوبةٍ إليه والى ابنه عُمري.

الفصل الخامس

الوجود العسكري الأمريكي في الخليج

بعد السقوط المريع للاتحاد السوفياتي في مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، وتربّع الولايات المتحدة الأمريكية على عرش الكون كقوة عظمى بلا منازع، حصل حدثان مهمان أديا الى تشديد قبضة "الإمبراطورية الأمريكية" على وسط آسيا والخليج العربي، الى درجة أن المرء ليتساءل إن كان هذان الحدثان من تدبيرها أو بتحريض منها. وهذان الحدثان هما :

الأول: احتلال العراق للكويت (عام ١٩٩٠) وما تلاه من "حرب الخليج الثانية" التي أدت الى وضع "اليد الأمريكية" على الخليج العربي "ونفطه وكنوزه" بالكامل.

الثاني: عملية "١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١" التي أطلقت، بذريعة الحرب على الإرهاب، حرباً عالمية جديدة لم يعرفها العالم من قبل، قادتها الولايات المتحدة الأمريكية وما تزال تقودها، وقد بدأتها بأفغانستان، ثم اجتاحت العراق، مهددة بعدها ايران ودول المشرق العربي.

إلا أن ما يمكن تأكيده، في هذا المجال، هو أن الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ من حربها على الإرهاب وسيلة (دموية على الأرجح) للسيطرة على العالم، بغية تشكيل "عالم جديد" تسخّره لأطماعها، بحيث يدور في فلكها، باعتبارها "محور" هذا العالم و "القطب الأوحد" فيه، فهل تستطيع؟ سؤال تتعذر الإجابة عنه في هذا البحث.

الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، إذاً، هو أحد أهم الأهداف

المحققة للسياسة الأمريكية المعاصرة، وقد أتاح لها تحقيقه "الوضع العربي المتردي" الذي رافق "الحدث الأول"، والذي رافق ولا يزال يرافق "الحدث الثاني".

أولاً: المسؤولية المترتبة على العرب والمسلمين في مجال تحقيق أهداف الولايات المتحدة

كم هي المسؤولية التي تترتب على العرب والمسلمين في مجال "إتاحة الفرصة" للولايات المتحدة الأمريكية كي تحقق أهدافها هذه؟ إنها، في رأينا، كبيرة جداً، الى درجة أنها يمكن أن تشكّل "المسؤولية كلها"، ولهذا الرأي تبريراته في نظرنا، وهي:

١ - لم يكن الاستعمار غبياً عندما جزّأ "الوطن العربي" الذي ورثه عن "السلطنة العثمانية" الى "دويلات" هشةٍ وعاجزة وغير قادرة على الدفاع عن نفسها بمفردها، سواء أكان ذلك في المغرب والمشرق العربيين (فرنسا وايطاليا واسبانيا) أم في الخليج العربي (بريطانيا)، فقد كانت تلك التجزئة السبيل الوحيد الذي يمكّنه من حكم هذه البلاد والتصرف بمستقبلها ومصيرها، وبخيراتها وثرواتها. ومن المؤسف أن هذه "الدويلات" استمرت كأنها "القدر المحتوم" الذي لا مفرّ للأمة العربية منه، على رغم قيام ما سمي بـ"جامعة الدول العربية"، وعلى رغم المحاولات المتكررة والفاشلة لتوحيد بعض أجزاء (أو أقطار) هذه الأمة.

لم تكن "جامعة الدول العربية"، بميثاقها الذي وضع عام ١٩٤٥، تعبّر عن الطموح الحقيقي لجماهير الأمة العربية في استعادة وحدتها، بل هي لم تكن أكثر من "جامع بسيطٍ وساذجٍ" لبعض "القواسم المشتركة" لمجموعة "متنافرة" من الأنظمة والحكام في الوطن العربي، ويلاحظ أن أية دعوة للوحدة بين هذه الدول لم ترد في أي من النصين الرسميين للجامعة (بروتوكول الاسكندرية، والميثاق)[1]، بل، على العكس من ذلك، كان هناك تأكيد على استقلالية هذه الدول، والتمسك بسيادتها، وعدم التعرض الى ما

---

(١) انظر البروتوكول والميثاق في: يوسف قزما خوري، **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ - ١٩٨٩: دراسة توثيقية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ١٥٥ - ١٦٦.

يمكن أن ينتقص من هاتين الاستقلالية والسيادة، ولو عن طريق وحدة أجزاء هذه الأمة، مع علم الجميع بأن هذه الكيانات التي رسم الاستعمار حدودها وفرضها على الشعوب لم تخضع، عند قيامها، لأي استفتاء يؤكد، أو ينفي، رغبة تلك الشعوب فيها، وفقاً للأعراف الديمقراطية التي طالما تباهى الغرب بأنه يعتمدها لتأكيد حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وأما ما اتفق عليه ضمن الجامعة العربية من اتفاقيات ذات طابع وحدوي صرف، مثل: اتحاد إذاعات الدول العربية (١٩٥٥)، والمؤسسة المالية العربية للإنماء الاقتصادي (١٩٥٧)، والوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية (١٩٥٧)، وميثاق الوحدة الثقافية العربية (١٩٦٤)، والسوق العربية المشتركة (١٩٦٤)[٢]، فقد بقي حبراً على ورق.

والذي يضعف من فعالية هذه الجامعة ويفقدها صدقيتها، ما ورد في المادة السابعة من ميثاقها، وهو يقضي بأن "ما يقرره المجلس، بالإجماع، يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة، وما يقرره المجلس بالأكثرية، يكون ملزماً لمن يقبله"، مما يعني أن "نظام الأغلبية" الذي يقضي بخضوع الأقلية لرغبة الأكثرية، والذي هو أساس أي نظام ديمقراطي سليم، غير معمولٍ به في ميثاق جامعة الدول العربية على الإطلاق، ومع ذلك، لا يلتزم معظم أعضاء الجامعة بالقرارات التي تتخذ وفقاً للمادة السابعة، والتي يكون هؤلاء الأعضاء أنفسهم قد وافقوا عليها.

لذا، نرى أن هذه الجامعة لم تعد اليوم، وبعد أكثر من نصف قرن من إنشائها، أكثر من "صورة" مفجعةٍ لأمة عاجزة غير قادرة على التحكّم بمصيرها.

وقد سبق إنشاء "الجامعة العربية" مشاريع وحدوية عديدة، ولكن قيام "الجمهورية العربية المتحدة" بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر (عام ١٩٥٨) كان التعبير الأفصح لتوق الجماهير العربية الى الوحدة، مع أنه رافق هذه الوحدة وتلاها مشاريع وحدوية[٣] لم يكن معظمها جدياً على الإطلاق، ولهذا، فهي

---

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦٦ ـ ١٩٨. ويلاحظ أن معظم هذه الاتفاقيات «الوحدوية» جرت في عهد عبد الناصر.

(٣) يكفي أن نتصفح كتاب **المشاريع الوحدوية العربية** ليوسف قزما خوري، لنعرف مدى توق الشعوب العربية إلى الوحدة، من خلال العدد الوافر لهذه المشاريع.

لم تلق من الجماهير العربية ما لقيته "الجمهورية العربية المتحدة" من قبولٍ وترحيبٍ، بل حماسة أيضاً.

إلا أنه، منذ غياب عبد الناصر (عام ١٩٧٠) لم نعد نسمع بأي مشروع وحدوي، باستثناء: وحدة الإمارات العربية المتحدة (عام ١٩٧١)، والخطواتَ الجدية الصائبة التي نرقبها تسير نحو وحدة مكتملةٍ لمجلس التعاون الخليجي[٤] (انشئ عام ١٩٨١)، ووحدة شطري اليمن (عام ١٩٩٠).

لكل ذلك، لم يعد المواطن العربي ينتظر من الأنظمة العربية أية حماسة أو أي استعداد للسعي نحو الوحدة، بل أصبح يرضى بأقل ما يمكن أن يحلم به من تضامنٍ بين "الأشقّاء" أمام الأخطار المرتقبة، من أمريكية واسرائيلية، وهي عديدة، إلا أنه فقد الأمل، حتى "بوقفة عز وكبرياء" أمام الأعداء الكثر الذين يتهافتون على جسد هذه الأمة يمعنون فيه تقطيعاً وتمزيقاً.

٢ - أمام الحدث الأول، وهو احتلال العراق للكويت (عام ١٩٩٠)، وقف القادة العرب صاغرين أمام الإملاءات الأمريكية المتغطرسة، حيث أمليت عليهم القرارات في اجتماع القمة العربية لمعالجة هذا الحدث إملاءً[٥]، وانساقوا الى حظيرة "التحالف الأمريكي - الدولي" ينفذون رغبات الآخرين، وهم أصحاب الحق بحل هذه المعضلة، بل الجديرون بحلّها، وكان من الممكن أن ينفذوا المادة الثانية من "معاهدة الدفاع المشترك" التي تقضي بما يلي: «تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداءٍ مسلح يقع على أية دولة او أكثر منها، أو على قواتها، اعتداءً عليها جميعاً. ولذلك فإنها، عملاً بحق الدفاع الشرعي، الفردي والجماعي، عن كيانها، تلتزم بأن تبادر الى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور، منفردة ومجتمعة، جميع التدابير،

---

(٤) انظر مقررات الدورة الثانية والعشرين لمجلس التعاون الخليجي، في المؤتمر الذي عقد في مسقط عام ٢٠٠١.

(٥) يتحدث سالينجر عن الضغط الذي مارسه بوش على القادة العرب قبل اجتماع وزراء خارجيتهم في القاهرة في آب/أغسطس عام ١٩٩٠، لمناقشة أزمة الخليج واحتلال العراق للكويت، وقد أكد الرئيس الفلسطيني عرفات أنه «حين جلس على مقعده، فوجيء بنص جاهز للبيان الختامي (للمؤتمر) كان موضوعاً أمامه، وقد كتب بالانكليزية وترجم إلى العربية»، ويقول سالينجر «وهذا ما أكدته لي أربعة وفود أخرى». انظر: بيار سالينجر وإريك لوران، **حرب الخليج: الملف السري** (بيروت: دار آزال للتوزيع والنشر، ١٩٧١)، ص ٢٥٠.

وتستخدم جميع ما لديها من وسائل، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة، لرد الاعتداء، ولإعادة الأمن والسلام الى نصابهما»[٦].

إلا أن الدول العربية لم تعمد الى استخدام هذا السلاح الذي تملكه شرعاً وقانوناً، بل تناسته، لكي تنضوي، بتبعية ملحوظة، تحت راية الحلف الأمريكي الدولي، وكان بإمكان الدول العربية أن تتذرع بهذه المادة لكي تطالب الولايات المتحدة الأمريكية، ورئيسها جورج بوش الأب بالكف عن مغالاته في "العشق المحموم" للكويت، وتتكفل بتشكيل جيشٍ من هذه الدول ـ وفقاً للمادة نفسها- لإجبار العراق على الخروج من الكويت، سلماً أم حرباً، وبإرادة العرب أنفسهم، لا بإرادة أمريكا وحلفائها الغربيين.

٣ - يعزز "العقد المدني- الاجتماعي- العسكري" بين العرب، والذي تعبّر عنه "المادة الثانية" من "معاهدة الدفاع المشترك" عقد آخر "ديني" ورد نصه في القرآن الكريم، وكان يمكن لـ"عرب الجامعة"، او لـ"مسلمي المؤتمر الإسلامي" أن يتذرعوا به في وجه الاحتلال العراقي للكويت، كما في وجه الهجمة الأمريكية على العراق، وذلك في قوله تعالى: **﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله، فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل، وأقسطوا إن الله يحب المقسطين﴾**[٧].

لقد كان بإمكان القادة العرب في مؤتمر قمة عربي، أو القادة المسلمين، في مؤتمر قمة إسلامي، أن ينفذوا حكم الله عز وجل في هذه الحالة، وهو حكم واضحٌ ومنطقي وبسيط: تحديد المعتدي، وحثه على الكف عن اعتدائه والرجوع عنه، فإن لم يمتثل فقتاله واجب حتى يرتدع، ثم إصلاح ذات البين، وإقامة العدل بين الفريقين.

إنه أمر الله عز وجل، ولا يحق للمؤمنين عدم تنفيذه أو الخروج عن طاعة الله فيه، ويجب أن يكون ذلك كافياً لردع الولايات المتحدة ورئيسها وحلفائها، عندما يدركون أن العرب أو المسلمين قد قرروا جادين تنفيذ حكم الله بالإخوة المؤمنين.

---

(٦) خوري، **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية**، ص ١٦١.

(٧) **القرآن الكريم**، «سورة الحجرات،» الآية ٩.

إلا أن الذي جرى كان عكس ذلك تماماً، إذ إن الدول العربية "تقاعست وتخاذلت"، وكان من نتيجة هذا "التقاعس والتخاذل" أن "جُرّت" الى "حرب الخليج الثانية" التي شنها "التحالف الدولي" بذريعة "تحرير الكويت"، إلا أنها كانت، في الواقع، ذريعة لـ"وضع اليد" الأمريكية على نفط الخليج، وتحقيق أول هدف من أهداف السيطرة الأمريكية على نفط العرب، وهي المرحلة الأولى من "الاستراتيجية التوسعية" للاستعمار الأمريكي الجديد، والتي رسمها بوش الأب بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وجاء اليوم ابنه جورج دبليو بوش لينفذ المرحلة التالية منها.

أما العرب، فقد قصمت "حرب الخليج الثانية" ظهورهم جميعاً، إذ جُرّوا، صاغرين وفرادى، الى مدريد، ومن بعدها الى "أوسلو"، فـ"وادي عربة".. وما بعدهما.

لقد سخّر الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب الدول المتحالفة كلها في حرب الخليج الثانية لتحقيق أهدافه الاستراتيجية في الخليج، وكانت الدول العربية أكثرها تضرراً، إذ إنه ما إن انتهت هذه الحرب، وافرنقعت جيوش الدول المشاركة فيها، كل الى بلده، حتى استقرت الجيوش الأمريكية على أرض الخليج، وفي مياهه، فسيطرت على نفطه، ونهبت خزائنه، وتحكمت بمصيره. حتى ان "إعلان دمشق" الذي وقّع بعد هذه الحرب مباشرة بين مصر وسوريا وبلدان الخليج، لم يقيّض له أن يبصر النور بسبب الضغوط الأمريكية (إذ وقّعت أمريكا معاهدات مع بعض بلدان الخليج اشترطت فيها أنه لا يحق لهذه الدول عقد معاهدات عسكرية مع دول أخرى، وهو ما عطّل "إعلان دمشق").

٤ - إذا كانت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قد قدّمت الذرائع للرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) لاحتلال وسط آسيا (أفغانستان) وإقامة قواعد عسكرية في معظم الدول التي انشقت عن التكتل السوفياتي بعد سقوطه (أوزبكستان وطاجكستان وقرغيزستان وجورجيا وكازاخستان)، مما جعله في موقع يهدد عسكرياً الصين وروسيا وإيران، ويطالب بحصةٍ له في نفط بحر قزوين وغازه، وعلى رغم أن هذه الأحداث التي نسبها الى بن لادن لم تقنع الغالبية من الناس في العالم (وها هو بن لادن لا يزال حياً يرزق على

رغم كل صرخات التهديد التي أطلقها حاكم أمريكا ضده، ثم أطلقها بعد ذلك، وبالأسلوب نفسه، ضد صدام حسين)، نقول: إذا كانت تلك الأحداث قد أتاحت للحاكم الأمريكي ضرب أفغانستان واحتلالها، فما هي الذرائع (المتوافقة مع القانون الدولي وشرعة الأمم المتحدة) التي برّر بها احتلاله للعراق؟ إنها، في نظرنا، تطبيق للنظرية الشهيرة: استضعفوك فذبحوك، فهلا ذبحوا شبل الأسد؟ (وشبل الأسد هنا، كوريا الشمالية، كما هو واضح). بالإضافة الى أنها استكمالٌ لاستراتيجية بوش (الأب الرئيس) في احتلال منابع النفط العربي بكاملها، والسيطرة على مقدرات هذه الأمة، والتحكم بمصيرها، وذلك عن طريق فرض أنظمة موالية له، في كل أقطارها، ومتصالحة مع حليفه الاستراتيجي اسرائيل، بالإضافة الى صياغة "نظام عالمي جديد" يتناسب مع الطموحات الأمريكية التوسعية.

هذه هي باختصار أهداف "بوش الابن" في حربه المتعثرة ضد العراق، وهي الحرب التي خاضها مع حليفته بريطانيا، على رغم معارضة مجلس الأمن ومعظم شعوب العالم لها، والتي اعتبرت في العرف الدولي والشعبي والديني (قداسة البابا) غير شرعية وغير أخلاقية.

أما العرب، فقد أضحوا اليوم أشبه بأسرة فقدت كبيرها، فتشتت أفرادها في كل أصقاع الأرض، يفتقرون الى أدنى ما يميّز الأمة الواحدة من روابط وأهداف قومية، وعلى رغم كل الأخطار المحيقة بهم، سواء من الخارج، من الولايات المتحدة الأمريكية، أو من الداخل، من العدو الصهيوني المغتصب لقدس أقداسهم في فلسطين، فهم أعجز من أن يقفوا وقفة الرجل الواحد، في وجه هذه الأخطار، وقد أكدت أحداث العراق ذلك.

كان العرب أمة، على رغم أنهم كانوا دولاً، يوم جمعهم قائدٌ فذٌ رحل عنهم منذ ثلاثة عقود، ولم يأت، بعده قائد مثله وفي مستواه يعيد لهذه الأمة مكانتها تحت الشمس، بل على العكس من ذلك، فقدت مصر ريادتها للعرب بعد رحيل جمال عبد الناصر، وبعد أن جرّها أنور السادات، الى أحضان الولايات المتحدة الأمريكية، وأخرجها من الطوق العربي الذي كان ملتفاً حول عنق إسرائيل، وكانت مصر حلقته الأقوى، ومنذ ذلك الحين، لم يعد للعرب، مجتمعين أو فرادى، موقف، أو رأيٌ، أو تأثير، في السياستين

العالمية والاقليمية. وهذا هو السبب الرئيسي لهذا الصمت الرسمي العربي المريب، إزاء ما يجري حالياً في فلسطين، وما يجري في العراق[٨].

أما وقد "انتصر" الرئيس الأمريكي في حربه على العراق، فإن الخليج العربي سيظل، في مياهه وأجوائه وأرضه، والى أمدٍ غير منظور، مقراً للأساطيل (البحرية والجوية)، والقواعد العسكرية الأمريكية، وللمعاهدات والاتفاقات التي كبّلت بها أمريكا هذا الجزء من الوطن العربي.

على أي حال، لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة الى ذريعة لكي تشغل قواعد ومطارات وبحاراً، وتحظى بتسهيلات عسكرية، على أرض الخليج، وفي مياهه وأجوائه، فقد كان عليها أن "تملأ الفراغ" الذي تركه "الانحسار الكبير" لبريطانيا وفرنسا، عن الشرق الأوسط عموماً، وعن الوطن العربي خصوصاً، وذلك بعد أن هزل كيان هاتين الدولتين اللتين كانتا "عظميين" خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، عندما ارتكبتا جريمة تقسيم الوطن العربي واحتلال أجزائه.

ثانياً : القوات الأمريكية (والأجنبية) الموجودة في الخليج

بعد حرب الخليج الثانية، استمر وجود قوات أجنبية، أمريكية أساساً، في بعض بلدان الخليج، كما تكثف الوجود العسكري البحري، الأمريكي خصوصاً، في مياه الخليج كذلك. وقد كانت حرب الخليج الثانية نقطة تحول بارزة في الوجود العسكري الأمريكي في هذه المنطقة، إذ إنه، قبل ذلك، لم يَكن للولايات المتحدة الأمريكية قواعد عسكرية في الخليج، بل كانت تكتفي بالتسهيلات العسكرية التي تحتاجها أساطيلها البحرية والجوية المتجولة دائماً في البحار الدولية، إلا أن الذي اضطرها الى طلب القواعد العسكرية في المنطقة هو ما عانته، قبيل حرب الخليج الثانية، من صعوبات، اذ اضطرت لاستخدام كل إمكاناتها العسكرية والمدنية، خلال ستة أشهر، لنقل نحو ٣٧٠

---

(٨) ذات يوم من عام ١٩٦١، أعلن الرئيس العراقي الأسبق عبد الكريم قاسم عزمه على احتلال الكويت وضمها للعراق، وكان يكفي أن يقف عبد الناصر ضد هذا المشروع ويشجبه علناً، حتى يتراجع قاسم عنه، انظر دراسة عن القواعد العسكرية الأجنبية في الخليج على موقع الجزيرة: <http://www.aljazeera.net>.

ألف جندي أمريكي الى منطقة الخليج لإجراء هذه الحرب، في عملية دعيت "درع الصحراء". ومنذ ذلك الحين، قررت أمريكا أن تستقرّ في الخليج بشكلٍ دائم، لعمليات تالية، كما يستشف من "استراتيجيتها" التي بدأت تتكشف منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وقد ثبت ذلك في اجتياحها الأخير للعراق.

وهكذا فإنه، بعد حرب الخليج الثانية، تحول شكل الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، من "تسهيلات عسكرية روتينية" فحسب، الى "قواعد عسكرية ثابتة" بالإضافة الى تلك التسهيلات. كما أن نطاق التسهيلات العسكرية قد اتسع ليشمل معظم مطارات بلدان الخليج وموانئها ومعسكراتها، وتشمل تلك التسهيلات: خدمات الوقود والتموين والصيانة وتخزين الأسلحة والأعتدة، وحق استخدام المطارات والموانئ والمياه الإقليمية والمجال الجوي للدول ذات العلاقة، بالإضافة الى الحق في المطالبة بمناورات مشتركةٍ بين وحداتها العسكرية وجيوش تلك الدول.

وأما "القواعد العسكرية الثابتة" في الخليج، فقد بلغت "خمس قواعد" رئيسية "تتمتع باستقلالية نسبية، وقدرة عامة على دعم عمليات قتال جوية أو برية أو بحرية"، وتتمركز في هذه القواعد، قوات أمريكية، وتدار من قبلها "بموجب اتفاقات عسكرية مع الدول المضيفة"[٩]، والقواعد العسكرية الرئيسية الخمس، في الخليج، هي: قاعدة "الجفير" في البحرين، وقاعدة "خور العُديد" في قطر، وقاعدة علي سالم، ومعسكر أريفجان في الكويت، وقاعدة "مصيرة" في عُمان. وتبين النشرة السنوية التي صدرت عن "المؤسسة الدولية للدراسات الاستراتيجية" (The International Institute for Strategic Studies) في أكسفورد، وهي المعروفة باسم: **الميزان العسكري** (*The Military Balance*) والمنشورة في لندن عام ٢٠٠١-٢٠٠٢، أنواع القوات الأجنبية ومواقع تمركزها في الخليج، كما يلي: (دون الأخذ، بالاعتبار، التغييرات التي طرأت على هذه القوات بسبب الحرب على العراق):

(٩) المصدر نفسه.

١ - في البحرين

أ- من الولايات المتحدة

قيادة الأسطول الأمريكي الخامس، ومفارز من القوات الجوية (من الطائرات المقاتلة والمساندة) تتناوب الخدمة بصورة دورية، ومن الطائرات البحرية (التابعة للأسطول الخامس والقيادة المركزية للقوات الأمريكية)، مع ٦٨٠ عنصراً من البحرية الأمريكية و ٤٥ عنصراً من رماة البحرية.

ب- من بريطانيا

٤٠ عنصراً من القوات الجوية الملكية، وطائرتا تموين بالوقود من نوع "V.C 1.0".

٢- في قطـر

من الولايات المتحدة

مخازن ومعدات وأسلحة وذخائر حربية تكفي لتجهيز لواء مدرع، ولمدة ٤ أشهر مبدئياً، مع ٣٧ عسكرياً أمريكياً. ويوجد كذلك في قطر "قاعدة عسكرية جوية أمريكية" هي الأكبر خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية، وهي قاعدة "خور العُديد"، كما تحتفظ في هذه القاعدة بقوة جوية قتالية. ويوجد في كل من قطر والبحرين مراكز رئيسية للقيادة المركزية للقوات الأمريكية، تستخدم الموانئ والمطارات في هذين البلدين كقواعد لقطع الأسطول البحري الأمريكي، وكذلك للقوات الجوية الفرنسية والإنكليزية العاملة في الخليج.

٣ ـ في الكويت

بالإضافة الى ٩٠٤ عناصر من الأمم المتحدة و١٩٥ مراقباً دولياً (من ٣٢ دولة)، يوجد:

أ - من بريطانيا

١٢ طائرة تورنادو من سلاح الجو البريطاني.

ب - من الولايات المتحدة

٤٦٩٠ عسكرياً منهم: ٢٦٠٠ من جيش البر، مع مخازن ومعدات وأسلحة وذخائر حربية تكفي للواء مدرع (مؤلف من كتيبتي دبابات وكتيبة مؤللة وكتيبة مدفعية)، ولمدة ٤ أشهر مبدئياً، و٢٠٠٠ من قوات جوية مؤلفة من مفارز طائرات قتالية، وطائرات هليكوبتر يتغير تشكيلها، ومن ٨٠ عنصراً من رماة البحرية، و١٠ عناصر من البحرية. وترتبط الكويت مع كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا بمعاهدات عسكرية وأمنية.

٤- في العربية السعودية

رفضت العربية السعودية إنشاء مخازن أسلحة ومعدات للقوات الأمريكية على أرضها، بعد تحرير الكويت، مما اضطر الولايات المتحدة الى نقل نحو مليون طن من هذه الأسلحة والمعدات الى مناطق أخرى في أوروبا والشرق الأوسط (اسرائيل). مقابل ذلك، تجري القوات الأمريكية والسعودية تدريبات ومناورات مشتركة، وتلتزم الولايات المتحدة بأن تقيم للسعودية نظام دفاع جوي حديثاً. وكانت قد التزمت بأن تعدّ للسعودية جيشاً وطنياً من ٩٠ ألف جندي خلال خمس سنوات (١٩٩١-١٩٩٦)، وقد بلغ الجيش العامل في السعودية عام ٢٠٠١: ١٢٦٥٠٠ جندي (بالإضافة الى ٧٥ ألفاً هو عديد الحرس الوطني العامل)[١٠].

كما يوجد، في العربية السعودية، ما يقدر بـ ٧٠٠٠ عسكري يشكلون ما يسمى "قوات درع الجزيرة"، وهي تتكون من "لواء مشاة" جميع عناصره من بلدان مجلس التعاون الخليجي. وأما الجيوش الأجنبية الموجودة في السعودية فهي:

---

(١٠) بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٢٩ أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها قررت سحب كل قواتها من المملكة العربية السعودية، وذلك في مهلة أقصاها نهاية فصل الصيف لهذا العام، ولن يبقى في المملكة سوى نحو عشرة آلاف جندي أمريكي لأغراض التدريب، وستنقل نحو ١٠٠ طائرة أمريكية من قاعدة الأمير سلطان الجوية إلى القاعدة الأمريكية في قطر. وكان مركز قيادة القوات الجوية الأمريكية قد انتقل، بالفعل، من هذه القاعدة، إلى قطر. ولا ندري مصير القوات الأمريكية التي بقيت في المملكة، بعد احتلال العراق، وبعد التوتر الذي حصل، مؤخراً بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، ثم ما يجري، حالياً، في المملكة، من اضطرابات أمنية.

أ ـ من فرنسا

١٧٠ عسكرياً (خمس طائرات ميراج 2000C، و٦ طائرات نقل وتموين).

ب - من الولايات المتحدة

٥١١٠ عسكريين منهم: ٧٩٠ عسكرياً من القوات البرية، ووحدة صواريخ باتريوت، ووحدة إشارة (وتقوم العناصر بخدمة قصيرة المدى لمدة ٦ أشهر)، و٤٠٥٠ عسكرياً من القوات الجوية، وعدد متغير من الوحدات التي تقوم بخدمة دورية (تتضمن تشكيلات من طائرات عسكرية إف-١٥ وإف- ١٦ وإف-١١٧، وطائرات نقل واستطلاع، وطائرات تجسس يو٢ وإي٣، و٢٠ عنصراً من البحرية و٢٥٠ عنصراً من رماة البحرية). وتتناوب على التمركز في المملكة عناصر من القوات الجوية والبرية الأمريكية.

ج- من بريطانيا

٢٠٠ عسكري (٦ طائرات مقاتلة من نوع تورنادو GR-1A).

٥- في عُمان

٩٥٠ عسكرياً أمريكياً منهم: ٦٩٠ من جيش البر و٢٠٠ من القوات الجوية و ٦٠ من القوات البحرية.

٦- في الإمارات العربية المتحدة

٣٩٠ عنصراً من الطيارين الأمريكيين.

٧- في البحر المتوسط

نحو ١٤ ألف جندي أمريكي (منهم ٢١٠٠ من رماة البحرية مع الأسطول السادس الأمريكي (قيادته في ايطاليا). ويوجد: ٣ غواصات نووية، ومجموعة قتال مؤلفة من حاملة الطائرات (يو .إس .إس. جورج واشنطن) و٦ سفن سطح قتالية وسفينة مساندة سريعة، ومركبا إبرار وناقلتا وقود، وسفينة تذخير، وسفينة مخزن وتموين في البحر، وسفينة قاطرة للسفن، وعمارة مؤلفة من ٤ مراكب مع تجهيزات قتال لحملة، مع ألفين من رماة البحرية .. كما توجد وحدة معدّة للعمليات الخاصة التي تبحر على متن مجموعة من السفن

البرمائية الجاهزة. وعلى رغم أن لا علاقة (جغرافية) بين البحر المتوسط والخليج العربي، فإن الوجود العسكري الأمريكي، في ذلك البحر، يشكل خطراً اكيداً على بلدان هذا الخليج، كما على سواها من بلدان الجوار العربي.

٨- على سواحل البحر الأحمر والخليج العربي

قواعد بحرية متعددة للأسطول الخامس الأمريكي مهمتها مراقبة العراق وإيران وبلدان الخليج والشرق الأوسط [(١١)]. (توجد قيادة هذا الأسطول في المنامة بالبحرين، وهو يتألف عادة من: غواصة نووية، ومجموعة قتال مؤلفة من حاملة طائرات وست سفن سطح قتالية و٣ سفن برمائية و٤ سفن للتدابير المضادة للألغام، وهو منتشر في البحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي). وكانت أعداد الجنود الأمريكيين في دول الخليج، وأعداد السفن الحربية وحاملات الطائرات الأمريكية في مياه هذه الدول، تزداد عند كل أزمة كانت تقع مع العراق أو إيران. ففي الأزمة التي وقعت بين العراق ولجنة التفتيش الدولية التابعة للأمم المتحدة (في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨) بلغت القوة الجوية والبحرية الأمريكية في مياه الخليج ما يلي:

- حاملتا الطائرات "جورج واشنطن" و"نيميتز" اللتان بقيتا في مياه الخليج وقتاً غير قصير (بعد استبدال الحاملة إندبندانس بالحاملة نيميتز).

- أكثر من ٣٠ سفينة حربية وأكثر من ٢٥٠ طائرة (قاذفة ومقاتلة).

وبلغ الوجود العسكري الأمريكي ذروته في الخليج عند إعلان الحرب الأخيرة على العراق، إلا أنه انحسر، بعد ذلك.

٩- في بحر العرب

وحدات من الأسطول السابع الأمريكي، وحاملة الطائرات الأمريكية (يو. إس. إس. أبراهام لنكولن).

---

(١١) *The Military Balance* (London: International Institute for Strategic Studies, 2001-2002), pp. 26-27, 56, 78, 129, 137, 143, 145 and 149.

ثالثاً : القواعد والتسهيلات
التي تستفيد منها القوات الأجنبية في الخليج

أما في ما يتعلق بالقواعد والتسهيلات (التي تقدمها بلدان الخليج للقوات الأجنبية، أمريكية وغيرها) فقد اعتمدنا لتبيانها ما ورد في موقع "الجزيرة" على الانترنت (الجزيرة. نت Aljazeera.net) من معلومات مهمة مستندة الى العديد من المراجع والمصادر القيّمة، بالإضافة الى المصدر الذي سبق أن اعتمدناه(١٢)، وفي ما يلي موجز لهذه المعلومات:

١- في البحرين

تقدم البحرين تسهيلات عسكرية مهمة للقوات الأمريكية في عددٍ من مطاراتها وموانئها وقواعدها العسكرية مثل: مطار المحرق، وميناء سلمان، وقاعدة الشيخ عيسى الجوية، وقاعدة الجفير العسكرية (بالقرب من المنامة)، وتعتبر هذه الأخيرة من أهم القواعد العسكرية في الخليج بالنسبة الى القوات الأمريكية، إذ تتمركز فيها قيادة الأسطول الخامس وقيادة القوات الخاصة (الأمريكيتان).

٢- في قطر

اتخذ الوجود العسكري الأمريكي في قطر في الفترة الأخيرة طابعاً استفزازياً بالنسبة الى الجماهير العربية الرافضة لهذا الوجود، فبالإضافة الى قاعدة "خور العُديد" العسكرية التي تُجهز حالياً بأحدث التجهيزات، لكي تكون أهم قاعدة عسكرية أمريكية خارج الولايات المتحدة الأمريكية (بالإضافة الى أنها الأكبر)، خصوصاً بعد نقل مقر القيادة المركزية من فلوريدا إليها، فإن ما تحظى به القوات الأمريكية من تسهيلات في قطر يفوق أية تسهيلات تحظى بها خارج ديارها، وخصوصاً في معسكر "السيلية" ومطار "الدوحة" الدولي ومنطقة "أمسيعيد". ويبلغ عديد القوات الأمريكية المتمركزة في قطر: ٣ آلاف جندي و١٧٥ دبابة، وفيها عدد من طائرات الاستطلاع، ووحدات للعمل ضد الألغام.

---

(١٢) المصدر نفسه.

٣- في الكويت

تتمركز القوات الأمريكية في معظم المواقع العسكرية الكويتية، وتتعاون بصورة فعّالة مع الجيش الكويتي. والقواعد التي تتمركز فيها هذه القوات هي: قاعدة أحمد الجابر الجوية، ومعسكر الدوحة، وجزيرة فيلْكا، ومطار الكويت، وميناء الأحمدي، إلا أن أهم هذه القواعد هي: قاعدة علي السالم، ومعسكر أريفجان حيث تتمركز قوات من مختلف الأسلحة (الجوية والبرية والبحرية، والقيادية).

ويوجد، في الكويت من سلاح الجو الأمريكي: ٥٢ طائرة مقاتلة و٧٥ طائرة هليكوبتر أباتشي، وعدد من وحدات "الباتريوت" المضادة للصواريخ، كما يوجد نحو عشرة آلاف جندي أمريكي (دون حساب أعداد الفرق والوحدات، البرية والجوية، التي اتخذت من الكويت قاعدة للانطلاق في الحرب الأخيرة على العراق).

٤- في العربية السعودية

تحظى القوات الأمريكية بتسهيلات عديدة في الدمام والهفوف والخبر وتبوك وينبع، وفي قاعدة الملك عبد العزيز بالظهران، وقاعدة الملك فهد البحرية بجدة، وقاعدة الملك خالد الجوية بأبها، وقاعدتي الرياض والطائف العسكريتين، وقاعدة الأمير سلطان الجوية جنوب الرياض (وهي الأكثر إشغالاً من قبل هذه القوات). وقد كان من المقرر أن تسحب الولايات المتحدة كل قواتها من السعودية في آخر صيف ٢٠٠٣، والأغلب أن ذلك كان لأسباب أمنية.

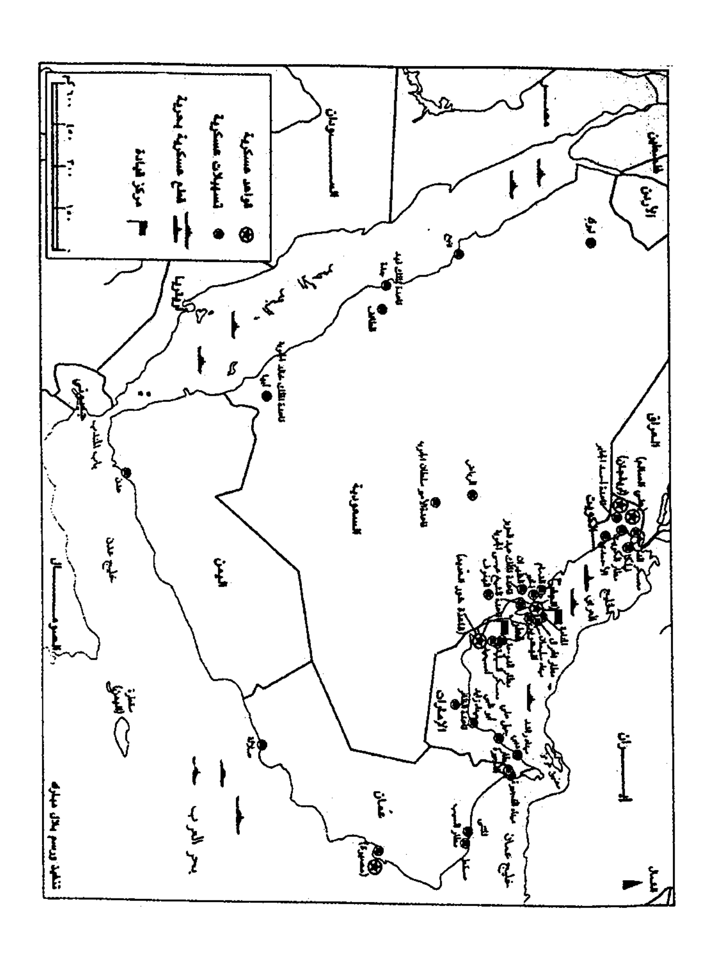
٥- في عُمان

بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والحرب على أفغانستان، ثم على العراق، أضحت عُمان من أهم القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج، فلهذه القوات تسهيلات في ميناء قابوس بمسقط، وفي ميناء صلالة، ومطار السيب الدولي، كما أن لهذه القوات وجوداً في القواعد العسكرية الرئيسية، مثل: قاعدة "المثنى "الجوية، وقاعدة "مصيرة" العسكرية التي تعتبر أكثر القواعد العسكرية الخليجية إشغالاً من قبل القوات الأمريكية (يوجد نحو ٣

آلاف عسكري أمريكي في عُمان مع عناصر بحرية وجوية).

٦ - في الإمارات العربية المتحدة

للقوات الأمريكية تسهيلات مختلفة في عدد من المواقع والقواعد الإماراتية مثل: قاعدة الظافر الجوية بأبو ظبي، ومطار الفجيرة الدولي، وميناءي رشيد وجبل علي بدبي، وميناء الفجيرة، وميناء زايد، ولا يوجد قواعد عسكرية للأمريكيين في الإمارات (على رغم وجود نحو ٥٠٠ عسكري أمريكي وبعض طائرات الاستطلاع الأمريكية).



٧ - في اليمن

للقوات الأمريكية تسهيلات شتى في اليمن، وقد اتسع نطاق هذه التسهيلات بسبب الحملة التي أعدّت للعدوان على العراق. ويعتبر ميناء عدن، ذو الموقع الاستراتيجي، الموقع الرئيسي لتأدية مختلف الخدمات للقوات الأمريكية، مثل خدمات الوقود والصيانة التي تقدم لوحدات البحرية الأمريكية.

ونجد في جريدة **لوموند** الفرنسية، وفي عددها الصادر بتاريخ ٢١ آذار/ مارس عام ٢٠٠٣، أي في بداية الحرب على العراق، تحديداً للقواعد والتسهيلات المنتشرة (للقوات الأمريكية) في أقطار الخليج العربي، على الشكل التالي:

في الكويت

- معسكر لسلاح البر مع مخازن معدة سلفاً في كل من: الدوحة وأريفجان.
- قاعدة لوجيستية في: الأحمدي.
- قاعدة جوية في: أحمد الجابر.
- قاعدة جوية مع معسكر لسلاح البر في: الغُديري.

في العربية السعودية

- قاعدة جوية ولوجيستية في: جدة.
- قاعدة لوجستية في: العقبة.
- قاعدة لسلاحي الجو والبر في: مدينة الملك خالد العسكرية.
- قاعدة جوية في: الظهران.
- قاعدة جوية ولوجيستية في: قاعدة الأمير سلطان.

في قطر

- قاعدة جوية ولوجيستية في: العُديد.
- معسكر "السيلية" القيادي.

- مخازن معدة سلفاً في: الدوحة.

في البحرين

- قاعدة جوية ولوجيستية في: المنامة.

في الإمارات العربية المتحدة

- قاعدة جوية في: الظافر.

- قاعدة لوجيستية في كل من: ميناء زايد، وجبل علي، ودبي، والفجيرة.

في عُمان

- قاعدة لسلاحي الجو والبر، مع مخازن معدة سلفاً، في: ثمريت.

- قاعدة جوية، مع مخازن معدّة سلفاً، في: مصيرة.

- قاعدة لسلاحي الجو والبرّ، مع قاعدة لوجيستية ومخازن معدة سلفاً في: السيب ومسقط.

- قاعدة جوية ولوجيستية في: المثنى.

في اليمن

- قاعدة لوجيستية في: عدن.

في البحار

- في الخليج العربي، وخليج عُمان = عدد من السفن الحربية.

- في بحر العرب (المحيط الهندي) = حاملات الطائرات: ابراهام لنكولن، وكونستلّايشن، وكيتي هوك، وحاملة طائرات بريطانية.

- في خليج عدن والبحر الأحمر = سفن حربية.

- في البحر المتوسط = حاملتا الطائرات: هاري ترومان، وتيودور روزفلت، مع سفن حربية.

إلا أن القواعد التي تحتفظ بها الولايات المتحدة الأمريكية في أقطار الخليج العربي بصورة دائمة، ليست سوى مرتكزات أوّلية لحشد الجيوش، البرية والجوية والبحرية، استعداداً لأي حرب محتملة في هذه المنطقة، وقد حشدت أمريكا في حربها الأخيرة على العراق ما يزيد على ٢٥٠ ألف جندي يساندهم سلاحٌ جوي توزّع على القواعد المشار اليها، وعددٌ من السفن الحربية وحاملات الطائرات استقرت جميعها في مياه الخليج العربي وفي البحار المجاورة (انظر الخريطة)، **وهذا ما جعل أرض الخليج العربي وأجواءه وبحاره مساحات مباحة للعداون الأمريكي على بلدٍ عربي هو العراق.**

وفي دراسة قدمتها الجريدة نفسها، في التاريخ نفسه المشار اليه أعلاه (أي في اليوم الثاني للحرب على العراق) عن الحشود العسكرية التي حشدتها كل من أمريكا وبريطانيا، في هذه القواعد، استعداداً لهذه الحرب، جاء ما يلي:

أولاً: القوات الأمريكية:

١- **في الكويت**: ١٤٠ ألف رجل من سلاح البر والبحر، مع ٢٤ طائرة أباتشي مقاتلة (زيدت بعد هذا التاريخ).

٢- **في العربية السعودية**: نحو ٩ آلاف رجل معظمهم من سلاح الجو، في قاعدة الأمير سلطان، وقوام هذه القوة: طائرات قتال إف-١٥ وإف-١٦، مع طائرات أواكس وطائرات تموين.

٣- **في قطر**: نحو ٨ آلاف رجل، في قاعدة القيادة في "السيلية"، وفي قاعدة "العُديد"، مع طائرات إف-١٥ وإف-١٦.

٤- **في البحرين**: نحو ٥ آلاف رجل معظمهم من سلاح البحر، بالإضافة الى قيادة الأسطول الخامس.

٥- **في الإمارات العربية المتحدة**: نحو ١٢٠٠ رجل.

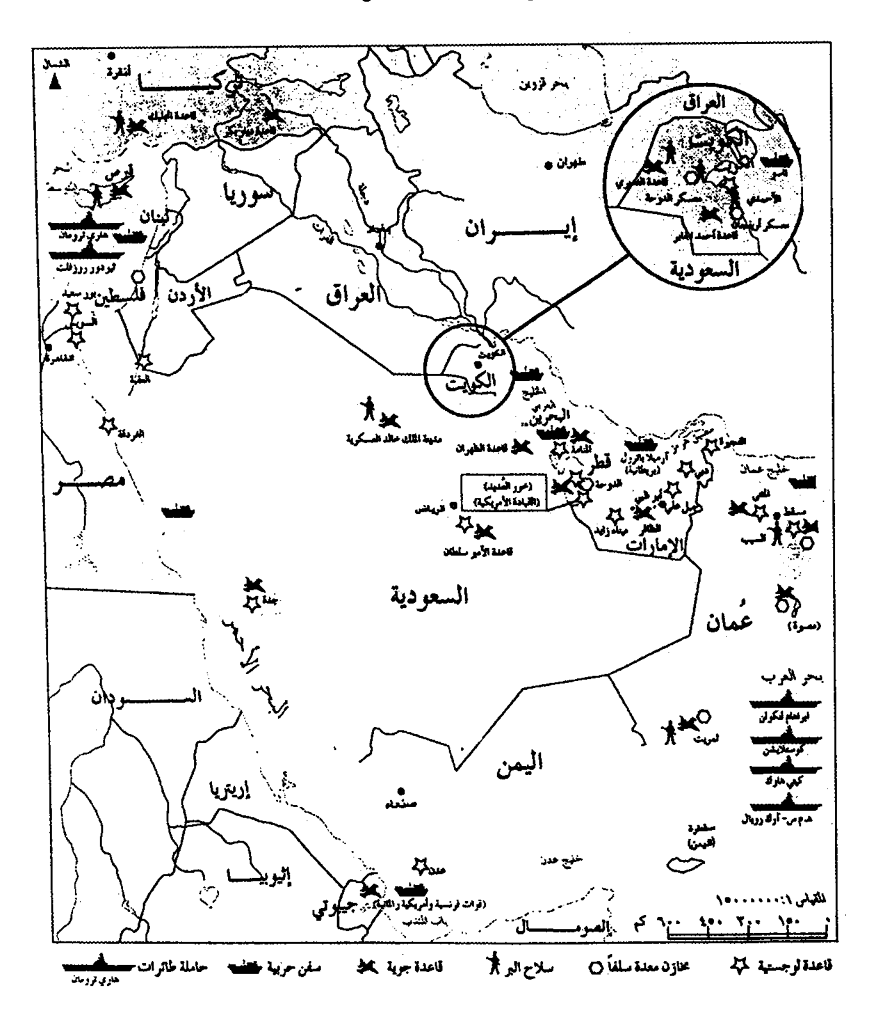
٦- **في عُمان**: نحو ٣ آلاف رجل، مع طائرات قاذفة وطائرات مقاتلة.

٧ - **في البحر**: ٤٨ ألف رجل من سلاح البحر، وذلك في: ٥ حاملات طائرات هي: كونستلآيشن، وكيتي هوك (Kitty Hawk)، وأبراهام لنكولن، وهاري ترومان، وتيودور روزفلت (والسادسة وهي "نيميتز" كانت،

في ذلك اليوم، في طريقها الى الخليج). وعلى كل واحدة من هذه الحاملات: نحو ٨٠ طائرة منها ٥٠ طائرة مقاتلة.

بالإضافة الى ذلك يوجد في مياه الخليج العربي: ٢٦ سفينة عائمة (Navire de surface) و٢٠ سفينة برمائية، و١٢ عمارة مساندة.

ثانياً: القوات البريطانية: ٤٣٥٠٠ رجل منهم: ٤ آلاف رجل من البحرية الملكية والقوات الخاصة واللواء ١٦ المجوقل، و١٢٠ دبابة شالنجر (Challenger)، ونحو مائة طائرة قتال ونقل، وحاملة طائرات، وحاملة طوافات عابرة للمحيط، وعشرون سفينة وغواصة.



رابعاً : الأضرار الناتجة من الوجود العسكري الأمريكي (والأجنبي) في الخليج

١ - الأضرار المادية

لا شك في أن الثمن الذي تدفعه بلدان الخليج للقوات الأمريكية (والأجنبية) المقيمة على أرضها، وفي مياهها، والمستخدمة لأجوائها، مادياً ومعنوياً، وطنياً وقومياً، يظل أعلى بكثيرٍ من المنفعة المستوفاة من هذه القوات، والخدمات التي تقدمها لأمنها واستقرارها. فبالإضافة الى "وضع اليد" على الموارد النفطية لهذه الدول والتحكم بها، يتم نهب خزائن الدول المضيفة سواء عن طريق نفقات الجيوش المتمركزة على أرضها، أو عن طريق بيعها أسلحةً لا تحتاجها ولا تستطيع استيعابها، كما جرى مع عددٍ من هذه الدول بعد حرب الخليج الثانية. وفي حساب بسيطٍ لنفقات الدفاع التي ترتبت على دولة الكويت (كنموذج، أو كمثال، ليس أكثر) خلال عامي ١٩٩٠ و١٩٩١، يتبين لنا فداحة هذه النفقات، وإن كنا ضمناً نبرر لدولة الكويت الاستعانة بالقوات الأجنبية بعد احتلالها من قبل العراق، وخصوصاً بعد "اللاموقف" العربي تجاه هذا الاحتلال (والذي سبق أن شرحناه في مطلع هذا الفصل).

لقد دفعت دولة الكويت خلال عامي ١٩٩٠ (اجتياح الكويت وحشد الجيوش الأجنبية لتحريرها)، و١٩٩١ (حرب الخليج الثانية) ما مقداره :

الجدول رقم (٥ ـ ١)

مدفوعات دولة الكويت خلال عامي ١٩٩٠ ـ ١٩٩١

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي)	نفقات الدفاع (بالدولار الأمريكي)	النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي
١٩٩٠	٢٥,٣٠ بليون	١٣,١٠ بليون(**)	٥١,٧٥
١٩٩١	١١,٢١ بليون	١٦,٧٦ بليون(*)	١٤٩,٥٠
مجموع السنتين	٣٦,٥١ بليون	٢٩,٨٦ بليون	٨١,٧٨

الملاحظات :

(*) تتضمن نفقات الدفاع للعام ١٩٩٠.

(**) تتضمن نفقات الدفاع للعام ١٩٩١.

المصـــدران : *U.S. Military Defense* (Fountain & Valley, CA: Data Search Associates, 1991-1992), p. 110, and U.S. Military Defense (Fountain Valley, CA: Data Search Associates, 1993-1994), p. 120.

ويستنتج، من ذلك، ما يلي:

١- دفعت الكويت ما يزيد عن نصف ناتجها المحلي الاجمالي للعام ١٩٩٠، كنفقات دفاع، ودفعت كامل ناتجها المحلي الاجمالي للعام ١٩٩١ زائد نصف هذا الناتج، كنفقات دفاع.

٢- يكون مجموع ما دفعته الكويت، كنفقات دفاع، عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ =

١٣,١٠ + ١٦,٧٦ = ٨٦، ٢٩ بليون دولار، أي ما يساوي: ٨١,٧٨ بالمئة من مجموع الناتج المحلي للسنتين.

٣- اعتُمد لحساب الناتج المحلي الإجمالي للعام ١٩٩٠ المعطيات الاقتصادية حتى منتصف العام (بدء الاجتياح)، وبلغ مجموع الخسائر في الواردات، وكذلك الأضرار، ما يراوح بين ١٠ و ٥٠٠ بليون دولار.

٤- تتضمن نفقات الدفاع لعام ١٩٩٠ مبلغ ١١,٦ بليون دولار دفعت كنفقات حرب لأمريكا وانكلترا.

٥- تتضمن نفقات الدفاع لعام ١٩٩١ مبلغ ٧,٤٦ بليون دولار (من خارج الموازنة) كنفقات لعملية "عاصفة الصحراء".

٦- يقدر مجموع نفقات الحرب (حرب الخليج الثانية) بـ .١٠ بليون دولار، يضاف اليها مبلغ .٩ بليون دولار أضيفت الى ميزانية الدفاع لعامي ١٩٩١و ١٩٩٢.

٧- تتضمن ميزانية الدفاع لعامي ١٩٩٢و ١٩٩٣ أثمان الأسلحة التي حصلت عليها الكويت في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٢، ولا تتضمن مدفوعات، خارج الميزانية، لحرب الخليج.

٨- لا تتضمن ميزانية الدفاع للعام ١٩٩٤ مبلغ ١١,٨ بليون دولار كميزانية إضافية لشراء الأسلحة خلال فترة ١٢ عاماً.

٩ - لا تتضمن نفقات الدفاع لعام ١٩٩٤ نفقات انتشار القوات الانكليزية والأمريكية في الخليج عام ١٩٩٤ والتي بلغت ٣٠٠ مليون دولار دفعت عام ١٩٩٥.

١٠- بلغت نفقات "اليونيكوم" (UNIKOM) عام ١٩٩٤ مبلغ ٦٩ مليون دولار(١٣).

٢ - الأضرار المعنوية

تتعدد الأضرار المعنوية التي تلحق ببلدان الخليج التي أباحت، طائعة أم مكرهة، أرضها وأجواءها ومياهها الاقليمية للجيوش الأجنبية، وخصوصاً الأمريكية، ويكون هذا الضرر، إما مباشراً يلحق بالدولة المضيفة، وإما غير مباشرٍ يلحق بدول الجوار، او بالأمن القومي للأمة.

أ- في ما يتعلق بالدولة نفسها

لا بد من القول إن أي وجودٍ عسكري على أرضها، لدولة عظمى، كالولايات المتحدة الأمريكية، ولو كان الهدف منه إنشاء غطاء أمني يقيها من أي عدوانٍ، إقليمي أو دولي، عليها، يحدّ من حريتها وسيادتها واستقلالها وقرارها الحر، ويجعل تلك الدولة العظمى شريكة فاعلة في تقرير سياسة الدولة المضيفة، داخلياً وخارجياً، بذريعة تحقيق الأمن لقواتها، فلا يحق، مثلاً، للدولة المضيفة أن تعقد معاهدة (عسكرية خصوصاً) مع أية دولة أخرى، بما يمكن أن يمسّ أمن الجيوش الأجنبية المقيمة على أرضها، وأهم مثالٍ على ذلك تعثر تنفيذ "إعلان دمشق" الذي اتفق عليه بين دول "مجلس التعاون الخليجي" ومصر وسوريا، ووضع في دمشق يومي ٥ و ٦ آذار/ مارس عام ١٩٩١، أي بعد الاجتياح العراقي للكويت مباشرة. ولا يخفى أن

---

(١٣) *The Military Balance* (London: International Institute for Strategic Studies, 1991-1992), p. 110; *The Military Balance* (London: International Institute for Strategic Studies, 1993-1994), p. 113, and *The Military Balance* (London: International Institute for Strategic Studies, 1994-1995), p. 133.

إلا أن **التقرير العالمي للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٢** يقدر «نفقات الدفاع» في الكويت لعام ١٩٩٠ بنسبة ٤٨,٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، فإذا اعتبرنا أن «الناتج المحلي الإجمالي» لدولة الكويت عام ١٩٩٠ هو ٢٥,٣٠ بليون دولار، فتكون نفقات الدفاع قد بلغت ١٢,٢٧ بليون دولار. واليونيكوم: UNI-KO-M (United Nation Iraq-Kweit Observation Commission) (لجنة الأمم المتحدة للمراقبة العراقية ـ الكويتية) وقد شكلت هذه اللجنة في نيسان/أبريل عام ١٩٩١، بعد انسحاب القوات العراقية من الكويت، وكانت مهمتها مراقبة المنطقة الحدودية بين الكويت والعراق، ثم توقفت عن العمل بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٧ قبيل الحرب الأمريكية البريطانية على العراق.

الوجود العسكري الأمريكي في الكويت، بعد تحريرها، هو المانع الأساسي لتنفيذ هذا الإعلان، وخصوصاً في ما يتعلق بتنفيذ الفقرة (ب) من البند (ثانياً: في المجال السياسي والأمني) التي تؤكد التزام الأطراف المشاركة بـ"معاهدة الدفاع المشترك... بين دول الجامعة، وعزمها على العمل المشترك لضمان أمن وسلامة الدول العربية"، وتعتبر "أن وجود القوات المصرية والسورية على أرض العربية السعودية ودول عربية أخرى، في منطقة الخليج، تلبية لرغبة حكوماتها، بهدف الدفاع عن أراضيها، يعتبر نواة لقوة سلام عربية تعدّ لضمان أمن وسلامة الدول العربية في منطقة الخليج، ونموذجاً يحقق ضمان فعالية النظام الأمني العربي الدفاعي الشامل"[١٤].

ب - في ما يتعلق بدول الجوار

لا مجال لنفي الأخطار التي تحيق بدول الجوار من جراء الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، فالأساطيل الأمريكية المقيمة في الخليج العربي، وكذلك القوات الأمريكية المتمركزة في كل من سلطنة عُمان وقطر والبحرين والكويت، تشكل تهديداً مباشراً لكل الأقطار العربية المجاورة للخليج. فمن الكويت، انطلقت الجيوش الأمريكية في حربها الأخيرة على العراق، كما استخدمت الطائرات والسفن الحربية الأمريكية والبريطانية مطارات الخليج وموانئه وأجواءه وبحاره لضرب العراق، وستظل تشكل تهديداً مباشراً لسوريا ولبنان. وهي، بعكس ذلك، تشكل مظلة مهمة لحليفتها الاستراتيجية اسرائيل إذا ما وقعت حرب بين هذه الأخيرة والدول العربية المجاورة، ولنا في الدروس المستفادة من الحروب السابقة بين العرب واسرائيل (السفينة ليبرتي في حرب عام ١٩٦٧، والدعم العسكري المباشر لإسرائيل في سيناء في حرب عام ١٩٧٣) أكبر دليل على ذلك. كما أن الوجود العسكري الأمريكي في الخليج يشكل تهديداً مباشراً للجمهورية الإسلامية الإيرانية، خصوصاً بعد احتلال العراق، إذ أضحت هذه الدولة الإسلامية محاصرة، أمريكياً، من جميع الجهات (من العراق غرباً، ومن أفغانستان شرقاً، ومن

(١٤) انظر النص الكامل لهذا الإعلان في: نايف عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من التعاون إلى التكامل**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٣٨١ - ٣٨٤.

الخليج جنوباً، ومن دول بحر قزوين: مثلث دول طاجكستان وأوزبكستان وقرغيزستان مع جورجيا، حيث القواعد العسكرية الأمريكية، شمالاً).

وكما أن باستطاعة القوات البحرية الأمريكية المقيمة في الخليج أن تقفل "مضيق هرمز"، فإن باستطاعة القوات البحرية الأمريكية المقيمة في بحر العرب وخليج عدن أن تقفل البحر الأحمر، عند "باب المندب" وتهدد دول الجوار الأفريقي مثل إثيوبيا والسودان ومصر واليمن.

ج - في ما يتعلق بالأمن القومي للأمة العربية

يخطئ من يظن أن الأمن القومي للأمة العربية يمكن أن يُجزّأ، وأن كل جزء من أجزاء هذه الأمة، كما رسم الاستعمار حدود كيانه، يمكن أن يوفّر لنفسه "الأمن الذاتي" دونما حاجة الى باقي أجزاء الأمة، خصوصاً "دول الجوار" منه، أي: دونما حاجة الى "الأمن القومي". ولذلك، نرى الجماهير العربية لا تنفك تطالب بإقامة "وحدات" بين أقطارها، طلباً لـ"التكامل القومي" المنشود، ولكن دسائس الاستعمار وأنانية الحكام كانت تُفشل كل مرة أي مسعى من هذا النوع، ومثل "الجمهورية العربية المتحدة" بين مصر وسوريا ليس ببعيد.

والخليج العربي جزءٌ من هذه الأمة، تحتضنه "أمته العربية" من الشمال (العراق وسوريا ولبنان) ومن الشمال الغربي (الأردن وفلسطين) ومن الغرب (مصر والسودان) وتحيط به البحار العربية من الشرق والجنوب والغرب (الخليج العربي وبحر العرب وخليج عدن والبحر الأحمر)، وتجاوره من الشرق كذلك أكبر الدول الاسلامية وأهمها، وأشدها تعاطفاً مع قضايا العرب والمسلمين، وهي "الجمهورية الإسلامية الإيرانية". وتتكامل قدرات الأقطار العربية في ما بينها، بحيث تشكل هذه القدرات، لو اجتمعت، نوعاً من "الاكتفاء الذاتي" للأمة، وبحيث تشكل هذه الأقطار، لو تضامنت واتحدت، الحماية الكافية والأمن اللازم لهذه القدرات، بدلاً من أن تظل عرضة للنهب من الطامعين والمغتصبين. ويخطئ من يظن أن الخليج بحاجة الى حماية "غربية" أو "أمريكية" خصوصاً، بل إن حمايته وأمنه ينبعان من قواه الذاتية أولاً، ثم من قوى أمته أخيراً. وقديماً قيل إن الثوب المستعار لا يدفئ، وإن القوة المستعارة تحمل من الأخطار أكثر مما تقدم من أمان، وإن ما تقدمه القوى

الكبرى للدول الصغرى من "أمان" لا يتعدى ما يتوافق مع مصالحها وأطماعها وأهدافها الاستراتيجية التوسعية.

من هذا المنطلق، نستطيع أن نحدد (بعض) الأخطار التي تشكلها "قوة مستعارة" لأمن الخليج على الأمن القومي للأمة العربية، على الشكل التالي:

أ- بما أن الأمن القومي الذاتي أو "الوطني" لأي جزء من أجزاء الأمة يرتبط ارتباطاً مباشراً بالأمن الذاتي أو "الوطني" لسائر أجزاء الأمة، فإن ما يصيب الجزء المحتل (أو المحمي بجيوش أجنبية) لا بد من أن يؤثر في الأمن الذاتي لباقي الأجزاء، وبالتالي في الأمن القومي للأمة. ولنعطِ مثلاً على ذلك:

لو تعرض الخليج لخطرٍ داهم بسبب وجود قوات أجنبيةٍ على أرضه، خطرٍ ناتج من حربٍ تندلع بين الدولة (أو الدول) التي تمتلك هذه القوات ودولة (أو دول) أخرى، فسيلحق بدول الخليج من الأضرار ما يجعلها كأنما هي شريكة في هذه الحرب، رغماً عنها، ودون أن يكون لها فيها أية مصلحة، وسينعكس ذلك، في نتائجه، على أمن الأمة العربية ومصالحها.

ب- لا شك في أن الدول الخليجية المرتبطة بمعاهدات أمنية مع دول أجنبية، وتقيم على أرضها قوات من تلك الدول، لن تكون حرة في قراراتها السياسية بشكل يجعلها تتلاءم مع باقي الدول العربية المتحررة من وجود أية قوات أجنبية على أراضيها.

ج - لا شك في أن وجود قوات أجنبية على أرض أية دولة خليجية لا بد من أن يعيق، أو أن يحول دون قيام أي تعاونٍ عسكري مع أية دولة عربية، في أي شكلٍ من الأشكال، وتحت أي ظرف من الظروف، إذا كان ذلك التعاون لا يتفق مع مصالح الدولة المالكة لتلك القوات أو أنها ترى فيه تهديداً لأمن قواتها، وفشل تنفيذ "إعلان دمشق"، عام ١٩٩١، أكبر دليل على ذلك.

د - لا شك في أن التكاليف المادية لدولة خليجية تقيم على أرضها قوات أجنبية، بموجب معاهدات أمنية (وقد قدمنا الكويت نموذجاً)، تؤثر في الأوضاع الاقتصادية، لا للدولة الخليجية المعنية وحدها فحسب، بل لباقي الدول العربية المعتمدة في اقتصادها الى حدٍ بعيد على بلدان الخليج. كما أن ذلك لا بد من أن يؤثر في أي مشروع وحدوي مستقبلي، اقتصادي (السوق

العربية المشتركة) أو عسكري (هيئة التصنيع الحربي) أو علمي تقني يمكن للدول العربية مجتمعة أن تسعى لإنجازه، ذلك وفقاً لمبدأ (التكامل الاقتصادي) بين هذه الدول.

هـ - لا شك في أن وجود قوات أجنبية على أرض الخليج يربط أمن الخليج، وبالتالي الأمن القومي العربي، بشكلٍ أو بآخر، بأمن الدولة (أو الدول) المالكة لهذه القوات، كما أنه يتحكم بسياسة التسلّح في بلدان الخليج، إذ تسعى تلك الدولة (أو الدول) لربط هذه السياسة التسلّحية بسياستها هي، وهو ما يؤثر سلباً في السياسة القومية للتسلح العربي، خصوصاً إذا كانت هذه الدولة الأجنبية هي أمريكا، مما يعني اختلالاً مستمراً في الموازين العسكرية بين العرب (مجتمعين) وبين الكيان الصهيوني.

ونستطيع أن نستلهم مما كتبه اللواء طلعت مسلم في تحديده للأخطار الناجمة عن وجود قوات عسكرية أجنبية في أي قطر من أقطار الوطن العربي، النتائج المحتملة على الأمن القومي للأمة العربية. وقد أورد اللواء مسلم جملة من النتائج نوجزها في ما يلي:

- يربط الأمن الذاتي للدولة المستضيفة، وهو جزء من الأمن القومي للأمة، بأمن الدولة (أو الدول) التي تمتلك تلك القوات.

- يزجّ الدولة المستضيفة، وبالتالي الأمة، في استقطابات وتكتلات دولية هي في غنى عنها لو كانت حرة على أرضها مستقلة بها.

- يجرّ الدولة المستضيفة، وبالتالي الأمة، الى صراعات إقليمية لم تكن مضطرة لأن تشترك بها لولا وجود تلك القوات على أرضها.

- يهدد أمن الدول العربية كلها، وبالتالي الأمن القومي العربي، عن طريق الضغط السياسي على الإرادة الجماعية لهذه الدول.

- يستنزف موارد الدولة المستضيفة بشكل يؤثر في موارد باقي الدول العربية، بسبب التكامل الاقتصادي بين هذه الدول.

- يحدّ من قدرة الدولة المستضيفة، وبالتالي من قدرة الأمة، على الخلق والإبداع، في مختلف المجالات، وخصوصاً في مجال صناعة الأسلحة والتقدم العلمي، لارتباط ذلك بسياسة الدولة المالكة لتلك القوات، والتي لا بد من

أن تفرضها على الدولة المستضيفة.

- ربما تلعب تلك القوات دوراً مضراً في المجتمع الذي تتعامل معه في الدولة المستضيفة، كأن تحرض الأقليات والطوائف، بعضها على البعض الآخر، أو على التمرد والانفصال، وما شابه.

- ربما تسعى تلك القوات، وفقاً لسياسة الدولة التي تنتمي اليها، الى خلق روح التباعد والتنافر بين شعوب الأقطار العربية والشعب العربي في القطر الذي تتمركز فيه، مما يعرقل أي تقارب بين هذه الأقطار يمكن أن يؤدي الى التضامن أو الوحدة.

- ربما تسعى تلك القوات، كذلك، الى خلق روح التباعد والتنافر بين شعب القطر الذي تتمركز فيه، وشعوب دول الجوار.

- ربما تسعى الى إحباط أي جهدٍ للتطور والتنمية في القطر الذي تتمركز فيه، بحيث يظل هذا القطر بحاجة الى تلك الدولة، أو قواتها، في الكثير من شؤونه، الأمنية وغير الأمنية[١٥]. (انتهى ملخص أفكار اللواء مسلم).

على الصعيد العملي، أدى الاحتلال الأمريكي للخليج الى تسهيل احتلاله للعراق، فمن أرض الكويت، انطلقت القوات الأمريكية (كما سبق أن قدمنا)، نحو جنوب العراق، وصولاً الى بغداد، بينما لم تستطع الولايات المتحدة تنفيذ "استراتيجيتها العسكرية" التي كانت معدّة للإطباق على العراق، من الشمال (تركيا) ومن الجنوب (الكويت) بشكل "فكي كماشة"، وذلك بسبب امتناع تركيا عن السماح للجيوش الأمريكية بغزو العراق انطلاقاً من أراضيها.

وعلى الصعيد العملي، كذلك، أدى احتلال العراق الى تشكيل خرق كبير لما يسمى بـ"الأمن القومي العربي"، اذ إنه، باحتلال العراق اتسع هذا الخرق ليشمل "الكتلة الشرقية" من الوطن العربي بكامله، ابتداءً من اليمن جنوباً، الى العراق شمالاً، مروراً بمعظم دول الخليج، وكذلك مياه بحر العرب

---

(١٥) انظر التفاصيل في: طلعت مسلم، **الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٢٣٣ ـ ٢٥١.

وخليج عُمان والخليج العربي، وهكذا، أصبح الجناح الشرقي للأمة محتلاً، كما أصبح التواصل (الاستراتيجي والجغرافي) بين الحليف الطبيعي للعرب (وهو إيران) وبين "قلب الكيان العربي"، أي سوريا، وبعدها مصر، وأفريقيا العربية بكاملها، غير ممكن.

تلك هي "الاستراتيجية الأمريكية" لضرب "الأمن القومي العربي" في الصميم، تحقيقاً لمصالح أمريكا وحليفتها اسرائيل.

ويتساءل المرء، إزاء هذا الواقع :

١- هل سيظل الوجود العسكري، الأمريكي خصوصاً، والأجنبي عموماً، على أرض بلدان الخليج وفي مياهها، الى ما لا نهاية؟ وهل أنه، طالما ظلت بلدان الخليج ضعيفة عسكرياً، لا بد من أن تظل قوات أجنبية على أرضها لكي تحميها من عدوٍ ربما كان وهمياً؟

٢- وهل أن من حق الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها الدولة الأقوى والمهيمنة في الكون كله، وفي هذا الزمن بالذات، أن تفرض نفسها على كل دولة صغيرة، إذا ما رأت أن في ذلك مصلحة لها، سواء رغبت تلك الدولة أم لم ترغب؟

٣- وهل أن الردع والزجر أضحيا بيد الولايات المتحدة وحدها، دون سواها، باعتبارها الدولة العظمى بلا منازع؟ وأين أصبحت هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وما حمّلهما النظام العالمي من مسؤوليات بهذا الصدد؟

والجواب الوحيد عن هذه الاسئلة يظل في التفتيش عن حلٍ ينبع من خصائص الدول الضعيفة نفسها، وعلى مختلف الصعد، دولية أم إقليمية أم قومية أم دينية أم مصلحية.

وهذا هو ما سيكون موضوع بحثنا، في القسم التالي.



القسم الثاني

الخيارات
الممكنة والمرتجاة



الفصل السادس

الخليج ... إلى أين؟

الخليج، الى أين؟

غالباً ما يتردد هذا السؤال على ألسنة الباحثين في شؤون الخليج، خصوصاً أولئك الذين يتعمقون في دراسة المكوِّنات السكانية والاقتصادية والاجتماعية لهذه البلاد دون أن يحصلوا على جواب شاف.

١ - تبلغ مساحة بلدان الخليج (وهي دول ما يسمى بـ"مجلس التعاون الخليجي" أو دول شبه الجزيرة العربية باستثناء دولة اليمن)، نحو مليونين ونصف المليون كلم[٢] (٢,٤٦٩٧٩٣ كلم[٢])، ويبلغ عدد سكانها نحو ٣١ مليون نسمة (٣٠,٧٥١٠٠٠ نسمة)، ويبلغ الناتج الإجمالي (GDP) لهذه الدول مجتمعةً نحو ٣١٣,٥ بليون دولار سنوياً (احصاءات عام ٢٠٠٢)، ويعني ذلك أن "مجلس التعاون الخليجي"، بدوله مجتمعة، يعتبر من أكبر الدول العربية مساحة وأكثرها غنى وأقلها سكاناً. ذلك أنه، إن كانت الكثافة السكانية في مجموع دول الخليج تبلغ ما نسبته ١٢,٤٥ نسمة للكلم[٢] الواحد، فإن احصاءً لعدد السكان الخليجيين، دون الأجانب، يخفض من هذه النسبة الى حدٍ كبير. ويتضح ذلك من الجدول رقم (٦ ـ ١).

الجدول رقم (٦ ــ ١)

أعداد السكان الخليجيين والأجانب في الدول الخليجية

الدولة	عدد السكان	نسبة الخليجيين (بالمئة)	نسبة الأجانب (بالمئة)	عدد السكان الخليجيين
الإمـــــارات العربية المتحدة	٢,٥٧١٠٠٠	٢٤	٧٦	٦١٧,٠٤٠
البحرين	٦٢٦٠٠٠	٦٣	٣٧	٣٩٤٣٨٠
السعودية	٢٢,٢٠٥٠٠٠	٧٣	٢٧	١٦,٢٠٩٦٥٠
عُمان	٢,٦٧٤٠٠٠	٧٣	٢٧	١,٩٥٢٠٢٠
قطر	٦١٠٠٠٠	٢٥	٧٥	١٥٢٥٠٠
الكويت	٢,٠٦٥٠٠٠	٣٥	٦٥	٧٢٢٧٥٠
المجموع	٣٠,٧٥١٠٠٠			٢٠,٠٤٨٣٤٠ نسمة

فيكون عدد سكان دول الخليج من أهل البلاد، أي الخليجيين، نحو ٢٠,٥ مليون نسمة، وتكون الكثافة السكانية في مجموع هذه الدول بنسبة ٨,١١ نسمة للكلم[٢] الواحد، وهي نسبة متدنية الى حدٍ كبير.

ويشير **تقرير التنمية الإنسانية العربية** للعام ٢٠٠٢ الى أن عدد العمال الأجانب في بلدان الخليج الستة (وهي بلدان مجلس التعاون الخليجي) قد تضاعف خمس مرات، حيث زاد من نحو ١,١ مليون عامل عام ١٩٧٠ إلى ٥ مليون عامل عام ١٩٩٠، وحيث "شكل المغتربون أكثر من ثلثي سكان دول الخليج". وفي عام ١٩٩٩، بلغت نسبة غير السعوديين في العربية السعودية ٢٥ بالمئة من عدد السكان[(١)].

والنسبة الكبرى من الأجانب المقيمين في بلدان الخليج هم من رعايا

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية **الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة** (نيويورك: البرنامج، [٢٠٠٢])، ص ٣١ ـ ٣٢.

دول آسيوية مختلفة، فمنهم الباكستانيون والهنود والإيرانيون، وأما العرب فنسبتهم ضئيلة جداً، ذلك أن هذه الدول شرّعت أبوابها للعمالة الآسيوية منذ فترة طويلة، الى درجة أننا إذا تجولنا في أسواق بعض المدن الخليجية، نحسب أنفسنا في مدن لا تمت الى العربية بصلة، حيث إن اللغة السائدة لدى المقيمين الآسيويين، وهم أصحاب المتاجر الضخمة والمهمة، هي اللغة الإنكليزية، وقد تنبهت بلدان الخليج لهذه الظاهرة المقلقة ولو متأخرة، فشرّعت أبوابها للعمالة العربية، اللبنانية والفلسطينية والمصرية والسورية، بشكل خاص، ومع ذلك، تظل العمالة العربية في الخليج متدنية جداً بالنسبة الى الأجانب الآسيويين. وللدلالة على ذلك، نشير الى أنه:

- في الإمارات العربية المتحدة، تبلغ نسبة العمالة العربية ١٢بالمئة (للتذكير: نسبة الأجانب ٧٦ بالمئة).

- وفي البحرين، تبلغ هذه النسبة ١٠ بالمئة (نسبة الاجانب ٣٧ بالمئة).

- وفي السعودية، تبلغ هذه النسبة ٦ بالمئة (نسبة الاجانب ٢٧ بالمئة).

- وفي الكويت، تبلغ هذه النسبة ٣٥ بالمئة (نسبة الأجانب ٣٥ بالمئة)[٢].

ولم تشر الإحصاءات الى نسبة العمالة العربية في كل من عُمان وقطر. والذي يثير القلق، في هذا المجال، هو افتقار بلدان الخليج الى استراتيجية محددة لتنمية القوى والموارد البشرية في البلاد "في إطار تنمية المجتمع ككل"، وافتقارها، كذلك، الى "الأجهزة القادرة على التخطيط" لتنمية هذه الموارد، وخصوصاً في "الدول الصغرى" منها[٣].

---

(٢) هذه الأرقام مأخوذة من: *The Military Balance* (London: International Institute for Strategic Studies, 2001-2002).

(٣) نادر فرجاني، **الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ١٧٣.

وقد جاء في التقرير: أن أربع دول عربية مصدرة رئيسية للنفط تصنف بلداناً عالية التنمية البشرية، وعلى رأسها دولة الكويت التي تكاد تضاهي كندا في هذا المجال. انظر: الأمم المتحدة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق فرص للأجيال القادمة**، ص ٢٤.

لا شك في أن المخاطر التي تثيرها العمالة الأجنبية (الآسيوية خصوصاً) في بلدان الخليج، لا تهدد الهوية العربية لهذه المنطقة فحسب، بل تهدد كذلك المجتمع الخليجي برمته، وذلك كله ناجم عن التربية الاجتماعية السائدة في المجتمع الخليجي من جهة، وعن قصور هذا المجتمع في الاعتماد على النفس، وفي ضرورة الحدّ من الاعتماد على العمالة الوافدة من جهة أخرى. فبالإضافة الى ضرورة تنظيم المجتمع الخليجي وتطويره وفق أسس علمية متطورة تؤدي الى ارتفاع ملحوظ في نسبة السكان الخليجيين[٤]، لا بدّ من أن يرافق ذلك توجيه تربوي يهدف الى الانتقال بهذا المجتمع من حال الاتكال على الغير الى حال الاعتماد على النفس، حتى في الأعمال العادية التي لا يزال الخليجي ينأى بنفسه عنها. على أنه من الضروري في هذه المرحلة الانتقالية، منح العمالة العربية الأفضلية على سواها من العمالات الأجنبية، إن هي تساوت في الكفاءة، وذلك وفق برنامج زمني مرحلي ينتهي بطغيان العمالة العربية على غيرها من الأجناس الأجنبية، في الخليج، حفاظاً على هويته القومية.

إن أخطر ما يواجه المواطن الخليجي في بلده، هو شعوره بالضعف والعجز عن التأثير في قرارات الدولة، وذلك بسبب طغيان العنصر الأجنبي وزيادة عدد الوافدين الأجانب على عدد السكان الاصليين، وتسعى بعض دول الخليج اليوم الى زيادة عدد الوافدين العرب لخلق شيء من التوازن في البلاد من الناحية القومية على الأقل.

وتبقى المشكلة الكبرى عند الخليجيين هي افتقادهم لـ"الأمن القومي العربي" الذي بدا متهالكاً، بل منعدماً، خصوصاً بعد خروج مصر من الصراع المسلح مع الكيان الصهيوني، بسبب معاهدة كامب ديفيد، حيث يفتقد، لا الخليجيون فحسب، بل العرب جميعاً، مظلة "الأمن القومي العربي"، وحيث تبدو مسألة "أمن الخليج" ثانوية، بل هامشية، إزاء معضلة

---

(٤) انظر: **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢**، ص ٣٣. حيث يصنف دول الخليج، من حيث النمو السكاني، كما يلي:
- دول يبلغ النمو السكاني فيها ٣ بالمئة وأكثر: عُمان والسعودية.
- دول يراوح النمو السكاني فيها بين ٢ و٣ بالمئة: الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت.
- دول يقل النمو السكاني فيها عن ٢ بالمئة: قطر.

"الأمن القومي العربي" المفقود.

٢- عرف الخليجيون في تاريخهم الذي سبق اكتشاف النفط أنماطاً متنوعة من الأعمال والمهن التي كانت تدر عليهم الرزق الوفير، حيث شكلت الموارد الأساسية في الحياة الاقتصادية لأهل الخليج في ذلك الحين. فالخليج، بموانئه وخلجانه وبحاره، وبموقعه الجغرافي المميز بين قارتين تتواصلان بحراً، أوروبا وآسيا، كان صلة الوصل في نقل البضائع وسير التجارة بأنواعها بين بريطانيا والهند مثلاً، وبين أوروبا وآسيا عموماً. وبالإضافة الى مهنة "صيد اللؤلؤ" التي اشتهر بها الخليجيون في تلك الآونة، كانت أعمال التجارة والاستيراد والتصدير من موانئ الخليج وإليها تؤمن للخليجيين مورداً اقتصادياً وفيراً، مما جعل أنظار الغزاة والمحتلين، من برتغاليين وهنود وفرسٍ وفرنسيين وبريطانيين، يتنافسون للوصول الى هذه البلاد ووضع اليد علَيها واحتكار خيراتها.

ولكن اكتشاف النفط في الخليج غيّر كل الموازين، وتبعه اختراع الطيران الذي جعل العالم في غنىً عن الموانئ والبحار الى حدٍ كبير، فلم يعد لـ"صيد اللؤلؤ" بريقه ولمعانه، ولم يعد للموانئ الخليجية أهميتها في التنقل بين أوروبا وآسيا، باستثناء تنقل البضائع التي ظلت على وتيرتها الأولى تقريباً.

ولم يغيرّ اكتشاف النفط في الخليج من نمط الحياة في بلدان الخليج فحسب، بل إنه غيّر من طبيعة الإنسان الخليجي تغييراً جوهرياً، فلم يعد ذلك الإنسان الذي يركب البحر بحثاً عن اصطياد اللؤلؤ، أو يمارس أعمالاً تجارية في الموانئ الخليجية، بل أضحت "الثروة النفطية" الغامرة مورداً مهماً ووفيراً ومريحاً لمعظم أهل الخليج، فخف العزم على العمل، وتدنى مستوى المبادرة المنتجة، ولم يعد "الإبداع" الاقتصادي مطلباً ولا طموحاً، كما لم يعد الخليجي ينتظر رزقاً يأتي من سنارةٍ لصيد اللؤلؤ أو من عملية مربحة في استيراد البضائع أو تصديرها.

بدأ التنقيب عن النفط في بلدان الخليج قبيل الحرب العالمية الثانية، وأصبحت هذه المادة الثروة الأساسية لهذه البلدان في النصف الثاني من القرن المنصرم، حيث أخذ النفط يتدفق من الخليج الى معظم بلدان العالم، مقابل تدفق ثروات هذه البلدان الى الخليج. وقد أصبح النفط، ولا يزال، المورد

الأساسي، إن لم يكن الوحيد الذي تعتمد عليه كل بلدان الخليج، والذي بفضله استطاعت هذه الدول أن تبلغ من التقدم والتطور والنمو شاواً لم تكن لتبلغه من دون النفط.

ولكن السؤال الذي يتبادر الى الذهن، في هذا المجال، هو:

هل استطاعت بلدان الخليج الاستفادة من هذه الثروة إفادة قصوى؟ وهل أن هذه الثروة قد استخدمت في السبل المشروعة الآيلة، ليس الى تحسين مستوى الفرد الخليجي فحسب، بل الى تأمين مستقبل الخليج لعقودٍ سوف تلي، حين يكون النفط قد نضب؟

سؤال لا بد من أن يشغل القيّمين على الأمور في بلدان الخليج. والجواب الصحيح عنه لا بد من أن يكون في تطلّع البلدان الخليجية الى وضع استراتيجية طويلة الأمد، تؤسس لإنشاء صناعات قادرة في المستقبل على أن تعوّض هذه البلدان عن أي نقصٍ في الثروة يسببه شحّ النفط أو نضوبه.

وهو ما لا نتصور أن بلدان الخليج قد فكرت فيه او استعدّت له.

كان النفط، ولا يزال، هبة الخالق للعرب في أرضهم. إنه الكنز الذي وهبته السماء لهم، ولكنهم أساؤوا استثماره والاستفادة منه، فالأرض العربية لكل العرب، وكذلك ما في بطونها وبحارها ومياهها، ولكن استئثار فئة دون سواها بكنوز هذه الأرض جعل فئة قليلة من شعوب هذه الأمة تثري وتمارس حياة الترف والبذخ على حساب غالبية الأمة. وها نحن اليوم نرى النفط العربي تحت سيطرة الأجنبي، يستغله ويستفيد منه، ولا ينال أصحابه منه إلا الفتات.

لقد تدفقت على خزائن البلدان العربية النفطية عائدات مالية يصعب حصرها، إلا أن المردود المعين (عمرانياً واقتصادياً واجتماعياً) لهذه العائدات لم يجاوز حدود تلك الدول، إلا النزر اليسير منه (مساعدات لباقي الدول العربية، أو مبادلات تجارية، أو ما شابه)، مما استحدث "صنفاً جديداً من البلدان العربية الغنية المتخلفة"[٥]، وهو ما أحدث "شرخاً عميقاً في الصف

---

(٥) نادر فرجاني، **هدر الإمكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، الهامش ٢٣، ص ٤٥. حيث يذكر فرجاني أن ذلك يتجلى «في أن بعض البلدان العربية النفطية قليلة السكان يتمتع بأعلى قيم للناتج الإجمالي للفرد».

العربي بين ما يسمى بدول العسر ودول اليسر، حيث تتسم الأولى بالخصائص التقليدية لدول العالم الثالث، من عجزٍ في ميزان المدفوعات وتزايد الاعتماد على المديونية للعالم الخارجي، وتعثر في الخدمات العامة الأساسية للسكان، بينما تتمتع الثانية بوفرة ماليةٍ، استخدمت داخلها بإسراف، وأهدرت خارجها أحياناً بما يقرب من السفه"[٦].

ولتأكيد ما أورده فرجاني تشير الإحصاءات الى أن "الناتج المحلي الإجمالي" (GDP) للأقطار العربية مجتمعة (عام ٢٠٠٠) يساوي ٦١٠,٤ بليون دولار أمريكي، منها ٣١٣,٤ بليون دولار أمريكي لدول مجلس التعاون الخليجي وحدها[٧].

أوليس ذلك نتيجة حتمية لعملية التجزئة التي فرضها الاستعمار على الوطن العربي، ولم نعد نستطيع الخروج منها؟

٣- من يملك النفط في الخليج؟

والجواب: إنه ملك الحاكم، سلطاناً أكان أم ملكاً أم أميراً أم شيخاً، في كل دولة. وعلى الحاكم أن يوزع الأنصبة على الأسرة الحاكمة أولاً، ثم على أعيان الأسر الأخرى، ثم على خزينة الدولة.

وينقسم المجتمع، في بلدان الخليج الى ثلاث طبقات:

الأولى: الأسرة الحاكمة.

الثانية :أعيان الأسر الأخرى وكبار موظفي الدولة.

والثالثة: جمهور المواطنين.

وتختلف مداخيل الناس باختلاف طبقاتهم، بحيث تكون المداخيل الأعلى لأفراد الأسرة الحاكمة، يليها أعيان الأسر الأخرى وكبار موظفي الدولة، ويلي ذلك جمهور المواطنين، على أن يكون لكل فردٍ حرية تنمية مداخيله بأية وسيلة أخرى مشروعة.

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٧) أي أن الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي وحدها (٦ دول) يساوي نصف الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية، انظر التفاصيل في: الفصل التاسع من هذا الكتاب.

وتنافس العمالة الأجنبية في كثيرٍ من الأحيان العمالة الوطنية، وذلك بسبب تباين الأجور بين المواطنين والأجانب، وأحياناً بين المواطنين أنفسهم، فالمواطن الذي يأنف عادة القيام بعملٍ ذي أجرٍ متدنٍ، لا يمكنه منع رب العمل من استخدام أجنبي يقوم بالعمل نفسه، وبالأجر المتدني نفسه، إلا إذا كانت هناك قوانين تفرض على رب العمل استخدام نسبة من المواطنين في عمله. ولهذا، نرى المواطنين ينزعون الى العمل في القطاع العام أكثر من نزوعهم الى العمل في القطاع الخاص، إلا أن "النمو الاقتصادي البطيء، الذي بلغ ١,٢ بالمئة، والنمو السكاني السريع الذي بلغ ٣,٤ بالمئة خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠" أضعف "من قدرة الحكومات على توسيع فرص العمل في القطاع العام"[٨]، وهو ما حَدّ من مساحة سوق العمل، وأتاح بالتالي نشوء بؤرٍ للبطالة والفقر لدى هذه الطبقة في المجتمع الخليجي.

استنتاج

مما تقدم، يمكننا أن نستنتج ما يلي:

١ - إن الارتفاع الملحوظ لنسبة الأجانب العاملين في بلدان الخليج إزاء النسبة المتدنية للسكان من المواطنين يثير قلقاً عربياً عبّر عنه **تقرير التنمية الإنسانية العربية** للعام ٢٠٠٢ بقوله: "وقد أعرب بعض المراقبين عن قلقهم من الاعتماد الكبير على اليد العاملة غير العربية، خصوصاً في مجالات العمل المنزلي وتربية النشء"[٩]. ذلك أن وجود نحو ١٠,٥ ملايين نسمة من المقيمين الأجانب، في هذه الدول، إزاء ٢٠,٥ مليون نسمة من السكان المواطنين، أي بمقدار الثلث من مجموع السكان، لا بد من أن يثير القلق، بل الخوف، من أن يفقد هذا الجزء من الوطن العربي هويته القومية .**لذا، نحن نناشد هذه الدول بأن تضع استراتيجية علمية لتنمية مواردها البشرية وتعزيزها وتنظيمها، كما نناشدها بأن تفسح في المجال واسعاً للعمالة العربية، عندما تتكافأ مع العمالة الأجنبية، لتقليص وجود هذه الأخيرة.**

(٨) الأمم المتحدة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة**، ص ٨٨.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٢.

٢ – على بلدان الخليج أن تضع استراتيجية محددة لتلافي المشاكل التي سوف تنتج من نضوب النفط ولو بعد عقودٍ من الزمن، فذلك واجب إنساني ووطني وقومي لا بد من التصدي له ومعالجته، ولا يكون ذلك الا بإقامة المشاريع والمؤسسات الإنتاجية الطويلة الأمد، والتي تؤمن نوعاً من الاكتفاء الذاتي لهذه الدول.

٣ – لا بد من أن تهتم بلدان الخليج بعدالة توزيع الثروة بين المواطنين بحيث تزداد فرص العمل وتتقلص مساحة البطالة ومعها الفقر، ولا يتم ذلك إلا بالإكثار من المشاريع المنتجة والمؤسسات الكبرى التي تستوعب أعداداً كبيرة من العمال والموظفين.

٤ – إن الضمانة الوحيدة للحفاظ على الهوية القومية لبلدان الخليج لا تكون إلا بدخول هذه البلدان في تكتلات قومية كبرى، وبتوجيه النشء في هذه البلدان، توجيهاً قومياً سليماً.

٥ – ضرورة أن تعي بلدان الخليج أن أمنها القومي لا يمكن أن يكون مجتزأً ولا مستعاراً ولا مستأجَراً ولا مستنداً الى قوة أجنبية، بل إن الأمن القومي الخليجي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، وهذه هي القاعدة التي يجب أن يقوم عليها الأمن في الخليج.

٦ – ضرورة أن تعي بلدان الخليج أن الإفساح في المجال للقواعد الأجنبية في أراضيها يسبب ضرراً بالغاً، لا للأمن القومي العربي فحسب، بل لأمنها الذاتي، ولِحريتها واستقلالها كذلك، وأنه من غير الجائز أن تدخل أية دولة من هذه الدول في ترتيبات أمنيةٍ، مع أية دولةٍ اجنبية، لأن ذلك مضرٌ بالمصالح القومية للأمة العربية.

٧- وأخيراً، ضرورة أن تعي هذه الدول أن مصيرها مرتبط بمصير الوطن العربي الذي تشكل جزءاً أساسياً لا يتجزأ منه.

أمام هذه الموجبات، نضع، في ما يلي من فصول، ما نسميه: الخيارات الممكنة والمرتجاة.

الفصل السابع

تحديد الخيارات

لا يتوهمنّ أحد أن ما سوف نقدمه من خيارات سيشكل الحلّ السحري الناجع لمسألة الوجود العسكري الأجنبي في الخليج، خصوصاً في هذه الظروف بالذات، حيث القوة العظمى، أمريكا، تتحدى العالم بأسره، بجيوشها وطائراتها وأساطيلها التي تحشدها في الخليج، وانما نودّ، من خلال طرحنا لهذه الخيارات، أن نذكر الدول الخليجية خصوصاً، والعربية عموماً، أن الخيارات أمامها متعددة إن هي قررت أن تسعى حقيقةً للتخلص من هذا الوجود البغيض، على أرضها، وفي مياهها وأجوائها، ولو بعد حين.

تبلغ مساحة الوطن العربي مجتمعاً نحو ١٤ مليون كلم[٢] (١٣,٩٨٤٦٩٣ كلم[٢])، ويبلغ عدد سكانه نحو ٣٠٠ مليون نسمة (٢٩٢,٢٠٥٠٠٠ نسمة)، ويبلغ عدد القادرين على حمل السلاح فيه نحو ٥ ملايين رجل (٤,٩٤٢٠٠٥ رجل)، وقد فاق الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الأقطار العربية عام ٢٠٠٠ الـ٦١٠ بلايين دولار أمريكي (٦١٠,٤٦٩ بليون دولار)، وبلغت ميزانية الدفاع لهذه الأقطار مجتمعة في العام المذكور نحو الـ٥٠ بليون دولار أمريكي (٤٩,٤٩ بليون دولار) للعام ٢٠٠١. فلا ينقصنا المال إذاً، ولا الرجال، ولا الأرض، وانما ينقصنا العزم والإرادة.

نحن نعلم أن عدد سكان الوطن العربي يعادل تقريباً «عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية، ونحو ربع عدد سكان الهند، وخمس عدد سكان الصين»[١]،

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق فرص للأجيال القادمة** (نيويورك: البرنامج، [٢٠٠٢])، ص ٣١.

الا أننا ندرك كذلك مدى عمق الفجوة (الحضارية والعلمية) بيننا وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وندرك كذلك عمق الفجوة (العلمية) بيننا وبين كل من الهند والصين، ولكننا نحتاج لردم كل تلك الفجوات الى أن نمتلك ما تمتلكه هذه الأمم من توحدٍ وعزيمة وإرادة. إننا بحاجة الى أن نتذكر، شعوباً وحكاماً، أننا شعب واحد وأمة واحدة، لها من القدرات والإمكانات، إن اجتمعت، ما يفسح لها، تحت الشمس وبين الأمم، مكاناً مرموقاً، شرط أن نتخلى، بوعي وبصيرة مقرونين بالتضحية وإنكار الذات، عن الكيانات التي فرضها الاستعمار علينا، ونمتلك الإرادة والعزم لأن نعود، كما كنا، أمةً واحدة من المحيط الى الخليج.

تفرض الولايات المتحدة الأمريكية على بلدان الخليج عدواً آتياً من الشمال لا بديل له، وهو إما العراق، وإما ايران، أو كلاهما. وقد ساعد على ذلك احتلال العراق للكويت واحتلال إيران لجزر إماراتية هي: طنب الكبرى والصغرى، وأبو موسى، ولكن الحقيقة هي غير ذلك تماماً، فكلا البلدين لا يمكن أن يظل، أبد الدهر، عدواً لبلدان الخليج، وذلك لأسباب عديدة:

١ - لم يعد العراق قادراً على تهديد أية دولة من دول الخليج، حتى لو أراد ذلك، بعد أن احتُل ودمّرت بناه التحتية وقوته العسكرية. هذا بالإضافة الى ما عاناه من الحصار القاسي الذي فرض عليه طوال اثني عشر عاماً، فضلاً عن الخسائر البشرية والمادية الفادحة التي مني بها في الحرب التي شنت ضده عام ١٩٩١، ثم في الحرب الأخيرة التي أدت الى احتلاله، كما أنه لن يقدم على ذلك عندما يتحرر وينعم بنظام سويّ يدرك أهمية أن تكون، بين القطرين العربيين الشقيقين، العراق والكويت، صلات ود واحترام، وأن ما يجمع بين العراق وبلدان الخليج، وخصوصاً الكويت، أكثر مما يفرق، وأن هذه القاعدة هي التي يجب أن تسود بينهما، كما بين الدول العربية جميعها.

٢ - يبدو أن النظام الإيراني الجديد، بقيادة الرئيس خاتمي، راغب في المصالحة والسلام مع جيرانه العرب، وعلى رأسهم بلدان الخليج، وقد أفصح عن ذلك في مبادرته الى تحسين علاقاته مع كل من الإمارات (التي تقوم بينها وبين إيران مشكلة الجزر الثلاث) والسعودية (التي نرى علاقاتها مع إيران تتحسن باطراد)، ويمكن للسعودية أن تلعب دوراً مهماً في فض النزاعات

بين بلدان الخليج، وخصوصاً الامارات العربية المتحدة، وبين الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

٣ - يتحتم أن تلعب الجامعة العربية أو المؤتمر الإسلامي، أو دولهما (وخصوصاً الدول المحايدة والمؤثرة منها) دوراً يعتبر من صميم واجباتها، وهو القيام بالمساعي الحميدة لحل الخلافات العالقة بين أية دولة عربية أو إسلامية، وأية دولةٍ من دول الخليج. ولا نظن أن هذه الخلافات مستعصية على الحل إن توافرت النيات الطيبة والمساعي الصادقة لحلها. فالخلاف على الجزر بين إيران والإمارات ممكن تسويته، والجرح العميق الذي لم يندمل بعد، والذي خلّفه احتلال العراق للكويت، لا يمكن أن يستمر، خصوصاً بعد زوال النظام الذي سبب هذا الجرح. وإن ما يجمع بين الكويت والعراق من أواصر العقيدتين الدينية والقومية، ومن أواصر التاريخ والقربى، لا بد من أن يبلسم الجراح ويشدّ أواصر القربى من جديد، وتلك مهمة الجامعة. وكذلك فإن ما يجمع بين إيران والإمارات من أواصر العقيدة الإسلامية الواحدة وأواصر الجوار لا بد من أن يساعد على إزالة كل الخلافات، وتلك هي مهمة الجامعة أيضاً، كما هي مهمة "المؤتمر الاسلامي".

٤ - إضافة الى ذلك، لا بد من أن تتوجه جهود العرب والمسلمين جميعاً، في هذه المنطقة خصوصاً، الى محاربة العدو الوحيد والأساسي للعرب والمسلمين، وهو العدو الصهيوني. وقد تعمّدت الولايات المتحدة الأمريكية أن تبعد هذا العدو عن ميدان الصراع في الخليج كي تبعد أهل الخليج عن أي صراع مع العدو الحقيقي، ثم تلهيهم بمعركة في اتجاه آخر مع العراق وإيران.

٥ - لقد تأسس في عهد الحكومات التركية السابقة تحالف وطيدٌ وجدي، ووقّعت معاهدات عسكرية أمنية، بين تركيا وإسرائيل، وقد شكل ذلك خطراً يتهدد المشرق العربي ودول الخليج، كما يتهدد بالدرجة نفسها العراق وايران، ذلك أن هذا التحالف يجعل تركيا تقف عند البوابة الشمالية للعربية السعودية (العقبة) مستخدمة فلسطين المحتلة طريقاً لها نحو جزيرة العرب، كما يجعل إسرائيل بالمقابل تقف عند البوابة الشمالية للعراق، أي عند آباره النفطية في الموصل وكركوك، وعند البوابة الشمالية لسوريا (حلب) التي تضحى محصورة بين فكي كماشة: اسرائيلية - تركية من الشمال، وإسرائيلية من الجنوب. وفي الوقت نفسه، يسمح هذا التحالف لإسرائيل أن تقف عند

البوابة الغربية لإيران (عند الحدود الشرقية لتركيا). وهكذا يهدد التحالف الإسرائيلي- التركي المشرق العربي كله، وجزيرة العرب كلها، بالإضافة الى العراق وإيران. إلا أنه، بعد فوز "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي في الانتخابات الأخيرة بتركيا، فتح الباب واسعاً أمام علاقات حميمة مع العرب، وابتعادٍ عن اسرائيل ربما يؤدي الى نقض ذلك التحالف معها .ويبدو أن صراعاً بدأ في تركيا بين العسكريين ذوي النزعة الأتاتوركية العلمانية، والمؤيدين لخط التحالف التركي - الإسرائيلي، وبين الحكومة التي انبثقت عن الحزب المذكور، وهي حكومة ذات ميول إسلامية سرعان ما بادر رئيسها الى الاتصال بالدول العربية والإسلامية لمعالجة موضوع العراق بغية تجنيبه حرباً أمريكيةً عليه، مما يشير الى تحول محتمل في السياسة التركية لمصلحة العرب. وقد بدأت تباشير هذا التحول في الممانعة التركية التي حرمت الولايات المتحدة من فتح جبهة شمالية للهجوم على العراق براً، وذلك برفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية بالمرور عبر تركيا الى شمال العراق بغية شن هجوم على بغداد من الشمال. وكلنا أمل بأن يستمر هذا التحول (ويطال القيادات العسكرية التركية)، بحيث تعود تركيا الى الحظيرة المشرقية، وأن يمدّ العرب اليها يد الصداقة لكي يُسقطوا التحالف الذي كان قائماً في عهد الحكومات التركية السابقة بينها وبين اسرائيل[٢].

يتبين مما تقدم أن العراق وإيران لا يمكن أن يشكلا خطراً دائماً على بلدان الخليج، وأن كل المشاكل العالقة بين هذه الدول يمكن تسويتها بالطرق السلمية، **وانما الخطر القائم والداهم هو**: الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتل اليوم الخليج، وتسيطر على مقدراته، تحقيقاً لأطماعها في ثرواته، النفطية خصوصاً، ودعماً لاسرائيل أداتها الرئيسية في المنطقة العربية. وقد كان احتلال العراق، وتدمير قوته العسكرية، والسيطرة على ثروته النفطية، أحد أهم أهداف هذا الاحتلال، طالما ظلت مصالح الكيان الصهيوني في المنطقة عموماً،

(٢) يشير التقارب العسكري السوري ـ التركي الذي تمّ مؤخراً إلى تبدل مستقبلي في العلاقات بين هذين البلدين المسلمين، ذلك أن التحالف القائم بين تركيا وإسرائيل لا يمكن أن يستمر طالما أن الشعب التركي المسلم لا يقرّه، بل هو ينزع، في الحقيقة، إلى التقارب مع العرب، وقد دلت على ذلك المظاهرات الشعبية العارمة التي جرت في تركيا، خلال الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة، وتلك التي جرت تنديداً بالحرب التي شنها التحالف الأمريكي ـ البريطاني على العراق.

وفي العراق بالذات، جزءاً لا يتجزأ من المصلحة الأمريكية، بل من "الرؤية" الاستراتيجية لهذه الدولة العظمى تجاه اسرائيل. ويأتي بعد ذلك الخطر الإسرائيلي الذي لن يوفّر بلدان الخليج، لما فيها من ثروات لا بد من أن العدو الإسرائيلي يطمح الى المشاركة في استثمارها.

ولكي لا يظل الوضع على ما هو عليه في الخليج، أي أن لا تظل القوات الأجنبية على أرضه، وفي مياهه وأجوائه، طالما أن هناك خطراً من العراق وإيران، تفترض أمريكا وجوده لإبقاء جيوشها (على رغم أن أهدافها مختلفة تماماً)، لا بد من تحديد الخيار الملائم لأمنه، بغية الوصول الى الهدف المبتغى، وهو: الاستغناء عن الأمن الأجنبي المستعار. ووفقاً لهذا الخيار يتم وضع "استراتيجية عملٍ" مناسبة.

ووفقاً لما نراه، يمكن تحديد أحد الخيارات التالية لأمن الخليج بعيداً عن أية قوى أجنبية، وهذه الخيارات هي:

الخيار الأول: تحقيق الأمن الذاتي عبر الاعتماد على القوى الذاتية لمجلس التعاون الخليجي.

الخيار الثاني: تحقيق الأمن الذاتي عبر الاعتماد على القوى الذاتية لدول شبه الجزيرة العربية (مجلس التعاون الخليجي + اليمن).

الخيار الثالث: تحقيق الأمن الذاتي عبر تفعيل إعلان دمشق.

الخيار الرابع: تحقيق الأمن القومي العربي وفقاً لمعاهدة الدفاع العربي المشترك التي لا تزال نائمة في أدراج جامعة الدول العربية.

الخيار الخامس: تحقيق الأمن الاقليمي للخليج عبر تحالف دوله مع باقي بلدان اقليم الخليج، أي مع إيران والعراق.

الخيار السادس: تحقيق الأمن الاقليمي والقومي معاً، وذلك عبر تحالف بلدان إقليم الخليج مع مجموعة الدول العربية، أو عبر تحالف بلدان إعلان دمشق مع باقي بلدان إقليم الخليج، وهو ما يمكن تسميته بـ "التحالفات المختلطة".

ويتطلب تحقيق أي من هذه الخيارات وضع الأمور في نصابها بين دول الخليج وباقي الدول العربية وإيران، ولا نرى بدأً من مشاركة "الجامعة

العربية" و"المؤتمر الإسلامي" في تصفية الأمور العالقة بين هذه الدول، وذلك يتطلب وضع "مجموعة أهداف استراتيجية" يتم تحقيقها بالتتابع بغية التوصل الى وضع "استراتيجية عمل" لتحقيق الهدف النهائي والأساسي للتحالف الذي سوف ينشأ وفقاً لهذا الخيار، وهو: الاعتماد على القوى الذاتية والتحالفات المرتبطة بها، لتحقيق أمن الخليج، والاستغناء عن الأمن الأجنبي المستعار.

ويدخل في نطاق "مجموعة الأهداف الاستراتيجية" التي يجب تحقيقها:

١- **حلّ المشاكل العالقة** بين دول الخليج من جهة، وبين إيران والعراق (بعد تحريره وقيام حكم مستقلٍ فيه) من جهة أخرى، ويتم حلّ هذه المشاكل بواسطة "المساعي الحميدة" التي يمكن أن تضطلع بالقيام بها "جامعة الدول العربية" و"المؤتمر الاسلامي" كما قدمنا. وإننا نعتبر هذه المهمة من أكثر المهمات إلحاحاً وأكثرها أولوية. لذا، يجب أن يتم التصدي لها بالسرعة القصوى، وبناءً على قرارات تصدر عن كل من الجامعة والمؤتمر[٣].

---

(٣) تحدث أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله، في خطاب له بتاريخ ٧/٢/٢٠٠٣، عن «مبادرة» طرحها لمصالحة في العراق اعتبرها «طائفاً» عراقياً على غرار «الطائف» اللبناني، وفي ما يلي ما جاء في البيان الذي تلا طرح هذه المبادرة:

١ ـ تقوم جامعة الدول العربية، أو منظمة المؤتمر الإسلامي، أو مجموعة من الدول العربية والإسلامية، بتنظيم مؤتمر وطني شامل يضم ممثلين عن النظام (العراقي) وعن المعارضة العراقية.

٢ ـ يضع هذا المؤتمر مبادىء وأسس المصالحة الوطنية الشاملة.

٣ ـ تتولى الجهات المشاركة في المؤتمر، وبالتعاون مع الجهة المنظمة له، وضع الآليات المناسبة لتنفيذ هذه المصالحة، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تنبثق عنها حكومة وفاق وطني تتمتع بثقة العراقيين وتأييدهم.

٤ ـ تضع حكومة الوفاق الوطني برنامج أولوياتها، والذي يتضمن:

أ ـ إرساء الوحدة الوطنية الداخلية وإعادة بناء العراق على المستويات كافة.

ب ـ حل النزاعات مع دول الجوار استناداً إلى مبادىء الأخوة وحسن الجوار والمصالح المشتركة.

ت ـ حل المشكلات العالقة مع الأمم المتحدة. انظر: **السفير**، ١٠/٢/٢٠٠٣. وكما تجدر الإشارة إلى أن الإمام الراحل الشيخ محمد مهدي شمس الدين كان قد طرح مبادرة مماثلة في إحدى وصاياه التي تضمنها كتابه **الوصايا** الذي صدر بعد وفاته. انظر: محمد مهدي شمس الدين، **الوصايا**، بمثابة التقديم غسان تويني (بيروت: دار النهار للنشر، ٢٠٠٢)، ص ٥٨. إلا أن هذه المبادرة ضاعت في خضم الحمى الدولية(والعربية) التي بعثتها التهديدات الأمريكية للعراق، ثم تلاشت، بعد ذلك، مع بدء الحرب على العراق، واحتلاله، وكان يمكن للجامعة العربية أن تلتقطها وتستفيد منها لو أجمعت دولها على موقف موحدة فيه مصلحة الأمة.

٢- **تنفيذ الاتفاقات القائمة** بين بلدان "مجلس التعاون الخليجي" (وُضع النظام الأساسي لهذا المجلس في٢٥/ ٥/ ١٩٨١)، والسعي لتشكيل "جيش موحد" (ونواته الحالية: درع الخليج) للإسهام في "أمن الخليج"، ثم المباشرة بتعزيز القدرات العسكرية لكل دولة من دول المجلس وفقاً لبرنامج يضعه المجلس نفسه، بحيث تتكامل القدرات العسكرية لهذه الدول بهدف إنشاء جيش موحد وقوي. وقد قامت هذه الدول خلال الاعوام ١٩٨٣-١٩٨٧ بعمليات تنسيق وتكامل بين جيوشها، كما قامت بمناورات عسكرية متعددة، بغية الإعداد لـ"سياسة دفاع مشترك" وإعداد "برنامج للتسلح" مشترك، وإقامة "قوة ردع" مشتركة، وكان عبد الله بشارة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي يومذاك، واضحاً في تصريحه بهذا الصدد، إثر المناورات العسكرية المشتركة لدول المجلس، التي جرت عام ١٩٨٤ باسم "مناورات درع الجزيرة ٢"، إذ قال: "نحن جادون للاعتماد الذاتي، نريد أن نحمي بيتنا، ولا نريد متطوعين ليقوموا بحمايتنا"[٤]، وكان ذلك توجهاً مصيباً وسليماً من قبل بلدان مجلس التعاون. كما نرى في المقررات التي اتخذها "مجلس التعاون الخليجي" في دورته الثانية والعشرين التي عقدها في مسقط، بعمان، في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٢، والتي تتضمن إقرار تشريعات وحدوية بين دوله، مثل إقامة "اتحاد جمركي" ثم "اتحاد نقدي" ثم "عملة موحدة" (في موعد أقصاه ٢٠١٠)، واعتماد تشريعات وأنظمة موحدة في مختلف المجالات "القانونية والبيئية والتربوية والاجتماعية"، وتشكيل "مجلس للدفاع المشترك" وجيش قوامه ٢٠ ألف جندي، نرى في هذه المقررات خطوات جريئة ومشجعة وواعدة نحو وحدة حقيقية لجزيرة العرب، نرجو أن تنفذ، وأن يكلل تنفيذها بالنجاح[٥].

العودة الى الاتفاق الذي وقع بين "دول إعلان دمشق" (في ٦/ ٣/ ١٩٩١) إثر حرب الخليج الثانية، وخصوصاً من ناحية المحافظة على أمن

(٤) نايف عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من التعاون إلى التكامل**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٣٠١.

(٥) إلا أن علينا أن نلاحظ أن جيشاً قوامه ٢٠ ألف جندي لن يكون قادراً، في المستقبل، على تأمين «الدفاع الذاتي» عن البلاد، وهو ما يجعلنا نأمل بأن يكون هذا الجيش، القليل العدد، نواة لجيش أكبر وأقوى وأقدر على حماية الخليج وتوفير الأمن له.

الخليج، وإيجاد صيغة أمنية تتيح لدول الإعلان الإسهام في الدفاع عن هذا الأمن عند الحاجة، وتعزيز القدرات العسكرية لهذه الدول (مجلس التعاون الخليجي، ومصر، وسوريا) لكي تكون قادرة على القيام بمهمة الدفاع هذه، وذلك وفق برنامج عسكري وأمني مشترك بينها. وإننا لنعوّل أهمية كبرى على هذا الاتفاق، ونرفض قبول المنطق الذي يقول بأن إعلان دمشق "ولد ميتاً" (وهو المنطق الذي بادرنا به أحد المواطنين الكويتيين أثناء مناقشتنا لمسألة الجيوش الأجنبية في الخليج في القناة التلفزيونية "الجزيرة" بالدوحة بتاريخ ١٣/١/١٩٩٨)، ذلك أن فشل العملية السلمية بين العرب وإسرائيل، التي بدأت بمدريد وانتهت بوارسو وواشنطن، ثم دفنت على يد حكومتي شارون وبوش مؤخراً (الاجتياح الاسرائيلي المستمر للضفة الغربية وغزة، وتدمير السلطة الفلسطينية، ثم الدعم الأمريكي غير المحدود لسياسة شارون الإجرامية والمدروسة، تجاه الشعب الفلسطيني)، ثم الفشل المنتظر لـ"خارطة الطريق" على يد "شارون" بالذات، كما هو واضح من سير "المساومات" الصعبة والمعقدة حولها، كل ذلك لا بد من أن يقودنا، جميعاً، الى التفكير الجدي في إقامة تكتل عربي هدفه توحيد الجهود العربية لدرء الخطر الإسرائيلي القائم والمستمر. وإذا كان تكتل "مجلس التعاون الخليجي" قد نجح في إيجاد تكتل إقليمي (خليجي)، فلا بد من أن يسري هذا النجاح على صعيد قومي أوسع، بدءاً بدول إعلان دمشق، وصولاً الى منظمة الجامعة العربية. ويبدو أن خطوة من هذا القبيل قد تمت إثر قيام التحالف المصري - السعودي - السوري عقب "مؤتمر الإسكندرية" للزعماء الثلاثة (مبارك وفهد وحافظ الأسد) الذي عقد عام ١٩٩٥، وكان من المهم متابعة هذا المؤتمر واستكماله بانضمام باقي مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي إليه ووضع صيغة عمل تنفيذية له تكمّل الصيغة التي وضعت لإعلان دمشق، بحيث يصبح تنفيذ مقرراته ممكناً، لولا أن ذلك قد توقف لأسباب لا تخرج عن نطاق القول المشهور: "إن العرب لم ينهوا عملاً بدأوه، ولم يتقنوا عملاً أنهوه".

٤ - إحياء الدور الأمني والعسكري لجامعة الدول العربية، بالإضافة الى إحياء أدوارها الأخرى (هذا إذا كان ذلك ممكناً بعد الضربة القاصمة التي منيت بها من جراء الموقف المخزي لمعظم دولها إزاء ما جرى ويجري في العراق)، وتعديل ميثاق هذه الجامعة بحيث تلغى فيه قاعدة "الإجماع" وتحل

محلها قاعدة "الغالبية"، أي أن لا تبقى الأصوات الرافضة لأي مشروع يطرح على مجلس الجامعة قادرة على تعطيل المشروع كله، بحيث تمارس تلك الأصوات، وبهذه الطريقة، حق "الفيتو" على المشاريع التي لا توافق عليها، وإن كانت أقلية، بل، على العكس من ذلك، يصبح أي مشروع تقرّه غالبية أعضاء الجامعة ملزماً لأعضائها جميعاً تحت طائلة فرض العقوبات على الدول المخالفة، ثم تعزيز القدرات العسكرية لدول الجامعة وفق برنامج مرسوم يتيح لجيوش هذه الدول التكامل في ما بينها، لكي تتمكن من القيام بواجباتها في الحفاظ على "الأمن القومي" عند الضرورة.

٥- السعي لإيجاد دور أمني لدول "المؤتمر الإسلامي" يؤدي الى خلق جو من الاستقرار والسلام بين هذه الدول، مع التطلع الى إيجاد صيغة من "التعاون العسكري" بينها في المستقبل.

وتشكل هذه الخيارات مثلثاً تتساند زواياه الثلاث (الأمن الذاتي، والأمن الاقليمي، والأمن القومي) الى درجة أن بعضها يتداخل، فالأمن الذاتي لدول الخليج، مثلاً، لا يمكن أن يستقيم إلا إذا ارتكز الى أمن إقليمي (في إطار اقليم الخليج) أو أمن قومي (في إطار جامعة الدول العربية)، مما يحتّم علينا التطلع الى "رؤية أمنية" عربية، أو عربية إسلامية، تهدف الى تحقيق الحد الأدنى من الأمن الإقليمي (لدول الخليج) أوالأمن القومي (العربي)، وهي رؤية تعتمد، في أساسها، على الإمكانات الإقليمية (لدول إقليم الخليج) والإمكانات القومية (لدول الجامعة العربية) التي تخولها تحقيق أي من هذين النظامين (الأمن الإقليمي او الأمن القومي)، وإنشاء بنية عسكرية تتحمل مسؤولية ذلك.

٦- السعي لإقامة تحالفات جدية خارج نطاق الولايات المتحدة الأمريكية (اتحاد الدول الأوروبية، الاتحاد الروسي، اليابان والصين... الخ) لكي لا يظل مصير أمتنا رهناً بمشيئة الجبار الأمريكي المرتهن بدوره للوبي الصهيوني، وخصوصاً أن العدوان الأمريكي - البريطاني على العراق أثبت أن أية علاقة مع هذه الدولة العظمى لن تكون علاقةً سويةً، بل ستكون علاقة تبعية تنتفي من خلالها أية سيادة وأي استقلال للدولة التابعة.

٧ - تعزيز الديمقراطية في الوطن العربي، بحيث يستطيع المواطن العربي

أن يمارس، بحرية ودون أي حرج في قطره، وتجاه أي قطر من أقطار الوطن العربي، وبعيداً عن الحساسيات القطرية والكيانية السائدة حالياً، حقه المطلق في النقد العلمي والمعارضة البناءة، لكي يتمكن من الإسهام، إسهاماً جدياً، في إعادة بناء الوطن العربي على أسس علمية حديثة تجعله قادراً على اللحاق بركب التطور الحضاري والعلمي المعاصر.

٨ ـ تحريك العقل العربي وإطلاقه من جموده، والخروج من دائرة التغني بالسلام المنشود الذي فرضته علينا مبادئ مدريد، وكذلك من دائرة التبجح بأن خيارنا الاستراتيجي هو خيار السلام (لا المقاومة)، والاقتناع، بصورة نهائية، **أن السلام الأبدي مع الكيان الصهيوني غير ممكن على الإطلاق**، والبدء بالاستعداد الجدي لمرحلة قادمة وصعبة من الصراع مع هذا الكيان (وهو ما يفعله العقل الصهيوني بالذات).

ربما يرى الكثيرون من المتابعين والمهتمين بأمن الخليج ومصيره أن ما قدمناه ليس واقعياً، بل ليس ممكناً، وأن علينا أن نبدأ، أولاً وقبل كل شيء، بتغيير ذواتنا، وهو أمر بمقدورنا أن نحققه، إن أردنا مخلصين، وهو ما يجب البدء به.

إننا ندرك تماماً طوباوية هذه "التصورات"، ولكننا ندرك أيضاً أن مستقبلنا، دولاً وأمة، أفراداً وقوماً، في خطر شديد، وأن علينا أن نستعد، مجتمعين لا متفرقين، ومتضامنين متحدين لا مشتتين ومتنازعين، لدرء هذا الخطر.

إن "تغيير الذات" مطلوب من الشعب العربي نفسه، وليس من حكامه الذين هم أعجز من أن يغيّروا ما بأنفسهم. وعلى هذا، يتوجب على هذا الشعب أن يجد السبيل الأفضل للوصول الى الهدف المرتجى، وذلك عملاً بقوله تعالى ﴿**إن الله لا يغير ما بقومٍ حتى يغيروا ما بأنفسهم**﴾[٦].

(٦) **القرآن الكريم**، «سورة الرعد،» الآية ١١.

الفصل الثامن

خيارات الأمن الذاتي

تعتبر خيارات "الأمن الذاتي" لبلدان الخليج محدودة جداً، وضعيفةً جداً. فهذه الدول، القليلة في عدد السكان (٣١ مليون نسمة مع الأجانب) لا تستطيع إعداد قوة عسكرية كبيرة قادرة على الدفاع عن البلاد. وعلى هذا، أصبح تحالفها مع بلدان أخرى، شقيقةٍ أو صديقة، أمراً ضرورياً.

وسوف نبحث، في هذا الفصل، خيارات ثلاثة:

الأول : تحقيق الأمن الذاتي عبر الاعتماد على القوى الذاتية لمجلس التعاون الخليجي.

الثاني: تحقيق الأمن الذاتي عبر الاعتماد على القوى الذاتية لدول شبه الجزيرة العربية (مجلس التعاون الخليجي + اليمن).

والثالث: تحقيق الأمن الذاتي عبر تفعيل إعلان دمشق.

أولاً : تحقيق الأمن الذاتي عبر الاعتماد على القوى الذاتية لمجلس التعاون الخليجي

نصت المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي أن من أهداف هذا المجلس:

"١- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً الى وحدتها.

"٢- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

"٣- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين".

وعلى رغم أن هذا النظام لم يأت على ذكر الشأن الدفاعي أو الأمني المشترك بين دول المجلس، كما أنه لم يضع اتفاقية خاصة بين هذه الدول في هذا المجال، فإن ما ورد في البندين ١ و ٢ من المادة الرابعة يتيح لنا الاجتهاد في سبيل الوصول الى تنسيق دفاعي أو أمني بينها، مع اقتراحنا بأن يتم وضع اتفاقيات دفاعية وأمنية مماثلة للاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي وضعت بين دول هذا المجلس، وخصوصاً أن القرار الذي اتخذته القمة في مؤتمرها الثاني والعشرين (الذي سبق أن أشرنا إليه) والذي قضى بتشكيل "مجلس للدفاع المشترك" وجيش قوامه ٢٠ ألف جندي، يشير الى وعي مجلس التعاون للمخاطر المحيقة بالخليج، والى التوجه الصحيح نحو إنشاء "أمن ذاتي" لا بد من أن يشكل، في المستقبل، النواة الصالحة للمشاركة في "أمن قومي" أو "أمن إقليمي" يغني الخليج العربي عن الاستعانة بـ"أمن أجنبي مستعار".

ويبدو أن هذا التوجه لم يكن جديداً لدى بلدان مجلس التعاون بما فيها دول الخليج العربي، خصوصاً بعد تفاقم المخاطر الأمنية التي هددت هذه الدول، والتي تجلت في الحربين الكبريين اللتين جرتا بجواره، أو على أرضه، ونعني: حرب الخليج الأولى، أو الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨١-١٩٨٨)، وحرب الخليج الثانية، أو حرب إخراج العراق من الكويت (١٩٩٠-١٩٩١)، بالإضافة الى الوعي الخليجي لما تضمره الدولة العدوة في المنطقة العربية، وهي إسرائيل، للبلدان العربية، بما فيها بلدان الخليج العربي، وخصوصاً العربية السعودية، من نيات شريرة تختزن أطماعها بخيرات الأرض العربية وثرواتها، فضلاً عما تستشعره كل دولة، من المخاطر، على حدة؛ كل ذلك حفز دول مجلس التعاون الى التفكير الجدي بضرورة إنشاء "قوة أمن ذاتي" للمجلس. وقد بدأ العمل الجدي لإنشاء هذه القوة بعد عام فقط من قيام مجلس التعاون، أي في مطلع العام ١٩٨٢، حيث عقدَ وزراء الدفاع في المجلس أول مؤتمر لهم في كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٢، في الرياض بالعربية السعودية. وفي هذا المؤتمر، أكد عبد الله بشارة، الأمين العام للمجلس، ولأول مرة، أن الهدف من "التعاون الدفاعي" بين دول المجلس هو "الحفاظ على أمن الخليج

واستقراره، بالقوة الذاتية، ودون استعانةٍ بأحد"[1]. فكانت تلك إشارة واضحة الى رفض بلدان الخليج الاستعانة بحماية أجنبية أو قوة أمنية أجنبية مستعارة.

وبعد أقل من عامين من إنشاء هذا المجلس، جرت أول مناورة عسكرية بين قوات مشتركة من دوله كافة، قدرت بنحو أربعة آلاف جندي. وقد جرت المناورة في الإمارات العربية المتحدة في تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٨٣، وسميت "درع الجزيرة"، وكان هدفها أبعد بكثير من الأهداف التقليدية لمناورة عادية، إذ صرّح إثرها العميد أحمد سالم، قائد المناورة، بأن أهدافها هي :

"١- تكوين استراتيجية عسكرية للحفاظ على استقرار المنطقة وأمنها.

"٢- تلاحم جيوش المنطقة في ظل تعاون موحد.

"٣- التعرف الى طبيعة الأرض والحركة فيها تحت كل الظروف.

"٤ ـ اختبار القدرات القتالية لجيوش المنطقة".

وأضاف الفريق الشيخ خليفة بن زايد، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة لدولة الإمارات، أن آثار هذه المناورة ستكون "بعيدة المدى بالنسبة الى جيوش دول مجلس التعاون... سواء من حيث التنظيم أو التسلح أو التدريب"، وأن مناورات أخرى عديدة سوف تتبعها كـ"خطوات متكاملة على طريق تحقيق الوحدة العسكرية بين جيوش دول الخليج العربية"[2]. وبالفعل، أحصى د. نايف عبيد، في جدول خاص، إحدى وعشرين مناورة بين جيوش هذه الدول جرت خلال خمس سنوات (من سنة ١٩٨٣ حتى سنة ١٩٨٧)[3].

---

(١) نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من التعاون إلى التكامل**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٢٨٨. ولا شك في أن حرب الخليج الثالثة (الحرب الأمريكية البريطانية الأخيرة على العراق واحتلاله، انطلاقاً من أرض الخليج ومياهه وأجوائه) قد أثارت لدى الجماهير الخليجية، كما لدى الجماهير العربية، شعوراً متفاقماً بالعجز والمهانة، مما سيعزز الدعوة إلى تحصين الأرض العربية ومياهها وأجوائها بقوى ذاتية قادرة على التصدي.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٩٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٠٠.

وقد نشط مجلس التعاون الخليجي في مجال الدفاع المشترك بين أعضائه، بهدف تحقيق "تعاون عسكري مشترك" بينهم، وإنشاء "قوة خليجية ذاتية تبعد شبح أي خطر"، فنادى بعضهم (الشيخ سالم الصباح، وزير الدفاع الكويتي) بـ"تنويع مصادر السلاح" باعتباره "استراتيجية محبذة عسكرياً"، وبحث رؤساء أركان الجيوش في دول المجلس في اجتماع لهم في آذار/مارس عام ١٩٨٢ "تصوراً عاماً لتنسيق العمل" بين جيوشهم، كما رفعوا الى وزراء الدفاع في دولهم توصية بإنشاء "صناعة حربية خليجية"[٤]. وبالفعل، حاول بعض هذه الدول ولوج باب الصناعة الحربية، وذلك عن طريق إحياء "الهيئة العربية للتصنيع الحربي" بمشاركة مصر، وأنشأت العربية السعودية، عام ١٩٨٥، "مؤسسة عامة للصناعات العسكرية"، كما سعت دول أخرى الى التعاون مع دول صديقة (مثل الأردن وتركيا وباكستان) لأجل إنشاء مصانع محلية للأسلحة[٥].

ومع أن مجلس التعاون كان قد بدأ جاداً بالتوجه نحو إنشاء قوة عسكرية خليجية تحقق أمنه الذاتي، وذلك عن طريق تعزيز المؤسسة العسكرية في كل دولة من دوله، ثم البدء بإنشاء جيش موحد تشارك فيه كل دول المجلس، فإن احتلال العراق للكويت دفع ببعض دول هذا المجلس الى توقيع اتفاقيات لـ"التعاون الدفاعي" مع دول أجنبية، وذلك بعد أن ثبت لها "عدم كفاية الترتيبات الأمنية القائمة في إطار مجلس التعاون". وقد دعا البيان الذي صدر عن مؤتمر القمة الحادية عشرة لمجلس التعاون، والذي عقد في الدوحة بقطر، بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٥، أي بعد احتلال الكويت مباشرة، الى "وضع ترتيبات أمنية ودفاعية لدول المجلس، تكفل حماية الأمن القومي (الوطني) لكل دولة من دول المجلس، والأمن الإقليمي لدول المجلس الست"[٦].

بعد احتلال العراق للكويت إذاً أصبحت الأمور أكثر جدية لدى دول مجلس التعاون، وأصبح التهديد بالخطر أكثر وضوحاً، فبالإضافة الى لجوء

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٩٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٩٧.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٠٣.

بعض هذه الدول الى عقد معاهدات دفاعية مع الولايات المتحدة الأمريكية أو مع فرنسا أو انكلترا (مع صرف الاهتمام كلياً عن دول إعلان دمشق)، تقدمت سلطنة عمان باقتراح بتشكيل قوة خليجية من مائة الف جندي، إلا أن هذا الاقتراح لم يلق التجاوب الكافي، بل استعيض عنه بقرار اتخذه وزراء دفاع دول المجلس في اجتماعهم في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٣، ويتضمن :

"١- تعزيز القدرات الدفاعية لدول المجلس.

"٢- تعزيز التعاون بين الدول الخليجية.

"٣- تطوير قوات "درع الجزيرة" بتشكيل فرق خليجية مدرعة، يصل قوامها الى ٢٥ ألف رجل، خلال السنوات الثلاث المقبلة"، كما أقر وزراء الدفاع تشكيل "لجنة عليا" مهمتها "متابعة تنفيذ قرارات الدفاع الجماعي والتعاون العسكري" بين دول المجلس، وتكون رئاسة هذه اللجنة دورية بين وزراء الدفاع، وتضم رؤساء الأركان، ورئيس اللجنة العسكرية في الأمانة العامة للمجلس[٧].

إلا أن ذلك كله لم يمنع دول الخليج من الإقبال على الدول الأجنبية الكبرى، في التسعينيات من القرن المنصرم، لكي توقع معها "معاهدات دفاعية" او بالأحرى "معاهدات حماية"[٨].

ولكي نتمكن من تقدير "القوة العسكرية" لمجلس التعاون، والتي يفترض أن تنشأ لتحقق الهدف من إنشائها، وهو "الأمن الذاتي" لكل الدول الأعضاء في المجلس، وبالتالي للخليج العربي، لا بد من معرفة :

١- القدرات الجغرافية والسكانية والعسكرية لدول المجلس.

٢- نفقات الدفاع والتسلح التي ترصدها كل دولة من دول المجلس في العام الواحد.

مع علمنا الأكيد أن ذلك لن يكون كافياً لتقدير حجم "القدرة

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٠٤.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٠٥. من الدول الخليجية التي وقعت معاهدات دفاعية مع دول أجنبية:

- الكويت مع الولايات المتحدة الأمريكية (١٩/٩/١٩٩١) ومع بريطانيا وفرنسا.
- البحرين مع الولايات المتحدة الأمريكية (٢٧/١٠/١٩٩١).
- قطر والإمارات العربية المتحدة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

العسكرية" لهذا المجلس، خصوصاً أنه يخرج من حسابنا أهم ما يجب أن يندرج فيه، وهو: تصنيع السلاح الحربي (التقليدي وغير التقليدي)، والطاقة المعنوية والفكرية والثقافية للمقاتل الفردي وللجيش عامةً، والمستوى العلمي والتقني للدولة.

واذا أردنا أن نقيّم هذه العوامل المهمة في تحديد حجم "القدرات العسكرية" لبلدان الخليج، لرأينا أنفسنا أمام نتائج غير مشجعةٍ على الإطلاق، وذلك ناتج من الأسباب التالية:

- ضعف الإمكانات البشرية والعلمية لكل قطر خليجي على حدة، وضعف الإمكانات المادية لبعض هذه الأقطار.

- عدم تصور استراتيجية دفاعية، قطرية أو خليجية، لحماية الثروات الطبيعية في هذه الأقطار، وخصوصاً النفط.

- الشعور بالأمن وعدم تهديد المصير، وهو شعور بالاسترخاء ينتاب عادة أي بلدٍ ضعيف وثري يستطيع أن "يشتري" أمناً مستعاراً.

- عدم الطموح الى مستويات علمية وثقافية وفكرية، خصوصاً على صعيد الدولة، للوصول الى مستوى الدول المتقدمة في هذه المجالات.

- يمكن القول إن المجتمع الخليجي بدأ ينتج أفواجاً من المتعلمين في مختلف الاختصاصات، كما في سائر المجتمعات العربية، إلا أن ذلك لم يبلغ بعد، مثله مثل سائر البلدان العربية، مستوى الإنتاج العملي (التطبيقي) في الاختصاصات العلمية المتقدمة، وذلك لأن بلدان الخليج، كسائر الدول العربية، لا تزال مقصّرة، والى حدٍ كبير، في مجال "البحث العلمي والتطوير الثقافي" بغية مواكبة "التقدم العلمي" في العالم.

ويتحدث **تقرير التنمية الإنسانية العربية، للعام ٢٠٠٢** الصادر عن "البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة" عن المستوى العلمي والتقني في الوطن العربي فيقول: "إن تحقيق نسقٍ فعّال للبحث العلمي والتطوير التقاني (التقني) في المجتمعات العربية يتطلب احتراماً حقيقياً للعلم والمعرفة من جانب أفراد المجتمع، ورغبة صادقة في استمرار مواكبة التقدم العلمي"، وهو ما لم يبلغه بعد "المجتمع العربي" الذي لا يزال "بحاجة الى تطوير هيكلية فاعلة لتشجيع الأشخاص الناجحين في البحث والتطوير ومكافأتهم، بما في ذلك تعلية شأن العلماء ومنزلتهم، وإبرازهم كقدوة ونماذج تحتذي

بها الأجيال الأصغر من العلماء والباحثين» (٩).

لذا، فإن اعتمادنا على الأرقام في إحصاءاتنا التي سنقدمها ليس إلا من قبيل تبيان القدرات المادية والبشرية لأقطار الخليج خصوصاً، وللأقطار العربية عموماً، والحضّ على إيجاد الحوافز الضرورية للسير قدماً باتجاه التحصين العلمي والتقني للمجتمع العربي عموماً، والخليجي خصوصاً.

الجدول رقم (٨ ـ ١)
القدرات الجغرافية والسكانية والعسكرية (البشرية) لدول مجلس التعاون الخليجي (للعام ٢٠٠٠)

الدولة	المساحة (كلم)	عدد السكان	عدد الرجال الذين هم تحت السلاح		
			جبش فعلي	مؤسسات شبه عسكرية واحتياط (*)	المجموع
الإمارات	٧٧٧٠٠	(١)٢,٥٧١٠٠٠	(٢)٦٥٠٠٠	٤٠	٦٥٠٤٠
البحرين	٦٩١	(٣)٦٢٦٠٠٠	١١٠٠٠	١٠١٦٠	٢١١٦٠
السعودية	٢,١٤٩٦٩٠	(٤)٢٢,٢٠٥,٠٠٠	١٢٦٥٠٠	١٥٥٠٠	١٤٢٠٠٠
عُمان	٢١٢٤٥٧	٢,٦٧٤٠٠٠	(٥)٤٣٤٠٠	٤٤٠٠	٤٧٨٠٠
قطر	١١٤٣٧	(٦)٦١٠٠٠٠	١٢٣٣٠	-	١٢٣٣٠
الكويت	١٧٨١٨	(٧)٢,٠٦٥٠٠٠	١٥٥٠٠	(٨)٢٨٧٠٠	٤٤٢٠٠
المجموع كلم٢ (١)	٢,٤٦٩٧٩٣	٣٠,٧٥١٠٠٠ نسمة	٢٧٣٧٣٠ رجلاً	٥٨٨٠٠ رجل	(٢)٣٣٢٥٣٠

الملاحظات:

(*) لا يوجد احتياط في دول الخليج باستثناء الكويت.

(١) ٢٤ بالمئة إماراتيون و٧٦ بالمئة أجانب.

(٢) منهم ٣٠ بالمئة أجانب.

(٣) منهم ٦٣ بالمئة بحرينيون و١٠ بالمئة عرب و٢١ بالمئة آسيويون وإيرانيون.

(٤) ٧٣ بالمئة سعوديون و٢٧ بالمئة أجانب.

(٥) منهم ٣٧٠٠ أجانب.

(٦) منهم ٧٥ بالمئة أجانب.

(٧) منهم ٦٥ بالمئة أجانب.

(٨) ٥٠٠٠ شبه عسكري + ٢٣٧٠٠ احتياط = ٢٨٧٠٠ رجل.

المصادر:

(١) Pascal Boniface, *L'année Stratégique 2001* (Paris: Irès-Arléa, 2002).

(٢) *The Military Balance* (London: International Institute for Stratégic Studies, 2001-2002).

---

(٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة** (نيويورك: البرنامج، [٢٠٠٢])، ص ٦٤ ـ ٦٥.

الجدول رقم (٨ ــ ٢)

نفقات الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي للعام ٢٠٠٠ (بالدولار الأمريكي)

الدولة	نفقات الدفاع	الناتج المحلي الإجمالي	النسبة المئوية لنفقات الدفاع من الناتج المحلي الإجمالي	موازنة الدفاع لعام ٢٠٠١
الإمارات	٣,٤ بليون	٥٨,٠٠ بليون	٥,٨٦	٣,٩ بليون
البحرين	٤٤٤ مليون	٦,٩ بليون	٦,٤٣	٣١٥ مليون
السعودية	١٨,٧ بليون	١٨٥,٠٠ بليون	١٠,١	٢٧,٢ بليون
عُمان	١,٧ بليون	١٧,٧ بليون	٩,٦	٢,٤ بليون
قطر	١,٤ بليون	١٢,٤ بليون	١١,٢٩	١,٥ بليون
الكويت	٣,٣ بليون[١]	٣٣,٤ بليون[٢]	٩,٨٨	٢,٦ بليون[٣]
المجموع	٢٨,٩٤٤ بليون	٣١٣,٤ بليون	٩,٢٣	٣٧,٩١٥ بليون

الملاحظات: حسب موازنة دفاع دولة الإمارات عن عام ٢٠٠٠.

المصادر: (١) *The Military Balance.*

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

فيكون مجموع نفقات الدفاع لمجموع دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٠٠: ٢٨,٩٤٤ بليون دولار، ومجموع موازنات الدفاع لهذه الدول لعام ٢٠٠١ (حسب موازنة دفاع دولة الإمارات عن عام ٢٠٠٠): ٣٧,٩١٥ بليون دولار، أي بفارق ٨,٩٤٤ بليون دولار زيادة لصالح موازنات الدفاع لعام ٢٠٠١ عن نفقات الدفاع لعام ٢٠٠٠.

استنتاج

يمكننا أن نستنتج من هذه الإحصاءات ما يلي:

تبلغ مساحة دول المجلس نحو مليوني ونصف المليون كلم^2، وهي مساحة شاسعة معظمها صحراوي يصعب اجتيازه واحتلاله في جميع فصول السنة. لذا، فهي توفر للمدافع إمكانات هائلة للمقاومة في حرب غير تقليدية (حرب الغوار مثلاً)، كما أن المهاجم الذي لم يألف الحياة الصحراوية يجد من

الصعوبة بمكان مقاومة طبيعتها الحارة في فصل الصيف والباردة في ليالي الشتاء، كما يجد صعوبة في تحديد الاتجاهات والأهداف.

يربو عدد سكان دول المجلس على ٣٠ مليون نسمة، ويربو عدد الرجال الذين هم تحت السلاح على ٣٣٢ ألف رجل، فتكون نسبة التجنيد ١,١ بالمئة، أي ١١بالمئة (بالألف) من السكان، وهي نسبة متدنية جداً (إذ إن النسبة المتعارف عليها دولياً هي ١٠ بالمئة من عدد السكان). لذا، فإن أمر إقرار التجنيد الإلزامي بهدف إنشاء احتياط جاهزٍ لحمل السلاح، عند الحاجة، يصبح ضرورة ملحة وحتمية.

ملاحظة: يمكن مقارنة نسبة التجنيد، في كل دولة، أو في كل مجموعة دول، بنسبة الشباب القادرين على حمل السلاح، في كل دولة، أو في كل مجموعة دول، لمعرفة ما إذا كان ممكناً تطبيق نسبة التجنيد العادلة (١٠بالمئة) عليها. مثلاً على ذلك في الجدول رقم (٨ ـ ٣).

الجدول رقم (٨ ـ ٣)

نسبة التجنيد من القادرين على حمل السلاح من الشباب في كل دولة خليجية

الدولة	عدد السكان (نسمة)	عدد الشباب القادرين على حمل السلاح (١٨ - ٣٢ سنة)	النسبة (بالمئة)
الإمارات	٢,٥٧١٠٠٠	٢٣٠٠٠٠	٨,٩٤
البحرين	٦٢٦٠٠٠	٦٦٠٠٠	١٠,٥٤
السعودية	٢٢,٢٠٥٠٠٠	٢,٩٠٢٠٠٠	١٣,٠٦
عمان	٢,٦٧٤٠٠٠	٢٦٩٠٠٠	١٠,٠٥
قطر	٦١٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٩,٨٣
الكويت	٢,٠٦٥٠٠٠	٢٥٥٠٠٠	١٢,٣٤
المجموع	٣٠,٧٥١٠٠٠	٣,٧٨٢٠٠٠	١٢,٢٩

هذا مع حساب المقيمين الأجانب، باعتبارهم يحملون بطاقات إقامة، ويخضعون لشروط المواطنة، دون منحهم الجنسية، ودون حساب الإناث.

ويمكن تطبيق هذا المقياس على الدول الأخرى، مع حساب الإناث، كما في الجدول رقم (٨ -٤):

الجدول رقم (٨ ــ ٤)
نسبة التجنيد من القادرين على حمل السلاح
من جميع الفئات في كل دولة خليجية

الدولة	عدد السكان (نسمة)	عدد الشباب والشابات القادرين على حمل السلاح (١٨ ـ ٣٢ سنة)	النسبة (بالمئة)
العراق	٢٢,٣٠٠٠٠٠	٣,٢٨٤٠٠٠ ذكور	١٤,٧٢
		٣,١٦٩٠٠٠ إناث	١٤,٢١
		٦,٤٥٦٠٠٠ ذكور وإناث	٢٨,٩٥
اسرائيل	٦,٣٣٦٠٠٠	٧٩٧٠٠٠ ذكور	١٢,٥٧
		٧٨٦٠٠٠ إناث	١٢,٤٠
		١,٥٨٣٠٠٠ ذكور وإناث	٢٤,٩٨

المصدر: *The Military Balance.*

واستناداً الى هذا المقياس، نستطيع تقدير مدى "فتوة" الأمة، أو الدولة، وبالتالي مدى إمكان تطبيق نسبة التجنيد العادلة (١٠ بالمئة) عليها.

بلغت نفقات الدفاع لدول المجلس مجتمعة (عام ٢٠٠٠) نحو ٢٩ بليون دولار أمريكي، وهو رقم مرتفع جداً، ولا شك في أن معظم هذا المبلغ قد صرف على القوات الأجنبية التي تزعم أنها موجودة على أراضي دول المجلس، وفي مياهها، للدفاع عنها، حيث ينتقل ذلك المبلغ من خزائن دول المجلس الى خزائن دول تلك القوات.

تعتبر النسب المئوية لنفقات الدفاع من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس مرتفعة جداً بالنسبة الى دول أكبر مثل: المانيا للعام نفسه (٢٠٠٠)، حيث تبلغ النسبة ١,٦ بالمئة، وفي الولايات المتحدة ٢,٩ بالمئة، وفي فرنسا ٢,٦ بالمئة، وفي بريطانيا ٢,٥ بالمئة، وفي الصين الشعبية ٥. بالمئة، وفي مصر ٣. بالمئة، وفي سوريا ٥,٦ بالمئة، وفي العراق ٩,٠٩ بالمئة، وفي الأردن ٦,٨

بالمئة، وفي إسرائيل ٨,٨ بالمئة[١٠] ويلاحظ أن هذه النسب مرتفعة في بعض البلدان العربية وفي إسرائيل (بسبب حالة العداء، أو الحذر، القائمة بين الأقطار العربية وإسرائيل، على رغم أن بعض هذه الدول وقع معاهدات سلام معها)، وهي منخفضة في الدول الأوروبية الغربية.

وقد زادت موازنة الدفاع لدول مجلس التعاون لعام ٢٠٠١ على نفقات الدفاع لعام ٢٠٠٠ نحو ٩ بلايين دولار أمريكي، وهو رقم مرتفع بالنسبة الى عدد الجيوش والسكان والمهمات في هذه الدول.

ثانياً : تحقيق الأمن الذاتي عبر الاعتماد على القوى الذاتية لدول شبه الجزيرة العربية (مجلس التعاون + اليمن)

إذا انضم اليمن الى مجلس التعاون الخليجي (كما هو متوقع)[١١]، بحيث تصبح أقطار "الجزيرة العربية" جميعها ضمن هذا المجلس، او إذا قام تحالف بين مجلس التعاون الخليجي واليمن، فإن قدرات المجلس (او التحالف) تصبح كما هي مبينة في الجدول رقم (٨ ــ ٥):

الجدول رقم (٨ ــ ٥)

القدرات الجغرافية والسكانية والعسكرية (البشرية) للعام ٢٠٠٠

الدولة	المساحة (كلم)	عدد السكان	جيش فعلي	مؤسسات شبه عسكرية واحتياط	المجموع
مجلس التعاون الخليجي	٢,٤٦٩٧٩٣	٣٠,٧٥١٠٠٠	٢٧٣٧٣٠	٥٨٨٠٠	٣٣٢٥٣٠
اليمن	٥٢٧٩٧٠	١٨,٨٨٥٠٠٠	٥٤٠٠٠	١١٠٠٠٠(*)	١٦٤٠٠٠
المجموع	٣,٩٩٧٧٦٣ كلم	٤٩,٦٣٦٠٠٠ نسمة	٣٢٧,٧٣٠ رجلاً	١٦٨,٨٠٠ رجل	٤٩٦,٥٣٠ رجلاً[١]

الملاحظات: (*) ٧٠ ٠٠٠ شبه عسكري + ٤٠ ٠٠٠ احتياط = ١١٠٠٠٠ رجل.

المصدران: للمساحة، انظر: Boniface, *L'Année stratégique 2001.*

وللباقي، انظر: *The Military Balance.*

(١٠) *The Military Balance* (London: International Institute for Strategic Studies, 2001-2002).

(١١) أقر قادة دول مجلس التعاون الخليجي، في مؤتمرهم الأخير الذي عقد في مسقط (في أواخر العام ٢٠٠١)، قبول اشتراك اليمن في عددٍ من نشاطات المجلس ريثما تصبح ظروفها ملائمة لاستكمال عضويتها فيه.

الجدول رقم (٨ ـ ٦)
نفقات الدفاع للعام ٢٠٠٠ (بالدولار الأمريكي)

الدولة	نفقات الدفاع	الناتج المحلي الإجمالي	النسبة المئوية	موازنة الدفاع لعام ٢٠٠١
المجلس	٢٨,٩٤٤ بليون	٣١٣,٤ بليون	٩,٢٣	٣٧,٩١٥ بليون
اليمن	٤٩٨ مليون(*)	٦,٤ بليون	٧,٧٨	٤٣٥ مليون(*)
المجموع	٢٩,٤٤٢ بليون	٣١٩ بليون	٩,٢٠	٣٨,٧٥٠ بليون

الملاحظات: يبدو أن وزارة الدفاع اليمنية قد وقعت لهذا العام (٢٠٠٠) في عجز قدره = ٤٩٨ ـ ٤٣٥ = ٦٣ مليون دولار أمريكي، هذا إذا صحت تقديرات *The Military Balance 2001-2002* الصادر في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.
ـ حسب موازنة العام ٢٠٠٠.

ثالثاً: تحقيق الأمن الذاتي عبر تفعيل إعلان دمشق

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية وخروج الجيش العراقي من الكويت التي ما لبثت أن وقعت "معاهدات دفاعية" مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، وحذت حذوها بعض دول الخليج مثل: البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة (مع الولايات المتحدة الأمريكية)، رأى مجلس التعاون الخليجي ضرورة أن يقوم بينه وبين بعض الدول العربية الفاعلة (مصر وسوريا) معاهدة رأى المجلس أن يسبق توقيعها ما سوف يتبعها من معاهدات دفاعية، من قبل بعض أعضائه، مع دول أخرى، وذلك كبادرة تدل على "مشاعر الأخوة والتضامن التي تربط بينها، والتي صقلها تراث عريق من التساند والتكاتف والنضال المشترك، والإحساس العميق بوحدة الآمال والتحديات وتطابق الغايات ووحدة المصير" (كما جاء في مقدمة إعلان دمشق)[١٢]، وخصوصاً أن مصر وسوريا اشتركتا عسكرياً في التحالف الدولي الذي أقامته الولايات المتحدة لـ"تحرير الكويت"، ثم لتستقر الجيوش الأمريكية بعدها مطمئنة في الكويت، كما في أرجاء أخرى من أرض الخليج.

---

(١٢) عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من التعاون إلى التكامل**، ص ٣٨١ و٣٨٤. وقد تم توقيع هذا الإعلان في دمشق بتاريخ ٦ آذار/مارس عام ١٩٩١، أي قبل توقيع المعاهدات التي وقعت مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، في العام نفسه.

وقد نص البند "ثانياً" من "إعلان دمشق" على تأكيد الأطراف المشاركة في الإعلان (وهي مصر وسوريا ومجلس التعاون الخليجي) على "التزامها بمعاهدة الدفاع المشترك... بين دول الجامعة العربية، وعزمها على العمل المشترك لضمان أمن وسلامة الدول العربية"، وهي "تعتبر أن وجود القوات المصرية والسورية على أرض العربية السعودية ودول عربية أخرى في منطقة الخليج، تلبية لرغبة حكوماتها، بهدف الدفاع عن أراضيها، يمثل نواة لقوة سلام عربية تعدّ لضمان أمن وسلامة الدول العربية في منطقة الخليج، ونموذجاً يحقق ضمان النظام الأمني العربي الدفاعي الشامل".

وفي ما يلي تبيان للقدرات والإمكانات التي يتمتع بها هذا التحالف:

أي قبل توقيع المعاهدات التي وقعت مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، في العام نفسه.

الجدول رقم (٨ ــ ٧)

القدرات الجغرافية والسكانية والعسكرية (البشرية)

لدول إعلان دمشق (للعام ٢٠٠٠)

الدولة	المساحة (كلم²)	عدد السكان	عدد الرجال الذين هم تحت السلاح		
			جيش فعلي	مؤسسات شبه عسكرية واحتياط	المجموع
مجلس التعاون الخليجي	٢,٤٦٩٧٩٣	٣٠,٧٥١٠٠٠	٢٧٣٧٣٠	٥٨٨٠٠	٣٣٢٥٣٠
مصر	١,٠٠١٤٤٩	٧٠,٦١٥٠٠٠	٤٤٣٠٠٠(١)	٥٧٩٠٠٠(٢)	١,٠٢٢٠٠٠
سوريا	١٨٥١٨٠	١٦,٤٩٣٠٠٠	٣٢١٠٠٠(٣)	٤٦٢٠٠٠(٤)	
المجموع	٣,٦٨٣٤٢٢ كلم²	١١٧,٨٥٩٠٠٠ نسمة	١,٠٣٧٧٣٠ رجلاً	١,٠٩٩٨٠٠ رجل	٢,١٣٧٥٣٠ رجلاً(*)

الملاحظات:

(١) ٣٢٢ ألف جندي + المجندون.

(٢) ٢٥٤٠٠٠ احتياطي و٣٢٥٠٠٠ شبه عسكري.

(٣) المجندون ضمناً.

(٤) ٣٥٤٠٠٠ احتياطي و١٠٨٠٠٠ شبه عسكري.

المصدر: *The Military Balance*.

الجدول رقم (٨ ـــ ٨)

نفقات الدفاع لدول إعلان دمشق لعام ٢٠٠٠ (بالدولار الأمريكي)

الدولة	نفقات الدفاع	الناتج المحلي الإجمالي	النسبة المئوية لنفقات الدفاع من الناتج المحلي الإجمالي	موازنة الدفاع للعام ٢٠٠١
مجلس التعاون الخليجي	٢٨,٩٤٤	٣١٣,٤٠٠ بليون	٩,٢٣	٣٧,٩١٥ بليون
مصر	٢,٩٠٠ بليون	٩٠,٠٠٠ بليون	٣,٢	٢,١٠٠ بليون
سوريا	٧٧٥ مليون	١٣,٧٩٠ بليون	٥,٦	٨٣٨ مليون
المجموع	٣٢,٦١٩ بليون	٤١٧,١٩٠ بليون	٧,٨١	٤٠,٨٥٣بليون

المصدر: المصدر نفسه.

فتكون مجموع نفقات الدفاع لدول إعلان دمشق لعام ٢٠٠٠: ٣٢,٦١٩ بليون دولار، ومجموع موازنات الدفاع لهذه الدول لعام ٢٠٠١: ٤٠,٨٥٣ بليون دولار، أي بفارق ٨,٢٤٣ بليون دولار لصالح موازنات الدفاع لعام ٢٠٠١.

استنتاج

يمكننا أن نستنتج من هذه الاحصاءات، ما يلي:

- يوفر إعلان دمشق لدول مجلس التعاون الخليجي عمقاً جغرافياً وبشرياً لا يستهان به، فمصر المنبسطة على مساحة شاسعة من الأرض (أكثر من مليون كلم^2)، والواقعة على الساحل الغربي للبحر الأحمر، مقابل الساحل السعودي، تؤمن لدول الخليج عمقاً جغرافياً كبيراً، ومصر المكتنزة بأكثر من سبعين مليوناً من العرب المسلمين تؤمن للخليج كذلك، عمقاً بشرياً عظيماً. أما سوريا التي يفصلها عن جزيرة العرب و "دول مجلس التعاون" العراق والأردن والكيان الصهيوني، والتي تواجه اليوم أخطاراً مقلقة بسبب التهديد الإسرائيلي والأمريكي المستمر لها، فهي قادرة في كل حين على أن ترفد الخليج بالرجال عند الضرورة.

- تستطيع مصر وسوريا أن تعدّا للمعركة أكثر من مليون و٨٠٥ آلاف

رجل (إذ تعدّ مصر ٧٦٨ ألف رجل تحت السلاح + ٢٥٤ ألف رجل احتياط، أي ما مجموعه: ١ مليون و٢٢ ألف رجل. وتعدّ سوريا: ٤٢٩ ألف رجل تحت السلاح + ٣٥٤ ألف رجل احتياط، اي ما مجموعه: ٧٨٣ ألف رجل).

- يتيح إعلان دمشق، فيما لو طبق، التأسيس لعمل عسكري عربي مشترك وفقاً للمبادئ الأساسية التي قام هذا الإعلان عليها، وهي "مبادئ ميثاق جامعة الدول العربية" بما في ذلك "معاهدة الدفاع المشترك"، كما أنه يشكل نواةً لـ"قوة سلام عربية" تضمن أمن الخليج، كما سبق أن ذكرنا، وكما هو وارد في نص الإعلان نفسه.

إلا أن تنفيذ هذا الإعلان قد تعثّر، للأسباب التالية:

١- اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية عليه، باعتبار أن أمن الخليج مسؤوليتها هي دون سواها، ولا تريد أن يشاركها أحدٌ في هذه المسؤولية، ولو كان الشريك دولاً عربية، وذلك حفاظاً على أمن قواتها في الخليج، خصوصاً أن المعاهدات الأمنية التي وقعتها مع بعض دول الخليج تنص على عدم توقيع هذه الدول معاهدات مماثلة مع دول أخرى.

٢- اعتراض الجمهورية الإسلامية الإيرانية على هذا الاتفاق، باعتبار أن أمن الخليج مسؤولية "الدول المطلة على الخليج دون سواها.

٣- اعتراض اسرائيل التي رأت أن أمن الخليج مرتبط، ارتباطاً وثيقاً، بأمن الشرق الأوسط ككل، ورأت في الاتفاق تهديداً جدياً لأمنها.

وهذا ما اضطر مصر وسوريا الى سحب قواتهما من الخليج، بعد انتهاء حرب الخليج الثانية بفترةٍ قصيرة، وهكذا فشلت "الدول المعنية" في تطبيق هذا الإعلان ووضعه موضع التنفيذ، واستعاضت بعض دول الخليج عنه بمعاهدات واتفاقات عسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية وانكلترا وفرنسا[١٣].

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣٠٥.

الفصل التاسع

خيارا الأمن القومي والأمن الإقليمي

يظل الخياران: خيار الأمن القومي وخيار الأمن الإقليمي، أفضل الخيارات المطروحة. ففي **الأول**، يطمئن الخليج الى أنه في حضن أمته، لما لها من قدرات وإمكانات، بشرية واقتصادية وعسكرية، هذا إن هي قررت استخدام هذه القدرات والإمكانات، واستثمارها ووضعها في خدمة أمن أقطارها جميعاً.

ومن حقنا، نحن المواطنين العرب، أن نتساءل: كيف يمكن أن تفرّط أمة بإمكاناتها وقدراتها، وهي التي تغطي مساحة من الأرض تناهز الـ١٤ مليون كلم٢، يعيش عليها نحو ٣٠٠ مليون بشري، وتستطيع أن تجنّد عند الحاجة نحو ٥ ملايين رجل، وتدعمها قوة اقتصادية هائلة، إذا اجتمعت تجاوز الـ٦١٠ بلايين دولار أمريكي، كناتج محلي إجمالي في العام، وعلى رغم ذلك نجدها جيلاً بعد جيل مهزومة ومستضعفة أمام دولة لا يتجاوز عدد سكانها اليهود (وهو نحو ٥ ملايين نسمة) عدد المقاتلين في هذا الوطن العربي الكبير؟ مع رفضنا التام لكل الحجج والذرائع التي تبرر تقاعس الأمة وتخاذلها وتذرعها بالدعم الكبير الذي يحظى به الكيان الصهيوني من قبل أقوى دولة في هذا العالم: الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي **الثاني**، يسهم الخليج مع جيرانه في الدفاع عن الإقليم الذي يشتركون جميعاً في العيش فيه واستغلال خيراته، فإيران دولة خليجية (ولأجل هذا، نفضل أن نسمي الخليج إسلامياً، لا عربياً ولا فارسياً)، والعراق كذلك دولة تطلّ على الخليج ويهمها أمر أمنه، ولكل من الدولتين الحق في أن تسهم

في الدفاع عنه ضد أي معتدٍ. ولا مناص، في هذه الحالة، من أن يسود الوئام والتفاهم بين هذه الدول جميعاً، لمصلحة كل منها أولاً، ثم للمصلحتين: الإقليمية والقومية ثانياً، ثم للمصلحة الإسلامية أخيراً.

الخيار القومي العربي خيار صحيح لحفظ أمن الخليج، وكذلك الخيار الإقليمي الإسلامي، فهل أن حكام الخليج مستعدون للتعاون مع جيرانهم وأبناء قومهم في هذا المضمار، متجاوزين كل الحساسيات والعقد والتناقضات التي تحكم علاقاتهم؟

إن كان الرد إيجابياً، فلتُفتح منذ اليوم صفحات جديدة للتعاون والتصالح والتضامن، وليُسهم العرب جميعاً في تحقيق ذلك، رأفةً بهذه الأمة، وبمصير أجيالها القادمة.

ولا بد من القول إننا في البداية، كان علينا أن نقرر ما إذا كان يجب أن نعتمد، في الخيارات الثلاثة التالية، الإحصاءات المتوافرة عن العراق قبل احتلاله وحلّ جيشه وقواته الأمنية وشبه العسكرية، وتدمير بناه التحتية وإمكاناته الاقتصادية، من قبل الدولتين المعتديتين: أمريكا وبريطانيا، أم أنه يجب إخراج العراق من الحساب، الى أن تعود إليه حريته واستقلاله، وكذلك قوته العسكرية وإمكاناته الاقتصادية، ولكننا آثرنا أن نتمسك بالإحصاءات التي لدينا عن العراق قبل العدوان، على أمل أن يستعيد العراق حريته واستقلاله وقوته العسكرية وإمكاناته الاقتصادية، في وقت قريب، وخصوصاً أن العراق لم يفقد رجاله وطاقته البشرية، وإن كان قد فقد أسلحته ومعداته العسكرية وطاقته الإنتاجية المسخّرة حالياً لصالح المحتل.

أولاً: تحقيق الأمن القومي للخليج وفقاً لمعاهدة الدفاع العربي المشترك

نصت المادة الثانية من "معاهدة الدفاع العربي المشترك" التي عقدت بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وجرى توقيعها في القاهرة بتاريخ ١٣/ ٤/ ١٩٥٠، على ما يلي:

"تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح على أية دولة أو أكثر منها، أو على قواتها، اعتداءً عليها جميعاً. ولذلك فإنها، عملاً بحق الدفاع الشرعي-

الفردي والجماعي- عن كيانها، تلتزم بأن تبادر الى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور، منفردة أو مجتمعة، جميع التدابير، وتستخدم جميع ما لديها من وسائل، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة، لرد الاعتداء، ولإعادة الأمن والسلام الى نصابهما. . . ."

كما نصت المادة الخامسة، من المعاهدة نفسها، على ما يلي: "تؤلف لجنة عسكرية دائمة من ممثلي هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه. . . .".

ونصت المادة السادسة على أن يؤلّف "مجلسٌ للدفاع المشترك" يتكون من "وزراء الخارجية والدفاع الوطني للدول المتعاقدة، أو من ينوبون عنهم"، كما نصت على أن "ما يقرره المجلس، بأكثرية ثلثي الدول، يكون ملزماً لجميع الدول المتعاقدة"، مخالفةً بذلك القاعدة الأساسية التي اعتمدها ميثاق جامعة الدول العربية، وهي أن القرار الذي يتخذ في مجلس الجامعة لا يلزم سوى الدول الموافقة عليه، ولا يلزم الدول المعارضة له، وهو ما جعل هذا المجلس غير ذي فعالية. ولم تقدم الدول العربية، منذ إنشاء هذه الجامعة، على تعديله، على رغم تعدّد الأصوات التي نادت بذلك[1].

ولم تكتف الدول الموقعة على هذه المعاهدة[2] بذلك، بل إنها وضعت "ملحقاً عسكرياً" لها، نصّ في مادته الأولى على تكليف "اللجنة العسكرية" المشكلة في المادة الخامسة منها، "إعداد الخطط العسكرية لمواجهة جميع الأخطار المتوقعة، أو أي اعتداء مسلح يمكن أن يقع على دولة أو أكثر من

---

(١) يوسف قزما خوري، **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ١٦٠ ـ ١٦٢. وفي مؤتمر القمة العربية الذي عقد في القاهرة بتاريخ ٢١ و٢٢/١٠/٢٠٠٠، وفي «الملحق الخاص بالانعقاد الدوري للقمة» الذي صدر إثر انتهاء المؤتمر، ومن ضمن قراراته، جاء ما يلي «مادة (٥): تصدر قرارات المجلس، على مستوى القمة، بتوافق الآراء»، فيكون المؤتمر قد أضاف، على الطريقتين اللتين سبق أن أشرنا إليهما، في اتخاذ القرارات، طريقة ثالثة، إلا أنها لم تضف شيئاً إلى جوهر المسألة، وهي ضرورة اتخاذ قرار بالأغلبية، ملزم لجميع الأعضاء.

(٢) الدول التي وقعت على هذه المعاهدة عام ١٩٥٠ هي: الأردن وسوريا والعراق والسعودية ولبنان ومصر (وهي الدول التي كانت قد نالت استقلالها في ذلك الحين، وقد تبعتها، بعد ذلك، باقي الدول العربية، بما فيها دول الخليج).

الدول المتعاقدة، أو على قواتها...."[3].

وقد أنشئت جميع المؤسسات العسكرية التي أقرت هذه المعاهدة إنشاءها (مثل اللجنة العسكرية الدائمة ومجلس الدفاع المشترك)، واختيرت القاهرة مقراً لها، وكان ذلك في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، إلا أن كل ذلك قد انتهى بعد وفاته، ولم يعد له وجود منذ عهد أنور السادات، بمجرد زيارة هذا الأخير لإسرائيل واعترافه بالكيان الصهيوني وعقده معاهدة سلام معه عام ١٩٧٩، مما أدى الى مقاطعة الدول العربية لمصر وانتقال مقر الجامعة العربية، مع باقي مؤسساتها، الى تونس. وعلى رغم أن العلاقات العربية مع مصر قد أعيدت، كما أعيدت "مؤسسات الجامعة العربية" كافة، الى مصر، الا أن هذه المؤسسات لم تعد الى العمل، بالإضافة الى أن المعاهدة لم تنفَّذ، ولو لمرة واحدة، منذ توقيعها.

يهدف الأمن القومي الى تسخير كل طاقات الأمة وامكاناتها في سبيل الدفاع عنها، ولا شك في أن تحقيق طموحنا الكبير في قيام تضامن عربي يؤدي الى تحقيق الأمن القومي العربي لا يزال بعيد المنال، فالقطرية تجذرت في الأنظمة العربية الى درجةٍ جعلتنا، كشعوبٍ، عاجزين عن تحقيق هذا الحلم القومي المرتجى، إلا أن ذلك لن يمنعنا من أن نقدم صورة، ولو خيالية، لقوة هذه الأمة، إن هي اتحدت، في مجابهة خطرٍ يحدق بأحد أقطارها، تنفيذاً "لمعاهدة الدفاع المشترك" التي نامت طويلاً في أدراج جامعة الدول العربية، ولا تزال.

الا أن ما شهدناه من تقاعس عربي عن تطبيق هذه المعاهدة أثناء العدوان الأمريكي-البريطاني على العراق (آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣)، على رغم تنفيذ بعض أعضاء الجامعة لها أثناء غزو العراق للكويت عن طريق انضمامهم الى التحالف الأمريكي - الغربي ضد العراق، جعلنا نوقن أن النظام العربي قد سقط، وأن الجامعة العربية فقدت مبررات وجودها، وأن قيام "نظام عربي" جديدٍ يتطلب، ولا شك، أنظمة عربية جديدة في معظم الدول العربية، تستجيب لرغبات شعوبها.

---

(٣) المصدر نفسه، ص ١٦٢ ـ ١٦٣.

الجدول رقم (٩ ـ ١)

القدرات الجغرافية والسكانية والعسكرية (البشرية) لأقطار الوطن العربي (دول الجامعة العربية) لعام ٢٠٠٠

الدولة	المساحة (كلم٢)	عدد السكان	عدد الرجال الذين هم تحت السلاح			
			جيش فعلي	مؤسسات شبه عسكرية	احتياط	المجموع
دول إعلان دمشق	٣,٦٨٣٤٢٢ كلم٢	١١٧,٨٥٩٠٠٠ نسمة	١,٠٣٧٧٣٠ رجلاً	٤٦٨١٠٠ رجل	٦٣١٧٠٠[١] رجل	٢,١٣٧٥٣٠ رجلاً
اليمن	٥٢٧٩٧٠	١٨,٨٨٥٠٠٠	٥٤٠٠٠	٧٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٦٤٠٠٠٠
الأردن	٩١٨٨٠	٦,٨٦٩٠٠٠	١٠٠٢٤٠	١٠٠٠٠	٣٥٠٠٠	١٤٥٢٤٠
تونس	١٦٣٦١٠	٩,٦٩٧٠٠٠	٣٥٠٠٠[٢]	١٢٠٠٠	--	٤٧٠٠٠
الجزائر	٢٣٨١٧٤٠	٣٢,١٣٦,٠٠٠	١٢٤٠٠٠	١٨١٢٠٠	١٥٠٠٠٠	٤٥٥٢٠٠
جيبوتي	٢٣٢٠٠	٧٨٣٠٠٠	٩٦٠٠[٣]	٣٠٠٠	--	١٢٦٠٠
السودان	٢٥٠٠٥٨١٣	٢٩,٦٣٢٠٠٠	١١٧٠٠٠[٤]	٧٠٠٠	--	١٢٤٠٠٠
الصومال	٦٣٧٦٦٠	١٠,٣١٧٠٠٠	--	--	--	--
العراق	٤٣٤٩٢٤	٢٢,٣٠٠٠٠٠	٤٢٤٠٠٠	٤٣٠٠٠	٦٥٠٠٠٠	١,١١٧٠٠٠
فلسطين والضفة الغربية	٥٨٨٢	٣٠٠٠٠٠٠	--	٣٥٠٠٠	--	٣٥٠٠٠
لبنان	١٠٤٥٢	٣١٣٧٠٠٠	٧١٨٣٠[٥]	١٣٠٠٠	--	٨٤٨٣٠
ليبيا	١٧٥٩٥٤٠	٥٦٤٤٠٠٠	٧٦٠٠٠	--	٤٠٠٠٠	١١٦٠٠٠
المغرب	٧٢٥٧٣٠[٦]	٢٨,٤٧٦٠٠٠	١٩٨٥٠٠[٧]	٤٨٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٣٩٦٥٠٠
موريتانيا	١٠٣٠٧٠٠	٢,٧٥٣٠٠٠	١٥٦٥٠	٥٠٠٠	--	٢٠٦٥٠
المجموع	١٣,٩٨٢٥٢٣ كلم٢	٢٩١,٤٧٨٠٠٠ نسمة[٤]	٢,٢٦٣٥٥٠ رجلاً	٨٩٥٣٠٠ رجل	١,٦٩٦٧٠٠ رجلاً	٤,٨٥٥٥٥٠ رجلاً[٥]

الملاحظات: الدولة الثانية والعشرون في "جامعة الدول العربية" هي "اتحاد جزر القمر" (Union des Comores)، وقد حاولنا الحصول على معلومات إحصائية موثوقة عن هذه الدولة، سواء عن طريق "الانترنت" أو عن طريق بعض المراجع، لاعتمادها في هذا البحث، إلا أننا لم نوفق، وكل ما استطعنا معرفته عنها هو أنها مكوّنة من ٣ جزر، تبلغ مساحتها جميعاً ٢١٧٠ كلم٢، ويبلغ عدد سكانها ٧٢٧ ألف نسمة، وبلغ "ناتجها المحلي الإجمالي"، لعام ٢٠٠١: ٤٢٤ مليون دولار أمريكي. فيها قوى أمن داخلي، وبلغت نفقاتها للدفاع عام ٢٠٠١: ٦ ملايين دولار فقط لا غير.

(١) الاحتياط: الكويت ٢٣٧٠٠، مصر ٢٤٥٠٠٠، سوريا ٣٥٤٠٠٠.

(٢) منهم ٢٣٤٠٠ مجند.

(٣) منهم ١٢٠٠ دركياً.

(٤) منهم ٢٠٠٠٠ مجند.

(٥) منهم ٢٢٦٠٠ مجند.

(٦) مع الصحراء الغربية.

(٧) منهم ١٠٠٠٠٠ مجند.

المصـــــادر: Pascal Boniface, *L'Année Stratégique 2001* (Paris: Iris-Arléa, 2002); *L'Etat du monde 2003* (Paris: L'Découverte, 2003), p. 200, et www.cia.gov/publications/factlook/geos/cn.html.

الجدول رقم (٩ ـ ٢)
نفقات الدفاع لأقطار الوطن العربي (دول الجامعة العربية) لعام ٢٠٠٠ (بالدولار الأمريكي)

الدولة	نفقات الدفاع	الناتج المحلي الإجمالي	النسبة المئوية لنفقات الدفاع من الناتج المحلي الإجمالي	موازنة الدفاع للعام ٢٠٠١
دول إعلان دمشق	٣٢,٦١٩ بليون	٤١٧,١٩٠ بليون	٧,٨١	٤٠,٨٥٣ بليون
ـ اليمن	٤٩٨ مليون	٦,٤ بليون	٧,٧٨	٤٣٥ مليون[١]
ـ الأردن	٥٢٠ مليون	٧,٦ بليون	٦,٨٤	٤٩٩ مليون
ـ تونس	٣٥٦ مليون	٢١ بليون	٤,٧٦	٣٦٥ مليون
ـ الجزائر	٣,٠٠٠ بليون	٤٤,٢ بليون	٦,٧٨	١,٨ بليون[٢]
ـ جيبوتي	٢٣ مليون	٤٦٠ مليون	٥,٠	٢٣ مليون
ـ السودان	٥٨٠ مليون	٩,٥ مليون	٦,١	٥٨١ مليون
ـ الصومال	٤٠ مليون	٩٠٠ مليون	٤,٤٤	١٥ مليون
ـ العراق	١,٤ بليون	١٥,٤ بليون	٩,٩	١,٤ بليون[٣]
ـ فلسطين (الضفة الغربية وغزة)	--	--	--	--
ـ لبنان	٥٦٤ مليون	١٦,٠٠٠ بليون	٣,٥٢	٥٩٤ مليون
ـ ليبيا	١,٢ بليون	٣٨ بليون	٣,١٥	١,٢ بليون
ـ المغرب	١,٧ بليون	٣٣ بليون	٥,١٥	١,٧ بليون[٤]
ـ موريتانيا	٢٣,٦ مليون	٢,٨ بليون	٢,٩٥	٢٥,٦ مليون
المجموع	٤٢,٥٢ بليون	٦١٠,٤٥ بليون	٦,٩٦	٤٩,٤٩ بليون

الملاحظات:

(١) موازنة العام ٢٠٠٠.

(٢) موازنة العام ٢٠٠٠.

(٣) نسبة إلى نفقات الدفاع لعام ٢٠٠٠.

(٤) موازنة العام ٢٠٠٠.

المصدر: *The Military Balance* (London: International Institute for Strategic Studies, 2001-2002).

ومن الممكن إجراء مقارنة بسيطةٍ بين قدرات الأمة العربية وإمكاناتها (كما بيّنّاها في الجدول رقم (٩ ـ ٢) وبين قدرات الكيان الصهيوني وإمكاناته، كما تظهر في الجدول رقم (٩ ـ ٣)

الجدول رقم (٩ ــ ٣)
القدرات الجغرافية والسكانية والعسكرية (البشرية) لإسرائيل للعام ٢٠٠٠

الدولة	المساحة	عدد السكان	عدد الرجال الذين هم تحت السلاح			المجموع
			جيش فعلي	مؤسسات شبه عسكرية	احتياط	
اسرائيل	٢١٩٤٦ كلم^2	٦,٣٣٦٠٠٠ نسمة منهم ٨٢ بالمئة من اليهود والباقي من العرب	١٦٣٥٠٠(*)	٨٠٥٠ رجلاً	٤٢٥٠٠٠ رجل	٥٩٦,٥٥٠ رجلاً

ملاحظة: (*) منهم ١٠٧,٥٠٠ من المجندين.

الجدول رقم (٩ ـ ٤)
نفقات الدفاع لإسرائيل للعام ٢٠٠٠ (بالدولار الأمريكي)

الدولة	نفقات الدفاع	الناتج المحلي الإجمالي	النسبة المئوية لنفقات الدفاع من الناتج المحلي الإجمالي	موازنة الدفاع للعام ٢٠٠١
اسرائيل	٩,٥ بليون	١٠٧ بليون	٨,٨٧	٩,٠٠٠بليون

المصدران: انظر: Boniface, Ibid., et *The Military Balance*.

استنتاج

على رغم أن الناتج المحلي الإجمالي لـ"مجموع الدول العربية (وهو ٦١٠ بلايين دولار) يفوق "الناتج المحلي الاجمالي" لإسرائيل (وهو ١٠٧ بلايين دولار) بمقدار خمسة أضعاف على الأقل، فإن نسبة ما ينفقه العرب، جميعهم، على استعداداتهم العسكرية لمواجهة هذا العدو، من مجموع "ناتجهم المحلي الإجمالي" (وهي نسبة لا تبلغ ٧ بالمئة)، تظل أقل بكثير من النسبة التي

تخصصها الدولة العبرية لنفقاتها الدفاعية من "ناتجها المحلي الإجمالي" (وهي تبلغ نحو ٩ بالمئة)، مما يشير الى أن هذه الدول غير جادة، إن لم تكن غير راغبةٍ، على الإطلاق، في مواجهة هذا العدو. ويبدو ذلك واضحاً من خلال سلوك الدول العربية تجاه العدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني منذ بدء انتفاضته في غزة والضفة الغربية.

وإذا كانت الدول العربية تتذرع، لتغطية عجزها، بالدعم غير المحدود الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية للكيان الصهيوني، كما سبق أن أشرنا، فإن ذلك لا يعفي هذه الدول إطلاقاً من مسؤولياتها تجاه شعوبها وأمتها، كما أنه لا يبرر انقسامها وتشرذمها وتفرقها الى درجة أن العديد منها قد أقام علاقات (رسمية وغير رسمية) مع هذا الكيان المعادي والمغتصب، ذلك أن أقل ما يطلب من هذه الدول هو أن تستعدّ عسكرياً، فرادى أو جماعة، لمواجهةٍ مع هذا العدو لا بد آتية، بالإضافة الى تحقيق نوع من التضامن يحفظ ماء وجه الحاكمين أمام شعوبهم التي، وإن صبرت طويلاً على ما تلمسه من تخاذلهم وتقاعسهم، فإنها لن تصبر طويلاً على ما تلمسه من غطرسة العدو الصهيوني وعسف الجبار الأمريكي تجاهها وتجاه شعب فلسطين وكرامة الأمة العربية.

وإذا كان موضوع بحثنا هو "الوجود العسكري الأجنبي (الأمريكي) في الخليج"، فإننا لا نكون قد خرجنا عن الموضوع عندما نتحدث عن حاجة العرب الى التضامن والاتحاد في سبيل التصدي للخطر المباشر ومواجهته، وهو الخطر الإسرائيلي، وخطر الهيمنة الأمريكية، لأنهم بنجاحهم في وقف هذا الخطر، على الأقل، سوف يقدمون الدليل على أنهم قادرون على التضامن والوقوف صفاً واحداً لمواجهة أية دولة، مهما كانت كبرى، إذا ما هددت هذه الدولة أحد أقطارهم، وهو ما لم يبادروا اليه عند العدوان الأمريكي - البريطاني المسلح على العراق(٤).

---

(٤) Pascal Boniface, *L'Année stratégique 2001* (Paris: Irès-Arléa, 2002), et *The Military Balance* (London: International Institute for Strategic Studies, 2001 - 2002).

على أثر التهديد الأمريكي للعدوان على العراق، اجتمع وزراء خارجية الدول العربية، في القاهرة، يومي ١٥ و١٦/٢/٢٠٠٣، وأصدروا «توصيات» أهم ما جاء فيها: ١ ـ التزام الدول العربية بالحفاظ على أمن وسلامة جمهورية العراق ودولة ـ الكويت ـ ووحدة أراضيهما، ورفض الدول العربية للعدوان على أي منهما =

وعلى رغم أننا واثقون من أن إجماع الأنظمة على مواجهة العدو الصهيوني ومقاومة التسلط الأمريكي سيظل صعب المنال إن لم يكن مستحيلاً، فنحن نرى أن من واجبنا، بل من أقدس مقدسات عملنا القومي، هو حثّ الأمة وتحريضها على تجاوز كل ما يعيق وحدتها وتضامنها لمواجهة الأخطار المرتقبة، وذلك بتنبيهها الى مواطن القوة عندها، لعل قادتها يدركون مسؤولياتهم، فيستثمروا هذه المواطن لتدارك الأخطار المحيقة بهم وبشعوبهم.

إلا أن علينا ألا ننخدع كثيراً في الاعتداد بـ"مواطن القوة" هذه، فإن ما يكشف "مواطن الضعف" فينا هو ذلك الإحصاء الذي نشرته "الأمم المتحدة" في **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢**، حيث يتبين لنا أن هذا "الكم الهائل" من عدد السكان في الوطن العربي، والذي يقارب الـ٣٠٠ مليون نسمة، لا يزال يفتقر الى الكثير من مقومات التنمية البشرية، في مجال التعليم خصوصاً، حيث يتبين أن نسبة الأمية في الوطن العربي لا تزال مرتفعة جداً، مما يؤثر بالتالي في الطاقة البشرية العربية في استيعاب العلوم والتكنولوجيا الحديثة، ويعيق التطور التقني، العسكري خصوصاً، في الجيوش العربية.

= أو تهديد أمن وسلامة أية دولة عربية، باعتباره تهديداً للأمن القومي لجميع الدول العربية، مثلما هو تهديد للسلم والأمن الدوليين.

٢ ـ التأكيد على ضرورة امتناع دولهم عن تقديم أي نوع من المساعدة والتسهيلات لأي عمل عسكري يؤدي إلى تهديد أمن وسلامة العراق ووحدة أراضيه».

وجاء بعد ذلك، مؤتمر القمة العربية، في «شرم الشيخ» (في ١/٣/٢٠٠٣) لكي يؤكد الضعف والتقاعس العربيين (اللذين بدت إماراتهما في مؤتمر وزراء الخارجية بالقاهرة)، وذلك من خلال الخلافات العلنية والعنيفة التي ظهرت بين بعض دول المؤتمر، وقد أصدر المؤتمر، مع ذلك، قرارات أهمها:

«١ ـ تأكيد الرفض المطلق لضرب العراق أو تهديد أمن وسلامة أي دولة عربية، باعتباره تهديداً للأمن القومي العربي، وضرورة حل الأزمة العراقية بالطرق السلمية، في إطار الشرعية الدولية.

٢ ـ دعوة كافة الدول لمساندة الجهود العربية الهادفة إلى تجنب الحرب. . . .

٣ ـ . . . . . .

٤ ـ التأكيد على مسؤولية مجلس الأمن في عدم المساس بالعراق وشعبه، وفي الحفاظ على استقلاله وسلامة ووحدة أراضيه، والتأكيد على ضمان أمن دول الجوار العراقي وسيادتها وسلامة أراضيها.

٥ ـ التأكيد على امتناع دولهم عن المشاركة في أي عمل عسكري يستهدف أمن وسلامة ووحدة أراضي العراق أو أي دولة عربية».

إلا أن أياً من هذه القرارات لم ينفذ، بل، على العكس من ذلك، أقدم بعض الدول الأعضاء التي اشتركت في اتخاذ هذه القرارات على العمل بنقيضها، فقدم للمعتدين على العراق كل أنواع التسهيلات، براً وبحراً وجواً.

ويصف التقرير المشار إليه "حال التعليم" في الوطن العربي بأنه "لا يزال متواضعاً اذا ما قورن بالإنجازات في أماكن أخرى في العالم، حتى في البلدان النامية"، وهو يرى أن الأمية في الأقطار العربية "صمدت أمام محاولات القضاء عليها"، وأن التعليم الشامل "بين البالغين، في البلدان العربية" لا يزال "ضعيفاً في المتوسط"، حيث كانت نسبة الأمية في هذه البلدان، نحو ٤٣ بالمئة في منتصف التسعينيات من القرن المنصرم.

وإذا ما علمنا أن "الناتج المحلي الإجمالي" لمجموع الدول العربية هو نحو ٦١٠,٥ بليون دولار أمريكي في العام، نفاجأ بأن "نسبة الزيادة في الإنفاق على التعليم في الوطن العربي، قد بدأت تتضاءل بعد عام ١٩٨٥"، إذ انخفضت نسبة الإنفاق على التعليم كـ"نسبةٍ من إجمالي الناتج المحلي" في البلدان العربية، "لتصل في العام ١٩٩٥ الى أقل مما كانت عليه في عام ١٩٨٥"، وذلك خلافاً "لما هو عليه الحال في البلدان المتقدمة النمو، وفي البلدان النامية، على حدٍ سواء".

ويخلص التقرير الى القول إن "سمات أساسية ثلاثاً" تغلب على "ناتج التعليم" في البلدان العربية، وهي:

١ ـ تدني التحصيل في المعرفة.

٢ ـ ضعف القدرات التحليلية والابتكارية.

٣ ـ اطراد التدهور(٥).

فأي مصيرٍ ينتظر الأجيال القادمة من أمتنا، إن استمر الحال على ما هو عليه اليوم؟

ثانياً: تحقيق الأمن الإقليمي للخليج عبر التحالف مع باقي دول إقليم الخليج (العراق وإيران)

قبل أن ننطلق في البحث عن إمكانات التحالف بين دول الخليج العربي وكل من الجارتين: إيران والعراق، يجدر بنا أن نعالج مسألتين مهمتين تؤثران

(٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة** (نيويورك: البرنامج، [٢٠٠٢])، ص ٤٧ ـ ٥٠.

تأثيراً بارزاً، نفسياً وعملياً، في العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي من جهة، وكل من الدولتين الإقليمتين من جهة أخرى. ذلك أن الصعوبات التي تحول دون قيام هذا التحالف ليست بالقدر الذي يتصوره المراقبون إذا ما أمعن كل من الأطراف الثلاثة النظر في فوائد هذا التحالف إن قام، والضرر البالغ الذي يُلحقه عدم قيامه بهذه الأطراف جميعاً، وبالأمتين: الإيرانية والعربية، على حدٍ سواء.

وتتلخص هاتان المسألتان بما يلي :

- تسمية الخليج.

- تسوية المشاكل القائمة بين بعض دول مجلس التعاون الخليجي وكل من إيران والعراق.

١- تسمية الخليج بالخليج الإسلامي

ربما يجد البعض أن الاختلاف في تسمية الخليج (بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبلدان الخليج العربي) ليست بالأهمية التي نتصورها، ولكن الحقيقة هي أن ما يفعله هذا الاختلاف في الوعي الاجتماعي، الإيراني والخليجي، يشغل حيّزاً كبيراً من "العقل الباطن" الذي يغذي هذا الخلاف ويجذّره. والحقيقة كذلك، أن "البحر" الذي يمتد من "شط العرب" شمالاً حتى "مضيق هرمز" جنوباً، والواقع بين شبه الجزيرة العربية غرباً وإيران شرقاً، والمنفتح على "خليج عمان" و"بحر العرب" عند طرفه الجنوبي، والذي اكتسب تسميته المختلفة "الخليج الفارسي" أو "الخليج العربي" من الأجناس المحيطة به، هذا البحر، أو الخليج، ليس خليجاً فارسياً خالصاً، ولا خليجاً عربياً خالصاً، وانما هو "خليج إسلامي"، ذلك أن البلدان التي تكتنفه، على سواحله الأربعة، وإن كانت تنتمي إلى عرقين مختلفين: الفارسية (او الإيرانية حديثاً) والعربية، إلا أنها تلتقي في رحاب دينٍ واحد هو الإسلام، فأحر به أن يكون خليجاً إسلامياً فحسب.

يعتبر هذا الخليج، من الوجهة القانونية، فارسياً (إيرانياً) وعربياً في آنٍ، فهو فارسي (إيراني) في نظر الجمهورية الإسلامية الإيرانية (بلاد فارس قديماً) التي تحتل شاطئه الشرقي وحيزاً من شاطئه الشمالي، وهو عربي في نظر

العراق الذي يحتل حيزاً من شاطئه الشمالي، وجزيرة العرب التي تحتل شاطئه الغربي والجنوبي، إلا أنه إسلامي في نظر هذه البلدان جميعاً، ولا نظن أن أياً من هذه البلدان تجد غضاضة في أن يحمل هذا الخليج اسم الدين الإسلامي الحنيف الذي آمن أهلها به واعتنقوه وبه يتباهون ويفخرون، بل وبه يتكنون (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، والذي يعتبر عامل توحيدٍ بينها جميعاً، على رغم اختلاف العرق أو الجنس.

وعلى هذا، فإننا نقترح على هذه البلدان أن تعتمد تسمية "الخليج الإسلامي" لما تسميه "الخليج الفارسي" أو "الخليج العربي".

٢ ـ تسوية المشاكل القائمة بين بعض دول مجلس التعاون الخليجي وكل من إيران والعراق

إن أهم المشاكل القائمة بين هذه البلدان، هي:

أ- مشكلة الكويت ـ العراق، القائمة منذ أكثر من عقد من الزمن، والتي نتجت من احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠، ويمكن القول إن هذه المشكلة قد أضحت سهلة الحل بعد أن زالت الأسباب التي أدّت إليها، وبعد أن يتحرر العراق من نير الاحتلال الذي يجثم على صدره منذ ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، ويتمتع شعبه بالحرية والاستقلال، وبحياة ديمقراطية سليمة..

ب- مشكلة الجزر الثلاث: طنب الكبرى وطنب الوسطى وأبو موسى، وهي المشكلة القائمة بين الإمارات العربية المتحدة وإيران، منذ أن احتلتها القوات الإيرانية في العهد الشاهنشاهي البائد عام ١٩٧١.

ونرى أن من واجب كل من المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية التدخل الفعلي لحلّ هاتين المشكلتين بالشكل الذي يرضي الأطراف جميعاً.

والى أن تتم المصالحة "التاريخية" بين هذه البلدان، ورغبة منا في أن "نحلم" بأمنٍ إقليمي في الخليج يغنيه عن أي أمنٍ، أجنبي مستعار، لا نرى غضاضة في أن نقدم إحصاءات "للقوة المقدّرة" لهذا التحالف الخليجي، إن هو قام.

وفي ما يلي تصور للقدرات والإمكانات العائدة لهذا التجمع، في حال تحقيقه :

الجدول رقم (٩ ــ ٥)

القدرات الجغرافية والسكانية والعسكرية لدول الإقليم الخليجي (للعام ٢٠٠٠)

الدولة	المساحة (كلم٢)	عدد السكان	عدد الرجال الذين هم تحت السلاح			المجموع
			جيش فعلي	مؤسسات شبه عسكرية	احتياط	
ـ مجلس التعاون الخليجي	٢,٤٦٩٧٩٣ كلم٢	٣٠٧٥١٠٠٠ نسمة	٢٧٣٧٣٠ رجلاً	٣٥١٠٠ رجل	٢٣٧٠٠[1]	٣٣٢٥٣٠ رجلاً
ـ العراق	٤٣٤٩٢٤	٢٢,٣٠٠٠٠٠	٤٢٤٠٠٠	٤٣٠٠٠	٦٥٠٠٠٠	١,١١٧٠٠٠
ـ إيران	١,٦٤٨٠٠٠	٦٨,٢٨١٠٠٠	٥١٣٠٠٠[2]	٤٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٩٠٣٠٠٠
المجموع	٤,٥٥٢٧١٧ كلم٢	١٢١,٣٣٢٠٠٠	١,٢١٠٧٣٠ رجلاً	١١٨١٠٠ رجل	١,٠٢٣٧٠٠ رجل	٢,٣٥٢٥٣٠ رجلاً
إذا انضمت اليمن إلى مجلس التعاون:						
ـ اليمن	٥٢٧٩٧٠ كلم٢	١٨,٨٨٥٠٠٠ نسمة	٥٤٠٠٠ رجل	٧٠٠٠٠ رجل	٤٠٠٠٠ رجل	١٦٤٠٠٠ رجل
المجموع العام	٥,٠٨٠٦٨٧ كلم٢	١٤٠,٢١٧٠٠٠ نسمة	١,٢٦٤٧٣٠ رجلاً	١٨٨١٠٠ رجل	١,٠٦٣٧٠٠ رجل	٢,٥١٦٥٣٠ رجلاً

الملاحظات:

(١) يوجد في دولة الكويت فقط.

(٢) منهم ٢٢٠ ألف مجند.

الجدول رقم (٩ ــ ٦)

نفقات الدفاع لدول إقليم الخليج لعام ٢٠٠٠ (بالدولار الأمريكي)

الدولة	نفقات الدفاع	الناتج المحلي الإجمالي	النسبة المئوية لنفقات الدفاع من الناتج المحلي الإجمالي	موازنة الدفاع للعام (٢٠٠١)
ـ مجلس التعاون الخليجي	٢٨,٩٤٤ بليون	٣١٣,٤ بليون	٩,٢٣	٣٧,٩١٥ بليون
ـ العراق	١,٤ بليون	١٥,٤ بليون	٩,٠٩	١,٤ بليون(*)
ـ إيران	٧,٥ بليون	٩٩,٠ بليون	٧,٥٧	٩,١ بليون
المجموع	٣٧,٨٤٤ بليون	٤٢٧,٨ بليون	٨,٨٤	٤٨,٤١٥ بليون
إذا انضمت اليمن إلى مجلس التعاون:				
ـ اليمن	٤٩٨ مليون	٦,٤ بليون	٧,٧٨	٤٣٥ مليون
المجموع العام	٣٨,٣٤٢ بليون	٤٣٤,٢ بليون	٨,٨٣	٤٨,٨٥٠ بليون

الملاحظة: (*) نسبة إلى نفقات الدفاع لعام ٢٠٠٠.

المصدران: المصدران نفسهما.

استنتاج

نستطيع القول إنه بإمكان الإقليم الخليجي (المؤلف من دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وإيران) أن يؤمن لنفسه الحماية اللازمة لردّ أي عدوان عليه من دول الجوار (وخصوصاً إسرائيل)، إذا ما استطاع أن يتوصل الى تحقيق شكل من أشكال التضامن، الأمني على الأقل، في ما بين دوله، وهو أمر سهل المنال إذا ما خلصت النيات وأدرك المسؤولون عن هذه الدول مدى الأخطار التي تتهددهم (والتي تشترك فيها الدولة التي تزعم أنها حامية لهم، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة الى إسرائيل).

إن إقليماً تبلغ مساحته أربعة ملايين ونصف المليون كلم[٢] (ويزيد على الخمسة ملايين إذا ما انضمت اليمن إليه)، ويربو عدد سكانه على الـ١٢١ مليوناً (ويزيد على الـ١٤٠ مليوناً إذا انضمت اليمن إليه)، ويستطيع أن يعدّ، تحت السلاح، أكثر من مليونين و٣٠٠ الف رجل (ويزيد على المليونين ونصف المليون اذا انضمت اليمن اليه)، ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي لمجموع دوله نحو ٤٢٨ بليون دولار أمريكي (أو ٤٣٤ بليوناً اذا انضمت اليمن اليه)؛ إن مثل هذا الأقليم الغني بمساحته وسكانه وعدد رجاله، قادر على أن يهزم أية قوة عدوة تحاول الاعتداء عليه أو احتلاله، ولا يضير أن تكون القوة المعتدية مزودة بأحدث الأسلحة والمعدات والتقنيات العسكرية، وهو ما لا يتوافر لدول الإقليم، او لبعضها على الأقل، إذ إن أية قوة، مهما استطاعت أن تمتلك من أسلحة متطورة، وأن تستخدم هذه الأسلحة لقهر أي شعب، لن تستطيع إخضاع إقليم تتوافر لديه الإمكانات التي سبق أن ذكرناها، ذلك أن تدمير العمران والإمعان في القتل لا يمكن أن يقوم مقام احتلال الأرض نفسها. فالقوة المدمرّة لا تحتل وإن دَمرّت، والمحتل، إن تورّط في أرض وبين شعب يمتلك ما سبق أن ذكرنا من مقوّمات، سيظل عاجزاً عن أن يخضع هذا الشعب، وأن يحتل تلك الأرض، إن توافر لدى شعبها من العزم على النضال والتصميم على المقاومة ما يمكنّه من الصمود الى حين يرهق المعتدي، فيوفر لنفسه النصر. والنموذج اللبناني، في الجنوب والبقاع الغربي، والفلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة، والعراقي، في مقاومته للاحتلال، القائمة حالياً، والمتنامية باطّراد، لخير أدلّة على ذلك.

الفصل العاشر

خيار الأمن القومي ـــ الإقليمي

تحقيق الأمن القومي - الإقليمي للخليج عبر تحالف عربي - إيراني

يجب أن لا يكون أمن الخليج حكراً على العرب وحدهم، أو عبئاً عليهم دون سواهم، فأمن الخليج مسؤولية قومية - اقليمية في آن، فهو "مسؤولية قومية" باعتبار أن الأجزاء الشرقية من شبه جزيرة العرب تشكل "دول الخليج العربي" التي تشغل الساحل الجنوبي والغربي للخليج، بدءاً من مضيق هرمز جنوباً حتى آخر حدود الكويت، أو "الفاو" في العراق شمالاً، وهو "مسؤولية إقليمية" باعتبار أن "الجمهورية الإسلامية الإيرانية" تشغل ما تبقى من سواحل هذا الخليج شرقاً. ويبدو أن العناية الإلهية تعمدّت أن تكتنف هذا الخليج بؤرة إسلامية- عربية صافية، مما يعطيه طابعاً إسلامياً حقيقياً، بلا جدال.

بناءً على ما تقدم من اعتبارات، نرى أن أمن الخليج يمكن أن يتحقق عبر تحالفٍ قومي- إقليمي، عربي- إيراني، بحيث يتخذ هذا التحالف أشكالاً مختلفةً وفقاً لهذا الأساس، كأن يقوم تحالف بين دول "مجلس التعاون الخليجي" وبين كل من العراق وإيران، أو بين دول "إعلان دمشق" والعراق وإيران، أو أن يقوم تحالف مع إيران ضمن إطار "جامعة الدول العربية"، وتؤدي كل هذه الأشكال من التحالفات الغرض المنشود، وهو تحقيق أمن الخليج.

لا شك في أن هذا "التحالف المختلط" عزيز المنال في الظروف العربية الراهنة، إلا أن من مهمات كل باحث، بل من واجبه، أن يبين مزايا مثل هذه التحالفات على الصعيدين: القومي والإقليمي، مهما بلغ تحقيقها من الصعوبة، وربما الاستحالة.

من المتفق عليه أنه لن ينقذ العرب من الضعف والعجز والإذلال الذي هم فيه إلا تضامنهم واتحادهم، ولن تصبح دول الخليج (الإسلامي) في غنى عن الأمن الأجنبي المستعار، أمريكياً أكان أم غير أمريكي، إلا اذا تحالفت مع قوى أخرى تتصل بها إقليمياً، أو تلتقي معها عقيدياً، في القومية أو الدين، أو في كليهما معاً.

وكنموذج للتحالفات القومية-الإقليمية التي يمكن إقامتها بين دول الخليج ودول أخرى، نقدم الافتراضين التاليين:

أولاً : افتراض تحالف دول إعلان دمشق مع العراق وإيران.

ثانياً : افتراض تحالف دول الجامعة العربية مع إيران.

وفي ما يلي تقدير لقدرات كل من هذين التحالفين:

أولاً: تحالف دول "إعلان دمشق" مع العراق وايران

الجدول رقم (١٠ ـ ١)

القدرات الجغرافية والسكانية والعسكرية (البشرية) لعام ٢٠٠٠

الدولة	المساحة (كلم٢)	عدد السكان	عدد الرجال الذين هم تحت السلاح		
			جيش فعلي	مؤسسات شبه عسكرية واحتياط	المجموع
ـ دول إعلان دمشق	٣,٦٨٣٤٢٢ كلم٢	١١٧,٨٥٩٠٠٠ نسمة	١,٠٣٧٧٣٠ رجلاً	١,٠٩٩٨٠٠ رجل	٢,١٣٧٥٣٠ رجلاً
ـ العراق	٤٣٤٩٢٤	٢٢,٣٠٠٠٠٠	٤٢٤٠٠٠	٦٩٣٠٠٠[1]	١,١١٧٠٠٠
ـ إيران	١,٦٤٨٠٠٠	٦٨,٢٨١٠٠٠	٥١٣٠٠٠[2]	٣٩٠٠٠٠[3]	٩٠٣٠٠٠
المجموع	٥,٧٦٦٣٤٦ كلم٢	٢٠٨,٤٤٠٠٠٠ نسمة	١,٩٧٤٧٣٠ رجل	٢,١٨٢٨٠٠ رجل	٤,١٥٧٥٣٠ رجلاً
إذا انضمت اليمن إلى مجلس التعاون:					
ـ اليمن	٥٢٧٩٧٠ كلم٢	١٨,٨٨٥٠٠٠	٥٤٠٠	١١٠٠٠٠	١٦٤٠٠٠
المجموع العام	١٦,٢٩٤٣١٦ كلم٢	٢٢٧,٣٢٥٠٠٠ نسمة	٢,٠٢٨٧٣٠ رجل	٢,٢٩٢٨٠٠ رجل	٤,٣٢١٥٣٠ رجلاً

الملاحظات:

(١) منهم ٦٥٠ ألف احتياط.

(٢) منهم ٢٢٠ ألف مجند.

(٣) منهم ٣٥٠ ألف احتياط.

(٤) منهم ٤٠ ألف احتياط.

الجدول رقم (١٠ ـ ٢)

نفقات الدفاع لعام ٢٠٠٠ (بالدولار الأمريكي)

الدولة	نفقات الدفاع (بليون)	الناتج المحلي الإجمالي (بليون)	النسبة المئوية لنفقات الدفاع من الناتج المحلي الإجمالي	موازنة الدفاع للعام ٢٠٠١ (بليون)
ـ دول إعلان دمشق	٣٢,٦١٩	٤١٧,١٩٠	٧,٨١	٤٠,٨٥٣
ـ العراق	١,٤	١٥,٤	٩,٠٩	١,٤
ـ إيران	٧,٥	٩٩,٠٠٠	٧,٥٧	٩,١
المجموع	٤١,٥١٩	٥٣١,٥٩٠	٧,٨١	٤٩,٩٥٣
إذا انضمت اليمن إلى مجلس التعاون:				
ـ اليمن	٤٩٨ مليون	٦,٤	٧,٧٨	٤٣٥ مليون
المجموع العام	٤٢,٠١٧	٥٣٧,٩٩٠	٧,٨٠	٥١,٧٨٨

استنتاج

يؤمن هذا التحالف قوة تزيد على أربعة ملايين رجل تحت السلاح، إذ يستطيع العراق، الذي يزيد عدد سكانه على ٢٢ مليون نسمة (٢٢,٣٠٠٠٠٠ نسمة) أن يجنّد أكثر من مليون رجل (١,١١٧٠٠٠ رجل) هم مجموع الجيش الفعلي ورجال المؤسسات شبه العسكرية والاحتياط. وتستطيع إيران التي يزيد عدد سكانها على ٦٨ مليون نسمة (٦٨,٢٨١٠٠٠ نسمة) أن تجنّد أكثر من تسعمائة ألف رجل (٩٠٣٠٠٠ رجل) هم كذلك مجموع الجيش الفعلي ورجال المؤسسات شبه العسكرية والاحتياط. وهكذا يجتمع لدى هذا التحالف (العربي-الإيراني) ما مقداره:

دول إعلان دمشق (مصر وسوريا ومجلس التعاون الخليجي) : ٢,١٣٧٥٣٠ رجلاً

العراق : ١,١١٧٠٠٠ رجل

إيران : ٩٠٣٠٠٠ رجل

فيكون مجموع الرجال الذين يستطيع هذا التحالف أن يجندهم: ٤,١٥٧٥٣٠ رجلاً.

ويمكن أن يقوم هذا التحالف على ثلاث مراحل :

١- **في المرحلة الأولى**: يقوم بين مصر وسوريا والسعودية، وقد بدا هذا التحالف ممكناً بعد قمة الاسكندرية بين قادة الدول الثلاث عام ١٩٩٥، إلا أن الظروف التي مرت، وتمر بها فلسطين (الضفة الغربية وغزة) منذ بدء انتفاضة الأقصى (في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠) قد أثرت سلباً في تسريع هذا التحالف ووضعه موضع التنفيذ.

٢- **وفي المرحلة الثانية**: تنضم باقي دول مجلس التعاون الخليجي الى هذا التحالف، حيث يتم تفعيل "إعلان دمشق" وتنفيذه.

٣- **وفي المرحلة الثالثة**: يتم التفاهم بين كل من إيران والعراق ودول إعلان دمشق، بحيث تستطيع هذه الدول أن تشكل تحالفاً عربياً-إسلامياً، صلباً وقوياً، لمواجهة كل المخاطر والمؤامرات الأجنبية.

ثانياً: التحالف مع إيران ضمن اطار "جامعة الدول العربية"

الجدول رقم (١٠ ـ ٣)

القدرات الجغرافية والسكانية والعسكرية (البشرية) لعام ٢٠٠٠

الدولة	المساحة (كلم²)	عدد السكان	عدد الرجال الذين هم تحت السلاح			المجموع
			جيش فعلي	مؤسسات شبه عسكرية	احتياط	
ـ دول الجامعة العربية	١٣,٩٨٢٥٢٣	٢٩١,٤٧٨٠٠٠	٢,٢٦٣٥٥٠	٨٩٥٣٠٠	١,٦٩٦٧٠٠	٤,٨٥٥٥٥٠
ـ إيران	١,٦٤٨٠٠٠	٦٨,٢٨١٠٠٠	٥١٣٠٠٠	٤٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٩٠٣٠٠٠
المجموع	١٥,٦٣٠,٥٢٣ كلم²	٣٥٩,٧٥٩٠٠٠ نسمة	٢,٧٧٦٥٥٠ رجلاً	٩٣٥٣٠٠ رجل	٢,٠٤٦٧٠٠ رجل	٥,٧٥٨٥٥٠ رجلاً

الجدول رقم (١٠ ـ ٤)

نفقات الدفاع لعام ٢٠٠٠ (بالدولار الأمريكي)

الدولة	نفقات الدفاع (بليون)	الناتج المحلي الإجمالي (بليون)	النسبة المئوية لنفقات الدفاع من الناتج المحلي الإجمالي	موازنة الدفاع للعام ٢٠٠١ (بليون)
دول الجامعة العربية(*)	٤٢,٥٢	٦١٠,٤٥	٦,٩٦	٤٩,٤٩
ـ إيران	٧,٥	٩٩,٠٠	٧,٥٧	٩,١٠
المجموع	٥٠,٠٢	٧٠٩,٤٥	٧,٠٥	٥٨,٥٩

(*) موازنة الدفاع للعام ٢٠٠٠ لكل من اليمن والعراق وتونس والجزائر والمغرب.

استنتاج

إنه التحالف الجامع الذي يحقق الأمن القومي للوطن العربي أولاً، ثم الأمن الإقليمي لدول الخليج (الإسلامي) بما فيها إيران والعراق (ما يقارب الستة ملايين رجل تحت السلاح، وأكثر من سبعمائة بليون دولار كناتج محلي إجمالي). ويظل هذا النوع من التحالف الأكثر فعاليةً وتأثيراً، فيما لو تحقق، إذ إنه يحقق للعرب الحد الأدنى من وحدتهم المنشودة، كما يحقق لهم تضامناً قوياً مع الدولة الإسلامية الأقوى في المنطقة، وهي إيران.

وبهذا التحالف، تستطيع دول الخليج أن تطمئن الى أمنها، وأن تتخلص من الجيوش الأجنبية التي تبتزّ ثرواتها وتقتنص خيراتها، وأن تستغني نهائياً عن كل أشكال الأمن المستعار.

لقد حاولنا، من خلال ما قدمنا من خيارات متنوعة، أن نقدم "عروضاً" مختلفة لتكتلات إقليمية او قومية أو إقليمية-قومية يمكنها أن تحل، وبكفاءة عالية، محل القوى الأجنبية في الخليج، إلا أننا ندرك، وبكثير من العمق وبعد النظر، مدى صعوبة تحقيق مثل هذه الخيارات، وذلك للأسباب التالية (متجاوزين، أساساً، الحالة الاستثنائية التي يمر بها الخليج والمنطقة، اليوم، بسبب الاحتلال الأمريكي للخليج والعراق):

١- إن القوى الأجنبية المتمركزة في عدد من القواعد، في الخليج، ومعظمها أمريكي، لم تأت بطلب من الدول المضيفة، بل بعد ضغوط مارستها الدول المالكة لهذه القوى، ولكن ذلك لا يبرر على الإطلاق قبول الدول المضيفة، بمعاهدات "الحماية" التي عقدتها مع تلك الدول تحت ستار "معاهدات أمنية"، أو الاستكانة الى درجة الامتناع، بسبب الضغط الأمريكي، عن تنفيذ "إعلان دمشق" الذي عقد بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين مصر وسوريا، عام ١٩٩١.

٢- مقابل ذلك، إن الوضع العربي، بتردياته وإخفاقاته، لم يكن ليشجع دول الخليج على الاعتماد، بثقة تامة، على "الشقيقات العربيات"، لكي تأتمنها على أمنها، خصوصاً بعد أن دمرّ العرب مؤسستهم الجامعة "جامعة الدول العربية"، ومؤسستهم الحامية "اتفاقية الدفاع المشترك، والقيادة العسكرية الموحدة المنبثقة عنها"، وبعد أن عجز العرب عن تفعيل هاتين المؤسستين عن

طريق اتخاذ قرار مستقل بتشكيل قوة عربية تتولى تحرير الكويت عام ١٩٩٠، في وجه الهجمة الأمريكية المعدّة مسبقاً، والتي تذرعت باحتلال العراق للكويت من أجل البقاء في الخليج. وهذا ما دفع معظم دول الخليج للالتفات الى الغرب طلباً للأمن والأمان.

٣- يمر الوطن العربي اليوم بحال من الضعف والارتباك والتهافت والضياع، لم يسبق لها مثيل في تاريخه، بينما يرتكب العدو الصهيوني المجازر في فلسطين ضد شعبنا العربي، فيقتل بكل دم بارد الشباب والشيوخ والنساء والأطفال، ويدمرّ المساكن، بلدات وقرى، وأحياء كاملة في مدن فلسطينية، ومؤسسات على اختلافها، وذلك ضمن مخطط لم يعد خافياً على أحد: أن تصبح الضفة الغربية وغزة، البقعة التي يؤمل أن تقوم الدولة التي يحلم بها الفلسطينيون وطناً، أرضاً يباباً، وقاعاً صفصفاً، وأن يمنع الفلسطينيون من إعادة بناء ما تهدم أو ترميمه، ويتضاعف بناء المستوطنات اليهودية حول المدن الفلسطينية، وتُحشى بالشباب المقاتل والقادر على حمل السلاح من اليهود، ويفتح باب الهجرة للشباب الفلسطيني الذي لن يجد له في وطنه المدمر والمدمّى، مسكناً ولا عملاً، فيقوده اليأس الى الخروج منه، وهو يدرك تماماً أن العودة إليه مستحيلة. ثم يضاف الى ما يجري في فلسطين ما نشاهده اليوم من عدوان أمريكي- بريطاني على العراق، وهو عدوان، إن انتصرت فيه أمريكا، واستطاعت التغلب على مقاومته التي تنمو وتتسع (على رغم إحجام عرب الجوار عن تقديم الدعم لها)، لن يوفر أحداً، في المشرق العربي، أنظمة وشعوباً وكيانات، بل إنه سيطلق يد الولايات المتحدة الأمريكية في استعمار جديدٍ لهذه المنطقة العربية، حيث تشكل دولاً على مزاجها، وتقيم أنظمةً تأتمر بأوامرها.

كل ذلك يجري في أرجاء الوطن العربي، والقادة العرب يتفرجون بصمتٍ رهيب ومريب، وكذلك الشعوب، فهل يلامُ الخليجي، بعد، إن هو فقد ثقته بقادة هذه الأمة وزعمائها، ولجأ الى حماية القوى الكبرى؟

ولكن، هل سيستمر العرب في هذه الحال من الضعف والتخاذل والاستكانة؟ لا نظن.

لا شك في أن الشعب العربي في كل أقطاره، لم يستنفد إمكاناته بعد،

وأن الجماهير العربية القلقة على مصيرها لن تظل صامتة، فالغضب العربي لما يجري ضد العرب، وعلى أرضهم، في العراق وفلسطين، لن ينتظر طويلاً، ولا بد من أن يخرج من صفوف الجماهير قيادة جديدة لهذه الأمة، تمسك بزمام أمورها، وتتولى قيادتها، ذلك أن هذه الجماهير بحاجة الى قيادة، بعد أن تخلت الأحزاب العربية كافة عن دورها الريادي في كل أقطار الوطن العربي.

وعندها، سوف تستعيد الأمة الثقة بنفسها، وتستعيد وعيها القومي، وتدرك أن قوتها في وحدتها، وأن نضالها الطويل والمستمر في وجه العدو الصهيوني الشرس والطامع بالتوسع، وفي وجه الاستعمار الأمريكي الجديد، لا يمكن أن يتوّج بالنصر إن هي لم تتحّد.

وعندها أيضاً، سيكون للخيارات التي قدمناها معنى وذوق شهي لن يتذوقه القارئ العربي، والخليجي خصوصاً، اليوم، وإن كان يرى فيها الخيار الصائب الوحيد لنهضة هذه الأمة.

القسم الثالث

أمريكا والخليج والعرب

الفصل الحادي عشر

أمريكا والخليج: رؤية نقدية

تسللت الولايات المتحدة الأمريكية الى الخليج عبر الخلافات التي قامت بين بعض دوله ودول الجوار، وهي عربية (العراق) وإسلامية (إيران). واستطاعت، من خلال سوء العلاقة (حتى درجة العداء) بين هذين البلدين وبعض الدول الخليجية، أن تنتهز الفرصة وتستميل إليها الأنظمة، في تلك الدول، ترغيباً أو ترهيباً. لقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الى الخليج من زاوية "الخوف الخليجي" من كل من إيران والعراق، وليس من زاوية الخوف من العدو الإسرائيلي (العدو الحقيقي لدول الخليج العربية، وكذلك لإيران والعراق)، كما أنها دخلت، أساساً، لا لحماية هذه الدول من أي اعتداء، بقدر ما كان دخولها تلبية لمصالح اقتصادية واستراتيجية تسعى الى تحقيقها على حساب الثروة العربية والأمن العربي في الخليج. ومن هذه الناحية، يجب التشديد على الدور المركزي والقومي الذي يجب أن يضطلع به "مجلس التعاون الخليجي" للحدّ من النفوذ الأمريكي في الخليج، ومن ذلك :

١- تطوير العلاقات بين بلدان الخليج حتى تصل الى مستوى الوحدة (او الاتحاد)، حيث يصبح مجلس التعاون الخليجي قوة سياسية واستراتيجية موحدة، وهذا ما يبدو أن مجلس التعاون قد طمح اليه من خلال قراراته التي اتخذها في الدورة الثانية والعشرين في مسقط (أواخر العام ٢٠٠١)، حيث قرر إقامة "اتحاد جمركي" بين دوله، على أن يوضع هذا القرار موضع التنفيذ في مطلع عام ٢٠٠٣، وإقامة "اتحاد نقدي" ووضع "عملة واحدة" لهذه الدول، على غرار ما فعله الاتحاد الأوروبي، وذلك في موعد أقصاه مطلع

عام ٢٠١٠، واعتماد تشريعات وأنظمة موحدة في مختلف المجالات "القانونية والبيئية والتربوية والاجتماعية" وتشكيل "مجلس للدفاع المشترك". وهكذا يمكننا أن نرى "مجلس التعاون الخليجي" يسير قدماً، وبخطى حثيثة نحو تحقيق الوحدة بين دوله، في زمن قريب.

ويجب ألا يغرب عن بالنا أن مجلس التعاون قد اتخذ "خطوات تمهيدية" لإدخال "اليمن" في رحابه، وذلك عندما أتاح له الاشتراك في عدد من نشاطاته، بانتظار أن تصبح ظروف اليمن ملائمة لاستكمال عضويته في المجلس. وبدخول اليمن الى مجلس التعاون الخليجي، يتم انخراط دول شبه الجزيرة العربية، كلها، في وحدة تامة ربما تعيد، الى جزيرة العرب، مجدها التليد [١].

٢- حلّ المشاكل الاقليمية مع دول الجوار، وخصوصاً مع إيران والعراق، ووضع استراتيجية إقليمية لدول إقليم الخليج جميعها (بما فيها إيران والعراق)، بحيث يصبح أمن الخليج أمناً إقليمياً يهم كل الدول الواقعة على سواحل الخليج، وتشترك جميعها فيه [٢].

٣- الالتفات الى دول الوطن العربي، بمشرقه ومغربه، باعتبار أنه "الحاضن" الأساسي والأصلي لجزيرة العرب، والحض على تنفيذ "الاتفاقات الدفاعية والأمنية" مع المحيط العربي، وخصوصاً "إعلان دمشق" [٣] "واتفاق الدفاع العربي المشترك" [٤].

٤ - ويمكن لـ"مجلس التعاون الخليجي" أن يذهب بعيداً في "استراتيجية أمنية" تحصّنه وتحصّن باقي دول "إقليم الخليج"، وذلك عن طريق الحض للتوصل الى "أمن قومي - إقليمي" مشترك بين إيران ودول

---

(١) انظر الفصل الثامن، «ثانياً: تحقيق الأمن الذاتي عبر الاعتماد على القوى الذاتية لدول شبه الجزيرة العربية (مجلس التعاون + اليمن)،» من هذا الكتاب.

(٢) انظر الفصل التاسع، «ثانياً: تحقيق الأمن الإقليمي للخليج عبر التحالف مع باقي دول إقليم الخليج (العراق وإيران)،» من هذا الكتاب.

(٣) انظر الفصل الثامن، «ثالثاً: تحقيق الأمن الذاتي عبر تفعيل إعلان دمشق،» من هذا الكتاب.

(٤) انظر الفصل التاسع، «أولاً: تحقيق الأمن القومي للخليج وفقاً لمعاهدة الدفاع العربي المشترك،» من هذا الكتاب.

الجامعة العربية[٥]، وليس بعيداً التصوّر القائم على "محورٍ للخير" قوامه : ايران والعراق (بعد تحرّره) وسوريا، وذلك رداً على "محور الشر" الذي "ابتدعه" الرئيس الأمريكي والذي يقصد به العراق وايران وكوريا الشمالية.

٥- وربما يكون مفيداً أن نتطلع الى "أمن قومي- إقليمي" يقوم على اجتماع دول مجلس التعاون الخليجي مع إيران ودول المشرق العربي (العراق، بعد تحرّره، والأردن وسوريا)، بالإضافة الى مصر، وذلك إذا ما قامت دول الخليج، وربما إيران (ولا نقول العراق، لأنه سوف يكون منهمكاً بإعادة بناء ما دمّره العدوان الأمريكي - البريطاني خلال الاعتداء والاحتلال) بمساعدة مصر للاستغناء عن "المعونة المالية" الهزيلة التي تقدمها لها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تقدر بمليارين ونصف المليار دولار سنوياً، وتلك التي تقدمها للأردن، مما يحرّر هذين القطرين العربيين من ارتباطهما، سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً، بالولايات المتحدة الأمريكية. هذا إذا لم يكن ممكناً إقامة نظام أمني "قومي- اقليمي" يجمع دول الجامعة العربية مع إيران، وإذا لم يكن لدى مصر والأردن ما يمنعهما من قبول هذا العرض والتخلي عن المنحة الأمريكية.

والسؤال الذي يتبادر الى الذهن، في هذا المجال: ما هو مدى استجابة الخليجيين، رسمياً وشعبياً، لقبول العروض المقترحة، أو أحدها، وما هو مدى الاستعداد، الشعبي والرسمي، في الخليج، للتخلي عن الحماية الأمريكية؟

يمكن تلخيص مشاعر الخليجيين تجاه الوجود العسكري الأمريكي على الشكل التالي :

١- تذمر من تزايد الأعباء المالية التي تتكبدها دولهم لقاء الأثمان الباهظة للأسلحة الأمريكية التي يُكرهون غالباً على شرائها، وهم يدركون جيداً أنها لن تستخدم إطلاقاً، ثم إكراههم على استبدالها بعد سنوات بأسلحة حديثة، بذريعة أن الأولى أضحت قديمة ولا تتلاءم مع التطور التقني المستمر للسلاح.

٢- المعارضة، الشعبية خصوصاً، للسياسة الأمريكية، بسبب اجتياحها

(٥) انظر الفصل العاشر من هذا الكتاب.

للعراق انطلاقاً من بعض دول الخليج نفسها، واستمرار الحصار على إيران، مما يؤثر تأثيراً كبيراً في علاقة بلدان الخليج بجارتيها.

٣- عدم تصديق ما تشيعه الدعاية الأمريكية من أخطار خارجية تحدق بدول الخليج، وذلك بسبب القناعات الراسخة لدى شعوب تلك الدول، بأن للولايات المتحدة مصلحةً في نشر تلك الشائعات رغبة في ابتزازها والاستمرار في احتلال أرضها بذريعة حمايتها من تلك الأخطار.

٤- الامتعاض الكبير من سياسة الكيل بمكيالين التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العرب عموماً، والفلسطينيين خصوصاً، وقد ازداد هذا الامتعاض حدة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وما جرّته من ويلٍ على العرب والمسلمين بوجه عام، واجتياحها للعراق بوجه خاص (وقد سبق أن أشرنا الى ازدواجية المعايير الأمريكية في نظرتها الى إسرائيل والعراق في موضوع أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها إسرائيل علانية وجهاراً، مع صمت أمريكي وعالمي، مقابل اجتياحها للعراق بحجة أنه يمتلك مثل هذه الأسلحة).

٥- الامتعاض الكبير من سياسة التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية لدول الخليج، خصوصاً في ما يتعلق بأدق الخصوصيات في حياة الخليجيين، ومن المعروف أن المجتمع الخليجي محافظ بطبيعته، ويرفض أي تدخل في شؤونه ولو أتى من أقرب المقربين، فكيف اذا كان من أجنبي يجهل طبائع أهل البلاد وعاداتهم وتقاليدهم وطقوسهم.

٦- الامتعاض من التدخل الأمريكي في شأن العلاقات الخليجية مع العراق، هذه العلاقات التي يحكمها، في الأصل، وشائج القربى في الدين والقومية، لولا الاجتياح العراقي للكويت. وترغب الدول الخليجية في بلورة موقف موحدٍ تجاه العراق، لولا أن الضغوط الأمريكية، العلنية والمستترة، تحول دون ذلك.

٧- الامتعاض من الانفراد، وربما الاستبداد، في السياسة التي تنتجها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه بلدان الخليج، مما يخلق جواً من التوتر وعدم الثقة بين الطرفين(٦).

---

(٦) انظر ورقة يوسف الحسن التي قدمت إلى: «العلاقات الخليجية ـ الأمريكية،» حلقة نقاشية عقدتها جريدة **الخليج** في الشارقة بتاريخ ٤ آذار/مارس ١٩٩٩، في: **الخليج**، ٢١/٣/١٩٩٩، ص ١٦ ـ ١٧.

٨- الأهم من كل ذلك، إدراك الخليجيين لعجزهم عن بناء قوة دفاع ذاتية تغنيهم عن الاستعانة بقوى خارجية، وربما يعتقد معظمهم أن للولايات المتحدة الأمريكية دوراً في ذلك.

كل هذا يجعل العلاقات الخليجية - الأمريكية "غير متوازنة"، خصوصاً أن الولايات المتحدة الأمريكية تغلّب مصلحتها في هذه العلاقات، وهو ما يدركه المواطن الخليجي، مسؤولاً أكان أم غير مسؤول.

وتدرك الولايات المتحدة، ولا شك، الصعوبات التي تنتاب تلك العلاقات، كما تدرك تأثير انحيازها، انحيازاً كلياً، الى العدو التقليدي للعرب والمسلمين: إسرائيل، على الشارع الخليجي، ومع ذلك، فهي لا تجد لديها الحوافز التي تدفعها لمراعاة هذه المشاعر وتغيير تلك السياسة، وهو ما يجب أن يحدث كنتيجةٍ لضغط الشارع الخليجي على حكوماته، بحيث تضطر تلك الحكومات الى تعديل سياستها في التعامل مع "الحليف" الأمريكي المنحاز وغير العادل. وربما كان سبب هذا السلوك الأمريكي المتجاهل للمصالح الخليجية، الوطنية والقومية، جهل المسؤول الأمريكي، أو عجزه عن إدراك عمق تأثير هذا السلوك في وجدان المواطن الخليجي، مما يجعله يمعن في سياسته وسلوكه (المعاديين) دون النظر الى ما يخلّفان من تأثير.

ويحدّد الدكتور خليل جهشان نقاط الضعف في العلاقات الخليجية الأمريكية كما يلي :

أ- إنها علاقات "قصيرة الأمد وهشة ومؤقتة وغير مستقرة، وليس لها بعد نظر، لا من الطرف الخليجي ولا من الطرف الأمريكي، وهي بحاجة الى إعادة التقييم من قبل الطرفين".

ب - يعرف الطرف الأمريكي كيف يحدد مصالحه في المنطقة، بينما لا يحدد أي مسؤول خليجي مصالح بلاده بدقة، مما يدل على "غياب الرؤية الواضحة لدى الطرف العربي"، وهو ما يجعل الطرف الأمريكي مسلحاً بالزعم بأن "الحكام العرب" لا يطالبون بأي شيء، وينهي هذا الطرف ردّه دائماً بالقول "لماذا تريدوننا أن نكون عرباً أكثر من العرب".

ج - يعاني حكام الخليج من ظاهرة "تغييب الذات" أمام الطرف الأمريكي، فعلى رغم أن لدول الخليج "تأثيراً هائلاً في الساحة الأمريكية"،

إلا أنها "تعاني من عقدة نقص في التعامل مع الولايات المتحدة، وتغيّب نفسها عن محاولة التأثير في السياسة الأمريكية، وترضى بهذا الدور المحدود، وبفرض الولايات المتحدة تصرفات عليها، وانما مع كل دولة على حدة". وأما "مجلس التعاون الخليجي"، فعلى رغم أنه يحظى بـ"اعتراف رسمي" من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فليس بينه وبين "النظام الأمريكي" أي تبادل. ويشبه جهشان العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي والنظام الأمريكي كـ"شارع ذي اتجاه واحد، أمريكا تطلب وتأخذ، ودول الخليج لا تطلب البديل"[٧].

لا شك في أن ما أشار اليه د. جهشان من نقدٍ للعلاقات القائمة بين الدول الخليجية و "النظام الأمريكي" يشير الى عمق الفجوة في هذه العلاقات، والى تخلّف، إن لم يكن غياب، المصالح الخليجية، غير المحدّدة، وغير المعتبرة، بالنسبة الى أهمية المصالح الأمريكية واحتلالها المركز المميز، وذلك بسبب أن الأمريكيين يعرفون تماماً ما يريدون من الخليج، بينما لا يعرف الخليجيون ما يريدونه من الأمريكيين، مما يجعل العلاقات غير متوازنة بين الطرفين، وتغلب عليها المصلحة الأمريكية.

ويشير د. محمد السعيد إدريس الى أن "فصل الأمن الخليجي عن الأمن العربي يضعف الوزن الخليجي في التفاوض مع الولايات المتحدة"، ويرى أنه، إذا كان هناك من سعي جدي لـ"تحقيق التوازن في العلاقات الخليجية الأمريكية"، يجب "بداية، معالجة أسباب القصور في الأداء السياسي الخليجي، في العلاقات مع الولايات المتحدة"[٨]. وأولى هذه المعالجات، في نظرنا، هي: إعادة ربط الأمن الخليجي بالأمن القومي العربي.

لا شك في أن عودة الخليج الى "الحظيرة العربية" في مجال الأمن، وارتباط أمنه بـ"الأمن القومي العربي" يصحح، الى حدٍ كبير، الخلل القائم في العلاقات بين الطرفين: الخليجي والأمريكي، وذلك على رغم وهن العلاقات العربية، في مجال الأمن القومي، وضعفها وهزالها. فالولايات المتحدة الأمريكية التي لا ترضى بالتعاون مع دول الخليج، مجتمعةً، سواء في

---

(٧) الخليج، ٢١/٣/١٩٩٩، ص ١٧.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٧.

مجلس التعاون الخليجي أو من دونه، والتي تستنزف أموال هذه الدول بحجة حمايتها من "اعتداءات مرتقبة أو مفترضة"، والتي انفردت بمعالجة مشكلة العراق عن طريق الحرب، بالتنسيق مع الكيان الصهيوني ولمصلحته، وخارج نطاق مجلس الأمن نفسه، بالإضافة الى "استكانة" بلدان الخليج لهذا الاستعلاء والاستفراد الأمريكي في شؤون أمنها وأمن محيطها، وشعور هذه الدول أنها تعيش في "أمانٍ مطلق" بسبب وجود الجيوش الأمريكية على أراضيها والأساطيل الأمريكية في مياهها، دون النظر الى "التكاليف الباهظة" التي تدفعها هذه الدول ثمناً لهذا الوجود وتلك الحماية؛ كل ذلك يجب أن يدفع بدول الخليج الى إنهاء مشاكلها مع جيرانها: إنهاء مشكلة الكويت مع العراق (بعد تحرّره)، وإنهاء مشكلة الجزر الإماراتية مع إيران، فإن تكاليف إنهاء هاتين المشكلتين، وغيرها من المشاكل التي يمكن أن تطرأ بين دول الخليج ودول الجوار، لا يمكن أن تساوي، بأي حال، ما تدفعه هذه الدول من خزائنها، ومن سيادتها على أرضها، ومن استقلالها، ومن قرارها الحر.

ربما يكون من المفيد أن نذكر أن من أهم المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج، هو "وجودها العسكري" في هذه المنطقة، ولأجل ذلك، فهي تعمد الى وضع بلدان الخليج وسط شعورٍ بالإحساس الدائم بوجود تهديدات خارجية لها، وأن استعراضها لقوتها في الخليج انما هو لمواجهة تلك التهديدات، ولأمن المواطن الخليجي، ومن الطبيعي أن ترى في دول الجوار: إيران والعراق، الخطر الرئيسي الذي يهدد دول الخليج.

وتعمد الولايات المتحدة الأمريكية الى إغراء الدول الخليجية بنوع من "سباق التسلح" لن يكون متكافئاً أبداً مع الدول التي يفترض أن تكون مهددة، أو معادية لها، مما يجعل سلعة "النفط" الخليجي مرتهنةً دوماً لهذا "التاجر" الأمريكي الذي يستثمر خوف الخليج ببيعه "السلاح مقابل النفط". وتستمر الدوّامة على هذا الشكل القبيح: خوف مصطنع مقابل أمن مصطنع، ونفط مقابل سلاح، والسلاح يصدأ بعد أعوام ليستبدل بسلاح جديد، والنفط يغذي هذه "الدوّامة" المنفتحة على خزائن الخليج لكي ترهقها فتفرغها، ولا مجال للخروج من هذه الدوّامة إلا بصلح حقيقي بين الأطراف التي يراها الأمريكيون (وربما بعض دول الخليج) معادية، أي بين الخليج وجيرانه، وقد آن للخليجيين أن يدركوا أن سباق التسلح لن يكون مفيداً لهم، ولن يحميهم،

طالما أن "الجيران الأعداء" سيظلون متفوقين في هذا المجال، فإيران على وشك أن تنتج "قنبلتها النووية"، والعراق سيشفى من الجنون الأمريكي، أطال الوقت أم قصر، ولن يحمي الخليج وأهله إلا أمن خليجي-إقليمي تجتمع فيه دول الخليج مع إيران والعراق، أو أمن خليجي- قومي- إقليمي تجتمع فيه دول الخليج مع أهلها العرب ومع جوارها المسلم، أي إيران. إلا أن هذا التصور يظل بحاجة الى "استراتيجية خليجية مشتركة" وسياسة خليجية موحدة، وتلك هي مهمة مجلس التعاون الخليجي.

لقد منحت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، التي وقعت في نيويورك وواشنطن، الإدارة الأمريكية ذات الغالبية اليهودية أو الأمريكية المتصهينة[٩]، وفي مقدمتهم الرئيس جورج دبليو بوش، قدرة هائلة على التصرف بالعالم كأنما هي الحاكم الوحيد للكون. فمقولة "من ليس معنا هو ضدنا" ومقولة "محور الشر" المؤلف من العراق وإيران وكوريا الشمالية، ومقولات أخرى، بدأت تبرز في الإعلام الأمريكي، وفي كواليس الحكم في هذا البلد ضد العديد من البلدان العربية والإسلامية. فبعد أفغانستان والعراق، إيران وسوريا ولبنان (حزب الله)، وأقرب المقربين لأمريكا من العرب: العربية السعودية؛ كل ذلك يشير الى أن هذه الإدارة تطمح الى أن تقود العالم، العربي والإسلامي خصوصاً، بعصاها الغليظة التي بيدها في واشنطن، والمنتشرة قواعد جوية وأساطيل بحرية وجيوشاً برية في مختلف أنحاء العالم، وبعصاها الغليظة الأخرى التي في تل أبيب، والمتمثلة بـ"شارون" الذي يدمّر الكيان الفلسطيني سعياً وراء تدمير الشعب الفلسطيني نفسه، ويُرهب، في الوقت نفسه، باقي الدول العربية. وقد تأكدت الأطماع التوسعية لهذه الإدارة، وأحلامها التسلطية التي تنشد من خلالها حكم العالم بأسره، عن طريق امتلاكها للنفط العربي، والسعي لإخضاع العالم الإسلامي (والعربي) لنفوذها، من خلال احتلالها

(٩) المصدر نفسه، ص ١٧، تنتمي غالبية الإدارة الأمريكية، في عهد الرئيس الحالي جورج دبليو بوش إلى «اللوبي اليهودي» أو إلى «المسيحية الصهيونية» المنتشرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى رأس هذه المجموعة التي يسميها محمد حسنين هيكل «المجموعة الامبراطورية الجديدة»: ديك تشيني نائب الرئيس، ودونالد رامسفيلد وزير الدفاع، وريتشارد بيرل رئيس مجلس سياسات الدفاع، وبول وولفويتز مساعد وزير الدفاع، . ودوغلاس فيث وكيل وزارة الدفاع (والثلاثة الأخيرون من اليهود)، انظر: السفير، ٢/٨/٢٠٠٣. ويوجد، في الإدارة الأمريكية الحالية، ٢٧ مسؤولاً يهودياً يتسلمون مراكز بالغة الحساسية، ويؤثرون تأثيراً حاسماً في تكوين القرار الأمريكي. انظر الملحق في نهاية هذا الفصل.

لأفغانستان والعراق، وتهديدها لكل من إيران وسوريا.

أمام هذا الواقع، نجد الإدارة الأمريكية تتصرف في معظم المشاكل الدولية، وخصوصاً العربية والإسلامية منها (مثل إيران والعراق وفلسطين)، بمنتهى التفرد والغطرسة، ضاربةً عرض الحائط بأية إرادة دولية ترغب في المشاركة بحلّ هذه المشاكل، وهذا ما انعكس، فعلاً، على العلاقات الخليجية الأمريكية، وأخلّ بالتوازن الخليجي - الأمريكي الى حدٍ كبير.

وبالإضافة الى الهنات الكثيرة التي تشوب تلك العلاقات، وهذا التوازن (غير المتوازن أصلاً)، نجد أن بلدان الخليج تعاني أزمات اقتصادية واجتماعية سببها الوجود العسكري الأمريكي في الخليج والنفقات الباهظة التي تترتب على هذا الوجود، ومن هذه الأزمات: الانكماش الاقتصادي وتوقف خطط التنمية، والقلق الاجتماعي، ويتفاقم ذلك كله بسبب سياسة "سباق التسلح" التي تفرضها أمريكا على دول الخليج، وبسبب العدوان الأمريكي على العراق، انطلاقاً من أرض الخليج بالذات.

لذلك، لا بد من:

١- إطلاق مبادرة خليجية تجاه البلدين الخليجيين الجارين: إيران والعراق، وعلى مجلس التعاون الخليجي أن يحدد النظرة الرسمية لشكل مستقبل التعامل مع هذين البلدين، وخصوصاً أن النظرة الخليجية لإيران، على وجه الخصوص، لا تزال مستوحاة في معظمها من النظرة الأمريكية المعادية، أو الحذرة، على أقل تقدير، وأما النظرة الى العراق، فسيقررها مستقبل الحكم في هذا البلد بعد التحرير.

٢- مراجعة درجة الاعتماد على الحماية الأمريكية للخليج، ودعم النظام الأمني الاقليمي وربطه بالنظام القومي العربي، والارتقاء بذلك الى ما يخدم التوازن في العلاقات الأمريكية الخليجية.

٣- اتباع سياسة الترشيد في النفقات الهائلة التي تنفقها بلدان الخليج على علاقتها بأمريكا، وهي نفقات يستفيد منها الاقتصاد الأمريكي بقدر هائل، بينما لا يستفيد منها الاقتصاد الخليجي إلا بالنزر اليسير[١٠].

---

(١٠) انظر ورقة يوسف الحسن التي قدمت إلى: الحلقة النقاشية «العلاقات الخليجية ـ الأمريكية،» في: **الخليج**، ٢٢/٣/١٩٩٩، ص ١٤.

ويحدد د. خليل جهشان الواجبات المترتبة على كل من الإدارة الأمريكية والأطراف الخليجية لتصحيح مسار العلاقات الخليجية-الأمريكية على الشكل التالي:

أولاً: على الإدارة الأمريكية

١- أن تعيد "تقييم سياستها في المنطقة، بشكل جدي" لكي تصبح "أكثر صدقية وأكثر حساسية" لاحتياجات أهل المنطقة.

٢- أن ترفع "مستوى علاقاتها" مع بلدان الخليج لكي تصبح "علاقة مرموقة تليق بمن تربطهم بها علاقات اقتصادية وأمنية حميمة".

٣- أن تحد من نظرتها الى قضايا المنطقة بـ "المنظار الإسرائيلي" (وخصوصاً في عهد جورج دبليو بوش).

٤- أن لا تستخدم علاقاتها مع بلدان الخليج لكي تحثهم على التطبيع مع العدو الإسرائيلي.

٥- أن تسعى لإقامة سلام دائم وعادل وشامل في المنطقة، بشكل حيادي يليق بها كدولة عظمى.

٦- أن تتخلى عن "ازدواجية المواقف" التي تمارسها في المنطقة، لكي تستعيد صدقيتها، وخصوصاً في ما يتعلق بـ"أسلحة الدمار الشامل، وقضية الإرهاب، وقضايا حقوق الإنسان والأقليات"[(١١)].

ثانياً: على بلدان الخليج:

١- أن تتغلب على عقدة "الدونية" التي تتميز بها في تعاملها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأن ترتقي في علاقاتها مع هذه الدولة العظمى الى مستوى "شراكة استراتيجية صحية" مبنيةٍ على خيارات الإرادتين معاً، وليست مفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحدها.

٢- أن تسعى لأن تسهم، بما لديها من إمكانات، في التأثير "في السياسة الأمريكية، وفي الرأي العام الأمريكي".

---

(١١) انظر ورقة خليل جهشان التي قدمت إلى: الحلقة النقاشية «العلاقات الخليجية ـ الأمريكية،» في: الخليج، ٢٢/٣/١٩٩٩، ص ١٤.

٣- أن تبلور حداً أدنى مشتركاً في ما بينها (كدول في مجلس التعاون الخليجي) بهدف توحيد نظرة هذه الدول الى الشريك الأمريكي والعلاقة معه[١٢].

أما د. محمد السعيد إدريس، فيرى أن ما هو مطلوب من بلدان الخليج في هذه المرحلة، يتلخص في ما يلي:

- "ضرورة اتخاذ موقف إيجابي في ما يتعلق بالعلاقات الإقليمية ومستقبلها"، وخصوصاً في ما يتعلق بإيران والعراق.

- "وضع نظرة جديدة لمفهوم الأمن، وخصوصاً على المستوى الداخلي".

- اتخاذ موقف واضح تجاه "عملية التسوية"، ومواجهة الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الموقف، وذلك دعماً لـ"الدبلوماسية الجماعية العربية التي تتحداها الولايات المتحدة، وتنفر منها طوال السنوات الماضية"[١٣].

كما يرى د. خلدون النقيب أن على بلدان الخليج ان تضع تصوراً لما سيحدث في العراق، بدلاً من أن تظل مرتهنة لـ"الموقف الأمريكي المفروض".

ويرى د. فؤاد شهاب أن على دول مجلس التعاون الخليجي "بناء سياسة موحدة تجاه العراق وإيران تقوم على أساس التفاهم"، ذلك أن سباق التسلح في المنطقة "لا يخدم أحداً"[١٤].

ونخلص الى القول إن الوجود العسكري الأمريكي في الخليج مسألة ذات أبعاد استراتيجية: سياسية واقتصادية وعسكرية، وأن معالجتها تحتاج الى الكثير من المرونة والحنكة والنفس الطويل. فليس من السهل أن تتخلى الولايات المتحدة الأمريكية، الدولة الأعظم في هذا العصر، عن المكتسبات التي تحققها من خلال وجودها العسكري والسياسي في منطقة الخليج، وهي التي تطمح

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ١٥. ويرى جهشان، كذلك، ضرورة تشكيل لجنة خليجية ـ أمريكية تضع آلية «لمواجهة أوجه الخلل والتغلب عليها في المستقبل».

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٥. ويعتبر الدكتور ادريس أن هذه المتطلبات هي «رد الفعل» الذي يفرضه «الموقف الأمريكي» المحتمل (وهو التقليل من الاعتماد على نفط الخليج) على العلاقات الخليجية ـ الأمريكية.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٥.

الى وجود عسكري في معظم القارات، ووجود سياسي طاغ في العالم كله. وتلك هي مهمة مجلس التعاون الخليجي الذي يجب عليه، لكي ينتصر في هذه المعركة الصعبة، أن يحقق الانتصار على نفسه أولاً، وذلك بتحقيق ما يلي:

١- السعي لإقامة وحدة تامة (اندماجية أو اتحادية، لا فرق) بين دول شبه الجزيرة العربية كلها، بما فيها اليمن (ضمن مجلس التعاون الخليجي).

٢- المبادرة الى إزالة كل العراقيل التي تعيق التلاقي مع باقي الدول في إقليم الخليج، أي العراق وإيران، بهدف إقامة تحالف عسكري إقليمي في الخليج. ذلك أن العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين الولايات المتحدة الأمريكية ستظل غير متوازنة ما لم تحلّ المسائل العالقة بين دول هذا المجلس وكل من إيران والعراق.

٣- وضع مفهوم عصري للأمن الإقليمي يكون قادراً على استيعاب كتلةٍ أكبر من إقليم الخليج، بحيث يصل الى مفهوم الأمن القومي (العربي)، وذلك يتطلب رؤية إقليمية-قومية للأخطار التي تهدد مجموعة بلدان إقليم الخليج ومجموعة الدول العربية(١٥).

---

(١٥) يمكن أن نحدد مفهوم الأمن (الوطني أو الإقليمي أو القومي) بأنه «مجموعة الوسائل الناجعة، والقوى المادية والمعنوية، التي تتوافر لدولة (أو لإقليم أو لأمةٍ)، بحيث تؤمن لها حماية كيانها ونظامها ومجتمعها من الأخطار الداخلية والخارجية التي تطالها أو تهددها» أو هو «مجموعة العناصر المادية والمعنوية التي تشكل القوة (الوطنية أو الإقليمية أو القومية) لدولة أو إقليم أو أمة، بحيث تؤمن، للفرد وللمجتمع، وبالتالي للمجموعة، السلام والاستقرار والأمن اللازم لتقدمها وتطورها ونموها».

واستناداً إلى هذا التعريف، يمكن أن نحدد أهداف الأمن، على مستوياته المختلفة (وطنياً أو إقليمياً أو قومياً) بما يلي:

أ ـ أمن الفرد، وذلك يعني توفير المتطلبات اللازمة لسلامته واستقراره ورفاهه، ولا يكون ذلك إلا بوعي الدولة لمشاكله وحاجاته ووسائل حمايته، والعمل على تأمينها، بحيث تتوافر الثقة المتبادلة بينه وبين الدولة، مما يؤدي إلى انصهار الفرد في مجتمعه وبيئته انصهاراً تاماً.

ب ـ أمن المجتمع، وذلك يعني فهم الدولة لمشاكل المجتمعات القائمة فيها، على اختلافها (عرقية أكانت أم قبلية أم طائفية أم طبقية) والسعي لمعالجتها بغية توحيدها ضمن إطار المجتمع الواحد المتكامل والمنسجم، ولا يكون ذلك إلا بتعزيز وعي هذه المجتمعات لأهدافها ومصالحها المشتركة، وللمخاطر المشتركة، بغية اتخاذ المواقف المشتركة تجاهها، وتحقيق وحدة الهدف والمصلحة والمصير فيما بينها، مما يؤدي إلى انصهار المجتمعات المختلفة في مجتمع واحد انصهاراً تاماً.

ج ـ أمن الدولة أو الدول التي يتشكل منها الإقليم (أو الأمة)، وهو ما يسمى بالأمن الوطني أو الإقليمي =

٤- إيجاد رؤية موحدة لدول إقليم الخليج تحدد، بموجبها، السياسة الواجب اتباعها لإقامة توازن حقيقي في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي أولاً، ثم بينها وبين دول إقليم الخليج كافة.

٥- السعي إقليمياً (دول اقليم الخليج) وقومياً (دول الجامعة العربية) للحدّ من التفرد الأمريكي بالقرارات المتعلقة ببلدان الخليج، وخصوصاً إيران والعراق، وذلك يتطلب من بلدان الخليج التشبث بالخط القومي العربي وليس بالخط الإقليمي الخليجي فحسب.

٦- السعي لإعادة النظر بالعلاقات الخليجية - الأمريكية في الاتجاهين (الخليجي - الأمريكي والأمريكي - الخليجي)، وذلك لاستبعاد النظرة السائدة في ما بين الطرفين حول اعتبار بلدان الخليج لأمريكا أنها دولة تقدم القوة العسكرية فقط، وحول اعتبار أمريكا لبلدان الخليج أنها دول تقدم النفط فقط، وذلك يعني إدخال الاعتبارات الأخرى (الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية والقومية) في حساب هذه العلاقات، على رغم الاعتقاد السائد بأن السياسة الأمريكية لا تقيم وزناً للعلاقات الإنسانية والأخلاقية، باعتبارها سياسة مصالح فحسب.

٧- إعادة النظر بالعلاقات الخليجية ـ الأمريكية، بحيث يتم تشكيل علاقات تحقق الحد الأدنى من مصالح الخليج، وتحدّ من التسلط الأمريكي[١٦].

هذه مهمات جسام تلقى على عاتق بلدان مجلس التعاون الخليجي، وتحتاج لأدائها الكثير من الوقت والصبر والجهد، فهل أن هذا المجلس قادرٌ على القيام بهذه المهمات؟ وكم يحتاج من الوقت لتحقيقها؟ لا شك في أنه بحاجة الى مساعدة الدول القريبة والشقيقة، وهذا ما يجعلنا نصرّ على وجهة

= أو القومي، وذلك بتوفير أمن الفرد والمجتمع (في كل دولة) ضمن إطار مشترك ومتكامل في الكيان السياسي للدولة (أو الإقليم أو الأمة)، ولا يتم ذلك إلا من خلال تنمية الوعي (الوطني أو الإقليمي أو القومي) لدى الفرد أو المجتمع في هذه الدولة (أو الإقليم أو الأمة).

(١٦) انظر الحلقة الأخيرة من الحلقة النقاشية «العلاقات الخليجية الأمريكية،» في: **الخليج**، ٢٢/٣/١٩٩٩، ص ١٥.

نظرنا بضرورة البدء بالمصالحة والمصارحة بين دول إقليم الخليج (عربية واسلامية)، ثم بين دول الجامعة العربية، حيث يكون الجهد المبذول للقيام بهذه المهمات جهداً إقليمياً وقومياً معاً.

ملحق

صهيونيو إدارة بوش إسماً اسماً(*)

تثير استقالة ريتشارد بيرل من إدارة الرئيس جورج دبليو بوش مرة أخرى موضوع العناصر الأكثر تطرفاً في هذه الإدارة، أي الذين هم الأكثر تأييداً لإسرائيل وعداء للعرب. وهنا تقرير يرصد "صهيونيي إدارة بوش" اسماً اسماً.

١- **ريتشارد بيرل** (Richard Perle):

أحد مستشاري بوش في السياسة الخارجية، ورئيس مجلس السياسة الدفاعية في البنتاغون. هو على الأرجح عميل للحكومة الاسرائيلية. لقد طرد بيرل من مكتب السناتور هنري جاكسون في السبعينيات بعدما قبضت عليه وكالة الأمن الوطني (NSA) وهو يمرر للسفارة الإسرائيلية وثائق سرية جداً (للأمن القومي). وقد عمل لاحقاً لشركة الأسلحة الإسرائيلية (Soltam).

٢- **بول وولفويتز** (Paul Wolfowitz):

نائب وزير الدفاع وعضو في مجلس بيرل للسياسة الدفاعية في البنتاغون. إنه مساعد لبيرل ووثيق الصلة به، ويقال إنه على صلات وثيقة بالجيش الإسرائيلي. شقيقته تعيش في إسرائيل. وهو القائد الرقم اثنين في هذه الإدارة خلف سياسة الدعوة للحرب على العراق.

٣- **دوغلاس فيث** (Douglas Feith):

نائب وزير الدفاع ومستشار سياسي في البنتاغون. وهو معاون وثيق

(*) المعلومات مستقاة من: **النهار**، ٢٩/٣/٢٠٠٣، ص ١٥.

الصلة ببيرل وخدم بصفته مستشاره الخاص. ومثل بيرل والآخرين، يعتبر فيث متطرفاً في دعمه لإسرائيل، وقد دافع عن سياسات معادية للعرب في الماضي. وهو على صلة وثيقة بالمجموعة المتطرفة "المنظمة الصهيونية الأمريكية" التي تهاجم حتى اليهود الذين لا يؤيدون نظرتها المتطرفة، وكثيراً ما يتكلم في مؤتمرات هذه المنظمة. ويدير فيث مكتب محاماة صغير (Feith and Zell) له فرع خارجي واحد، في اسرائيل، ومعظم عمل المكتب هو تمثيل المصالح الإسرائيلية. أما موقع المكتب على الانترنت فيقول، قبل تعيين فيث في منصبه، إنه "يمثل صانع أسلحة اسرائيلياً". ويمثل فيث أساساً الآلة العسكرية الاسرائيلية، وهو، مثل بيرل وولفويتز، يروّج بقوة لهذه الحرب الإسرائيلية بالواسطة ضد العراق.

٤- **ادوارد لوتواك** (Edward Luttwak):

عضو في فريق دراسات الأمن القومي في البنتاغون، ويقال إنه مواطن اسرائيلي وإنه علّم في إسرائيل. ويكتب لوتواك بانتظام لصحف اسرائيلية وأخرى مؤيدة لإسرائيل، وهو متطرف إسرائيلي، والموضوع الرئيسي في الكثير من مقالاته هو ضرورة أن تخوض الولايات المتحدة حرباً ضد العراق.

٥- **هنري كيسينجر** (Henri Kissinger):

واحد من مستشارين كثر للبنتاغون. وعضو في مجلس السياسة الدفاعية في البنتاغون بإشراف بيرل. وللحصول على معلومات تفصيلية حول الماضي الشرير لكيسينجر، يمكن قراءة كتاب سيمور هيرش (**ثمن السلطة: كيسينجر في البيت الأبيض أيام نيكسون**). وكيسينجر شريك في جرائم ووترغيت، وفي الجرائم الجماعية في جنوب شرق آسيا، وفي دكتاتورية تشيلي، وقد خدم، منذ فترة، كمستشار لدكتاتور صربيا سلوبودان ميلوسيفيتش، وهو يدعو دائماً للذهاب الى الحرب ضد العراق. إن كيسينجر هو أرييل شارون أمريكا.

٦- **دوف زاخن** (Dov Zakhein):

نائب لوزير الدفاع، ومراقب للنفقات، وموظف مالي عالي الرتبة (CFO) في وزارة الدفاع. وهو حاخام مكرّس، ويقال إنه يحمل الجنسية الإسرائيلية. وكان زاخن متابعاً في الكلية اليهودية في لندن، وأصبح حاخاماً أرثوذكسياً

مكرّساً في سافي عام ١٩٧٣، كما كان أستاذاً مساعداً في جامعة نيويورك اليهودية التلمودية، وهو قريب من اللوبي الإسرائيلي.

٧- **كينيث أدلمان** (Kenneth Adelman):

واحد من مستشارين كثر في البنتاغون، عضو في مجلس السياسة الدفاعية في البنتاغون بإشراف بيرل، ومستشار آخر متطرف في تأييد إسرائيل، يدعم الذهاب الى الحرب ضد العراق. وأدلمان ضيف معتاد لـ **فوكس نيوز**، وكثيراً ما يعبّر عن آراء متطرفة، وغالباً مضحكة، معادية للعرب وللمسلمين. وبسبب حقده أو غبائه، دعا العرب بـ"المعادين للسامية" في مقابلة له على **فوكس نيوز** (٢٠٠١/١١/٢٨) فيما كان يستطيع أن يجد في القاموس أن العرب هم، بالتعريف، ساميّون.

٨- **ل. لويس ليبي** (L. Lewis Libby):

رئيس موظفي نائب الرئيس ديك تشيني، ومستشاره المؤيد لإسرائيل الأعلى رتبة. وفي ذلك ما يساعد على تفسير موقف تشيني الغريزي في الدعوة لاجتياح العراق. و"ليبي" مساعد قديم لوولفويتز، وكان محامياً للجاسوس الإسرائيلي المدان مارك ريتش.

٩- **فلوبير ساتلوف** (Folbert Satloff):

مستشار مجلس الأمن القومي الأمريكي، وكان المدير التنفيذي لـ"لجنة التفكير" الخاصة باللوبي الإسرائيلي والمسماة "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى". علماً أن "خبراء" كثيرين للوبي الاسرائيلي يأتون من هذه المؤسسة الواجهة مثل مارتن انديك.

١٠- **اليوت أبرامز** (Eliott Abrams):

مستشار لمجلس الأمن القومي. وقد عمل سابقاً في "لجنة التفكير: مركز الأخلاقيات والسياسة العامة في واشنطن. وأثناء رئاسة رونالد ريغان، كان أبرامز مساعداً لوزير الخارجية، يدير، في معظم الأحيان، شؤون أمريكا اللاتينية. وقد لعب دوراً مهماً في فضيحة إيران- كونترا والتي تتعلق ببيع إيران، على نحو مخالف للقانون، أسلحة للقتال ضد العراق، وبتمويل غير شرعي لمتمردي "الكونترا" الذين كانوا يقاتلون لإطاحة حكومة نيكاراغوا

الساندينية. وقد خدع أيضاً ثلاث لجان في الكونغرس في شأن تورطه، وواجه تالياً اتهامات جنائية بالاستناد الى شهادته.

وقد اعترف أبرامز بأنه مذنب في عام ١٩٩١ في جنحتين، وقد حكم عليه بالسجن سنة مع إطلاق سراح تحت المراقبة وبمئة ساعة من الخدمة الاجتماعية. وبعد سنة منح الرئيس السابق بوش أبرامز عفواً شاملاً. وأبرامز كان واحداً من أبرز اليهود الصقور المؤيدين لإسرائيل في وزارة الخارجية أيام رئاسة ريغان.

١١- **مارك غروسمان** (Mark Grossman):

نائب وزير الخارجية للشؤون السياسية. كان المدير العام للسلك الخارجي ومديراً للموارد الإنسانية في وزارة الخارجية. كما كان واحداً من الرسميين اليهود المؤيدين لإسرائيل في إدارة كلينتون، والذين رفّعهم بوش الى منصب أعلى.

١٢- **ريتشارد هاس** (Richard Hass):

مدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية وسفير. وهو مدير برامج الأمن القومي وعضو رفيع في مجلس العلاقات الخارجية .(CFR) كان واحداً من أكثر اليهود الصقور دعماً لإسرائيل في إدارة بوش الأب، وعضواً في مجلس الأمن القومي، وداعية ذهاب الى الحرب ضد العراق. وهو أيضاً عضو في فريق دراسات الأمن القومي في وزارة الدفاع.

١٣- **روبرت زوليك** (Robert Zoellick):

ممثل تجاري أمريكي على المستوى الحكومي، ومن اليهود الصقور المؤيدين لإسرائيل في إدارة بوش الابن، يدعو الى اجتياح العراق واحتلال جزء منه من أجل حكومة على نمط حكومة فيشي الصورية. كما يدعو دائماً الى الحرب على العراق.

١٤- **أري فليشر** (Ari Fleischer):

كان الناطق الرسمي باسم البيت الأبيض في إدارة بوش الابن، وهو ذو موقع بارز في المجتمع اليهودي، كما أنه، وفقاً لبعض التقارير، يحمل الجنسية الإسرائيلية. وهو على صلة وثيقة بمجموعة يهودية تدعى "Chabad" Lubavitch

Hasidics تعتمد مذهب "القبلانية" الذي ينظر نظرة مهينة ومتطرفة الى غير اليهود. كان الرئيس ـ الشريك للمنتدى اليهودي في الكونغرس لجماعة "Chabad". وقد تلقى جائزة القيادة الشابة من الأصدقاء الأمريكيين لـLubavitch في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

١٥- **جيمس شليسنجر** (James Schlesinger):

واحد من مستشارين كثيرين في البنتاغون. وهو عضو في مجلس السياسة الدفاعية في البنتاغون بإشراف بيرل، ومستشار يهودي آخر متطرف ومناصر لإسرائيل، يدعم الحرب على العراق. وهو أيضاً مفوض في فريق دراسات الأمن القومي في وزارة الدفاع.

١٦- **مل سمبلر** (Mel Sembler):

رئيس مصرف الولايات المتحدة للاستيراد والتصدير. جمهوري يهودي مرموق، والرئيس المالي الوطني في اللجنة الجمهورية الوطنية ومصرف الاستيراد والتصدير. يسهل العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والدول الأجنبية، وخصوصاً تلك التي تعاني مشكلات اقتصادية.

١٧- **مايكل شرتوف** (Michael Chertoff):

مساعد النائب العام في الدائرة الجنائية في وزارة العدل.

١٨- **جوشوا بولتن** (Joshua Bolten):

المدير السياسي الأول لبوش، مصرفي ومساعد في مجلس النواب. بارز في المجتمع اليهودي.

١٩- **ستيف غولدسميث** (Steve Goldsmith):

مستشار رفيع للرئيس، ومستشار السياسة المحلية اليهودية لبوش. كما أنه يلعب دور "صلة الوصل" في مكتب البيت الأبيض الخاص بـ"المبادرات المجتمعية القائمة على الإيمان"، ضمن المكتب التنفيذي للرئيس.

٢٠- **آدم غولدمان** (Adam Goldman):

يلعب دور صلة الوصل الخاصة بين البيت الأبيض والمجتمع اليهودي.

٢١- **جوزف غلدنهورن** (Joseph Gildenhorn):

صلة الوصل الخاصة بين حملة الرئيس بوش الانتخابية والمجتمع اليهودي. كان المدير المالي لحملة بوش ومنسّقها، وهو سفير سابق في سويسرا.

٢٢- **كريستوفر غيرستن** (Christopher Gersten):

نائب وزير في الإدارة الخاصة بالأطفال والعائلات. كان المدير التنفيذي في التحالف اليهودي الجمهوري. وهو زوج وزيرة العمل ليندا شافيز، ويقال إنه مؤيد بشدة لاسرائيل.

٢٣- **مارك واينبرغر** (Mark Weinberger):

مساعد وزير الخزانة للسياسة الضريبية.

٢٤- **صموئيل بودمان** (Samuel Bodman):

نائب وزير التجارة. كان رئيس شركة كابوت في بوسطن (مساتشوستس).

٢٥- **بوني كوهن** (Bonnie Cohen):

نائب وزير الخارجية للإدارة.

٢٦- **روث ديفيس** (Ruth Davis):

مدير معهد السلك الخارجي الذي يتبع لمكتب نائب وزير الخارجية للإدارة، وهو المكتب المسؤول عن تدريب كل موظفي وزارة الخارجية (بمن فيهم السفراء).

٢٧- **لينكولن بلومفيلد** (Lincoln Bloomfield):

مساعد وزير الخارجية للشؤون العسكرية والسياسية.

الفصل الثاني عشر

العرب والسلاح النووي

في خضم الأزمة التي اختلقتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق، ثم حربها العدوانية على هذا القطر العربي بذريعة امتلاكه أسلحة دمارٍ شامل، ثم احتلاله، لا تفتأ إسرائيل تتباهى بسلاحها النووي المتعاظم، وباستمرارها في تطوير هذا السلاح وتطوير وسائل حمله (غواصات وطائرات) وإطلاقه (صواريخ)، الى درجة أن أحد قادتها السياسيين، من اليمين الصهيوني المتطرف أفيغدور ليبرمان، رئيس حزب الاتحاد الوطني الإسرائيلي، لم يتورع عن مطالبة حكومته بتدمير "السد العالي" في مصر بهذا السلاح، وعن تهديد العراق بـ"محوه عن الخارطة" بهذا السلاح أيضاً.

ماذا تفعل الولايات المتحدة الأمريكية، وماذا يفعل مجلس الأمن، وماذا يفعل العالم بأسره، إزاء نيات إسرائيل وتهديداتها هذه؟ لا شيء.

ربما يقول قائل إن ليبرمان عنصرٌ متهورٌ ومتطرف ولا وزن لكلامه. قيل هذا الكلام عن شارون سابقاً، وها هو اليوم يقود إسرائيل الى آخر حدود التطرف، وينفذ في الضفة الغربية وغزة برنامجاً تدميرياً، لا لدولة فلسطين العتيدة فحسب، بل للقضية الفلسطينية برمتها، وها هو الشعب الإسرائيلي يمنحه في الانتخابات ثقة لم تمنح لأي زعيم صهيوني قبله. فمن يقول إن هذا الشعب لن يمنح غداً رجلاً مثل ليبرمان هذه الثقة وأكثر، وعندها أي سلام سننتظره، نحن العرب، من هذا الكيان؟ وعندما نقول: نحن العرب، لا نعني "عرب المشرق" فحسب، وانما نعني كذلك "عرب المغرب وعرب الخليج وجزيرة العرب كلها"، فالأمن القومي كلٌّ لا يتجزأ، وأمن الخليج

جزء لا يتجزأ من أمن هذه الأمة.

من هذه الزاوية بالذات نطلّ في موضوع بحثنا هذا "العرب والسلاح النووي"، على موضوع "أمن الخليج" المرتبط بموضوع "الوجود العسكري الأجنبي في الخليج"، وفي اعتقادنا أن لا أمن للخليج في ظل هذا الوجود، باعتبار أن موضوع الأمن لا ينحصر في المعنى المادي له، بل يتعداه الى "الأمن" بمعناه الشامل، بما فيه معاني السيادة والاستقلال والقرار الحر، كما سبق أن بيّنا.

وفي رأينا، يجب أن يكون موضوع "العرب والسلاح النووي" هاجس كل مثقفٍ وكل باحث عربي، لا يفتأ يردده في حواراته وأبحاثه، الى أن يقتنع العرب بضرورة قيام "توازن الردع النووي" بينهم وبين الكيان الصهيوني.

وعندها، يبدو السؤال وجيهاً: ماذا لو اجتمع القادة العرب، في مؤتمر قمة على جدول أعماله بندٌ واحد: العرب والسلاح النووي، وقرروا، بالإجماع، الخروج من "معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية" وإنشاء "هيئة قومية لتصنيع السلاح النووي"؟

ماذا سيكون موقف الولايات المتحدة الأمريكية من هذا القرار؟

* * *

لن يكون عدد الرجال الذين هم تحت السلاح، مهماً، ولو تعدى الخمسة ملايين رجل في كل أقطار الوطن العربي (وهو عدد اليهود المقيمين في الكيان الصهيوني)، ما لم يرفق بآلة ردعٍ لا بد من أن تكون "السلاح النووي".

فالسلاح النووي، وهو سلاح الرعب في العصر الحاضر، وتوازن الرعب بين طرفين، لا بد من أن ينتج توازناً في الردع، وسيظل السلاح النووي بيد إسرائيل مرعباً للعرب إن لم يقتنوا، بدورهم، هذا السلاح.

وبينما نجد العرب محرومين من اقتناء هذا السلاح الرادع، الى درجة أن أحد أقطارهم، وهو العراق، قد احتُلّ بذريعة أنه يمتلك أسلحة الدمار الشامل (مع أن هذا الاتهام لم تثبت صحته)، نرى إسرائيل تكدس أسلحتها النووية برعاية أمريكية فاضحة لا تأخذ بالاعتبار المصالح العربية ولا الضرر

الذي يلحقه تصرفها هذا بأصدقائها و "حلفائها" من العرب.

وإذا أردنا أن نحصي ما لدى اسرائيل من سلاح نووي، حسب مختلف المصادر، بوسعنا أن نورد بعض التقديرات الصادرة عن مصادر أمريكية تتمتع بثقة عالمية عالية في هذه الأبحاث، فقد كان الخبير النووي الإسرائيلي موردخاي فانونو (المسجون، حالياً، في إسرائيل بتهمة إفشاء أسرار عسكرية) يعمل في مركز البحوث النووية الإسرائيلية في "ديمونا" ما بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٥، وكان يزود المخابرات الأمريكية بكل تفاصيل تقدم الأبحاث النووية السرية في هذا المركز. وقد صرح هذا الخبير لجريدة **الصنداي تايمز** عام ١٩٨٦ أن إسرائيل تملك نحو مائتي جهاز نووي، بينما ذكر الصحفي الأمريكي المعروف سيمور هيرش في كتابه **خيار شمشون** الذي صدر عام ١٩٩١ أن ترسانة إسرائيل النووية تفوق كل التقديرات، وهو يعتقد، وفقاً لتحقيقات أجراها مع خبراء أمريكيين وإسرائيليين مطلعين على البرنامج النووي الإسرائيلي، أن إسرائيل تملك "مئات من الرؤوس الحربية من طراز قنبلة النيوترون المنخفضة القوة، كثير منها على شكل قذائف مدفعية وألغام برية، وكذلك أسلحة نووية حرارية كاملة"، كما أنها نشرت ألغاماً برية نووية "في مرتفعات الجولان، في مطلع الثمانينيات".

وعلى رغم أن المسؤولين الأمريكيين يقللون من قيمة هذه التقديرات ويعتبرون أن ما أتى به كل من فانونو وهيرش مبالغ فيه، فإنهم يرون أن إسرائيل كانت تملك (حتى عام ١٩٩٢)، ما يقل عن مئة سلاح أو ما لا يزيد على خمسين أو ستين سلاحاً نووياً، إلا أن ثيودور تايلور، مصمم الأسلحة النووية الأمريكية السابق، صرّح، بعد أن فحص الصور التي قدمها فانونو، أن بإمكان إسرائيل أن تصنع سلاحاً نووياً "فائق القوة" قد تبلغ قوته نحو ١٠٠ كيلوطن، أي بحجم "الرؤوس الحربية الاستراتيجية الأمريكية"[(١)].

ولكن مصادر أخرى، ذات قيمة لا تقل وزناً عن الصحفي الأمريكي هيرش والمصمم الأمريكي تايلور، المستندين، في معظم أقوالهما، الى الخبير الإسرائيلي فانونو، ومنها "مركز مكافحة انتشار الأسلحة النووية" التابع

(١) ليونارد س. سبكتور، **الانتشار النووي في الشرق الأوسط**، سلسلة مقالات معرّبة؛ ٧ (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٢).

لسلاح الجـو الأمريكي، ونشرة **المفكرة النووية** *(Nuclear Notebook)* الأمريكية المتخصصة، التي تصدر ضمن النشرة العلميـة **نشرة علماء الذرة الأمريكيين** *(Bulletin of the Atomic Scientifics)* تظل تمدنا بمعلومات أكثر دقة واكثر إثارة عن مدى التقدم التكنولوجي النووي في الكيان الصهيوني، فقد نشر "مركز مكافحة انتشار الأسلحة النووية" تقريراً مفاده أن حجم "الترسانة النووية الإسرائيلية" يبلغ ضعفي حجم "التقديرات الاستخبارية الشائعة" والتي كانت تقدّر ما لدى إسرائيل، من قنابل نووية، بمئتين فقط. وجاء في تقريرٍ نشره العقيد الأمريكي المتقاعد فارنر فار على شبكة الإنترنت (والذي يعتبر جزءاً من نشاط المركز المذكور) أنه كان لدى إسرائيل عام ١٩٦٧ ١٥ قنبلة نووية فقط، إلا أنها استطاعت أن تمتلك حتى عام ١٩٨٠ نحو ٢٠٠ قنبلة نووية، وقد ارتفع هذا العدد عام ١٩٩٧ الى ٤٠٠ قنبلة نووية.

ويفصّل التقرير أحجام قوة القنابل النووية الإسرائيلية وتطورها في السنوات الأخيرة على الشكل التالي:

- في عام ١٩٦٩، كان لدى اسرائيل "من ٥ الى ٦ قنابل نووية" تبلغ قوة كل منها "١٩ كيلوطن".

- وفي عام ١٩٧٣، أصبح لديها "٢٠٠ صاروخ نووي"، كما أنها نجحت في تطوير ما يسمى "القنبلة الحقيبة".

- وفي عام ١٩٧٤ تم تشكيل "٣ وحدات مدفعية نووية" في إسرائيل، ضمت كل وحدة منها "١٢ مدفعاً من عيار ١٧٥ و٢٣٠ ملم".

- وفي عام ١٩٨٤، استطاعت اسرائيل أن تنتج "١٠ قنابل يورانيوم" وتمتلك "٣١ قنبلة بلوتونيوم".

- وفي عام ١٩٨٦، بلغ مخزون إسرائيل من السلاح النووي "من مئة الى مئتي قنبلة انشطارية وعدداً من القنابل الانصهارية".

- وفي عام ١٩٩٤، استطاعت اسرائيل أن تنتج "من ٦٤ الى ١١٢ قنبلة ذات رأس حربي صغير"، وكانت تحتفظ بـ٥٠ صاروخاً نووياً من طراز أريحا.

- وفي عام ١٩٩٥، أصبح لدى اسرائيل "قنابل نيوترونية، وألغام

نووية، وقنابل الحقيبة، وصواريخ نووية تطلق من الغواصات"، بالإضافة الى "٥٠ الى ١٠٠ صاروخ" من طراز أريحا - ١ و "٣٠ الى ٥٠ صاروخاً" من طراز أريحا - ٢.

كما يذكر التقرير أن إسرائيل استطاعت أن تنتج "قنابل نيوترونية تكتيكية" معدّة للقيام بتدمير القوات المعادية بـ"أقل قدر ممكن من الخسائر والأضرار في الممتلكات"، كما أنها تتجه نحو تصنيع "القنابل النووية الصغيرة" التي يمكن استخدامها لـ"صد هجوم موضعي، أو لاستخدامها كألغام".

وتمتلك إسرائيل غواصات من نوع "دولفين" الألمانية الصنع، والتي يمكن أن تطلق صواريخ نووية، كما أنها سعت، منذ الستينيات، الى "تطوير صواريخ تطلق من البحر".

ويشير التقرير الى أن اسرائيل "تتقدم على محيطها، في هذا المجال، بخمس الى عشر سنوات" وأن الولايات المتحدة الأمريكية أهملت طوال الستينيات والسبعينيات من القرن المنصرم، مراقبة تطوير إسرائيل لسلاحها النووي. وعلى رغم أنها "لم توافق إسرائيل ولم تشجعها على مواصلة مشروعها النووي"، إلا أنها بالمقابل "لم تفعل شيئاً" لإيقاف هذا المشروع، حتى إنها تجاهلت كلياً هذا الأمر في الفترة ما بين عامي١٩٦١ و١٩٧٣. ولم يخف السفير الأمريكي في تل أبيب تجاهل حكومته "المتعمد" للمشروع النووي الإسرائيلي، في هذه الفترة، وذلك عندما صرح: "أن الرئيس (الأمريكي) لم يرسلني الى هناك (تل أبيب) لجلب المشاكل له، إنه لم يكن يرغب في سماع أخبار سيئة"[٢].

وجاء في مقالة نشرتها صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية، ونسبتها الى نشرة **المفكرة النووية** التي سبق ذكرها، أن اسرائيل تستخدم، لنقل قنابلها النووية، بالإضافة الى الغواصات، طائرات "إف-١٦(F-16)" الأمريكية الصنع، وهي طائرات مجهزة لهذا الغرض، كما أنها تشكل عماد السلاح الجوي الإسرائيلي. وقد أعدّت اسرائيل أسراباً من هذه الطائرات لهذه المهمات (الأسراب ١١١

(٢) نشر ملخص هذا التقرير في: **السفير**، ٢/٧/٢٠٠٢.

و١١٥ و١١٦ في القاعدة الجوية نيفاتيم جنوب شرقي بئر السبع، والسربان ١٤٠ و٢٣٥ في قاعدة رامون الجوية في صحراء النقب، والأسراب ١٠٩ و١١٠ و١١٧ في رامات دافيد، والأسراب ١٠١ و١٠٥ و١٤٤ في حازور). وفي عام ١٩٩٨ تسلمت إسرائيل، من الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٥ طائرة إف-١٥ ثاندر تستطيع "نقل ٤,٥ طن من الوقود و١١ طناً من الذخيرة" على مسافة ٤٤٥٠ كلم، إلا أنه لم يتأكد بعد ما إذا كانت اسرائيل قد جهّزت طائرات إف-١٥ (ثاندر وإيغل) لحمل قنابل نووية.

وتتحدث النشرة نفسها **المفكرة النووية** عن القدرات التي تمتلكها الصواريخ الإسرائيلية المعدة لحمل رؤوسٍ نووية، فتذكر:

- الصاروخ الباليستي "أريحا-١" وقد طور بمساعدة فرنسية ويحمل "شحنة من ٧٥٠ كلغ على مسافة ٢٣٥ كلم"، بالإضافة الى صواريخ أخرى من نوع "أريحا-٢" يبلغ مداها ١٤٥٠ كلم (عام ١٩٩٧، كان لدى إسرائيل مخزون من هذه الصواريخ يبلغ ٥٠ صاروخاً، وقد وضعت في كهوف، في قاعدة زخريا، على بعد ٤٥ كلم شرق تل أبيب).

أما بالنسبة الى الغواصات التي يمكنها استخدام أسلحة نووية، فبالإضافة الى الغواصة "دولفين" الألمانية، ذكرت النشرة غواصتين إحداهما من نوع "تيكوماه"، والأخرى من نوع "ليفياتان" وكلتاهما قادرة كذلك على إطلاق الصواريخ الباليستية(٣).

إلا أن نشرة **الميزان العسكري للعام ٢٠٠١-٢٠٠٢** الصادرة عن جامعة "أكسفورد" بلندن، تشير الى أنه لدى اسرائيل أكثر من ١٠٠ رأس نووي، وصواريخ أريحا-١ أرض - أرض (لمسافة تزيد على الـ٥٠٠ كلم)، وأريحا-٢أرض - أرض (لمسافة تراوح بين ١٥٠٠ و٢٠٠٠ كلم)، كما أن لديها ٣ غواصات دولفين(٤).

---

(٣) **السفير**، ٢٠/٨/٢٠٠٢. وتستخدم الولايات المتحدة الأمريكية طائرات «اف ١٥ إيغل» لنقل أسلحتها النووية، وتمتلك إسرائيل هذا النوع من الطائرات.

(٤) *The Military Balance, 2001-2002* (London: International Institute for Strategic Studies), pp. 135-136.

ونحن نميل الى الأخذ برواية النشرة الأمريكية، لأن المعلومات التي تتضمنها نشرة **الميزان العسكري** البريطانية، غالباً ما تعتمد المعلومات الرسمية التي تسمح الدول صاحبة العلاقة بتحريرها، والتي غالباً ما يعمد بعضها الى التقليل من أهمية ترسانته العسكرية، للأسلحة النووية خصوصاً.

في هذا الوقت كانت الحكومات الأمريكية المتعاقبة تراقب، بدقة فائقة، أي تحرك عربي باتجاه امتلاك أي سلاح نووي، مهما كان بسيطاً، لكي تقمعه. فقد قامت قيامتها بسبب استيراد سوريا صواريخ من كوريا الشمالية، وظلت تلاحق العراق وتحاصره طوال اثني عشر عاماً، ثم تشن حرباً عليه بتهمة اقتنائه لما تسمّيه "أسلحة الدمار الشامل"، على رغم تأكيد مفتشي الأمم المتحدة، مراراً، خلوّ العراق من هذه الأسلحة.

وها هي اسرائيل اليوم تهدد العراق بضربة نووية "تمحوه عن الخريطة وتزيله من الوجود"، ومع ذلك، لا يصدر عن البيت الأبيض الأمريكي أي تعليق يشير الى هذا التهديد المروِّع لبلدٍ عربي أنهكه الحصار الظالم لأكثر من عقد من الزمن، ثم ابتلي بعدها بالتدمير والاحتلال.

إنه المعيار المزدوج، والكيل بمكيالين، في السياسة الأمريكية غير المتوازنة تجاه العرب واسرائيل.

من المعروف جيداً أن هناك حصاراً تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية، منذ مطلع التسعينيات (أي منذ سقوط الاتحاد السوفياتي واعتلائها عرش العالم) على الدول العربية والإسلامية كي لا تدخل أي منها النادي النووي الذي يتسع شيئاً فشيئاً. ولذلك رضيت عما فعلته إسرائيل بالعراق يوم كان على مسافة قريبة جداً من إنتاج قنبلة نووية (إذ أقدمت على قصف المفاعل النووي العراقي "اوزيراك" عام ١٩٨١ وتدميره، بمباركة أمريكية)، بينما تتغاضى عما بلغته إسرائيل من تقدم في مجال إنتاج الأسلحة النووية. وتتذرع الولايات المتحدة الأمريكية لتبرير تحيّزها هذا بأن في اسرائيل حكومات رشيدة تدرك مخاطر استخدام السلاح النووي، بينما لا تتمتع الحكومات العربية، ولا الإسلامية (باستثناء تركيا الداخلة في حلف الأطلسي)، بالقدر المطلوب من الرشد للتحكم باستخدام هذا السلاح، إن هي امتلكته. ولا شك لدينا في أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تجد تبريراً لأي تصرف أرعن ترتكبه حكومة العدو في هذا المجال.

إلا أن تغيراً حاسماً طرأ على الوضع الدولي والإقليمي، في مجال امتلاك السلاح النووي، فإلى جانب الهند وباكستان، توجد إيران المتحفزة دوماً لخوض غمار التجارب النووية منذ فترة طويلة، وما فتئت الولايات المتحدة الأمريكية تحارب اتجاه إيران هذا، ساعية لدى كل الدول المالكة للتكنولوجيا النووية، وللسلاح النووي، كي لا تمدّ إيران بما تحتاجه من مساعدة (مادية وتكنولوجية) للوصول الى مبتغاها. ولكن إيران ـ وبمساعدة روسية - خطت خطوات واسعة في هذا المجال.

بعد ذلك، ما هو الموقف المحتمل للدول العربية، وخصوصاً تلك المعنية منها مباشرة بالنزاع مع اسرائيل؟

نحن نعلم أنه إذا كانت الولايات المتحدة تمانع في حصول أية دولة من الدول العربية (مصر أو سوريا أو العراق) أو أية دولة من الدول الإسلامية المعادية لإسرائيل (وخصوصاً إيران) على السلاح النووي، فذلك لحماية أمن إسرائيل، قبل أي سبب آخر. ولا شك في أن موقف اسرائيل تجاه إيران، إذا ما سرّعت خطواتها نحو انتاج قنبلة نووية، سوف يكون متشنجاً وحاداً، ولا نستبعد أن تقوم بعمل عسكري تجاهها مشابه لذلك الذي قامت به تجاه العراق عام ١٩٨١ كي تمنعها من استكمال أبحاثها لإنتاج سلاح نووي، وذلك لأن إسرائيل حريصة جداً على أن تظل المالكة الوحيدة لهذا السلاح تجاه إيران وتجاه الدول العربية التي يجب أن تظل مفتقرةً إليه، بحيث لا يقوم أي توازن عسكري (أو توازن للرعب) بينها وبين هذه الدول مجتمعة.

لا شك في أن اسرائيل ستظل تشكل الخطر الذي يتهدد العرب، كل العرب، سواء أولئك الذين عقدوا معها، أم لم يعقدوا، معاهدة سلام. فهل يستطيع هؤلاء العرب أن يحموا أنفسهم (وعرب الخليج منهم)، إذا ما هددوا بهذا السلاح، وهم عزّل منه؟ وخصوصاً أنهم أضحوا محاطين بدولٍ نووية، بدءاً بالصين والهند وباكستان شرقاً، الى إسرائيل غرباً، وتركيا شمالاً؟

أمام هذه الأخطار الناجمة عن تراكم السلاح النووي لدى الكيان الصهيوني الطامع بالمزيد من الأرض العربية، وبالمزيد من قهر الإنسان العربي، ماذا يجب على العرب أن يفعلوا؟ الجواب يتطلب عرض بعض الحقائق، وهي:

- يبدو أن الجزائر مشغولة، ولإشعار آخر، بأزمتها الداخلية، وكانت قد اتفقت مع الأرجنتين عام ١٩٨٥ على شراء مفاعل نووي، إلا أن ذلك لم يتم. ويشاع أنها بنت مفاعلاً نووياً في "عين أوسيرا" قرب مدينة الجزائر بصورة سرية. وفي كل حال، لا يبدو أن الجزائر تسعى للحصول، في وضعها الحالي، على السلاح النووي.

- والعراق المنهك والمدمّر والمحكوم بالاحتلال الأمريكي - البريطاني، والذي يخوض، اليوم، مقاومة مشرّفة ضد هذا الاحتلال دفاعاً عن شرف أمته وكرامتها، لن يسعى، عندما يتحرر، لاقتناء السلاح النووي على حساب إعادة بناء ما دمرته الحرب في البلاد.

- وسوريا التي أنشأت عام ١٩٧٧ لجنة "للطاقة الذرية السورية"، وعقدت عام ١٩٨١ اتفاقية للتعاون مع الهند، كانت قد حاولت شراء مفاعل نووي للأغراض السلمية من الصين، إلا أن المحاولة فشلت (عام ١٩٩١) بسبب الضغوط الأمريكية التي حالت دون ذلك، كما حاولت أمريكا منعها من شراء صواريخ "سكود" من كوريا الشمالية. ويبدو أن سوريا غير قادرة (أو غير مهتمة) اليوم بالحصول على السلاح النووي.

- أما مصر، فقد عزفت، بدورها، عن أي نشاط نووي عسكري منذ أن عقدت معاهدة الصلح مع إسرائيل، ويعتقد بعض المصادر أنها غير عازمة على السعي لدخول النادي النووي، ولأجل ذلك، فهي قد دعت (عام ١٩٧٤ ثم عام ١٩٩١) الى إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتجاوبت الجمعية العامة للأمم المتحدة مع هذه الدعوة، فأصدرت قراراً بذلك عام ١٩٧٤، إلا أن اسرائيل (المعنية أساساً بهذا القرار) لم تكترث لتلك الدعوة، ولم تصوت لمصلحة ذلك القرار.

- وأما بلدان الخليج العربي، وخصوصاً مجلس التعاون الخليجي، وهي الدول التي تظل على حذر مستمر من جارتها الإسلامية "إيران"، لاعتقادها أن لهذه الجارة أطماعاً بأرض الخليج، ويظل بعضها على حذر كذلك من العراق، وخصوصاً بعد اجتياحه للكويت، فإن هذه الدول، على رغم ما لديها من ثروة نفطية تتيح لها أن تقوم بأبحاث علمية نووية متقدمة، لا تسعى، كما يبدو، لمثل ذلك. وتثلج صدر كل عربي تلك الرياح التي تهب

على هـذه الدول (وعلى أكبرها خصوصاً، وهما الإمارات العربية المتحدة والسعودية) والتي تحمل معها بشائر تفاهم وتعاون صادقين بين هذه الدول وايران، وما ينتج من الزيارات المتبادلة بين مسؤولي هذه الدول من ودٍ ومن فهم عميق للمصالح المشتركة بينها، كما يثلج صدر كل عربي أن يقوم تقارب وتفاهم بين اليمن ومجلس التعاون الخليجي، وبين العراق ودول هذا المجلس، وخصوصاً الكويت.

- وبينما لا نرى لكل من المغرب وتونس نشاطاً نووياً يذكر، ستظل ليبيا (التي سبق أن اتهمت بصنع أسلحة كيماوية)، والسودان (المستنزَفة بحرب الجنوب) عاجزتين عن القيام بأي نشاط نووي.

في عام ١٩٤٥ ألقت الولايات المتحدة الأمريكية قنبلة ذرية على كل من هيروشيما وناغازاكي في اليابان، فكانت الكارثة التي لم تشهد البشرية في تاريخها الطويل مثيلاً لها، وكان استسلام اليابان في العام نفسه. وكان يمكن أن تبقى الولايات المتحدة سيدة العالم في السلاح النووي الذي كانت السباقة الى اكتشافه وإنتاجه، لولا أنه سرعان ما تبعها الاتحاد السوفياتي الى اكتشاف هذا السلاح عام ١٩٤٩، ثم بريطانيا عام ١٩٥٣، ثم فرنسا عام ١٩٦٠، ثم الصين عام ١٩٦٤، وهكذا، فإنه لم يكد يمر عقد ونصف العقد من الزمن حتى كانت دول "النادي النووي" قد حققت، في ما بينها، ما أطلق على تسميته في ما بعد "توازن الرعب" أو "توازن الردع النووي" الذي منع نشوب أية حرب عالمية ثالثة، واكتفت هذه الدول "الكبرى" بالتحريض على إجراء حروب إقليمية صغيرة تفادياً لقيام حرب إفناء نووية في ما بينها.

وها نحن نشهد اليوم توازن الرعب نفسه، أو توازن الردع النووي بين الهند وباكستان في شبه القارة الهندية، مما لا بد من أن يجرّ دولاً أخرى في القارة الآسيوية الى مثل هذا التوازن، فإيران على أهبة أن تسلك هذه الطريق.

ولكن ماذا عن الشرق الأوسط، حيث تحتل اسرائيل مركز الريادة في هذا المجال، دون أن تلحق بها أية دولة من دوله (باستثناء تركيا)؟

لقد استطاعت اسرائيل، بفضل ما يتمتع به اللوبي اليهودي من قوة ونفوذ داخل نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، أن تفرض إرادتها على هذه الدولة الكبرى المتربعة على عرش العالم، ومن خلالها، على الكون

كله. فهي ترفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، كما ترفض التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، أو على أية معاهدة ذات علاقة بهذه الأسلحة، وتقتني ترسانة نووية لا يستهان بها، دون أن تجرؤ الولايات المتحدة الأمريكية، وسواها من الدول الكبرى في العالم، على معارضتها أو الحد من تصرفاتها. لذا، فإن وجود السلاح النووي لدى إسرائيل دون سواها من دول المنطقة (الدول العربية) يمنحها قدراً كبيراً من التفوق، بل من الحرية لاستخدام هذا السلاح ضد أعدائها في أي وقت ترى مصلحة لها بذلك، وهي واثقة من أن أحداً في العالم لن يستطيع أن يردعها عن استخدامه إذا شاءت. ويختلف الأمر اختلافاً كبيراً إذا ما تمكن العرب من إنتاج هذا السلاح واقتنائه، إذ إنهم يحققون عندها، بينهم وبين إسرائيل، ما يسمى بـ"توازن الرعب" أو "توازن الردع النووي"، وهو القائم، حالياً، بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا أو الصين، وبين الهند وباكستان. ومن دون تحقيق توازن الردع النووي بين العرب وإسرائيل، ستظل إسرائيل هي القادرة على فعل أي شيء، بل كل شيء، بالعرب.

ولأجل ذلك، ستظل إسرائيل مصرّة على ألا يمتلك العرب السلاح النووي مهما كلفها ذلك من جهد، ولا شك في أنها ستكون مستعدة، بل قادرة، على تدمير أي جهد عربي لامتلاك هذا السلاح. إن من يمتلك السلاح النووي في الشرق الأوسط يمتلك القرار في هذا الشرق، ولن تكون إسرائيل مستعدة للتنازل عن هذا القرار أو التخلي عنه.

ولكن، هل يظل العرب، المهزومون في كل حروبهم التقليدية مع العدو الصهيوني، والمندفعون نحو سلام لا تريده اسرائيل ولا ترغب فيه، على ما هم عليه من ضعفٍ وهوانٍ واستسلام، وتخاذل وتشرذم؟

إن نظرة الى خارطة آسيا، انطلاقاً من الصين والهند (وهما قوتان نوويتان)، نحو باكستان غرباً، فإيران فالعراق فسوريا، وصولاً الى فلسطين المحتلة (اسرائيل)، فتركيا شمالاً، (وهما قوتان نوويتان كذلك)، تجعل العرب في موقع من التحدي والحذر والقلق لا يمكن أن يستمر بلا اتخاذ قرار حاسم ومصيري: أن يكونوا أو أن لا يكونوا. وقد بدا ذلك واضحاً لدى الشارع العربي في مشاعر البهجة المعلنة (عند إنتاج أول قنبلة إسلامية في باكستان) ممزوجةً بمشاعر العزلة والقلق والتعري من أية حماية حقيقية، هذه المشاعر التي

تنتاب اليوم الشعوب العربية جمعاء: لماذا يسمح لإسرائيل، البلد المغتصب والمعتدي والمحتل، أن يتمتع بكل أسباب القوة والأمن والحماية، ولا يسمح لأي قطر عربي على امتداد الوطن العربي، بمثل ذلك (مع الإشارة الى أن باكستان امتلكت هذا السلاح رغماً عن إرادة الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي المناهض لامتلاكه)؟

إن ما يهدد العرب من أخطار حقيقية لا بد من أن يضعهم، جميعهم، أمام تساؤل مصيري: لماذا لا نكون قادرين على حماية أمننا القومي؟ خصوصاً أننا نشهد، يومياً، المأساة التي يعانيها الشعب الفلسطيني، ونلمس، يومياً، ابتعاد القضية الفلسطينية عن أي حل إنساني وعادل؟ كما نشهد عزوف إسرائيل عن القبول بالسلام العادل والشامل والدائم الذي يسعى العرب للوصول اليه (مع عدم اقتناعنا بأن مثل هذا السلام بين العرب واسرائيل ممكن)؟

وفي اعتقادنا أن الحل الوحيد الممكن والمتبقي أمام العرب هو التالي :

اجتماع القادة العرب في مؤتمر قمة محدد الهدف، وهو تحديد استراتيجية عربية واضحة تنحصر في أربعة محاور :

١- **المحور الأول**: التضامن العربي، مع توفير كل ما يتطلبه هذا التضامن من وسائل، ولو أدى ذلك الى التنازل عن المصالح القطرية الضيقة في سبيل تحقيق المصلحة القومية العليا (ولا بد من أن يستوجب ذلك تشكيل لجنة أو لجان وساطة عربية لحل المشاكل القائمة بين بعض البلدان العربية).

٢- **المحور الثاني**: بناء الإنسان العربي، اجتماعياً وقومياً، وما يتطلبه من مشاريع تربوية وتنموية مشتركة، وذلك لكي يتمكن من اللحاق بركب الحضارة من جهة، ومن تحقيق وحدته القومية من جهة أخرى.

٣- **المحور الثالث**: العودة الى سياسة "المقاطعة" تجاه إسرائيل، حيث يتم قطع كل العلاقات الدبلوماسية والتجارية والاقتصادية وغيرها مع الكيان الصهيوني، ووقف التطبيع معه، وأن يكون القرار العربي بهذا الصدد، إجماعياً، على أن تتم مقاطعة عربية لكل دولة تخالف هذا القرار ولا تطبقه، مهما كانت مبرراتها. ثم الطلب من الدول الصديقة والحليفة (الاتحاد الأوروبي، والدول الأفريقية والإسلامية) أن تضغط على إسرائيل لتنفيذ قرارات

الأمم المتحدة، وتنفيذ الاتفاقات القائمة بينها وبين الفلسطينيين، إذ إنه لا يمكننا أن نطالب الآخرين بما نحن عنه مقصرون، ولا يمكننا أن نطلب من أية دولة أن تضغط على إسرائيل إن لم نقم، نحن العرب، أصحاب المصلحة والقضية، بالضغط عليها أولاً.

٤- **المحور الرابع**: بناء القوة الذاتية للأمة العربية، ودعوة الدول العربية الموقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، للخروج من هذه المعاهدة (خصوصاً أن المعاهدة نفسها تسمح بذلك) طالما أن إسرائيل لم توقعها ولم تلتزم بها، واعتبار انضمام إسرائيل الى هذه المعاهدة والتقيد بها، والتخلي طبقاً لذلك عن ترسانتها النووية، وعن كل ما تملكه من أسلحة الدمار الشامل، شرطاً أساسياً لا محيد ولا تنازل عنه، لتقيد العرب بهذه المعاهدة، وإلا، فالسعي يجب أن يتوجه الى بناء القوة العربية، التقليدية والنووية، للوصول الى توازن في القوى، بما فيها توازن "الردع النووي" بين العرب واسرائيل، أو بين العرب وأية قوة معادية أخرى.

لم توقع كل من الهند وباكستان وإسرائيل على معاهدات حظر انتشار الأسلحة النووية وحظر التجارب النووية، مما أتاح لهذه الدول أن تسعى، بحرية، وبلا أية مراقبة من قبل "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" لامتلاك السلاح النووي، وقد حصلت عليه. وعلى رغم كل النداءات التي وجهت الى اسرائيل، من معظم دول العالم، لكي تلتزم بهذه المعاهدات، فإنها ضربت بها عرض الحائط، واستمرت في تطوير ترسانتها النووية تحت أنظار العالم جميعاً، بينما اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية من توقيع العراق على هذه المعاهدات، مبرراً لاستمرار حصاره، ثم شن الحرب عليه واحتلاله، بذريعة امتلاكه أسلحة الدمار الشامل. أو ليس ذلك كله كافياً لكي يتوجه العرب، بصورة جدية وحازمة، توجهاً جديداً في هذا المجال، فيقدمون على إنشاء "مركز عربي للبحوث النووية" مع الحصول على "مفاعل نووي" ملائم، مستعينين بصداقاتهم لدى الدول المالكة للتكنولوجيا النووية، وهو ما يسّهل لهم الطريق للحصول على سلاح الردع النووي الذي يحتاجونه، ولا شك، في وجه إسرائيل؟

إن بناء المجتمع العربي الحضاري والمتطور والموحد لن يكون مجدياً ولا ممكناً، في آن واحد، إن لم يكن محمياً بقوة رادعة تحمي بقاءه وتتيح له

استمرار التقدم والتطور. لذا، من المحتم أن تسير الأمة، في هذه المحاور الأربعة، بحيث يحقق العرب تضامنهم ووحدتهم، وبناء مجتمعهم السليم والمتحضر، وإعداد قوتهم التقليدية والنووية لحماية أمنهم القومي وتحصين وحدتهم ومجتمعهم معاً، حتى إذا ما حققوا ذلك، سعوا، ومن موقع الوحدة والتقدم والقوة، الى التعاون مع الصديق، والى مواجهة العدو[٥].

---

(٥) أشارت الصحف الصادرة بتاريخ ٩/٢/٢٠٠٣ أن مفاعل «ديمونا» النووي الإسرائيلي يهدد بوقوع كارثة حقيقية في الشرق الأوسط، شبيهة بتلك التي أحدثها مفاعل «تشرنوبيل» النووي السوفياتي، سابقاً، ويعزى ذلك إلى تقادمه، إذ مرّ على صنعه نحو أربعين عاماً، بينما هو مصمم لفترة أقل من ذلك بكثير (٣٠ عاماً) مما جعل إمكان تسرّب الإشعاع النووي منه أمراً متحملاً، وهو لا يبعد عن حدود الأردن أكثر من ٤٠ كلم، وعن حدود مصر أكثر من ٦٤٥ كلم، ولذلك فإن الإشعاع، إذا ما تسرّب منه، فسوف يهدد المناطق المحيطة به.

وقد دعا بعض العلماء الإسرائيليين ومنهم البروفسور عوزي ايبان، في صحيفة **يديعوت أحرونوت** عام ٢٠٠٠ إلى إقفاله «خلال فترة قريبة» لأنه «خطير وغير آمن»، أو على الأقل «البدء في خطوات تؤدي إلى إغلاقه قبل وقوع الكارثة». كما أشار الخبير المصري عزت عبد العزيز إلى المخاطر التي يمكن أن يسببها استمرار اسرائيل في «دفن النفايات النووية في حاويات حديدية قديمة تعاني من التلف والصدأ» محدداً أن هذه المخاطر يمكن أن تطال «البيئة والمياه، في الشرق الأوسط ككل»، وسوف تزداد هذه المخاطر، ولا شك، عندما تنفذ إسرائيل برنامجها التي تزمع على تنفيذه، وهو رفع الطاقة الانتاجية لهذا المفاعل «من ٢٨ إلى ١٠٠ ميغاوات».

إن هذا المفاعل النووي، الذي أقامته اسرائيل في صحراء النقب، لا يخضع لإشراف «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» (المنشغلة، حالياً بالتفتيش عن السلاح النووي في إيران)، بينما يتجاهل العالم وجود ذلك المفاعل، رغم أنه «يمثل أكبر خطر على الحياة والبيئة والسلام في العالم العربي» وقد يتحول «إلى «محرقة نووية غير مسبوقة في التاريخ» انظر: **الحياة**، ٩/٢/٢٠٠٣.

فهل يعي العرب هذا الخطر قبل فوات الأوان، فيعمدون إلى شن حملة ديبلوماسية وإعلامية عالمية لإقفاله؟

خاتمـــة

مـا العمـل ؟

استطاع جورج بوش (الأب) أن ينجز، خلال ولايته التي لم تستمر أكثر من أربع سنوات، ولمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، ثلاثة أمور مهمة :

الأول: استطاع أن يهزم، بأسلوبه المخابراتي، القوة العظمى المنافسة لأمريكا في العالم، وهي الاتحاد السوفياتي، وأن يدمر، بالأسلوب نفسه، العقيدة العظمى المنافسة لعقيدة بلاده، وهي العقيدة الشيوعية.

الثاني: استطاع، كذلك، أن يمتلك بالقوة العسكرية أحد أهم مصادر الطاقة في العالم، وهو النفط العربي في الخليج، وأن يدمر، بالقوة ذاتها، إحدى أهم القدرات العسكرية في الوطن العربي، وهي العراق، مقدماً بذلك أعظم خدمة للكيان الصهيوني، حليفه الاستراتيجي الدائم.

الثالث: استطاع أن يستقر، بقوة وثبات، في منطقة "الخليج العربي"، أحد أهم المواقع الاستراتيجية في العالم، وهو الموقع الذي يربط آسيا بأوروبا وأفريقيا، وبذلك أصبح البحران المتوسط والأحمر، والخليج العربي، وبحر العرب، وخليج عدن، بحيرات أمريكية تتحرك الأساطيل الأمريكية فيها بحرية تامة، واضعة تحت المجهر الأمريكي، الدول المحيطة بهذه البحيرات، من إيران شرقاً، الى العراق وتركيا وبلغاريا واليونان وإيطاليا شمالاً، فباقي الدول المتوسطية جنوباً وغرباً.

إلا أن "حرب الخليج الثانية"، بالإضافة الى سقوط "الاتحاد السوفياتي"، اللذين منحا جورج بوش الأب كل هذا المجد، لن يمنحا ابنه، الرئيس الحالي (جورج دبليو بوش) الغطاء اللازم لكي يتمكن من استكمال "المهمة الأمريكية الرسولية" التي بدأها أبوه، وذلك للأسباب التالية :

١- لا يتمتع الابن بما تمتع به أبوه من حنكة ودراية في "حبك المؤامرات" بهدف تعزيز مكانة بلاده وتحقيق أهدافها في التوسع والسيطرة، فبينما نجح الأب، وهو الخبير المخابراتي المتقن لأسلوب التآمر، في دفع الأمور في الشرق الأوسط الى الحرب التي استطاع أن يجمع حوله، لكي يخوضها، تكتلاً جمع معظم دول العالم، ثم يتفرق الحلفاء بعد انتصاره هو في الخليج لكي تبقى جيوشه في أرض الخليج وبحاره، مؤمنة له السيطرة الكاملة على نفطه، وبينما نجح في دفع الاتحاد السوفياتي، الخصم الوحيد الذي كان طوال القرن المنصرم قادراً على الوقوف في وجه الطموح الاستعماري الأمريكي، الى الإفلاس فالانهيار، لتبقى مفاتيح الكون بيديه (أي بيدي بوش) وحده؛ بينما نرى كل هذه الإنجازات يحققها الرئيس الأب، نرى، على عكس ذلك، الرئيس الابن جورج دبليو بوش الذي يمتلك الطموحات نفسها، يتعثر في مسيرته العالمية، من أفغانستان الى العراق.

٢- على رغم أن طموحات "جورج بوش الابن" لا تختلف عن طموحات أبيه في التوسع والسيطرة، وعلى رغم أن الوسيلتين المستخدمتين في كل من "حرب الخليج الثانية" و "حرب أفغانستان" تكادان تتشابهان (في الأولى: احتلال العراق للكويت، وفي الثانية: ١١ أيلول/سبتمبر)، وكذلك الدعوتان الى "تكتل عالمي" يدعم الولايات المتحدة الأمريكية في حربها، في الحالتين، الى درجة أن أسلوب الرجلين في مخاطبة "الآخرين"، سواء الخصوم أو الحلفاء، والمتميز بالشحن والتحريض، يكاد يكون واحداً، فإن ما تميز به الأب من ذكاء وحنكة ودراية بعواقب الأمور، وعمق في الإدراك السياسي، في إدارة الأزمات العالمية، يكاد يكون مفتقداً، بل منعدماً، عند الابن. وهذا ما أوقعه في حرج دائم، وفي "زلات لسان" يصعب أن تقبل من "رئيس دولة عظمى"، بل الأعظم، مثل الولايات المتحدة الأمريكية. وما من شك في أن ولوجه "المأزق الصعب" في حرب العدوان المسلح على العراق واحتلاله له، كان من صنع "الإطار اليميني الليكودي" المحيط به أمثال رامسفيلد وبيرل وولفويتز وفيث وسواهم.

٣- يضاف الى ذلك، وعي العالم الخارجي (غير الأمريكي) للعبة الخطرة التي تلعبها الإدارة الأمريكية الحالية، معتمدةً أسلوب التهديد، و"محاور الشر" المعادية لـ"محور الخير" الوحيد في العالم، وهو الولايات المتحدة الأمريكية،

ومنطق "من ليس معنا فهو ضدنا"، والتذرع بـ"محاربة الإرهاب" لمحاربة كل من لا يستسيغ المنطق الأمريكي، وتجاوز كل المبادئ القانونية الدولية والاجتماعية والإنسانية، سواء في أمريكا أو خارجها، الى درجة العبث المتعمد بـ"حقوق الإنسان" في أفغانستان والعراق وفلسطين، بل في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، والانحياز الكامل غير المبرر للعدوان الصهيوني المدمّر للشعب الفلسطيني في الضفة وغزة، حيث يتغاضى الرئيس الأمريكي عن كل جرائم الحرب التي تقترفها حليفته "إسرائيل" ضد هذا الشعب، ويسمي عملها هذا "دفاعاً عن النفس"، بينما يسمي المقاومة الفلسطينية للاحتلال الصهيوني "إرهاباً"، مخالفاً بذلك كل الشرائع الإنسانية في تاريخ المقاومة، بما فيه التاريخ الأمريكي نفسه. وبينما يترك الى حليفه شارون أمر تدمير الأرض والشعب في فلسطين، نراه يسعى، بدوره، الى إنهاء كل دور للأمم المتحدة في العالم، وهي ما تبقّى من مظاهر الشراكة العالمية الموروثة عن الحرب العالمية الثانية.

٤- إن اختيار بوش أفغانستان هدفاً أول لأطماعه، تحت ستار ضرب الإرهاب، يضع أهم الدول الآسيوية، مثل الصين وروسيا وإيران وباكستان والهند، وكذلك نفط قزوين وغازه، تحت سيطرته، وهو المدرك جيداً أن العقبة الأولى في وجه طموحه للسيطرة على العالم مستقبلاً، هي: آسيا (ذلك ما تنبئ به نذر الصراع القادم بين القارتين: الأمريكية الشمالية والآسيوية)، ثم إن اختياره العراق هدفاً تالياً لأطماعه، يضع إيران ودول الشرق الأوسط بأسرها (سوريا ولبنان والسعودية ومصر، وكذلك نفط العراق والسعودية) تحت سيطرته، وهو ما سوف يدفع دول القارة الآسيوية الى التنبه للخطر الداهم الآتي مع الرياح الأمريكية الهوجاء، والتحرك لمنع استقرار القوات الأمريكية في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

٥- تنبّه الأقطاب في أوروبا (فرنسا وبلجيكا وألمانيا)، للأطماع الاستعمارية التي تبيّتها الإدارة الأمريكية الحالية، من خلال عزمها على التصرف بالشرق الاوسط وثراوته النفطية[1]، وتشكيل "شرق أوسط جديد"

(١) يعتبر الاستيلاء على نفط العراق أحد أهم أهداف «بوش» في رغبته المحمومة في احتلال هذا البلد، وقد ناقشت الإدارة الأمريكية موضوع النفط، في العراق، بعد سقوط النظام العراقي، وتباينت الآراء حوله، فبينما ترى وزارة الخارجية ومعها وزارتا الخزانة والعدل، ضرورة المحافظة على القطاع العام =

يتلاءم مع متطلبات السياسة الأمريكية (كما أعلن وزير الخارجية الأمريكي، كولن باول، صراحة)، فعارضوا شن الحرب على العراق، وتضامن معهم أقطاب آسيا (الصين وروسيا) معلنين رفضهم للسياسة الأمريكية تجاه العراق، مما يشير الى أن تكتلاً قارياً أوروبياً-آسيوياً يتشكل للوقوف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يبشر بإنهاء "نظام القطب الواحد" الذي استأثرت به أمريكا منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، في مطلع التسعينيات من القرن المنصرم[٢].

لقد أدرك العالم الأوروبي والآسيوي، إذاً، الخطر البالغ الذي تسببه مبادرات الرئيس الأمريكي وإدارته المتغطرسة، والتي بلغت حدّ التهور غير المحسوب، فاعترضت دوله على اجتياح العراق، وهي لا بد من أن تعترض على أية مبادرة فردية يمكن أن تقوم بها هذه الإدارة لتأكيد سيطرتها على العالم.

لكل هذه الأسباب، نستطيع القول، بكل ثقة، إنه إذا كان الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش(الأب) قد وضع بلاده، بانتصاره على الاتحاد

= في العراق، وتعزيز فاعلية «شركة النفط الوطنية العراقية» على أن تعمل معها، في الوقت نفسه، شركات أجنبية «غالبيتها أمريكية» تتقاسم الإنتاج معها، يرى البنتاغون ومعه البيت الأبيض أنه يجب «السيطرة، في أقرب وقت ممكن، على القطاع النفطي وقطاع الطاقة في العراق» وإن على «شركات النفط الأمريكية الكبرى» أن تستأثر بالحصة الكبرى من هذا القطاع، على أن تترك لبريطانيا «حصة كبيرة» ولروسيا «حصة بسيطة»، وأما باقي الشركات الأوروبية، فيجب حرمانها من «أية حصة، على الإطلاق» إذا أمكن.

إلا أنه تم الاتفاق بين هذين المعسكرين، في الإدارة الأمريكية، على ما يلي:

- زيادة الانتاج النفطي في العراق، واستخدامه «لتمويل المجهود الحربي» الأمريكي، بحيث يبلغ هذا الإنتاج، عام ٢٠٠٥ ما مقداره ٣,٥ مليون برميل يومياً ثم إلى حدود ٦ مليون برميل يومياً، عام ٢٠١٠، مقابل الإنتاج الحالي وهو ٢,٤ مليون برميل يومياً.

- بفضل هذه الزيادة في الإنتاج، يمكن تأمين استثمارات قيمتها من ٤ إلى ٥ مليارات دولار، كما يمكن رفع قيمة هذه الاستثمارات إلى ٤٠ حتى ٥٠ مليار دولار عام ٢٠١٠.

- يقدر احتياط النفط العراقي بأكثر من ١١٢ مليار برميل، موزعة على ٨٤ حقلاً، ويقدر احتياط الغاز العراقي بـ ٢,٩١٦ مليار متر مكعب، موزعة على ٥ حقول. انظر: «الإدارة الأمريكية تناقش موضوع النفط، في العراق، بعد سقوط النظام العراقي»، **النهار**، ١٠/٢/٢٠٠٣، نقلاً عن نشرة **بتروستراتيجي** الأمريكية. ونسأل بعد: لماذا أصرّ بوش وإدارته على احتلال العراق، حرباً أم سلماً؟

(٢) توقعنا في مقالة «صراع القارات»، في مجلة **دراسات أمنية**، أن يشهد القرن الحالي (الحادي والعشرون) تكتلاً قارياً آسيوياً ـ أوروبياً، في وجه الولايات المتحدة الأمريكية، يمنعها من تحقيق أطماعها في السيطرة على العالم، ويبدو أن هذا التوقع بدأ يتحقق. انظر: ياسين سويد، «صراع القارات،» **دراسات أمنية** (تشرين الأول/ أكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢).

السوفياتي والعراق، في قمة الهرم العالمي في آواخر القرن المنصرم، فإن السلوك غير المتزن وغير المتروي، بل المتهور، والممالئ للصهيونية لابنه الرئيس الحالي، وبسبب طغيان الإدارة اليمينية المتحكمة بقراراته، سوف يؤلب أمم العالم عليه، ولن يطول الأمر حتى تجد الولاياتُ المتحدة نفسَها محاطة بالكراهية من كل جانب، ذلك أن الدول الآسيوية الفاعلة لن ترضى بسيطرة أمريكية مباشرة على أفغانستان، قلب آسيا، وبحر قزوين وغازه ونفطه، والجوار المحيط بهما، كما أن أوروبا نفسها لن ترضى بسيطرة أمريكية مباشرة على العراق والسعودية، ونفطهما، والجوار المحيط بهما، ولم تعد تنطلي على دول العالم خدعة "محاربة الإرهاب" التي اعتمدتها الإدارة الأمريكية بعد أحداث ايلول/ سبتمبر لكي تبسط سيطرتها على العالم.

ونتيجة للرغبة الأمريكية الجامحة بالتسلط والسيطرة على العالم عموماً، وعلى منابع النفط في آسيا (بحر قزوين والخليج والعراق والسعودية) خصوصاً، ونتيجة للتشرذم العربي وانعدام التضامن بين الأقطار العربية، استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تكثيف وجودها العسكري في الخليج، خصوصاً بعد احتلال العراق، مما سوف يهدد، بشكل خطيرٍ، الأمن الإقليمي الخليجي أولاً (وإيران من ضمن هذا الأمن) ثم الأمن القومي العربي تالياً.

لذا، فإن أول ما يجب أن يتبادر الى الذهن هو السؤال:

كيف يمكن إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، توطئة لوقف النفوذ السياسي لهذه الدولة العظمى في سائر أقطار الوطن العربي؟

لا شك في أن الدول العربية والإسلامية في اقليم الخليج تعي جيداً مدى خطورة هذا الوجود العسكري، ولقد تفاقم هذا الخطر بعد فشل سياسة "الاحتواء المزدوج" التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية فرضها على كل من العراق وإيران، كما استدعى فشل هذه السياسة جنوح الولايات المتحدة الى سياسة أكثر تشدداً، وهي التي تقضي بالإصرار على تغيير النظام في العراق، وأن يعتمد النظام الإيراني سياسة أكثر ملاءمة للسياسة الأمريكية. ولا شك في أن الهدف الحقيقي الثاني للسياسة الأمريكية، في الخليج والشرق الأوسط، بعد السيطرة الأمريكية المباشرة على هذه المنطقة، هو خدمة مصالح إسرائيل فيها، فالنظام العراقي المنهار لم يكن يشكل خطراً على الولايات

المتحدة بقدر ما كان يشكل خطراً على الكيان الصهيوني، كما أن النظام الإيراني، وإن كان يهدد، بصورة جدية، مصالح الولايات المتحدة في آسيا، فإنه يهدد، بصورة أكثر جدية، الكيان الصهيوني نفسه.

نحن ندرك، تماماً، أن ما قدمناه من خيارات للحلول المفترضة للوجود العسكري الأمريكي في الخليج، ليست سوى خيارات لحلول نظرية، ذلك أنه لو كانت دول إقليم الخليج متضامنة ومتحدة مع بعضها أولاً، ثم مع باقي أقطار الوطن العربي ثانياً، لما كان من الممكن أن تستباح البحار والأرض العربية كما استبيحت بالأمس، وكما هي مستباحة اليوم.

إلا أننا أردنا، في ما قدمنا من جداول واحصاءات، أن ننبه الأنظمة في الوطن العربي كله، الى مدى أهمية تضامنها واتحادها في وجه التسلط، السياسي والعسكري الأجنبي، وخصوصاً أن هذا التسلط لن يكون، أساساً، سوى لمصلحة العدو الصهيوني، الحليف التكتيكي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية.

لا شك في أن الوجود العسكري، وكذلك السياسي، للولايات المتحدة الأمريكية، في الخليج، كما في باقي البلدان العربية، مقترناً بتحالفها الاستراتيجي الوثيق مع الكيان الصهيوني، يجعل منها خطراً حقيقياً على هذه البلدان وشعوبها، بالإضافة الى المعاهدات الدفاعية التي عقدتها هذه الدولة مع عدد من أنظمة الخليج بعد حرب الخليج الثانية.

وإذا كانت هذه الدولة العظمى قد استطاعت، بعد حرب الخليج الثانية، ثم بعد احتلالها للعراق، أن تضع يدها على الثروة النفطية الخليجية، بما في ذلك نفط العراق، فلا يعني ذلك أنها مستعدة لأن تستغني عن خدمات اسرائيل، الشرطي الذي زرعته في هذه المنطقة لحماية مصالحها، ومنها المصالح النفطية، ذلك أن المنافسة بين الولايات المتحدة وغيرها من الكتل الدولية العالمية مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي، والصين، وغيرها من الدول الكبرى في آسيا، لم تنته، ولن تتوقف، وسيأتي يوم ليس ببعيد، تجد الولايات المتحدة نفسها عاجزة عن الوقوف في وجه هذه القوى، مما سوف يجعلها مضطرة للجوء الى الكيان الصهيوني، الشرطي المعدّ لحماية مصالحها، سواء في إقليم الخليج أم في الوطن العربي بأسره.

مقابل ذلك، نحن نعيش في وطن عربي مفكك ومشرذم ومرتهن، ويفتقر الى دعم خارجي، أي دعم، بعد سقوط الحليف الأكبر للدول العربية ذات العلاقة المباشرة بالشأن القومي، وأهمها مصر وسوريا والعراق، وهو الاتحاد السوفياتي، كما يفتقر الى المال بعد أن أفقرت حرب الخليج الثانية بلدانه النفطية التي "كانت" غنية.

أين نحن العرب، إذاً، من كل ما يجري على أرضنا، وفي قلب وطننا العربي الكبير؟

وهل أننا قادرون، فعلاً، على مد يد العون والمساعدة لبلدان الخليج كي تتخلص، وفقاً لأحد الخيارات التي طرحناها، من الوجود العسكري الأمريكي على أرضها وفي مياهها؟

نحن نعلم أنه ليس باستطاعة الدول العربية، غير الخليجية، تقديم أي عون، مادي أو سياسي أو عسكري لدول الخليج لهذه الغاية، طالما أن هذه الدول عاجزة عن الوقوف صفاً واحداً في وجه القوة الإسرائيلية الطاغية والمعززة بالدعم الأمريكي المطلق. فإذا كنا، كعرب، وفي وضعنا الحالي، عاجزين عن الوقوف في وجه "ابن أمريكا المدلل"، فكيف يمكننا أن نجابه "الأب" القوي الجبار المتسلط الذي هو أمريكا؟

إننا نعيش حالة "انعدام الوزن"، فلا نحن قادرون على فرض السلم على الكيان الصهيوني، على رغم استجدائنا له، مما جعلنا أقرب الى الاستسلام المذلّ منه الى سلم "عادل ومشرّف" كما تعودنا أن نسميه، ولا نحن قادرون على الحرب بعد أن فقدنا النصير الحقيقي الذي كنا نلجأ اليه لتوفير وسائل الصمود.

ليس باستطاعتنا أن نسالم، لأن الكيان الصهيوني لم يعد يهمه السلم إلا وفقاً لشروطه هو، طالما أنه نال من أصحاب الأرض، الاعتراف بشرعيته، بل إن كل ما يهمه الآن هو أن يحصل على "الأمن" الذي أضحى مطلبه الأول والأخير، كما أنه ليس باستطاعتنا أن نحارب، لأسباب عديدة أهمها :

١- افتقارنا الى عدّة الحرب الأساسية، وهي السلاح، فالبلد الذي كان يمدنا به لم يعد موجوداً، وما بين أيدينا من أسلحة لم تعد صالحة، تقنياً على الأقل، لمواجهة أحدث ما يمتلكه العدو من سلاح متطور وحديث. إن

الطائرات والدبابات والمدافع التي زودنا بها الاتحاد السوفياتي، قبل انهياره، لم تعد أكثر من تحف تاريخية تحتاج، لكي تصبح سلاحاً فعالاً، الى قطع الغيار من كل نوع، وهو ما لا يمكننا الحصول عليه إلا بالنزر اليسير جداً، بينما تُغرق الولايات المتحدة الأمريكية عدونا بأحدث المعدات والأسلحة من كل نوع (برية وجوية وبحرية).

٢- افتقار مجتمعاتنا الى التعبئة بعد أن فككت الأنظمة جهوزيتها وجعلتها تأمل بسلام "عادل ودائم وشامل"، الاسطوانة التي ما لبث حكامنا يرددونها منذ سنوات (منذ مؤتمر مدريد). مع أننا ندرك أن أقصر الطرق للوصول الى السلم هو الإعداد للحرب، وقد عملت أنظمتنا على عكس هذا المبدأ، اذ تخلت عن تعبئة شعوبها بعد أن وعدتها بالرخاء والسلم والرفاه قبل أن تدرك، هي نفسها، أن الوصول الى سلم "عادل وشامل دائم" مع العدو الصهيوني دونه خرق القتاد، وأن الإعداد للحرب هو أول متطلبات السلام، أيّ سلام.

٣- افتقار الدول العربية جميعها الى السلاح النووي الذي يقتنيه الكيان الصهيوني، ولا يخضع لمراقبة اللجنة الدولية للطاقة الذرية، وذلك بعلم من الدولة الحاضنة أمريكا، وبحمايتها، بينما يضرب أي مشروع تكنولوجي عسكري يمكن أن يحلم به أي بلد عربي كالعراق مثلاً.

٤- وبسبب طموحنا الى سلام "استراتيجي" مع العدو الصهيوني، دخلنا في ارتباطات دولية قيّدتنا، وجعلت من أية محاولة لـ"عسكرة" مجتمعاتنا، سعياً حقيقياً لنقض تلك الارتباطات، بل مواجهة حقيقية، مع العالم ربما، ولكن مع الولايات المتحدة الأمريكية حتماً. لم يعد بإمكاننا أن نتملص من محادثات السلام التي استمرت بيننا وبين الكيان الصهيوني، فترة من الزمن، ولكن بلا نتيجة، ونحن نعلم جيداً، ويعلم العالم بأسره أيضاً، أن هذا الكيان هو أبعد ما يكون عن الرغبة الحقيقية في سلام متوازن وحقيقي مع العرب. هذا بالإضافة الى أننا لن نستطيع الحصول على السلاح الملائم الذي يجعلنا ننتصر في مواجهة عسكرية معه، وهو يعلم ذلك ولا شك، وكذلك حليفته الاستراتيجية، الولايات المتحدة الأمريكية، التي يهمها جداً أن يظل العرب منهزمين، وأن يظل الكيان الصهيوني منتصراً.

والسؤال الذي يفرض نفسه بعد كل ما تقدم : ما العمل؟

- أما آن للعقل العربي أن يتخلى عن جموده ويتحرك نحو استراتيجية عربية جادة لعمل عربي موحد ينقذ هذه الأمة من المصير القاتم المجهول الذي ينتظرها؟

- أما آن للحكام العرب الغارقين في تفاهاتهم وكياناتهم وأنانياتهم ومصالحهم الضيقة أن يتحرروا من كل ما أدى بشعوبهم الى أقصى درجات الذل والهوان؟

- أما آن لهؤلاء الحكام أن يتعلموا من الصهيونية كيف يخططون لمستقبل أفضل لأمتهم الغارقة في اليأس والإحباط والظلامية؟

ربما يظن القارئ أننا قد أفرطنا في الابتعاد عن الإجابة عن السؤال الأساسي الذي سبق أن طرحناه، وهو: كيف يمكننا، نحن العرب، أن ننهض ونتحرر من الهيمنة العسكرية الأجنبية على أرضنا، وثرواتنا، ومن الهيمنة السياسية الأجنبية على إرادتنا وقرارنا، وبالتالي على مصيرنا كأمة؟

نحن لا نظن أننا قد ابتعدنا عن جوهر الإجابة عن هذا السؤال، بل نعتقد أننا لا نزال في صميمه، وهو أن نجاح الأمة وانتصارها رهن بإيمانها بوجوب تحررها ووحدتها، وأن خلاصها من الهيمنة الأجنبية، العسكرية والسياسية، رهن بتحقيق هذين الهدفين: التحرر والوحدة. إلا أنه يتحتم علينا أن نضع، لأجل ذلك، استراتيجية واضحة ومحددة تقودنا الى تحقيقهما[٣].

الفرق بين المسؤولين الصهاينة والمسؤولين العرب هو أن الأولين أنشأوا "مؤسسة" صهيونية التزم الجميع بأهدافها، قادة وزعماء وجماهير، على اختلاف مصالحهم وطموحاتهم الشخصية، بحيث لم تتأثر تلك الأهداف بأي تبديل طرأ على قيادة تلك المؤسسة. أما العرب، فيتسلم المسؤولية في كياناتهم مسؤولون غالباً ما يكونون منقادين لمصالحهم الشخصية والمصالح الكيانية الضيقة، مما جعلهم عاجزين عن إنشاء "مؤسسة" قومية جامعة ذات أهداف قومية وحدوية واضحة، واستراتيجية عمل تقود الى تحقيق تلك الأهداف، مبررين عجزهم هذا بالتدخل الأجنبي، وبالتواطؤ القائم بين الصهيونية وبين

---

(٣) حاولنا أن نضع خطوطاً أولية لهذه الاستراتيجية، انظر: ياسين سويد، **نحو استراتيجية جادة لعمل عربي موحد** (بيروت: دار النفائس، ١٩٩٦).

تلك الدول التي تمدها، ولا تزال، بأسباب القوة، حتى إنهم لم يستطيعوا تطوير "جامعة الدول العربية" لكي يجعلوا منها "جامعة قومية" كخطوة أولى نحو تحرر الأمة ووحدتها.

لا شك في أن تحقيق تحرر الأمة ووحدتها يتطلب استراتيجية طويلة الأمد، وذلك لأن تحرر الأمة من ظواهر التخلف والتجزئة والكيانية وما نتج منها من استبداد الحكام، قد أفرز غياباً حتمياً لمفهوم الديمقراطية في معظم الأقطار العربية، وبالتالي غياباً لمفهوم الوعي القومي والإدراك السليم لمصالح الأمة، وذلك في خلط مضلّل (ومقصود أحياناً) بين مفهومي الوعي الوطني (الكياني) والوعي القومي (العربي الوحدوي)، مما أوقع الكثير من أبناء الكيانات العربية في تناقض حاد بين هذين المفهومين (الكياني والقومي)، ومما دفع بأولئك المضلّلين الى الدفاع عن مصالحهم الكيانية على حساب مصالح الأمة.

يجب أن يكون واضحاً أن التناقض بين المصلحة القومية العليا والمصالح الكيانية هو تناقض مصطنع وليس جوهرياً، تغذّيه دوماً وتعّززه المصالح الشخصية وأنانيات القيّمين على تلك الكيانات والمنتفعين من بقائها. وتخضع هذه المصالح للمبدأ الميكيافيللي القائم على أن الغاية تبرّر الوسيلة، وأن غاية الكيان هو بقاء سلطانهم فيه وعليه، وأن أي مبدأ يتعارض مع هذا المبدأ هو عدوٌ شرس يريد تقويض الكيان، لذا يجب ضربه وتحطيمه. ولا يعنيهم أن يكون هذا المبدأ قومياً يتطلّع الى إقامة دولة قومية كبرى يكون للكيان الصغير المجتزأ فيها مكانته كعضو فاعل في جسم متكامل واحد.

مما لا شك فيه، إذاً، أن وحدة المصلحة بين الجماهير العربية، على امتداد الوطن العربي، وبين التطلّعات القومية الوحدوية، هي أمر ثابت وأكيد، ولكن الذي يؤثّر في بروزها، هو ما تمارسه الأنظمة من كبتٍ للوعي القومي، ومن عقدة الكيانية، وتقديم المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، وما تعانيه الجماهير من طغيان الأنظمة وقصورها القومي.

ومن هذا المنطلق، نرى لزاماً علينا أن نتمسك بالمراحل التالية :

١- تعزيز الشعور المقاوم للهيمنة الأجنبية (العسكرية والسياسية)، وذلك بإبراز تأثير هذه الهيمنة على مبادئ السيادة والاستقلال، وبالتالي الكرامة

الوطنية والقومية (ويساوي قسم من اللبنانيين، ولسنا منهم بالتأكيد، بين الاحتلال العسكري الصهيوني السابق للجنوب والبقاع الغربي، وبين ما يزعمون أنه "هيمنة" عسكرية وسياسية "سورية" على لبنان، بينما يرى اللبنانيون المؤمنون بوحدة الأمة العربية والرافضون للمشاعر الكيانية، أن الوجود السوري في لبنان، عسكرياً وسياسياً، هو وجود قومي يعبّر، بشكل من الأشكال، عن وحدة المصير بين القطرين العربيين: سوريا ولبنان).

٢- السعي للوصول الى اكتفاءٍ ما، قومي ذاتي (اقتصادي وعسكري)، وذلك بواسطة:

أ- وضع استراتيجية قومية للاكتفاء الذاتي اقتصادياً عن طريق توفير الإمكانات القومية، في مختلف الحقول، وحشدها جميعاً لهذا الهدف، مع توفير سبل التعاون بين الأقطار العربية كافة، بهدف إنشاء "السوق العربية المشتركة" التي لا بد من أن تؤدي، بالتالي، الى "وحدة اقتصادية" بين معظم الدول العربية أو كلها.

ب- وضع استراتيجية قومية للتسلح تقوم على تحديد خطط زمنية للبدء بإنتاج الأسلحة والأعتدة والذخائر الحربية (التقليدية) في الأقطار العربية (بحيث يكلف كل قطر إنتاج نوع من الأسلحة التي تتكامل في ما بينها على الصعيد القومي) وتوفير سبل هذا التعاون بين الأقطار العربية كافة، بهدف إنشاء "تكتل الصناعات العسكرية العربية" التي لا بد من أن تؤدي، بالتالي، الى "وحدة الصناعات الحربية" بين معظم الدول العربية أو كلها.

وبانتظار تحقيق هذه الاستراتيجية، من المهم أن يتوصل العرب الى ما يلي:

- اعتماد سياسة شراء الأسلحة من مصادر مختلفة ومتنوعة، بحيث لا ترتبط أية دولة عربية محتاجة للسلاح بدولة مصدرة واحدة.

- اعتماد سياسة الحصول على حق تصنيع مختلف الأسلحة واحتياجاتها من ذخائر ومعدات (تقليدية) من دول مختلفة كذلك.

ج - السعي للحصول على حق تصنيع الأسلحة الكيميائية والنووية، أسوة بالكيان الصهيوني الذي أعطي هذا الحق.

٣- السعي لبلوغ درجة مقبولة من الإنتاج الصناعي، الوطني ثم القومي، بحيث تتمكن الدول العربية مجتمعة من سدّ القسم الأكبر من حاجاتها، في صناعة داخلية، وذلك عن طريق التكامل الصناعي الذي يهدف الى إنشاء "تكتل صناعي عربي".

٤- تفعيل جامعة الدول العربية وتعزيز دورها وذلك بتعديل ميثاقها (هذا إذا قررنا إعادة الحياة إليها بعد سقوطها المريع بسبب مواقف معظم أعضائها من العدوان الأمريكي على العراق)، بحيث يصبح أي قرار يتخذ من غالبية أعضائها ملزماً لباقي الأعضاء، ووضع عقوبات صارمة على الدول التي تتخلف عن التنفيذ، وإعادة تفعيل مؤسساتها العسكرية والثقافية والاقتصادية، بهدف أن يؤدي هذا التفعيل الى وحدة عسكرية وثقافية واقتصادية بين دولها.

٥- السعي الجدي لاستعادة كل طاقات الأمة، كمظهر من مظاهر سيادتها واستقلال إرادتها، وذلك عن طريق:

أ- استعادة العراق بكل طاقاته التقنية والبشرية، الى الحظيرة العربية، وذلك عن طريق دعمه ومساندته في مقاومته الرائعة للاحتلال الأمريكي والبريطاني، ولو أدى الأمر الى مواجهةٍ مع أمريكا وبريطانيا وتهديد مصالحهما في الوطن العربي، كي يستعيد هذا القطر العربي قدراته الاقتصادية والعسكرية، ويضحى رافداً من روافد القوة العربية، اقتصادياً وعسكرياً وبشرياً.

ب- الحؤول دون انفصال جنوب السودان عن شماله (الوطن الأم)، وذلك ما تشير اليه اتفاقية "ماشاكوس" التي عقدت، برعاية أمريكية، بين الحكومة السودانية وحركة التمرد في جنوب السودان.

ج- الضغط على كل الدول العربية التي تقيم علاقات مع العدو الصهيوني لكي تقطع هذه العلاقات، تحت طائلة التهديد الجدي بمقاطعتها.

٦- السعي الجدي للتحرر من ظاهرة التخلف بكل أشكاله: الفكرية والاجتماعية والعلمية، وذلك يتطلب ما يلي:

أ- تحرير المواطن العربي من مختلف أشكال القمع الفكري الذي تمارسه الأنظمة عليه، واعتبار الفكر أحد أهم المقدسات التي يستطيع المواطن أن

يمارسها بحرية وصراحة وجرأة، وتحرير القوانين والأنظمة من القيود التي تحدّ من هذه الحرية، وترويض المواطن، والسلطة، على احترام الرأي الآخر، على أن لا تتعدى هذه الحرية حدود أمن الوطن والمواطن.

ب- تحرير المواطن العربي من كل أشكال التخلف الاجتماعي وتوفير مختلف أسباب التقدم والرفاه التي تضمن له الأمن والتعليم والكفاية والعمل والصحة والشيخوخة، وما شابه ذلك من ضرورات الحياة الكريمة.

ج - تأمين التقدم العلمي والتقني للمواطن العربي، وتشجيع المواطنين على البحث العلمي وتأمين ما يستلزمه من وسائل تتيح للمتفوقين تحقيق طموحاتهم، وهو ما يؤمن للوطن وللمواطن معاً بلوغ المستوى اللائق بين الأوطان المتقدمة علمياً وتقنياً.

٧- السعي الجدي للتحرر من ظاهرة الكيانية والتجزئة بكل أشكالها، وذلك يتطلب ما يلي:

أ- تحرير المواطن العربي من المشاعر الطائفية والنزعات القبلية والعشائرية والإقليمية، بحيث يكون أقدر على مواجهة الأخطار الناجمة عن استغلال هذه المشاعر لديه من قبل الخصوم والأعداء، وبحيث يصبح تعلقه بوطنه وأمته أكثر من تعلقه بطائفته أو قبيلته أو منطقته. ولا يزال العرب، في مختلف أقطارهم، بحاجة الى محاربة هذه الآفات.

ب- تعتبر الديمقراطية نقيضاً للاستبداد والدكتاتورية، وهي مطلب كل الشعوب والجماعات على اختلاف أنظمتها. لذا، فإن تحرير المواطن العربي من استبداد الحكام وعسف الأنظمة هو مطلب شعبي جماهيري في معظم أقطار الوطن العربي، إن لم يكن كلها. والبديل الوحيد للاستبداد والعسف هو الديمقراطية التي تقود المجتمع، إذا ما مورست ممارسة صحيحة، الى الحرية والوعي والإدراك السليم لمصالح ذلك المجتمع، بالإضافة الى الإبداع في شتى المجالات.

ج - يجب التمييز بين الوطنية وبين التعصب للكيان، فالوطنية إيمان بوطن وعمل في سبيل رقيّه وتقدمه، ويقود ذلك الى تضامن المواطنين، جميعاً، في سبيل المصالح الوطنية العليا، أما التعصب الكياني فهو سمة من سمات الانعزال، والقوقعة ربما تؤدي الى الضرر بالوطن بدلاً من خدمة مصالحه.

ومن المفروض، أصلاً، ألا تتناقض مصالح الكيانات والأنظمة العربية مع المصالح القومية العليا، هذا اذا كانت الأنظمة ذات توجه قومي أصيل وسليم، وتوق حقيقي الى الالتئام في وحدة حقيقية، إذ إنه لا بد، عندئذٍ، من أن تشكل مصالح الكيانات-الأوطان وأنظمتها جزءاً لا ينفصل عن المصالح القومية العليا، بحيث لا تلبث أن تشكل تلك الأوطان، في مدى قريب أو بعيد، لبنةً من لبنات الكيان القومي المتكامل العتيد.

لذا، يجب تنمية الوعي القومي، لدى المواطن العربي، على حساب المصالح الفردية والكيانية، وضمن المنطق الوطني السليم الذي سبق أن أشرنا اليه، بحيث يدرك هذا المواطن أن الوطنية الصحيحة هي تلك التي تلتقي بالقومية وتتكامل معها في الأهداف والمصالح، ولا تتناقضان إطلاقاً، فكل تناقض بين المصالح الوطنية والقومية هو خروج من إحداهما، أو من كليهما، على المبادئ السليمة للوطنية الحقة وللقومية الحقة، فالوطن السليم هو الذي يتكامل، بمصالحه وأهدافه مع مصالح الأمة وأهدافها. ولا يمكن تنمية هذا الوعي، الوطني والقومي، لدى المواطن العربي، إلا من خلال ممارسة هذا المواطن، أياً كان تصنيفه الاجتماعي والطائفي والعشائري، للحرية وللديمقراطية، بكل أشكالهما، في مختلف أقطار الوطن العربي، بلا استثناء. وللجنة حقوق الإنسان، في كل قطر عربي، أن تكون قادرة على لعب دور أساسي في مراقبة الكيفية التي تمارس بها الحرية والديمقراطية في الأقطار العربية كافة، ولا سيما ممارستهما ممارسة صحيحة بلا موانع ولا عقبات.

٨- تسريع تشكيل "الجيش الخليجي المشترك" الذي أقره المؤتمر الثاني والعشرون لمجلس التعاون الخليجي الذي عقد في مسقط، مع تفعيل اتفاقية "إعلان دمشق"، والسعي لتحقيق نظام أمني موحدٍ لإقليم الخليج، بعد إجراء المصالحات اللازمة بين مختلف دول هذا الإقليم (مع العراق وإيران خصوصاً)، وذلك للرد على الذريعة الأمريكية التي تسعى للاحتفاظ بقواتها في الخليج بحجة حمايتها.

٩- السعي لتشكيل "قوة عربية للتدخل السريع" مع تفعيل "معاهدة الدفاع العربي المشترك"، وذلك للرد على الذريعة الأمريكية التي تسعى للاحتفاظ بقواتها في مختلف الأقطار العربية بحجة حمايتها.

١٠- وخلال الإعداد للوصول الى الأهداف التي سبق أن أشرنا إليها، نرى من المفيد أن تسعى الدول العربية مجتمعة (ومن خلال الجامعة العربية) الى تنظيم علاقاتها مع الدول الأجنبية وفقاً للأسس التالية :

أ- السعي الجدي لتحقيق الأهداف التي سبق أن شرحنا، فإن السعي الجدي لتحقيقها يمنح هذه الدول (العربية) صدقية، كما يمنحها تقدير الدول الأجنبية واحترامها.

ب- وضع استراتيجية عربية موحدة، طويلة الأمد، لمواجهة العدو، على مختلف الصعد، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعقيدياً... الخ.

ج- وضع استراتيجية طويلة الأمد، كذلك، لتحييد المتحالفين مع العدو، وكسب المحايدين.

ولأجل ذلك، على العرب أن يسعوا الى ما يلي :

- تحييد الولايات المتحدة الأمريكية، إذا أمكن، وما أمكن، مع التنبه الشديد الى صعوبة تحقيق ذلك، وفي الوقت نفسه.

- السعي للتحالف مع التكتلات الدولية الأخرى التي ستكون، في المستقبل القريب، المنافس الأساسي للدولة العظمى في العالم اليوم، الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه التكتلات هي:

-اتحاد الدول الأوروبية وأهمها: فرنسا وألمانيا وبلجيكا (أوروبا القديمة وفقاً لتسمية رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي لها).

-الاتحاد الروسي.

- الدول الآسيوية الكبرى، وأهمها: الصين وكوريا الشمالية.

وفي ختام هذا البحث، لا بد من الإشارة الى أن الهيمنة الأجنبية (الأمريكية خصوصاً)، العسكرية والسياسية، على الوطن العربي، لا يمكن مواجهتها بأقطار عربية متخلفة ومتفرقة ومشرذمة، بل متناحرة في ما بينها، وخصوصاً أن الدولة الأمريكية المهيمنة هي أقوى دول العالم قاطبة في هذه الحقبة من الزمن، وأن الكيان الصهيوني يستمد قوته من تحالفه الاستراتيجي

معها، ومن تأييدها المطلق والحازم له، وأن الوسيلة الوحيدة المتبقية للعرب كي يستطيعوا مواجهة هذا الثنائي المعتدي والمغتصب هي، بلا شك: التوحد العربي وأقل أشكاله: التضامن. ولا يمكن لهذا التوحد (أو التضامن) أن يتحقق إلا إذا تخلت الأنظمة العربية عن أنانياتها، وعن مصالحها الكيانية الدنيا، لكي تندمج في مسار قومي لا بد من أن يؤمِّن، بالتالي، المصلحة القومية العليا لهذه الأمة.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

آغا، حسين [وآخرون]. **وثائق**. لندن: مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، ١٩٨٢. (سلسلة الدراسات الاستراتيجية؛ ١٧)

آل سعود، خالد بن سلطان بن عبد العزيز. **مقاتل من الصحراء: حقائق وذكريات ورؤية مستقبلية لقائد القوات المشتركة ومسرح العمليات**. لندن: دار الساقي، ١٩٩٥.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة**. نيويورك: البرنامج، [٢٠٠٢].

حمزة، فؤاد. **قلب جزيرة العرب**. ط ٢. الرياض: مكتبة النصر الحديثة، ١٩٦٨.

الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت. **معجم البلدان**. بيروت: دار صادر، [د. ت.].

خوري، يوسف قزما. **المشاريع الوحدوية العربية (١٩١٣ ـ ١٩٨٩): دراسة توثيقية**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

الريحاني، أمين، **تاريخ نجد الحديث وملحقاته... وسيرة عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتهما**. ط ٣. بيروت: مؤسسة دار الريحاني، ١٩٦٤.

سالينجر، بيار واريك لوران. **حرب الخليج: الملف السري**. بيروت: دار آزال للتوزيع والنشر، ١٩٧١.

سبكتور، ليوناردس. **الانتشار النووي في الشرق الأوسط**. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٢. (سلسلة مقالات معرّبة؛ ٧)

سلوت، ب. ج. **عرب الخليج، ١٦٠٢ ـ ١٧٨٤ في ضوء مصادر شركة الهند الشرقية الهولندية**. ترجمة عايدة خوري؛ مراجعة محمد مرسي عبد الله. أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٩٩٣.

سويد، ياسين. **نحو استراتيجية جادة لعمل عربي موحد**. بيروت: دار النفائس، ١٩٩٦.

شمس الدين، محمد مهدي. **الوصايا**. بمثابة التقديم غسان تويني. بيروت: دار النهار للنشر، ٢٠٠٢.

شوارتزكوف، نورمان. **شوارتزكوف في الخليج (النص الكامل لمذكرات نورمان شوارتزكوف)**. تعريب حسام الدين متولي. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٣.

طربين، أحمد. **التجزئة العربية: كيف تحققت تاريخياً؟**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (سلسلة الثقافة القومية؛ ١٤)

عبيد، نايف علي. **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٨)

فاسيلييف، ألكسي. **تاريخ العربية السعودية**. بيروت: شركة المطبوعات، ١٩٩٥.

فرجاني، نادر. **الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

ــــــ. **هدر الإمكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته**.

بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

القاسمي، سلطان محمد. **الاحتلال البريطاني لعدن، ١٨٣٩.** ط ٢. [د. م.]: دار غرير، ١٩٩٢.

الكيالي، عبد الوهاب. **الموسوعة العسكرية.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩ ـ ١٩٩٤.

ــــــ. **موسوعة السياسة.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩ ـ ١٩٩٤. ٧ ج.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام **التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩١.** تحرير السيد يسين. القاهرة: المركز ١٩٩١.

مسلم، طلعت. **الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي.** ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

الهمداني، أبو محمد الحسن بن أحمد. **صفة جزيرة العرب.** تحقيق محمد بن علي الأكوع. الرياض: دار اليمامة، ١٩٧٤.

دوريات

«الإمارات تعلن إبرام صفقة لشراء ٨٠ طائرة من طراز «إف ١٦».» **الشرق الأوسط:** ٦/ ٣/ ٢٠٠٠.

«الإمارات وواشنطن توقعان برنامجاً للتعاون العسكري.» **السفير:** ٢٧/ ٧/ ١٩٩٤.

الأنوار: ٢٨/ ١٠/ ١٩٩١ و ٢٨/ ٦/ ١٩٩٨.

«البنتاغون عن الاتفاق الأمني مع الكويت: واحد من ستة مكرر لمنطقة الخليج.» **النهار:** ٧/ ٩/ ١٩٩١.

«توقيع اتفاقية التعاون بين البحرين والولايات المتحدة.» **الأنوار:** ٢٨/ ١٠/ ١٩٩١.

«حكومة الكويت تقر اتفاق التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة.» **الحياة:** ٥/ ٩/ ١٩٩١.

«الحكومة الكويتية توافق على اتفاق دفاعي مع الولايات المتحدة.» **السفير:** ٥/ ٩/ ١٩٩١.

الحياة: ٩/ ٢/ ٢٠٠٣

الخليج: ٢٠ ـ ٢١/ ٣/ ١٩٩٩.

«رامسفيلد يوقع اتفاقاً في قطر.» **النهار**: ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٢.

«سالم الصباح: الاتفاقية مع واشنطن متوازنة تؤمن الدفاع عن الكويت دون تفريط.» **صوت الكويت**: ١٨/ ٩/ ١٩٩٩.

السفير: ٦/ ٦/ ١٩٨٠؛ ٢/ ٧/ ٢٠٠٢، و١٠/ ٢/ ٢٠٠٣.

سويد، ياسين. «صراع القارات.» **دراسات أمنية**: تشرين الأول/ أكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢.

الشرق الأوسط: ٢/ ١٢/ ٢٠٠٢، و١٣/ ١٢/ ٢٠٠٢.

صيقل، أمين. «الولايات المتحدة وأمن الخليج.» **دراسات استراتيجية**: العدد ٣٨، شباط/ فبراير ١٩٩٣.

«قطر أقرتها بعد الكويت.» **النهار**: ٨/ ٦/ ١٩٩٢.

الكفاح العربي: ٧/ ٣/ ١٩٨٣.

«الكويت لزيادة التزام الولايات المتحدة أمنها.» **النهار**: ١٩/ ٩/ ١٩٩١.

«مسقط وواشنطن توقعان اتفاق التسهيلات العسكرية.» **النهار**: ٦/ ٦/ ١٩٨٠.

النهار: ٨/ ٦/ ١٩٩٢؛ ٨/ ٨/ ١٩٩٢؛ ١٠/ ٢/ ٢٠٠٣، و٢٩/ ٣/ ٢٠٠٣.

«نص البيان المشترك للإمارات والولايات المتحدة الأمريكية.» **الاتحاد**: ١٣/ ٥/ ١٩٩٨.

هيكل، محمد حسنين. «قراءة في أوراق إدارة بوش وعقلها.» **السفير**: ٣١/ ٥/ ٢٠٠٣

«وزيرا الدفاع الأميركي والكويتي يوقعان اتفاق التعاون الدفاعي.» **الحياة**: ٢٠/ ٩/ ١٩٩١.

٢ ـ الأجنبية

Books

Boniface, Pascal. *L'Année stratégique 2001*. Paris: Iris-Aléa, 2002.

Cordesman, Anthony. *US Cent COM and its Area of operations*. [n.p.]: Centre

of Strategic and International Studies, 1998.

Denvers, Alain. *Point Choc: Atlas des conflits dans le monde*. Paris: Ed. 1, 1987.

L'Etat du monde 2003. Paris: La Découverte, 2003.

Grand atlas mondial. Paris: Selection du Reader's Digest, 1981. 3 tomes.

The Military Balance 2001-2002. London: International Institute for Strategic Studies, 2001-2002.

Programme des Nations Unies pour le développement (DNUP). *Rapport mondial sur le développement humain 2002*.

Thomas, Robert (dir). *Les Guerres de l'Après-guerre*. Paris: Ed. Talendrier, 1983.

Woodward, Bob. *Bush at War*. New York: Simon and Schuster, 2002.

U.S. Military Defense. Fountain Valley, CA: Data Search Associates, 1991-1994.

فهرس

- ب -

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

ـ ل ـ

ـ م ـ

